منظمة
العمـل
الدولية

نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية

نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2022
الطبعة الأولى 2022

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف، Switzerland ،CH-1211 Geneva 22، أو عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

العنوان: نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية، بيروت، 2022.

ISBN: 9789220365632 **(Web PDF)**

متوفر أيضا بالانكليزية:

Productivity growth, diversification and structural change in the Arab States, Beirut 2022.

ISBN: 9789220365625 (Web PDF)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية

ص.ب. 4088-11، رياض الصلح 2150-1107

بيروت، لبنان

شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

مقدّمة

إن زيادة الإنتاجية هي بمثابة اهتمام تتشاركه هيئات منظمة العمل الدولية التي تعتبره حافزا لخلق عمل لائق، وتحقيق النمو الشامل والازدهار المشترك. لطالما شددت منظمة العمل الدولية خلال مسيرتها على مر السنين، على مسألة الإنتاجية وعلاقتها بالعمل اللائق، والاستفادة من العلاقة القائمة بين نمو الإنتاجية والمكاسب المناسبة للعمال.

في السنوات الأخيرة، استعاد وضع نمو الإنتاجية في صلب استراتيجيات التنمية مكانته وأهميته، التي يعززها توافق آراء الاقتصاديين على أن قدرة البلد على تحسين مستوى معيشته على مر الزمن، بما في ذلك الحد من الفقر، يعتمد اعتمادا كليا تقريبا على قدرته على زيادة إنتاجيته. إن تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية عن طريق التنويع، وتحسين التكنولوجيا والابتكار هو إحدى الأولويات الاستراتيجية لجدول أعمال عام 2030، كجزء من الهدف 8 من الأهداف الإنمائية المستدامة. إن إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل، الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في دورته عام 2019، يشدد على ضرورة "تشكيل مستقبل للعمل في ظل وجود عمالة كاملة ومنتجة ومختارة بحرية"، كما ويحدد الإنتاجية كحجر الزاوية لتحقيق نهج يتمحور حول الإنسان في مستقبل العمل.

إن هذا التركيز المتجدد على نمو الإنتاجية هو ذات أهمية خاصة ويأتي في الوقت المناسب، بالنظر إلى الأداء المقلق لنمو الإنتاجية على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة. لقد شهد العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية انخفاضا ثابتاً في نمو الإنتاجية، حيث زاد وباء كوفيد-19 من تفاقم هذا التطور مما لا يزال ينبغي تحليل آثار ذلك على الإنتاجية تحليلا كاملا.

عندما يتعلق الأمر بالدول العربية، شكل ضعف إنتاجية اليد العاملة تحديا مستمرا في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا الصدد، لطالما بقي وباستمرار نمو إنتاجية اليد العاملة في السنوات العشرين الماضية دون المتوسط العالمي حيث كان يمثل معدلات إقليمية سلبية اعتبارا من عام 2008؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن إسهام التحول الهيكلي في نمو الإنتاجية قد تباطأ واندمج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، مما يشكل مفتاحاً لتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا، كما أن إضفاء الطابع الرقمي على العمليات الإدارية وتحسينها على مستوى المؤسسة شهد تراجعاً.

في هذا السياق، يقدم التقرير تحليلا شاملا لاتجاهات الإنتاجية في المنطقة؛ ويحدد العقبات الرئيسية التي تعترض تحسين الإنتاجية؛ ويقيم ما إذا كانت خطط التنمية الوطنية قد عالجت نمو الإنتاجية كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وأخيرا، يحدد التقرير إطارا للسياسات العامة لتوضيح خيارات السياسة العامة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية.

يرى التقرير أنه لا يوجد حلاً سحرياً لإعادة نمو الإنتاجية في الدول العربية. يتعين على الحكومات وأصحاب العمل والعمال أن يضعوا على وجه الاستعجال الشروط المسبقة اللازمة لاغتنام الفرص المحتملة التي تتوفر بعد الاضطرابات الناجمة عن وباء كوفيد-19. وهذا يعني أن واضعي السياسات بحاجة إلى وضع استراتيجيات عملية وتنفيذ سياسات من شأنها أن تعزز النمو المستدام للإنتاجية، مع رؤية طويلة الأجل، بهدف بناء بيئة اقتصادية على نحو أفضل بعد جائحة كوفيد-19. يجب اتخاذ إجراءات كثيرة على الصعيد الوطني، إلا أن وجود تدابير منسقة أكثر في مجال السياسات على الصعيد الإقليمي أمر ضروري لإحداث تحسن جوهري في نمو الإنتاجية على الصعيد الإقليمي عموما. سيكون التنويع والخصخصة والاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال التجارية من أهم الأولويات في جميع أنحاء المنطقة. كما وستقوم منظمات أصحاب العمل والأعمال التجارية الأعضاء بدور رئيسي في إسداء المشورة للحكومات بشأن تصميم السياسات وتنفيذها ودعم الشركات، من خلال الخدمات الاستشارية والتدريبية، في الارتقاء بالممارسات الإدارية من أجل تحقيق نتائج إنتاجية أفضل.

ربى جردات
مدير
المكتب الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

ديبورا فرانس - ماسين
مدير
مكتب أنشطة أصحاب العمل
منظمة العمل الدولية

فهرس المحتويات

شكر

مقدّمة

الفصل الأول: النمو الاقتصادي، نصيب الفرد من الدخل، واتجاهات الانتاجية، 1950-2019

مقدّمة 16

1.2 النمو الاقتصادي والإنتاجية والدخل للفرد في الاقتصادات العربية 17
1.2.1. الاتجاهات في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونمو إنتاجية العمل في المنطقة العربية 17
1.2.2. مستويات نصيب الفرد من الدخل 23

1.3 الإنتاجية أو العمالة: ما الذي يدفع عجلة النمو في الاقتصادات العربية؟ 27
1.3.1. تقسيم نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنتاجية والعمالة 27
1.3.2. المفاضلة بين الوظائف والإنتاجية 31
1.3.3. الإنتاجية في الاقتصادات العربية: هل تختلف عن الحدود العالمية؟ 36

1.4 هيكل الاقتصادات العربية والتغير الهيكلي وإنتاجية العمل الكلية 41
1.4.1. التغيرات في هيكل الاقتصادات العربية 41
1.4.2. التغير البنيوي والإنتاجية الكلية 46

1.5 المصادر المباشرة لنمو إنتاجية العمل: إجمالي إنتاجية العامل مقابل تراكم الرأسمال 49

1.6 موجز واستنتاجات 53
1.6.1. موجز النتائج الرئيسية 53
1.6.2. الإنتاجية في الاقتصادات العربية: التحديات والمضي قدمًا 54

المراجع 57

الملحق 60

الفصل الثاني: تقييم الحواجز التي تعترض تنمية المشاريع المستدامة من أجل إيجاد فرص عمل لائق في دول عربية مختارة

2.1 مقدّمة 70

2.2 المستوى الكلي: بيئة العمل 72
2.2.1. تحليل عام للعقبات التي تعترض عمليات المشاريع 72
2.2.2. الحصول على التمويل 79
2.2.3. عدم كفاية القوة العاملة المثقفة 90
2.2.4. الانفتاح التجاري 91
2.2.5. التطورات الأخيرة في بيئة الأعمال 95

2.3 المستوى الوسطي: التقييم القطاعي لثغرات الإنتاجية والقيود التي تحول دون إيجاد فرص العمل 97
2.3.1. ديناميكيات العمالة 97
2.3.1. الأجور 102
2.3.3. الإنتاجية 105

2.4 لمستوى الصغير: ممارسات الإدارة 113
2.4.1. نوعية الإدارة 113
2.4.2. كييف الممارسات الإدارية مع تفشي جائحة كوفيد-19 118

الآثار المترتبة على السياسات 122
المراجع 123

◄ الفصل الثالث: مسح المؤسسات حول التحديات والفرص المتاحة لتنمية المشاريع المستدامة في دول عربية مختارة

3.1 مقدّمة 131

3.2 تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات 132
3.2.1. التأثير على القوى العاملة 133
3.2.2. التأثير على الإيرادات 134
3.2.3. التحديات التشغيلية منذ تفشي جائحة كوفيد-19 135

3.3 بيئة العمل والعقبات التي تعترض إنجاز الأعمال 137
3.3.1. السياسات الوطنية الرامية إلى تشجيع الابتكار في المشاريع واعتماد التكنولوجيا 137
3.3.2. العوائق الرئيسية لإنجاز الأعمال 138
3.3.3. المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات 141

3.4 العوامل التي تعزز نمو الإنتاجية 143
3.4.1. القوة العاملة 143
3.4.2. التعليم والمهارات 144
3.4.3. التدريب والحوافز 148

3.5 التطلع إلى المستقبل: نمو الأعمال في المستقبل 152
3.5.1. استراتيجيات لزيادة الإيرادات 152
3.5.2. اعتماد التكنولوجيا 153
3.5.3. تحسينات العمليات والاستثمار المستقبلي 156

المراجع 160

الملحق أ. الدراسات السكانية للمسح 161

الملحق ب - استبيان المسح 163

◄ الفصل الرابع :خطط التنمية الوطنية وإمكاناتها كحافز لسياسات تعزيز الإنتاجية وتنمية المشاريع المستدامة

4.1 الإنتاجية والخطط الوطنية: هل سيتم اعتبار نمو الإنتاجية بشكل واضح أولوية؟ 174

4.2 الرؤى الاقتصادية واستراتيجيات الابتكار والإنتاجية 182

4.3 نحو تحقيق اتساق أفضل في السياسات من أجل تعزيز الإنتاجية: وضع أطر سياسات بديلة للدول العربية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل. 186
4.3.1. الترابط بين الرؤى والخطط والنظام الإيكولوجي للإنتاجية لمنظمة العمل الدولية 186
4.3.2. المستوى الكلي: التحول البنيوي للدول العربية 191
4.3.3. المستوى المتوسط: الإصلاحات اللازمة لتهيئة بيئة عمل تمكينية 193
4.3.4. نحو إطار جديد للسياسات 196

4.4 المستوى الجزئي. دور منظمات أصحاب العمل وعضوية الأعمال (EBMO) في عملية تعزيز وتبني نمو الإنتاجية كأولوية للتنمية 196

المراجع 198

◄ استنتاجات

شكر

إن هـذا التقريـر هـو نتـاج المكتـب الإقليمـي للـدول العربيـة التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة ومكتـب أنشـطة أصحـاب العمـل التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة.

لقـد تـولى إدارة المشـروع السـيد باولـو سـالفاي وخوسـيه لويـس فيفيـروس آنيورفـي، بتوجيـه عـام مـن بـارت فـان آرك. لقـد رفـع دعـم بـارت المسـتمر، واسـتبياناته المعمقـة، وأفـكاره الثاقبـة، وتفانيـه مـن جـودة التقريـر إلى حـد لا يُسـتهان بـه. اسـتفاد الكتـاب أيضـا مـن الخبـرة الواسـعة والمشـورة الفريـدة مـن نوعهـا لأصحـاب العمـل أعضـاء مجلـس إدارة منظمـة العمـل الدوليـة فـي الـدول العربيـة، خليفـة مطـر، سـونيا جناحـي، ماهـر المحـروق، ومنيـر البسـاط.

يتضمـن فريـق المؤلفيـن الرئيسـي الذيـن صاغـوا هـذا التقريـر عبـد الرحمـن إرومبـان (الفصـل 1)، هيرنـان فيسـكارا (الفصـل 2)، لينـدا فيغـا (الفصـل 3)، غسـان ديبـة (الفصـل 4) وخوسـيه لويـس فيفيـروس أنيوريـف (المقدمـة والفصـل 2 والاسـتنتاجات). يعكـس هـذا الكتـاب يعكـس أفكارهـم الجوهريـة، العمـق التحليلـي، وأدبيـات العمـل المثالـي. لقـد تـم إنجـاز الفصـل المتعلـق بـ "مسـح الشـركات بشـأن التحديـات والفـرص التـي تواجـه تنميـة المشـاريع المسـتدامة فـي دول عربيـة مختـارة" بفضـل التعـاون فـي جمـع البيانـات الأوليـة لغرفـة الصناعـة الأردنيـة، اتحـاد غـرف التجـارة والصناعـة الفلسـطينية، اتحـاد غـرف التجـارة والصناعـة فـي اليمـن، غـرف التجـارة والصناعـة فـي عمـان، جمعيـة الصناعييـن فـي لبنـان. فـي هـذا الصـدد، جزيـل الشـكر لكارولين علـم، عـلاء عديلـي، إبراهيـم عبـد السـلام فـرج، محمـد محمـد الخلايلـة، وطـه المحبشـي.

لقـد قـدم العديـد مـن الزمـلاء فـي المكتـب الإقليمـي للـدول العربيـة التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة آراء وتعليقـات مفصلـة، بمـن فيهـم طـارق حـق، كيشـور كومـار سـينغ ونـاديـا نوتـس.

نقـدم شـكراً خاصـاً وثنـاء لـ سـوزانا إيغورين التـي قامـت بتحريـر كل فصـول التقريـر، إلى وديعـة تومـا التـي ترجمـت التقريـر مـن اللغـة الإنكليزيـة إلى العربيـة وإلى سـلوى كناعنـة التـي اهتمـت بالتنقيـح النهائـي.

بالإضافـة إلى ذلـك، قـدم العديـد مـن الزمـلاء فـي منظمـة العمـل الدوليـة وأصحـاب عمـل رياديين تعليقـات وردود مكثفـة فـي مختلـف مراحـل المشـروع.

◄ مقدّمة

اعترفت منظمة العمل الدولية منذ وقت طويل بالدور الذي تؤديه الإنتاجية في تنمية المشاريع المستدامة وخلق فرص العمل. تشمل الاستنتاجات المتعلقة بتعزيز المشاريع المستدامة التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي لعام 2007 فكرة أن زيادة الإنتاجية هي المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية للأعمال التجارية والنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة. من جهته، يؤكد إعلان منظمة العمل الدولية للذكرى المئوية لمستقبل العمل، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام 2019، على أهمية القطاع الخاص بوصفه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لائق عن طريق تعزيز نمو الإنتاجية، والاستفادة من كامل إمكانات الابتكار التكنولوجي، وتعزيز بيئة مواتية لتنمية المشاريع المستدامة من خلال الحوار الاجتماعي. علاوة على ذلك، ينص نداء منظمة العمل الدولية العالمي على العمل من أجل تحقيق تعافٍ من أزمة جائحة كوفيد[1]-19 محوره الانسان، على أن تعزيز الانتعاش الحافل بفرص العمل اللائق، وضمان استمرارية الأعمال التجارية ورفع الإنتاجية من خلال الإبداع والتنوع والتغير البنيوي، يشكل أهمية قصوى.

أجريت هذه الدراسة أثناء جائحة كوفيد-19. في هذا السياق، سيكون لوضع أطر سياسية متماسكة وشاملة نحو رفع الانتاجية وتوليد العمالة وتهيئة ظروف عمل لائق أهمية قصوى لتحقيق انتعاش سريع على مستوى الاقتصاد والعمالة. هذا هو جوهر بناء جدول أعمال أفضل في ظل نهج محوره الإنسان.

لهذا التقرير خمسة أهداف محددة. أولاً، تحليل اتجاهات الإنتاجية في دول عربية مختارة[2] خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و2019. ثانيًا، تقييم بيئة الأعمال التجارية وتحديد العوائق الرئيسية أمام نمو الإنتاجية وتنمية المشاريع المستدامة من أجل خلق فرص عمل لائق. ثالثًا، دراسة دور الممارسات الإدارية في أداء الأعمال التجارية. رابعًا، تحليل التحديات والفرص المتاحة للتنويع والتغيير الهيكلي. وخامسًا، تقييم ما إذا كانت خطط التنمية الوطنية تتناول نمو الإنتاجية باعتباره وسيلة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

إن المؤسسات هي عبارة عن وحدات اقتصادية غير متجانسة ذات مستويات متنوعة من التعقيد. تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبة مئوية عالية من مجموع عدد المشاريع وإنها تقوم بخلق معظم فرص العمل في كل أنحاء العالم. تجد منظمة العمل الدولية (2019) أن الوحدات الاقتصادية الصغيرة تخلق في المتوسط 70% من الوظائف على مستوى العالم. في الدول العربية، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 97% من مجموع الأعمال التجارية، حيث تشكل المشاريع الصغيرة الحجم النوع السائد من الوحدات الاقتصادية، وهي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للعمالة[3]. تشير التقديرات إلى أن مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 4% و40% في الاقتصادات العربية[4].

تتميز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنماط أداء متنوعة وتعمل في مراحل مختلفة من دورة تطوير الأعمال التجارية[5] (راجع الشكل 1). يميل الأشخاص الذين يعيشون في مرحلتَي الكفاف أو البقاء إلى مواجهة التحديات للوصول إلى الحد الأدنى من الكفاءة في النطاق والقدرة الاقتصادية على البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي تترتب عليه آثار من حيث كمية ونوعية الوظائف التي يمكنهم خلقها والمحافظة عليها، ومستويات الأجور، وظروف العمل، ومعدلات الادخار والاستثمار[6]، وتراكم الرأسمال، وتوليد القيمة المضافة الإجمالية، على سبيل المثال لا الحصر. في الإجمال،

1 منظمة العمل الدولية (2021). نداء عالمي للعمل من أجل تحقيق تعافٍ من أزمة جائحة كوفيد-19 محوره الانسان يشمل الجميع، ويتميز بالاستدامة، والمرونة. مؤتمر العمل الدولي.

2 في هذا البحث، عندما نشير إلى الدول العربية فنحن نعني البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن. ولا يشمل البحث الدول العربية في شمال أفريقيا.

3 على سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تولد أكثر من 50% من العمالة الرسمية في العراق ولبنان والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن (ستيبايان وشركاه، 2019).

4 ف. ستيبايان وج. أباجيان وأ. ندوي وم.م. النساع. (2019). تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم العربي – بعض الاعتبارات الأساسية. صندوق النقد الدولي.

5 إ يسكيفاو فيلهو، وأ. ف. ألبوكويرك، وم. س. ناغانو، ول. أ. ب. جونيور، وج. دي أوليفيرا (2017). تحديد عوامل فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مراحل دورة الحياة: نهج تجريبي للعوامل ذات الصلة بالنسبة لمالكي الأعمال التجارية الصغيرة في البرازيل. مجلة البحوث العالمية في مجال تنظيم المشاريع، 7 (1)، 15-1. راجع أيضًا العمل الأساسي: تشيرتشل ولويس (1983).

6 يُعدّ دور معدل الاستثمار مفتاح تعزيز واستدامة العملية الذاتية لنمو الإنتاجية المدفوع بالتغير التكنولوجي وتراكم رأس المال (كارلين وسوسكيس، 2018).

تميل الشركات إلى مواجهة التحديات بهدف دعم معدلات النمو. تشير الأدلة التجريبية إلى أن نصف الشركات التي مرت بفترة نمو مرتفعة في السنوات الثلاث السابقة من المرجح أن تخرج من السوق في السنوات الثلاث إلى الست التالية، في حين أنه من غير المرجح أن تشهد أكثر من 85% حالة أخرى نموًا مرتفعًا[7].

◄ الشكل 1. مراحل النمو التجاري

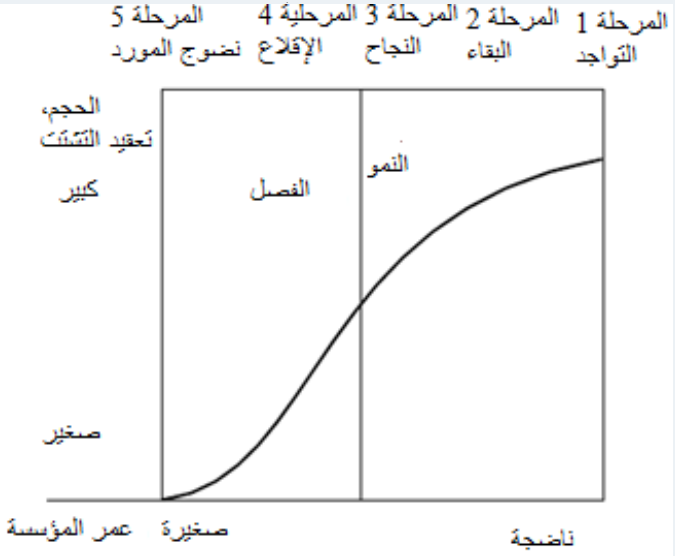

المصدر: تشيرتشل ولويس (1983).

تُعد بيئة الأعمال التجارية والممارسات الإدارية من المحركات الرئيسية لأداء الشركة ونمو الإنتاجية ونتائج الاستخدام. من جهة أخرى، تتأثر الشركات ببيئة الأعمال التجارية التي تنتج وتتنافس فيها. لقد أظهرت مجموعة متزايدة من الأدبيات أن جودة بيئة الأعمال التجارية هي المحدد الرئيسي لأداء الشركة[8]، إذ قد يؤدي ضعف التنظيم والممارسات المانعة للمنافسة إلى إعاقة إنتاجية العامل الكلي[9] (أي كفاءة الشركة الإجمالية لتحويل المدخلات إلى مخرجات في فترة زمنية معينة). علاوة على ذلك، يبدو أن تشوهات السياسة مرتبطة بسوء تخصيص الموارد عبر المنشآت، الأمر الذي يعيق إنتاجية الشركة. تتواجد تشوهات السياسة المترابطة لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة، وخفض الناتج الكلي، وانخفاض الاستثمار في الإنتاجية. ويُقدر أن تكون مرونة إنتاجية التشوهات، أي حساسية الإنتاجية أو تقلبها تجاه تشوهات السياسات، أكبر في البلدان الفقيرة[10].

من ناحية أخرى، فإن أداء الشركة مدفوع أيضًا بممارسات الإدارة[11]، حيث تبين أنها تختلف اختلافًا كبيرًا عبر الشركات. وتشير التقديرات إلى أن الاختلافات في ممارسات الإدارة تمثل ما يقرب من خمس فروق الإنتاجية بين الشركات داخل البلدان وفي ما بينها.

7 غروفر، وميدفيديف، وأولافسين (2019).

8 على سبيل المثال، أنظر: كولاروف وأل. (2021)؛ غوغوخيا وبيرولافا (2021)؛ كونتراكتر وأل. (2020)؛ كوزوليتو ومالونوي (2018)؛ فارول وأل. (2017)؛ غلودوفسكا (2017)؛ لوبيز – أسيفادو (2017)؛ دولار وأل. (2005)؛ هولوورد-دريميي (2005).

9 كوسوليتو ومالونيي (2018).

10 انظر بينتو وريستوسيا (2017). خلصت هذه الدراسة الى أن إجمالي الناتج المحلي للفرد ومتوسط حجم المنشأة يتعلقان بمرونة التشوهات في 63 بلد.

11 بلوم وأل. (2013 و2016).

◄ الشكل 2. حجم المنشأة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

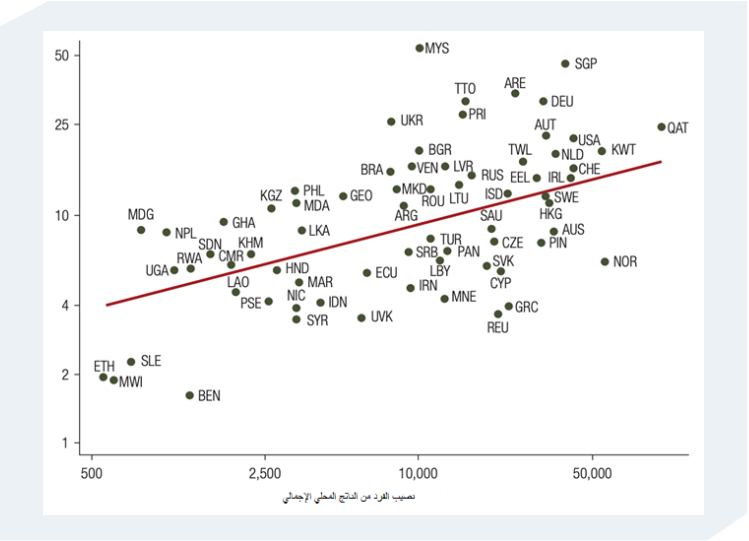

المصدر: بيتو وريستوسيا 2017.

بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت الدراسات أن حجم الشركة يزداد مع مستوى نموها. كلما ارتفع دخل الفرد، زاد حجم الشركة[12] (الشكل 2). يعتمد دخل الفرد بدوره على القدرة على زيادة الإنتاج لكل ساعة عمل، أي الإنتاجية. يؤكد ذلك على أهمية تعزيز نمو الإنتاجية كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

تكشف المجموعة الواسعة من العوامل التي تتفاعل لتعزيز نمو الإنتاجية عن الحاجة إلى تصميم استراتيجية متماسكة وشاملة طويلة الأجل وتنفيذها، بما في ذلك التنسيق والتكامل بين السياسات واللوائح والمؤسسات، في ظل بذل جهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، وضعت منظمة العمل الدولية إطارًا سياسيًا متكاملًا يشمل محركات كلية (بيئة الأعمال)، ومتوسطة (قطاعية) وجزئية (ممارسات إدارية) لنمو الإنتاجية من أجل إنشاء فرص عمل لائق (راجع الشكل 3).

◄ الشكل 3. نظام منظمة العمل الدولية البيئي للإنتاجية

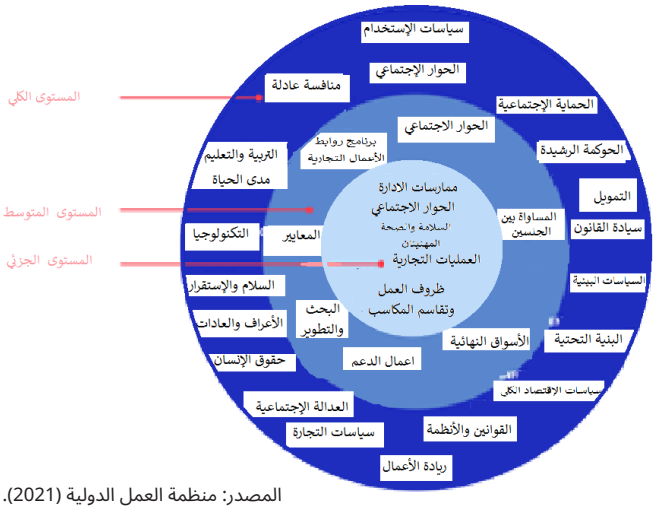

المصدر: منظمة العمل الدولية (2021).

في الدول العربية، كان النمو الاقتصادي مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة العمالة وليس بنمو الإنتاجية المستدام[13]. في الواقع، انخفضت إنتاجية العمالة باستمرار منذ أواخر السبعينيات بينما تقلصت الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) منذ عام 2005 (الشكل 4، اللوحتان أ وب). على سبيل المثال، سجلت إنتاجية العمل في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة هبوطاً منذ أواخر السبعينيات، حيث انخفضت إلى ما دون المستويات التي تمت ملاحظتها في عام 1950. في لبنان والبحرين، بعد فترة من النمو المتواضع، انخفضت إنتاجية العمالة وعادت إلى المستويات التي تمت ملاحظتها في عام 1950، حيث بقيت في حالة ركود خلال العقدين الماضيين. أما في بقية الدول العربية المختارة، فعلى الرغم من نمو إنتاجية العمل مقارنة بمستويات عام 1950، إلا أنها شهدت أيضًا انحدارا» في العقدين الماضيين (الشكل 4، اللوحة ج). ونتيجة لذلك، إنه ليس من المستغرب أن تكون إنتاجية العمل العامة في المنطقة هي الأسوأ على مستوى العالم.

12 بينتو وريستوسيا (2017)

13 فان آرك، وايرومبان، ودي فريس (2019). إعطاء الأولوية للإنتاجية في منطقة الخليج. الطريق نحو النمو المستدام من خلال التنويع الذكي. مجلس المؤتمر.

◄ الشكل 4. إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

اللوحة أ. النمو التراكمي لإنتاجية العمل، 1950-2019، (السنة المرجعية = 1950)

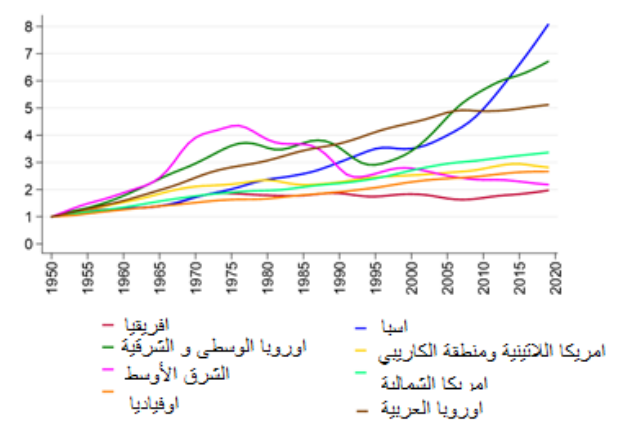

اللوحة ب. نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج، 1990-2019

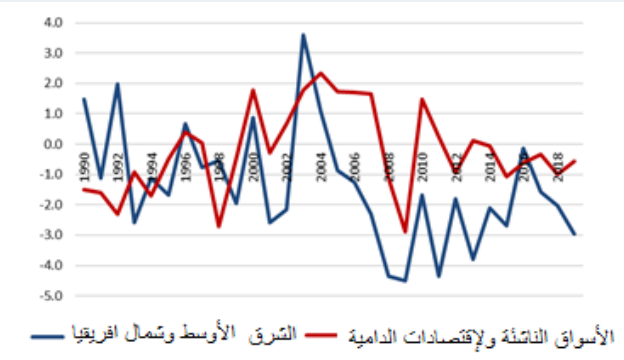

اللوحة ج. النمو التراكمي لإنتاجية العمل في دول عربية مختارة، 1950-2019

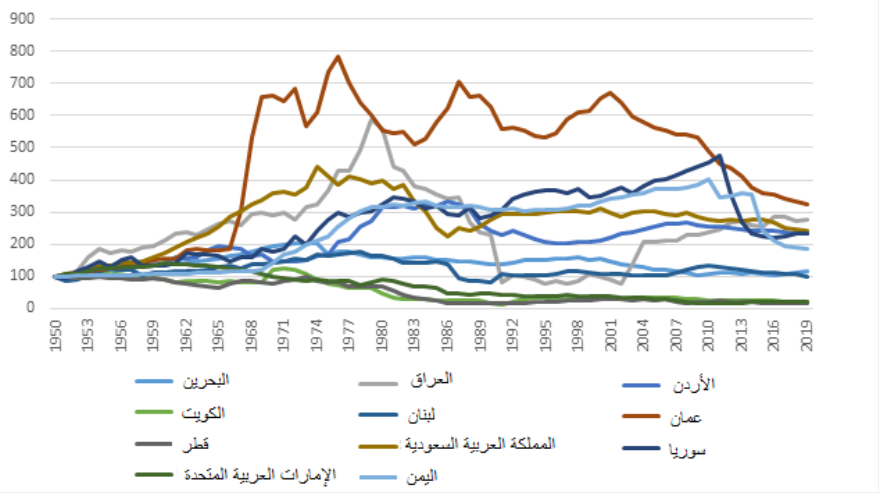

المصدر: بتصرف من ببيانات مأخوذة من مجلس المؤتمر.

لقد كان لذلك تأثير سلبي على الحسابات الخارجية، ونتج عن ذلك اختلالات خارجية مهمة تحتاج إلى إصلاح من خلال إجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز التنويع والتغيير الهيكلي[14]. في بعض بلدان المنطقة، لم يحدث تحول هيكلي حتى الآن لإعادة توزيع العمال من القطاعات الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية/المنخفضة الأجور إلى القطاعات العالية الإنتاجية/المرتفعة الأجور. وفي بلدان أخرى، أدت الصراعات الداخلية والأزمات المالية والاقتصادية المدمرة إلى تعطيل هذه العمليات وتأخيرها. علاوة على ذلك، فإن المنطقة معرضة بشكل خاص لصدمات التغير في أسعار النفط. وتكشف نقطة الضعف هذه الحاجة إلى تطوير مزايا تنافسية بديلة في الدول العربية والبدء في عملية التنويع والتغيير الهيكلي لإعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19.

في هذا السياق، يُعد هذا المشروع البحثي القائم على الأدلة الأول من نوعه في المنطقة الذي يطبّق نظام منظمة العمل الدولية البيئي للإنتاجية. يهدف سؤال البحث الرئيسي إلى تقييم المعوقات الرئيسية لنمو الإنتاجية على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي. وتحقيقًا لهذه الغاية، يتم استخدام البيانات الأولية والثانوية لإجراء التحليل التجريبي. لقد تم إجراء دراسة استقصائية للشركات من خلال أصحاب العمل ومنظمات عضوية الأعمال (EBMOs) في سياق جائحة كوفيد-19، لتحليل التأثير على بيئة الأعمال ومدى تغلغل المشكلات الهيكلية المستمرة، التي تم تحديدها باستخدام البيانات الثانوية (المسوحات التي أجراها البنك الدولي على الشركات) والتي كانت معروفة قبل الأزمة العالمية الحالية، أو ما هي التحديات الجديدة التي ظهرت. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء تحليل متعمق لخطط التنمية الوطنية لفحص مدى تفضيل الاستراتيجيات على مستوى الدولة لتعزيز نمو الإنتاجية، وتحسين جودة بيئة الأعمال، وتشجيع التغيير والتنويع الهيكلي.

لقد تم تقسيم هذا التقرير كالتالي. يركز الفصل الأول على تحليل طويل الأمد لاتجاهات نمو إنتاجية العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد في الدول العربية. وقد أجري تحليل مقارن لمستويات الإنتاجية مع الحدود العالمية والاقتصادات الناشئة الرئيسية الأخرى. يبحث الفصل كذلك في مساهمات نمو الإنتاجية القطاعية، وإعادة توزيع العمال عبر القطاعات، والدوافع الرئيسية لنمو إنتاجية العمل. يطبّق الفصل الثاني نظام الإنتاجية الإيكولوجي لمنظمة العمل الدولية. وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام لتقييم الحواجز التي تعترض التنمية المستدامة للشركات التي تنشأ من بيئة الأعمال (المستوى الكلي)، ودراسة فجوات الإنتاجية القطاعية والقيود التي تعترض خلق فرص العمل اللائق (المستوى المتوسط)، وتحليل ممارسات الإدارة لتعزيز الإنتاجية، على التوالي.

يعرض الفصل الثالث نتائج المسح الذي أجري على الشركات والذي يركز على التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة للشركات من أجل خلق فرص عمل لائق وإحداث تغيير هيكلي في سياق جائحة كوفيد-19. يتم إيلاء اهتمام خاص لتحديد المهارات الرئيسية التي تحتاجها الشركات، والتي لها صلة بوضع برامج تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية ومنع البطالة التكنولوجية. يخصص الفصل الرابع بدوره لتحليل خطط التنمية الوطنية وقدرتها على تعزيز نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي لإعادة البناء بشكل أفضل. أخيرًا وليس آخرًا، تقدم الاستنتاجات ملخصًا للنتائج والتوصيات الرئيسية لواضعي السياسات ومنظمات عضوية الأعمال (EBMO) لوضع جدول أعمال لإصلاح السياسات وتحسين أو تطوير خدمات جديدة لدعم الأعضاء في سعيهم لزيادة الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة للشركات من أجل خلق فرص عمل لائق.

14 أرزقي، وليدرمان، وأبو حرب، وفان، ونجوين، ومتقي، ووود (2019)، الإصلاحات والاختلالات الخارجية: الارتباط بين العمل والإنتاجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

◄ المراجع

أرزقي، وليدرمان، وأبو حرب، وفان، ونجوين، ومتقي، ووود (2019)، الإصلاحات والاختلالات الخارجية: الارتباط بين العمل والإنتاجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي

ب. بينتو ود. ريستوسيا (2017). سوء التخصيص وحجم المنشأة والإنتاجية. المجلة الاقتصادية الأمريكية: الاقتصاد الكلي، 9(3)، 267-303.

ن. بلوم، ورز سادون، وج. فان رينين، (2016). الإدارة كتقنية؟ (رقم w22327). المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

ن. بلوم، وبز إيفرت، وأ. ماهاجان، ود. ماكنزي، وج. روبرتس (2013). هل الإدارة مهمة؟ دليل من الهند. المجلة الفصلية للاقتصاد، 128(1)، 1-51.

و. كارلين، ود. سوسكيسي (2018). ركود الإنتاجية وانخفاض معدل البطالة: عالق في توازن كينز. دراسة أوكسفورد حول السياسة الاقتصادية، 34(2-1)، 4-16919.

ن. تشيرشل، وف. لويس (1983). المراحل الخمس لنمو الأعمال التجارية الصغيرة. مراجعة أعمال هارفارد. مايو/يونيو 83، المجلد 61، العدد 3، الصفحات 50-30. 10p.

المقاول ف. ج. دانغول، ور. نوروزامان، وس. راغوناث (2020). كيف تؤثر اللوائح الوطنية وبيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة؟ مجلة الأعمال الدولية، 29(2)، 101640.

أ. ب. كوسوليتو، وو. ف. مالوني (2018). إعادة النظر في الإنتاجية: تغيير النماذج في التحليل والسياسة. منشورات البنك الدولي.

د. دولار، م. هالوارد-دريمبير، وت. مينجستاي (2005). مناخ الاستثمار وأداء الشركات في الاقتصادات النامية. التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، 54(1)، 31-1.

إ يسكيفاو فيلهو، وأ. ف. ألبوكويرك، وم. س. ناغانو، ول. أ. ب. جونيور، وج. دي أوليفيرا (2017). تحديد عوامل فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مراحل دورة الحياة: نهج تجريبي للعوامل ذات الصلة لمالكي الشركات الصغيرة في البرازيل. مجلة البحوث العالمية في مجال تنظيم المشاريع، 7 (1)، 15-1.

ت. فارول، وإ. هالاك، وب. هاراستوزي، وس. و. تان (2017). بيئة الأعمال وأداء الشركات في المناطق الأوروبية المتأخرة. ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي، (8281).

أ. جودوفسكا (2017). بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي: ما الذي يمكن تفسيره من أجل التقارب؟ مراجعة الأعمال والاقتصاد الريادي، 5(4)، 204-189.

ت. غوغوخيا، وج. بيرولافيا (2021). إصلاحات بيئة الأعمال والابتكار وإنتاجية الشركات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. مجلة أوراسيا بيزنس ريفيو، 11(2)، 245-221.

غروفر جوسوامي، وآرتي؛ وميدفيديف، ودينيس. وأولافسن، وإلين. (2019). الشركات ذات النمو المرتفع: حقائق وقصص خيالية وخيارات السياسة لجهة الاقتصادات الناشئة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

مز س. هالورد-دريمبير (2005). تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في جنوب آسيا. النمو والتكامل الإقليمي، 61.

منظمة العمل الدولية (2021). نداء عالمي للعمل من أجل تحقيق تعافٍ محوره الإنسان من أزمة جائحة كوفيد-19 يشمل الجميع، ويتميز بالاستدامة، والمرونة. مؤتمر العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية (2021). العمل اللائق والإنتاجية. وثيقة مجلس الادارة 2/POL/GB.341، فبراير 2021. متوفر على:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_769282.pdf

منظمة العمل الدولية (2019). إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. مؤتمر العمل الدولي.

ك. كولاروف، وي. إيفانوفا، وب. يوردانوف، وك. شيندياروفا، ون. نيستوروف (2021). العوامل المحددة ونماذج الأداء التنافسي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة أعمال دولية: الجمع بين تحليلات المستوى الكلي ومستوى الشركة. – الدراسات الاقتصادية (IkonomicheskiIzsledvania)،30 (6)، ص. 125-106.

ج. لوبيز أسيفيدو (2017). تحديات بيئة الأعمال تستمر في التأثير على أداء الشركة. الفصل 3 في: ج. لوبيز-أسيفيدو، ود. ميدفيديف، وف. بالماد (2017). دور جنوب آسيا: سياسات لتعزيز القدرة التنافسية وإنشاء قوة تصدير تالية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

ف. ستيبايان، وج. أباجيان، وأ. ندوي، وم.م. النساع. (2019). تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم العربي - بعض الاعتبارات الأساسية. صندوق النقد الدولي.

فان آرك، وإيرومبان، ودي فريس (2019). إعطاء الأولوية للإنتاجية في منطقة الخليج. الطريق نحو النمو المستدام من خلال التنويع الذكي. مجلس المؤتمر.

الفصل الأول

النمو الاقتصادي، نصيب الفرد من الدخل، واتجاهات الانتاجية، 1950-2019

◄ النتائج الرئيسية

• تتميز ديناميكيات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية **بمستويات دخل مرتفعة ولكن متدنية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، وبمستويات ضحلة لكن متهاوية في الدول العربية الأخرى.**

• عند احتساب 12 دولة عربية (ستدول من دول مجلس التعاون الخليجي وست دول عربية أخرى) في المنطقة معًا، كان أول عقدين بعد اكتشاف وجود النفط هي الفترة التي شهدت الإنتاج والدخل المرتفعين ونمو الإنتاجية خلال العقود السبعة التي تلت عام 1950.

• لم يعد الازدهار الاقتصادي المدعوم بالنفط قادرًا على الاستمرار، حيث بدا الأمر وكأن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقعت في مسار الموارد، في غياب التنوع الاقتصادي.

• كان لارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين أثر سلبي على النمو والانتاجية على الصعيد العالمي، إلا أن أثره الايجابي الاولي على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لم يستمر أيضًا.

• شهد العقد الممتد من 1983 إلى 1993 فترة من الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها الدول العربية، حيث خسرت المنطقة مكاسب الدخل والإنتاجية التي تميزت بها السنوات الماضية.

• لقد تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية في تسعينيات القرن العشرين (1993-2009)، لكنه لم يكن كافيًا للتعويض عن ارتفاع عدد السكان، مما شهد استمرار تآكل دخل الفرد وإنتاجيته، لاسيما في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

• خلال العقد الماضي، الذي بدأ في عام 2010، بقيت المنطقة تعاني انخفاضا» في الإنتاجية وشهدت انقطاعات بين الإنتاجية ونمو نصيب الفرد في الدخل، مما يعني زيادة الاعتماد على الوظائف الأقل إنتاجية.

• أتى انخفاض الدخل والنمو نتيجة لاعتماد المنطقة المفرط على النمو القائم على العمالة، والاستفادة من العمال الأجانب الذين يتقاضون أجرا زهيدا». وفي حين جمعت مناطق أخرى من العالم بين نمو العمالة ونمو الإنتاجية من أجل دفع الناتج المحلي الإجمالي، فإن كلا من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى لم تحدد أولويات الإنتاجية بأي حال من الأحوال.

• هذا وكان النمو في الناتج ونصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل متقلبًا إلى حد كبير في المنطقة العربية، تحديدًا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اعتمدت هذه الاتجاهات بشكل كبير على الاتجاهات العالمية في أسعار النفط والطلب على النفط.

• لقد أدى ضعف نمو الإنتاجية وتقلبه في المنطقة إلى تآكل كبير في مستويات الدخل والإنتاجية النسبية مقارنة بالدول الاخرى المحيطة بالمنطقة.

• على الرغم من أن انخفاض مستويات الدخل والإنتاجية النسبية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي يشكل إلى حد كبير نتيجة حتمية مع تحول تلك الاقتصادات من اقتصادات تعتمد على الموارد إلى الاقتصادات الأكثر تنوعًا، فإن الهبوط في الاقتصادات العربية الأخرى أمر يثير الخوف للغاية.

• يتلخص التحدي الذي يواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية في تجنب المزيد من التدهور في مستويات الإنتاجية، وتجنب التباعد عن الحدود العالمية، في حين يتلخص التحدي الذي يواجه الاقتصادات العربية الأخرى في الالتحاق بالحدود العالمية للإنتاجية.

• أضف إلى ذلك أن تباطؤ الإنتاجية يرجع إلى ضعف الكفاءة الإجمالية، ولكن ما يثير القلق أيضًا بشأن المنطقة يتلخص في عجزها عن ترجمة استثمارها الرأسمالي إلى إنتاجية.

• إن الافتقار إلى قطاع تصنيع قوي قادر على استيعاب العمال من ذوي المهارات شبه الماهرة والمهارات المتدنية، والافتقار إلى قطاع خاص نابض بالحياة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية، من شأنه أن يزيد من التحديات التي تواجهها في تحقيق ازدهار في نمو الإنتاجية.

• لم تسفر الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات في العالم العربي بعد عن أثر تغير هيكلي يعزز النمو.

◄ الآثار المترتبة على السياسات والأعمال التجارية

• بغية تحقيق النمو القائم على الإنتاجية، يتعين على المنطقة أن تجعل سوق العمل أكثر كفاءة من خلال خلق فرص عمل لائق للجميع، وفقًا لاحتياجات القطاع الخاص.

• إن الاستثمار في الرأسمال المعرفي وتنمية المهارات والتكنولوجيات اللازمة لجهة تحسين الكفاءة الإجمالية لاستخدام المدخلات يشكل أهمية قصوى للانتقال إلى نموذج للتنمية الاقتصادية قائم على الإنتاجية.

• يتعين على المنطقة أن تركز على زيادة مهارات السكان الأصليين لتلبية احتياجات سوق العمل وتحسين إنتاجية العمال.

• ينبغي أيضاً أن تواصل المنطقة جهودها المتعلقة بتنويع العمالة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وخلق فرص عمل منتجة عن طريق تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتشجيع الاصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية الرامية إلى إعادة تخصيص الموارد لأهم القطاعات الإنتاجية. أما بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن إمكانات القطاع الصناعي، الذي يستطيع استيعاب العمال من ذوي المهارات المتدنية، فهي كبيرة.

• في حين أن التحديات كثيرة بالنسبة للمنطقة، قد تساعد محاولات إدماج اقتصادات المنطقة للعمل كسوق واحدة في نمو الإنتاجية. من شأن التكامل الإقليمي أن يحفز مؤسسات القطاع الخاص على الاستيلاء على الاقتصادات الضخمة ورفع الإنتاجية.

• تُعد زيادة المشاركة مع الحكومات، وصناع السياسات، ومنظمات الأعمال التجارية، والمؤسسات التعليمية في تحفيز مناخ استثماري أفضل تنسيقًا، أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص لتطوير استراتيجيات أعمال تجارية موجهة نحو الإنتاجية.

• تضطلع منظمات الأعمال التجارية بدور هام تؤديه في زيادة الوعي بين الأعضاء في موضوع الحاجة إلى إعطاء الأولوية لنمو الإنتاجية. علاوة على ذلك، يمكن توفير الدعم لرفع مستوى استراتيجيات الأعمال التجارية، وتحسين الممارسات الإدارية والكفاءة الإنتاجية، ووضع جدول أعمال لإصلاح السياسات من أجل تحسين بيئة الأعمال بغية خلق فرص عمل لائق.

◄ 1.1 مقدّمة

يحلل هذا الفصل اتجاهات ومصادر نمو إنتاجية العمل الكلية في الاقتصادات العربية ويقارن مستويات إنتاجيتها بالحدود العالمية وغيرها من الاقتصادات الناشئة الرئيسية. يتتبع هذا الفصل أيضًا مساهمات نمو الإنتاجية القطاعية، وإعادة تخصيص العمال عبر القطاعات والمصادر المباشرة ــ إجمالي إنتاجية العامل وتراكم الرأسمال ــ حتى مجموع نمو إنتاجية العمل. قبل الخوض في تحليل إنتاجية العمل ومصادره، يوثق الفصل الأول النمو الطويل الأجل في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل في المنطقة.

بالنظر إلى أهمية الإنتاجية بالنسبة للتنمية المستدامة، اتبعت منظمة العمل الدولية نظامًا بيئيًا للإنتاجية يؤكد على الحاجة إلى تحقيق مكاسب إنتاجية مستدامة من أجل وظائف لائقة ومن خلال هذه الوظائف (راجع منظمة العمل الدولية، 2020).[15] يتناول هذا الفصل ديناميكيات الإنتاجية من منظور تراكمي/كلي، والتي من المرجح أن تتأثر بالحلول المتوسطة والصغيرة المستوى التي تظهر في النظام الإيكولوجي للإنتاجية. يترتب على العديد من جوانب النظام الإيكولوجي للإنتاجية، لاسيما أثر التوازن بين العمل والحياة المهنية، والتعلم في مكان العمل، والعلاقة بين الموظف وصاحب العمل، آثار هامة على الإنتاجية تتجاوز نطاق هذا الفصل. لكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن اتجاهات الإنتاجية الكلية، الموثقة في هذا الفصل، تتشكل في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعمل في ظلها الشركات والصناعات والاقتصادات. لذلك، فإن أهميتها في تشكيل اتجاهات الإنتاجية أمر لا مفر منه. يصدق ذلك بشكل خاص في أغلب الاقتصادات العربية، التي تتسم بخصائص مميزة على المستويين السياسي والاقتصادي مقارنة، على سبيل المثال، بالاقتصادات الغربية التي تقع على حدود مستويات الإنتاجية.

يغطي هذا الفصل 12 اقتصاد عربي: البحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، والأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن، والأراضي الفلسطينية المحتلة (يشار إليها في ما بعد فلسطين).ونظرًا للتنوع الاقتصادي وعدم التجانس عبر الدول في هذه المجموعة، لقد فصلنا هذه الاقتصادات إلى مجموعتين: اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (الدول الستة الأولى) وغيرها من الاقتصادات العربية. يتلاءم أيضاً هذا التوزيع على مجموعتين مع الفوارق في مستويات الدخل بين الدول. بحسب قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، فإن متوسط دخل الفرد في الدول الاثني عشر يزيد قليلاً عن 26000 دولار عن عام 2020 من حيث تعادل القوة الشرائية. في حين أن كل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز مستوى الدخل المتوسط ــ في حدود 1,5 ضعف الدخل الأعلى مقارنة بالمستويات المتوسطة في عمان إلى 4 أضعاف في قطر ــ فإن اقتصادات أخرى هي أقل من ذلك (راجع الجدول 1 في الملحق).[16] تتراوح مستويات الدخل في الاقتصادات العربية الأخرى بين 10 و60 في المائة من المتوسط، حيث تعتبر اليمن الأكثر فقرًا ولبنان الأكثر ثراء. وفي سياق الفصل، تقابل الإشارة إلى الاقتصادات العربية مجموع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الاقتصادات العربية.

إن الفترة التي يغطيها التحليل هي بين عامي 1950 و2019، حيثما تتوفر البيانات.[17] ومن أجل التيسير، تنقسم هذه الفترة إلى عدة فترات فرعية، بعد تحديد نقاط الاستراحة في النمو الاقتصادي في المنطقة (راجع القسم التالي). يتم الحصول على معظم البيانات المستخدمة في الدراسة من قاعدة بيانات الاقتصاد

15 لقد كان مفهوم العمل اللائق في صلب جدول أعمال السياسة العامة لمنظمة العمل الدولية لفترة طويلة، وقد ورد في نهج جدول أعمال العمل اللائق تعريف أكثر دقة. بصفة عامة، يتألف جدول أعمال العمل اللائق من أربعة أعمدة هي «تعزيز الوظائف والمشاريع، وضمان الحقوق في العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي... مع مراعاة النوع الاجتماعي كموضوع شامل» (منظمة العمل الدولية، 2017). يدرك النظام الايكولوجي للإنتاجية الحاجة إلى تحقيق مكاسب إنتاجية مستدامة من أجل خلق فرص عمل لائق (راجع منظمة العمل الدولية، 2020).

16 كانت هذه هي الحال أيضًا تاريخيًا منذ عام 1950، باستثناء انضمام لبنان إلى المجموعة فوق الوسطية خلال الأعوام الممتدة ما بين 1950 و1967 و1974، وانضمام العراق إلى المجموعة فوق الوسطية خلال الأعوام الممتدة ما بين 1978 و1980.وفي عام 1974 وخلال الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1978 و1980، كانت عمان دون المستوى الوسطي. منذ عام 1980، تتجاوز اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي باستمرار مستوى الدخل المتوسط.

17 إن كل البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل متاحة طوال الفترة الممتدة ما بين 1950 و2019 بالنسبة لدول أخرى غير فلسطين، التي لا تتوفر بشأنها البيانات إلا منذ عام 1970.

الكلي لمجلس المؤتمرات، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وإحصاءات منظمة العمل الدولية، وإحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة. وبما أن قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات لا تشمل فلسطين، فقد عززنا بيانات قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات باستخدام بيانات إضافية من مصادر أخرى، بما في ذلك المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء.[18]

يتم تنظيم هذا الفصل في ستة أقسام. يقدم القسم 2 نظرة عامة حول اتجاهات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل في الاقتصادات العربية. وفي القسم 3، يتناول الفصل حدوث المقايضات بين الإنتاجية والاستخدام لمعرفة ما إذا كان النمو القائم على تشغيل العمالة في المنطقة يؤدي إلى خسائر في الإنتاجية. يدقق القسم 4 في آثار الإنتاجية «داخل الصناعة» وبين الصناعات على نمو إنتاجية العمل الكلي. يبحث القسم 5 دور تعميق الرأسمال وإجمالي إنتاجية العامل في دفع نمو إجمالي إنتاجية العمل. أما القسم الأخير، فخاتمة الفصل.

◄ 1.2 النمو الاقتصادي والإنتاجية والدخل للفرد في الاقتصادات العربية

من منظور جانب العرض الكلاسيكي الجديد، يعتبر النمو في إنتاجية العمل مصدرًا للنمو الاقتصادي المستدام الطويل الأجل، الذي يتحقق بالتغير التكنولوجي خارجي المنشأ (سولو، 1957). تركز التفسيرات المتعلقة بجانب الطلب لجهة العلاقة بين إنتاجية العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي، مثل كالدور (1966) وفيردورن (1949، كما ذكر في دي فريز 1980)، على زيادة معدل العائد لاسيما في القطاع الصناعي. يعمل نمو الناتج الصناعي على تعزيز الإنتاجية في القطاع الصناعي فضلاً عن القطاعات غير الصناعية. من الناحية التجريبية، وعلى المستوى الكلي، إن ارتباط اتجاهات إنتاجية العمل بنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الدخل قوي وإن لم يكن مثاليًا. تجدر الإشارة إلى أن دقة هذه العلاقة تتوقف، من الناحية التجريبية، على كيفية تطابق العمالة، ومشاركة القوة العاملة، وإجمالي السكان (راجع ماراتين وسالوتي، 2011). في هذا القسم، نوثق الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب الإنتاجية الإجمالية للعمالة (قياسًا بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل).

◄◄ 1.2.1. الاتجاهات في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونمو إنتاجية العمل في المنطقة العربية

نحن نحلل اتجاهات النمو الاقتصادي والإنتاجية في المنطقة خلال السنوات الـ 70 الماضية، وبالتالي من المفيد تقسيم الفترة بأكملها إلى عدة فترات فرعية. عبر استخدام اختبارات التوقف الهيكلي باي وبيران (1998، 2003)،[19] في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل)، نحدد خمسة فواصل خلال الفترة ما بين 1950 و2019 بأكملها. كانت هذه الفواصل في الأعوام 1960 و1970 و1982 و1992 تتعلق بالمتغيرات الثلاثة: الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاجية العمل، ونصيب الفرد من الدخل، والناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2008، ونصيب الفرد من الدخل وإنتاجية العمل، والناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.[20]

18 راجع الملحق لمزيد من التفاصيل.

19 تسمح لنا طريقة باي وبيران (1998,2003) بتحديد مراحل النمو المستمدة فقط من البيانات، والحد من مجموع المربعات المتبقية من تراجع السجل الطبيعي للمتغير ذي الصلة (مثلاً الناتج المحلي الإجمالي) في الاتجاه الزمني عبر عدة حلقات من البيانات.

20 تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحديد فترات الانقطاع في هذا التحليل باستخدام البيانات المجمعة للمنطقة بأسرها، والتي تشمل اقتصادات دول مجلس

لذلك، نقسم فترة التحليل بأكملها إلى ست فترات فرعية متميزة، وهي ما بين 1951و 1960، وما بين 1961 و1970، وما بين 1971 و1982، وما بين 1983 و1992، وما بين 1993 و2009، وما بين 2010 و2019.

لاحظ أنه على الرغم من الاختلافات بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرين الآخرين (إنتاجية العمل ونصيب

◄ المربع 1: جائحة كوفيد19- والإنتاجية في المنطقة العربية

أدت جائحة كوفيد19- إلى تعطيل اتجاهات الإنتاجية على مستوى العالم، ولم تُستثنى المنطقة العربية من ذلك. لقد عاشت المنطقة انتكاسة كبرى في النمو في عام 2020، حيث شهدت الاقتصادات العربية الأخرى انكماشًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والمناطق العربية الأخرى انتعش في عام 2021، وإن كان بمعدل أقل بكثير مقارنة بالسوق الناشئة في المجموع. ويكمن الأمر الأكثر أهمية في أن نمو الإنتاجية في الاقتصادات العربية تباطأ على مدى الأعوام 2019 و2020 و2021، حيث انعكس عام 2021 التأثير الحاد الذي خلفته هذه الجائحة. وبالنسبة للمنطقة العربية، يبدو أن هذه الجائحة جعلت مشكلة الإنتاجية الضخمة السائدة أكثر تعقيدًا، حيث عملت على تسريع وتيرة تباطؤ الإنتاجية في المنطقة بالفعل. فضلاً عن ذلك، فإن الانحدار المحتمل في خلق فرص العمل الرسمية والاضطرابات في الطلب العالمي على النفط وأسعاره قد جعل الموقف أكثر صعوبة.

الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل، ونمو إنتاجية العمل، ما بين 2019 و2021

	2019	2020	2021
نمو الناتج المحلي الإجمالي			
الاقتصادات العربية	1,0	-6,2	2,1
دول مجلس التعاون الخليجي	0,7	-4,8	2,5
الاقتصادات العربية الأخرى	2,3	-10,8	0,8
الأسواق الناشئة	2,8	-2,7	5,1
نمو نصيب الفرد من الدخل			
الاقتصادات العربية	-0,8	-8,0	0,7
دول مجلس التعاون الخليجي	-1,2	-6,6	1,1
الاقتصادات العربية الأخرى	0,7	-12,1	-0,7
الأسواق الناشئة	1,9	-3,5	4,3
نمو إنتاجية العمل			
الاقتصادات العربية	-2,6	-6,1	-1,3
دول مجلس التعاون الخليجي	-3,1	-5,3	-0,5
الاقتصادات العربية الأخرى	-0,5	-8,4	-4,4
الأسواق الناشئة	2,0	0,4	2,3

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

التعاون الخليجي الغنية بالنفط وغيرها من الاقتصادات العربية. لذلك، قد لا تكون الانقطاعات بالضرورة متوافقة مع الأحداث الخاصة بكل دولة، ناهيك عن أن تأثير الأحداث العالمية مثل ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يخفف بفضل حقيقة وجود دول لديها موارد نفطية في العينة ودول أخرى لا تملكها. على سبيل المثال، استفادت دول مثل المملكة العربية السعودية بشكل كبير من طفرة النفط في سبعينيات القرن العشرين، مما ساعدها في الاستثمار بكثافة في البنية الأساسية، وهذا من شأنه أن يوفر على الأرجح طفرة في النمو. وعلى نحو مماثل، ربما تسببت حالات عدم الاستقرار الداخلي في سوريا منذ عام 2010 في إحداث حالة من التفكك في تلك الدولة. غير أن بعض هذه الأحداث قد يكون لها أيضًا أثر مشترك على كل دول المنطقة، وينعكس ذلك على الأرجح في نقاط التوقف المحددة. على سبيل المثال، يتفق بعض هذه الانقطاعات بعض الشيء مع الاضطرابات المحلية والعالمية في المنطقة، مثل الحرب بين إيران والعراق في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، وحرب الخليج الأولى في أوائل تسعينيات القرن العشرين، والأزمة المالية العالمية في الفترة ما بين 2008 و2009. ويبدو أن هذه الاضطرابات تسببت في حدوث تحولات في اتجاه النمو الاقتصادي في المنطقة. على الرغم من أن الانقطاعات السابقة لم تتفق بدقة مع مثل هذه الأحداث، فإن الانقطاع في عام 1970 جرى قبل سنوات أزمة النفط والطاقة العالمية مباشرة. ومن الصعب أيضًا أن نتكهن بالأحداث التي من المرجح أن تؤدي إلى بروز تأثير مشترك، باستثناء الاضطرابات التي تثير صدمة مشتركة في المنطقة.

الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي) مـن حيـث عـام الفاصـل الأخيـر، فإننـا نأخـذ عـام 2009 كنقطـة توقـف للفتـرة الأخيـرة، للحفـاظ عـلى اتسـاق تقسـيم الفتـرات فـي كل المؤشـرات. فـي متوسـط الفتـرة، لا نقـوم بتضميـن عـام 2020 لسـببين. أولاً، فـي ظـل آثـار جائحـة كوفيـد1-9 السـلبية عـلى الاقتصـاد العالمـي والمنطقـة بشـكل غيـر مسـبوق مـن خـلال تقييـد الحركـة الاقتصاديـة، يشـوه إدراج هـذا العـام متوسـط معـدلات النمـو. وثانيًـا، لا تـزال البيانـات المتعلقـة بعـام 2020 أوليـة بالنسـبة لمعظـم الـدول. بيـد أننـا نناقـش كيـف كان أداء النمـو الاقتصـادي ونصيـب الفـرد مـن الدخـل وإنتاجيـة العمـل أثنـاء فتـرة الجائحـة فـي المنطقـة بشـكل منفصـل.

يعـرض الشـكل 1 السـجل الطبيعـي للناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي[21] فـي الاقتصـادات العربيـة عـلى المقيـاس الأيسـر للمخطـط والسـجل الطبيعـي لنصيـب الفـرد مـن الدخـل وإنتاجيـة العمـل عـلى المقيـاس الأيمـن. يوضـح الشـكل تقسـيم الفتـرات التـي نسـتخدمها فـي الفصـل، بالإضافـة إلى متوسـط معـدلات النمـو فـي كل فتـرة. لقـد تـم نسـخ الشـكل نفسـه بالنسـبة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي وغيرهـا مـن الاقتصـادات العربيـة فـي الشـكل 1أ. تتوافـق الصـورة الإجماليـة الموضحـة فـي الشـكل 1 بشـكل أساسـي مـع الاتجاهـات السـائدة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي (راجـع اللوحـة اليسـرى فـي الشـكل 1أ). لكـن عـلى الرغـم مـن انخفـاض مسـتويات الدخـل والإنتاجيـة نسـبيًا، فـإن اتجاهـات النمـو فـي المجموعـة العربيـة الأخـرى تتوافـق أيضًـا بشـكل عـام مـع هـذه الاتجاهـات (اللوحـة اليمنـى مـن الشـكل 1أ). نحـن نستشـف العديـد مـن الاتجاهـات المهمـة مـن الشـكل 1، والشـكل 1أ والجـدول 1، وهـي مدرجـة أدنـاه.

◄ الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل في الاقتصادات العربية (مستويات السجل ومعدلات النمو)، ما بين 1950 و2020

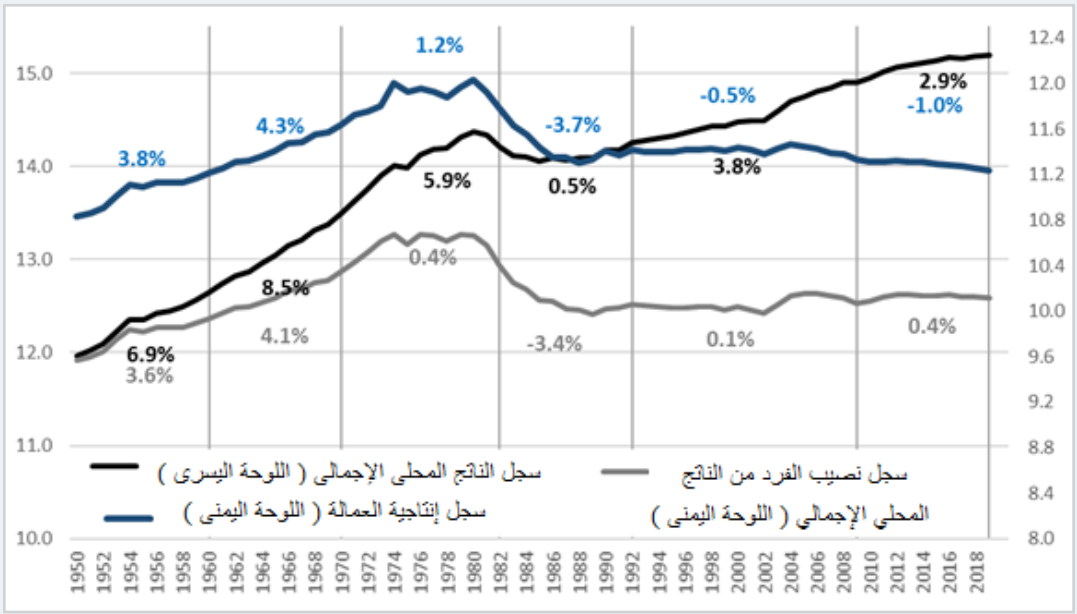

ملاحظـة: يتـم احتسـاب معـدلات النمـو كتغييـرات فـي السـجل. [22]تتألـف الاقتصـادات العربيـة مـن: اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي (البحريـن والكويـت وعمـان وقطـر والمملكـة العربيـة السـعودية والامـارات العربيـة المتحـدة)، وسـتة اقتصـادات عربيـة أخـرى (الأردن وسـوريا والعـراق ولبنـان واليمـن والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة).
المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

21 يتـم الحصـول عـلى مسـتويات الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي للمنطقـة مـن خـلال جمـع قيـم الناتـج المحلـي الإجمالـي الاسـمي فـي كل دولـة عـلى حـدة لسـنة الأسـاس، وباسـتقراء معـدلات النمـو الإقليمـي المرجحـة لسـنوات أخـرى. عـلى نحـو مماثـل، تـم اسـتقراء نسـبة الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي لسـنة الأسـاس ومجمـوع السـكان فـي مختلـف الـدول باسـتخدام معـدل النمـو المرجـح لنصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي. تعتبـر الأوزان فـي هـذا التجميـع حصصًـا اسـمية مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي لـكل دولـة فـي مجمـوع الناتـج المحلـي الإجمالـي للمنطقـة (قياسًـا بتعـادل القـوة الشـرائية).

22 لاحـظ أنـه يتـم احتسـاب كل معـدلات النمـو كتغييـرات سـجلات سـنوية، كمـا يتـم احتسـاب المتوسـط خـلال الفتـرة للحصـول عـلى متوسـط الفتـرة. يمكـن الحصـول عـلى معـدل النمـو التراكمـي للمتغيـر Y مـن تغييـرات السـجل باسـتخدام العلاقـة: $Y_g = \left(\left(\frac{Y_T}{Y_0}\right)^{\left(\frac{1}{N}\right)}\right) - 1 = e^{\frac{\sum_{t=1}^{T}\Delta \ln Y_t}{N}}$، حيـث تكـون Y_T قيمـة سـنة النهايـة، وتكـون Y_0 قيمـة سـنة البـدء، وتكـون Y_t قيمـة أي سـنة t، بيـن= T_t و0، وN هـي عـدد السـنوات.

◄ الشكل 1أ:الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (اللوحة اليسرى) والاقتصادات العربية الأخرى (اللوحة اليمنى) ومستويات السجل ومعدلات النمو، ما بين 1950 و2020

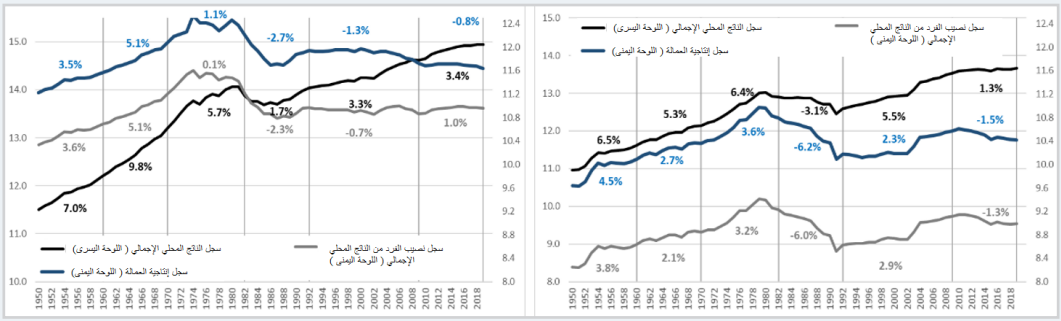

ملاحظة: راجع الشكل 1.
المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

- أولاً، كانت الفترة ما بين 1950 و1970 فترة من النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل، وإنتاجية العمل في المنطقة، وكانت الفترة ما بين 1961 و1970 فترة النمو الأسرع. وكان تسارع النمو خلال هذه الفترة، الذي كان أسرع من معدلات النمو العالمية، مدفوعًا من مجلس التعاون الخليجي (الجدول 1). هذا ووثقت الدراسات السابقة النمو الهائل في المنطقة خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، لاحظ جرجس (1973) نموًا كبيرًا جدًا في الاقتصادات العربية خلال الفترة ما بين 1958 و1967، وكان أسرع من الاقتصادات المتقدمة في ذلك الوقت، بل وأسرع من نمو الاقتصادات المتقدمة خلال الثورة الصناعية.[23]وقد أدى استمرار الفوائد الاقتصادية الناجمة عن اكتشاف النفط، مما أسفر عن استثمارات عامة كبيرة في البنية الأساسية والصحة والتعليم ومؤسسات القطاع العام (يوسف، 2004)، إلى نمو كبير في الدخل والإنتاجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط. يبدو أن الاقتصادات العربية الأخرى استفادت أيضًا من تصدير العمالة وتلقي التحويلات المالية التي تدعم الاستهلاك والإنتاج في اقتصاداتها المحلية في المراحل الأولى من اكتشاف النفط. كانت الهجرة نحو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي النفطية، التي تدعمها الحكومات الوطنية في هذه الدول بشكل عام، فرصة مربحة لخلق فرص عمل للمواطنين واكتساب دخل من التحويلات في هذه الدول (كابيزوسكي، 2015)، مما ساعد في نمو الدخل المحلي والإنتاج والاستهلاك.

23 يمكن ملاحظة أن هذه المجموعة من الاقتصادات العربية التي تم وضعها كانت مختلفة عن المجموعة التي وضعناها نحن، حيث كانت تتألف من بعض الدول غير المدرجة في قائمتنا (الجزائر وليبيا والمغرب والسودان وتونس ومصر) وبعضها مدرج في قائمتنا (العراق والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن).

الجدول 1:معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل، وإنتاجية العمل، ما بين 1950 و2019

	ما بين ١٩٥١ و١٩٦٠	ما بين ١٩٦١ و١٩٧٠	ما بين ١٩٧١ و١٩٨٢	ما بين ١٩٨٣ و١٩٩٢	1993- 2009*		ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٩
نمو الناتج المحلي الإجمالي							
العالم	4,9	5,4	3,4	2,8	3,3	(3,6)	3,1
الاقتصادات المتقدمة	4,8	5,2	3,0	3,0	2,3	(2,8)	2,0
الاقتصادات الناشئة والنامية	5,1	5,7	4,1	2,4	4,5	(4,7)	4,2
الشرق الأوسط	6,7	9,2	5,7	1,3	3,9	(4,1)	2,4
الاقتصادات العربية	6,9	8,5	5,9	0,5	3,8	(3,9)	2,9
دول مجلس التعاون الخليجي	7,3	10,4	6,4	1,9	3,4	(3,6)	3,4
الاقتصادات العربية الأخرى	6,5	5,3	6,4	3,1-	5,5	(5,5)	1,3
نمو نصيب الفرد من الدخل							
العالم	3,2	3,8	2,1	1,6	2,3	(2,6)	2,3
الاقتصادات المتقدمة	3,5	4,1	2,2	2,3	1,6	(2,1)	1,5
الاقتصادات الناشئة والنامية	2,7	3,4	1,7	0,6	3,2	(3,3)	3,1
الشرق الأوسط	3,4	4,9	0,6	2,4-	0,7	(1,1)	0,2
الاقتصادات العربية	3,6	4,1	0,4	3,4-	0,1	(0,5)	0,4
دول مجلس التعاون الخليجي	3,6	5,1	0,1	2,3-	0,7-	(0,1-)	1,0
الاقتصادات العربية الأخرى	3,8	2,1	3,2	6,0-	2,9	(2,9)	1,3-
نمو إنتاجية العمل							
العالم	3,4	3,9	1,7	1,3	2,1	(2,3)	2,1
الاقتصادات المتقدمة	3,6	4,0	2,0	2,0	1,5	(1,8)	1,0
الاقتصادات الناشئة والنامية	2,9	3,6	1,2	0,3	2,8	(2,9)	3,1
الشرق الأوسط	3,8	5,2	1,4	2,4-	0,1-	(0,03)	1,0-
الاقتصادات العربية	3,8	4,3	1,2	3,7-	0,5-	(0,2-)	1,0-
دول مجلس التعاون الخليجي	3,5	5,1	1,1	2,7-	1,3-	(0,9-)	0,8-
الاقتصادات العربية الأخرى	4,5	2,7	3,6	6,2-	2,3	(2,2)	1,5-

ملاحظة: *إن الأرقام الواردة بين قوسين هي المتوسطات باستثناء سنوات الأزمة المالية العالمية 2008 و2009 (أي المتوسط من بين 1993 و2007). للاطلاع على قائمة الدول في المجموعات العالمية والمتقدمة والناشئة، يرجى مراجعة الجدول 4 في الملحق. تشمل منطقة الشرق الأوسط كل الاقتصادات العربية (دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الاقتصادات العربية، راجع الملاحظات إلى الشكل 1)، وإيران. تعد معدلات النمو الإقليمية متوسطًا مرجحًا لكل دولة على حدة، باستخدام أوزان القيمة المضافة الاسمية. للاطلاع على ملاحظات أخرى، راجع الشكل 1.

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

- ثانيًا، كان لارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين أثر سلبي على النمو والانتاجية على الصعيد العالمي، ولكن أثره الايجابي الاولي على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط لم يستمر أيضًا. لقد تم توثيق دور أسعار النفط في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي في السبعينيات من القرن العشرين توثيقًا جيدًا في الكتابات (بلانشار وريغي، 2013).[24] يشير الجدول 1 إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل قد انخفضا في الاقتصادات المتقدمة والناشئة عن العقد السابق. لقد ساعدت الزيادة في أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأولى خلال تلك الفترة، لكن ذلك لم يستمر لفترة أطول، مما جعلها تشهد نموًا متباطئًا خلال

24 الواقع أن الأدبيات تقر أيضًا بأن العلاقة بين أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بشكل عام، قد ضعفت على مر السنين، والدور الذي تؤديه بصفتها عاملاً محوريًا في تفسير تباطؤ النمو والإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة يتراجع الآن (راجع على سبيل المثال بارسكي وكليان، 2004).

العقد ما بين 1971 و1982.والأهم من ذلك أن نمو نصيب الفرد من الدخل كان بالكاد إيجابيًا، حيث أظهر ركودًا في مستوى المعيشة الذي حققته اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أثناء الوتيرة السريعة لنمو ما بعد اكتشاف النفط. بالإضافة إلى الضغط الهائل على الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عامي 1975 و1982، فإن الانخفاض في دخل الفرد كان أيضًا مدفوعًا بشكل جزئي بارتفاع النمو السكاني. يبدو أنه كان لانخفاض أسعار النفط أثر أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982، حيث عوض بذلك عن مكاسب النمو في السنوات التي بلغت فيها أسعار النفط ذروتها. لقد شهدت كل أنحاء مجلس التعاون الخليجي انخفاضًا في النمو، حيث كانت الكويت صاحبة أشد الاقتصادات تضررًا (راجع الجدولين 2 و3 في الملحق). وبما أن معظم اقتصاد الكويت اعتمد على القطاع العام، فقد أدى العجز المالي الحاد في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، الذي تغذى على تآكل إيرادات النفط وحرب الخليج، إلى تراجع نمو الدخل (راجع كابودان، 1988). على الرغم من أن نمو إنتاجية اليد العاملة قد انخفض أيضًا انخفاضًا شديدًا في مجلس التعاون الخليجي، فإن حجم الانخفاض كان أقل نسبيًا مقارنة بحجم الانخفاض في نصيب الفرد من الدخل. بيد أن اقتصادات عربية أخرى شهدت بعض التحسن؛ فقد تحسنت إنتاجيتها ونصيب الفرد فيها في نمو الدخل بنحو نقطة مئوية واحدة عن العقد الماضي.

- ثالثًا، كان نمو إنتاجية العمل عمومًا أعلى قليلاً أو مماثلاً لنمو دخل الفرد في كل المناطق في الفترتين الأوليتين، وقد تغير خلال الفترة ما بين 1971 و1982.في حين بقي نمو الإنتاجية (رغم تباطؤه) أعلى من نمو نصيب الفرد من الدخل في الشرق الأوسط، وأيضًا في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الاقتصادات العربية، فإن نمو الإنتاجية انخفض إلى ما دون نمو نصيب الفرد من الدخل على مستوى العالم.

- رابعًا، شهدت الفترة ما بين 1983 و1993 خسائر اقتصادية تكبدتها الدول العربية، سواء دول مجلس التعاون الخليجي أم الاقتصادات العربية الأخرى، مع خسارة المنطقة لقدر كبير من مكاسبها في الدخل والإنتاجية التي حققتها سابقًا. فقد تراجع نمو الإنتاجية على مستوى العالم واستمر أقل من نمو نصيب الفرد من الدخل خلال هذه الفترة. على الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي حافظ على الجانب الإيجابي منه في الاقتصادات العربية، فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل ومستويات إنتاجية العمل انخفاضًا كبيرًا، مما زاد من تدهور الرفاه الاقتصادي للسكان، لاسيما في مجموعة «الاقتصادات العربية الأخرى». لقد أدى انخفاض الطلب العالمي على النفط وما أعقبه من انخفاض في أسعار النفط في أوائل الثمانينات إلى زيادة النمو الاقتصادي ما بين 1983 و1992 في كل اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، وفي ظل حرب العراق، كانت تحديات المنطقة خلال هذه الفترة مرتفعة، حيث انكمش اقتصاد العراق بدرجة كبيرة. لم تعمل أي دولة في مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى على تحسين النمو الاقتصادي.

- خامسًا، على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية كانت سببًا في خفض وتيرة النمو الطويل الأجل على مستوى العالم وفي المنطقة، فقد تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمد البعيد في الدول العربية والأسواق الناشئة عمومًا أثناء الفترة ما بين 1993 و2009.بيد أن التحسن في الناتج المحلي الإجمالي لم يساعد كثيرًا من حيث متوسط مستويات الدخل وإنتاجية العمل، لأن تحسن النمو في دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن كافيًا للتعويض عن النمو السكاني المتسارع. نلاحظ أن متوسط نمو دخل الفرد في الاقتصاد العالمي ما بين 1993 و2009 يقترب من نصف نقطة مئوية أعلى إذا استبعدنا سنوات الأزمة[25]، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، في حين أن النمو بقي على حاله في الاقتصادات العربية الأخرى. مع ذلك، وبصرف النظر عن الأزمة المالية العالمية، فإن نمو نصيب الفرد من الدخل وإنتاجية

25 في دراسة سابقة، وثق إيرمبان وفان آرك (2018) تراجعًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من نقطة مئوية واحدة بسبب الأزمة المالية العالمية، من 4,2 في المائة في الفترة ما بين 2000 و2007 إلى 2,7 في المائة في الفترة ما بين 2008 و2015. مقارنة بين السنوات التسعة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، ما بين 2010 و2019، وما بين 1993 و2007 (باستثناء سنتَي الأزمة 2008 و2009)، يبدو أن الجدول 1 يشير إلى أن التأثير كان كبيرًا حتى خلال فترة النمو الطويل الأجل، حيث كانت سنتَي الأزمة في حد ذاتهما سببًا لحرمان الاقتصاد العالمي من النمو بما يقرب من نصف نقطة مئوية.

العمل في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي استمر في التباطؤ خلال هذه الفترة. بيد أن الاقتصادات العربية الأخرى شهدت تراجعًا عن انكماش الإنتاجية والدخل في الفترة السابقة، ورغم ذلك استمر معدل النمو أدنى مما كان عليه في سبعينيات القرن العشرين.

- أخيرًا، في الفترة الأخيرة، ما بين 2010 و2019، استمرت معاناة الدخل والإنتاجية في الاقتصادات العربية، مع حد أدنى من النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستمرار تآكل الإنتاجية. بقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير مماثلاً للفترة ما بين 1993 و2009 على الصعيد العالمي، وفي كل من مجموعتَي دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادية العربية الأخرى. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوضاع الجغرافية السياسية وعدم الاستقرار الداخلي في الاقتصادات العربية الأخرى قد أسهما في إحداث تقلبات كبيرة في نموها. **لا تزال الإنتاجية تشكل تحديًا للاقتصادات العربية بشكل عام، واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. قد يعني هذا الانفصال بين الإنتاجية ونمو نصيب الفرد في الدخل ضمنًا أن الوظائف أصبحت أقل إنتاجية على نحو متزايد في المنطقة.**

1.2.2. مستويات نصيب الفرد من الدخل

بما أننا نرى اختلافات كبيرة في ديناميكيات النمو في المنطقة، عبر الدول وعلى مر السنين، فمن المهم أن نرى كيف تنعكس هذه الاختلافات في مستويات الدخل داخل هذه الاقتصادات. في الجدول 2، نعرض مستويات دخل الاقتصادات العربية، والمعبّر عنها بالمقارنة مع الولايات المتحدة. يتم احتساب هذه القيمة وفقًا لتعادل القوة الشرائية (PPP) في عام 2020.[26] يتم تحليل مستويات الإنتاجية بشكل منفصل لاحقًا في القسم 1.3.4.

لقد كانت مستويات نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة جدًا، بفضل إيراداتها النفطية الكبيرة (راجع الجدول 3)، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل المقدر. في الوقت الحالي، تتمتع قطر بأعلى دخل نسبي، وهو أعلى بنسبة 65 في المائة من متوسط دخل الولايات المتحدة. تسجل الكويت والإمارات العربية المتحدة دخلاً متوسطًا أعلى قليلاً من المستويات الأمريكية، في حين تتراوح مستويات دخل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، بين 75 و80 في المائة من مستويات الولايات المتحدة. تعتبر سلطنة عمان صاحبة أقل نسبة في الدخل بين دول مجلس التعاون الخليجي لكنها تقترب من 60 في المائة من مستوى الولايات المتحدة.

هناك أيضًا ديناميكيات مثيرة للاهتمام هنا، مع وضع نمو الدخل على مر السنين في الحسبان. **باستثناء عمان، شهدت كل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضًا في مستويات دخلها النسبي على مر السنين**، حيث ترافق ذلك مع تنويعها للأنشطة غير النفطية. على سبيل المثال، شهدت قطر تآكلاً هائلاً في مستويات دخلها النسبي على مر السنين، وكذلك في حصتها من النفط في الناتج المحلي الإجمالي (راجع الجدول 3). هذا وشهدت الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين تدهورًا في مستويات دخلها على مر السنين. على الرغم من أن الكويت شهدت تحسنًا في فترة إعادة البناء بعد الحرب، فإن المكاسب كانت هامشية مقارنة مع مستويات الدخل التي حققتها في الماضي، ناهيك عن أنها أظهرت مرة أخرى في السنوات الأخيرة اتجاهًا نحو الانخفاض. على الرغم من أن المملكة العربية السعودية شهدت زيادات متعاقبة في مستويات الدخل النسبية حتى عام 1980، فإن الفجوة نسبة إلى الولايات المتحدة هبطت بشكل كبير في تسعينيات القرن العشرين، وأن الاتجاه الهابط مستمر حاليًا، حتى أنها بلغت في عام 2020 مستوى أدنى من مستوى عام 1950.فقد هبطت حصة النفط في أضخم اقتصاد في المنطقة بسرعة من ثلاثة أرباع الاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين إلى الربع بحلول عام 2020.تعتبر عمان الدولة

26 يتم الحصول على تعادل القوة الشرائية في عام 2020 باستقراء تعادل القوة الشرائية في عام 2020 من مشروع المقارنة الدولية للبنك الدولي لعام 2011 باستخدام التغيرات النسبية في الأسعار لكل دولة. راجع دي فريس وإيرمبان (2020).

الوحيدة التي نجحت في تحسين مستويات دخلها النسبي على مر السنين، حيث كانت أقل بكثير في خمسينيات القرن العشرين مقارنة باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. لقد ارتفع هذا المستوى إلى أكثر من 60 في المائة من مستويات الولايات المتحدة بحلول عام 2020.وقد حدث هذا الارتفاع في مستويات الدخل النسبية لعمان وسط هبوط حاد في اعتمادها على النفط مما يشير إلى احتمال تحقيق بعض النجاحات في التنويع الاقتصادي في ذلك الاقتصاد.

يبدو أن عائدات النفط الضخمة في هذه الاقتصادات ساعدتها في تحقيق مستويات دخل أعلى في السنوات الأولى، كما ساعد نقل عائدات النفط إلى المواطنين في هيئة وظائف في القطاع العام أو غير ذلك من خطط الرعاية الاجتماعية في الحفاظ على رفاه السكان الأصليين. علاوة على ذلك، استفادت هذه الدول الغنية بالنفط أيضًا من الفوائض النفطية المتراكمة من حيث قدرتها على تطوير البنية الأساسية، تحديدًا البنية الأساسية المادية. ومع ذلك، بيد أن نموذج التوزيع الذي اتبعته هذه الاقتصادات على مر السنين رفع عبء الحكومة، مشككًا في استدامة نموذج النمو، الذي أدى، على ما يبدو، إلى خفض مستويات دخلها إلى جانب الانخفاض الحتمي في مستويات الدخل مع بدء الأنشطة الاقتصادية في التحول نحو الأنشطة غير النفطية. يبدو أن الإفراط في الاعتماد على قطاع النفط دفع أغلب الدول إلى الوقوع في فخ لعنة الموارد. لقد حددت دراسات عديدة في الماضي هذه اللعنة على الموارد بوصفها تحديًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المستدام في المنطقة، سواء أكان ذلك بسبب الافتقار إلى استقرار الاقتصاد الكلي أم الافتقار إلى سوق مالية متطورة (راجع هوسمان وريغوبون، 2003؛ كولير وجوديريس، 2007؛ بيك، 2011).

الجدول 2:المستويات النسبية للدخل الفردي في عام 2020 تعادل القوة الشرائية بالدولار (الولايات المتحدة=100)، ما بين 1950 و2020

	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
قطر	1630,4	1465,3	1085,6	782,4	158,3	155,3	187,9	165,5
الكويت	861,7	715,6	568,9	200,7	73,4	113,1	126,3	107,5
الإمارات العربية المتحدة	756,5	894,2	730,3	672,5	268,7	194,9	105,7	104,1
البحرين	132,8	149,3	148,5	140,3	104,1	101,0	86,9	78,9
المملكة العربية السعودية	87,0	120,8	184,7	253,6	103,4	84,6	81,8	75,0
عمان	16,1	20,1	60,8	53,2	67,1	63,7	64,7	59,6
لبنان	64,1	52,5	47,8	47,1	20,5	31,6	43,2	25,2
العراق	26,1	43,6	41,3	61,9	18,9	7,5	16,9	16,5
الأردن	23,7	27,6	21,2	32,3	21,7	18,9	22,6	15,8
فلسطين	-	-	6,8	9,5	7,7	9,0	9,9	9,1
سوريا	12,2	12,7	11,1	16,7	11,6	11,4	12,0	5,7
اليمن	10,8	9,5	9,0	13,7	10,8	10,9	11,3	4,6
المتوسط	**64,1**	**52,5**	**54,3**	**57,6**	**44,4**	**47,6**	**54,0**	**42,4**
الهند	4,9	4,9	4,2	3,7	4,1	4,9	7,8	10,6
الصين	4,6	5,3	5,1	5,8	7,0	9,6	19,6	25,8

ملاحظة: راجع الجدول 1.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

الجدول 3:حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

	1980	1990	2000	2010	2019
قطر	71,5	47,9	38,9	28,4	16,9
الكويت	68,6	55,3	51,3	48,8	42,1
الإمارات العربية المتحدة	46,5	36,2	21,1	21,7	16,2
البحرين	18,6	8,6	3,9	3,3	2,2
المملكة العربية السعودية	71,4	47,3	41,3	41,3	24,2
عمان	56,5	51,6	45,5	37,2	24,9
العراق	55,8	9,8	غ. م.	42,4	39,6
سوريا	14,9	27,4	25,2	غ. م.	غ. م.
اليمن	غ. م.	29,7	42,2	22,2	5,3

ملاحظة: تعني «غ.م.» غير متوفر.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي *(WDI)*.

تعتبر الاقتصادات العربية الأخرى فقيرة نسبيًا، حيث سجل لبنان ارتفاعًا بلغ ربع مستويات الدخل في الولايات المتحدة، أما العراق والأردن ففي حدود ال 15 إلى 16 في المائة، في حين سجلت الدول الثلاثة الباقية معدلاً أقل من 10 في المائة من مستوى الدخل في الولايات المتحدة. تبلغ مستويات الدخل في اليمن وسوريا 5في المائة من مستويات الولايات المتحدة. تعاني هذه الدول الفقيرة في المنطقة، التي تعرض معظمها أيضًا للاضطرابات والصراعات المحلية، انخفاضًا في معدل استثمارات الهياكل الأساسية وضعف أسواق الرأسمال، مما يحد من قدرتها على توسيع الاستثمار والوظائف والدخل. من الأهمية بمكان أن ندرك أن مستويات الدخل النسبية اليوم أدنى مقارنة بمستويات عام 1950 في كل الدول باستثناء فلسطين.

غير أن حدة الانخفاض كانت أقل نسبيًا من معظم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض مستويات دخل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من مستويات كانت أعلى بكثير، فإن دول مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى انخفضت من مستويات نسبية متدنية أصلاً. على سبيل المثال، انخفضت مستويات الدخل في العراق والأردن أقل تقريبا» من ربع مستويات الولايات المتحدة في عام 1950 إلى حوالي 16 في المائة في عام 2020، ولبنان من حوالي 65 في المائة إلى الربع، وسوريا واليمن من 10 إلى 12 في المائة إلى 6 إلى 5

في المائة. من الواضح أن التآكل في مستويات الدخل ذات الصلة يجمل كل دول المنطقة وأن الانخفاض في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر إلى حد كبير نتيجة حتمية في ظل انتقالها من الاقتصادات المعتمدة على الموارد إلى الاقتصادات الأكثر تنوعًا، كما وأن الهبوط في الاقتصادات العربية الأخرى أمر يثير الخوف أكثر. بالفعل، تشهد بعض دول هذه المجموعة، مثل اليمن وسوريا، اضطرابات مدنية حادة مما ساهم مؤخرا» في انحدار دخلها، في حين قد تتعرض دول أخرى مثل العراق وفلسطين لانتكاسات خاصة بها بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية الطويلة الأمد أو السياقات الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.

علاوة على ذلك، يتضح من اتجاهات النمو في الاقتصادات العربية أن معدلات النمو، ولاسيما في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، كانت متقلبة جدًا على مر السنين. يبدو أن اعتماد هذه الدول على أسعار النفط العالمية وتصدير النفط قد أحدث تقلبًا شديدًا في معدلات نموها، مقارنة بالبلدان الأخرى أو الاقتصاد العالمي (راجع الجدول 4)، مما أثار تساؤلات بشأن استدامة هذه المستويات المرتفعة الدخل. والواقع أن التقلبات لم تحافظ على ارتفاعها فحسب، بل إنها تزايدت أيضًا في غالبية الدول في الفترات الأخيرة.

الجدول 4:التقلبات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصادات العربية منذ عام 1970

	ما بين 1971 و1992		ما بين 1993 و2019	
	ا.م.	التصنيف العالمي	ا.م.	التصنيف العالمي
دول مجلس التعاون الخليجي				
البحرين	2,7	106,0	3,9	75,0
الكويت	8,7	6,0	14,5	2,0
عمان	12,5	3,0	13,2	3,0
قطر	7,4	11,0	8,2	7,0
المملكة العربية السعودية	4,3	52,0	8,0	10,0
الإمارات العربية المتحدة	4,2	56,0	7,9	11,0
الاقتصادات العربية الأخرى				
العراق	13,3	2,0	12,2	4,0
الأردن	5,9	17,0	7,3	13,0
لبنان	5,9	18,0	8,5	5,0
فلسطين	6,5	13,0	7,4	12,0
سوريا	8,3	8,0	8,1	8,0
اليمن	5,2	27,0	4,1	66,0
العالم	2,1		2,1	
المتوسط العالمي غير المرجح	4,3		4,6	

ملاحظة: ا.م. = الانحراف المعياري داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة. يتم احتساب التصنيف في 133 دولة في قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات.
المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام بيانات من قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات.

بالإضافة إلى المشاكل البنيوية ولعنة الموارد، فإن المنطقة عمومًا تواجه كذلك عددا» من التحديات الداخلية والخارجية لدعم مستويات الدخل المرتفع، وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي حين تتعرض الاقتصادات الغنية بالنفط بشكل مباشر للاتجاهات الخارجية في الطلب على النفط، والتغيرات في ديناميكيات النمو في الصين، وهي واحدة من أكثر الدول المستهلكة للنفط، إضافة الى ارتفاع حصة الأنواع البديلة من الطاقة (غير الأحفورية)، فإن بعض الدول العربية الأخرى تشهد اضطرابات أهلية وصراعات. والواقع أن التحديات المتزايدة التي تواجه سوق العمل في الدول العربية، مع دخول مجموعة كبيرة من الطامحين المحليين، تجعل طموحات النمو أكثر تعقيدًا، مع تقسيم سوق العمل في المنطقة إلى قطاعات بالغة التعقيد. ومن الناحية التاريخية، كان العمال المستوردين يدعمون إلى حد كبير الطلب على العمالة المحلية في أسواق مجلس التعاون الخليجي منذ اكتشاف النفط. في المراحل الأولى من اكتشاف النفط، كان جزء كبير من العمال المهاجرين في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط ينحدر من دول عربية أخرى. بيد أنه بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف سبعينيات القرن العشرين، حدث ارتفاع في تدفق المهاجرين من الدول الآسيوية، الذي كان مدفوعًا في البداية بالحاجة الملحة إلى تلبية احتياجات العمل المتزايدة بسرعة في إطار المشاريع الإنمائية المتزايدة في المنطقة. غير أنه حدث في الفترات اللاحقة تحول كبير في تفضيل المهاجرين تجاه الآسيويين، وكان ذلك مدفوعًا على ما يبدو بعدة أسباب سياسية واجتماعية (كابيز وسكي، 2017).

تشير الأدلة إلى أن العمال المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي ليسوا زهيدي الأجر فحسب بل هم أيضًا أكثر إنتاجية من العمال الأصليين، الأمر الذي يساعد شركات القطاع الخاص في خفض تكاليف وحدة العمل في الإنتاج، ومساعدتها في البقاء ضمن المنافسة في السوق (الميجران وإيرمبان، 2021). غير أن معظم الاقتصادات تحاول مواصلة تأميم الوظائف لضمان توفير فرص العمل للسكان المحليين، مما يجعل وضع النمو أكثر تعقيدًا بالنسبة للقطاع الخاص. يبدو أن الديناميكيات في أسواق العمل، والإفراط في الاعتماد على عائدات النفط، والجهود الأخيرة الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وهي جميعها أمور تخلف تأثيرات أساسية على إنتاجية العمال، بمثابة مؤشر مهم للرفاهية والمنافسة. يبحث القسم التالي العلاقة بين إنتاجية العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

1.3 الإنتاجية أو العمالة: ما الذي يدفع عجلة النمو في الاقتصادات العربية؟

1.3.1. تقسيم نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنتاجية والعمالة

يمكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة بإضافة مزيد من العمال (أو زيادة ساعات العمل) أو زيادة إنتاجية العمال (حجم الناتج الذي ينتجه العامل المتوسط لكل ساعة عمل) كما هو موضح في الشكل 3 في الملحق. يمكن زيادة استخدام التكنولوجيات المناسبة، أو تحسين مهارات العمال، أو تحسين بيئة السوق أو القطاع العام، من بين أمور أخرى. إذا كان النمو يعتمد في المقام الأول على خلق فرص العمل في ظل المساومة إلى حد كبير على الإنتاجية، قد يؤثر هذا على جودة العمل، وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد، وخسارة الرفاهية الاجتماعية. بدلاً من ذلك، إذا حدث وتوسّع نطاق الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة مع خلق فرص العمل المنتجة، فإن مسار نموه سوف يكون أكثر استدامة وتعزيزًا للرفاهية الاجتماعية. ولأن نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات العربية قد شهد بعض التقلبات، ناهيك عن أن تحديات سوق العمل في هذه الاقتصادات، كما وثقت الكتابات السابقة، هي في تصاعد مستمر (هيرتوغ، 2019؛ المرجان وإيرمبان، 2021)، فمن المفيد دراسة الأدوار النسبية لإنتاجية العمل وخلق فرص العمل من خلال تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

هناك فارق كبير بين بقية العالم والاقتصادات العربية في ما يتعلق بتكوين نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث إنتاجية العمل والعمالة. في الشكل 2، نعرض نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، مقسمًا على المساهمة من العمالة وإنتاجية العمل، مقارنة بالمناطق الرئيسية الأخرى في الاقتصاد العالمي.

◄ الشكل 2: مساهمة نمو إنتاجية العمل ونمو العمالة مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، حسب المنطقة، ما بين 1950 و2019

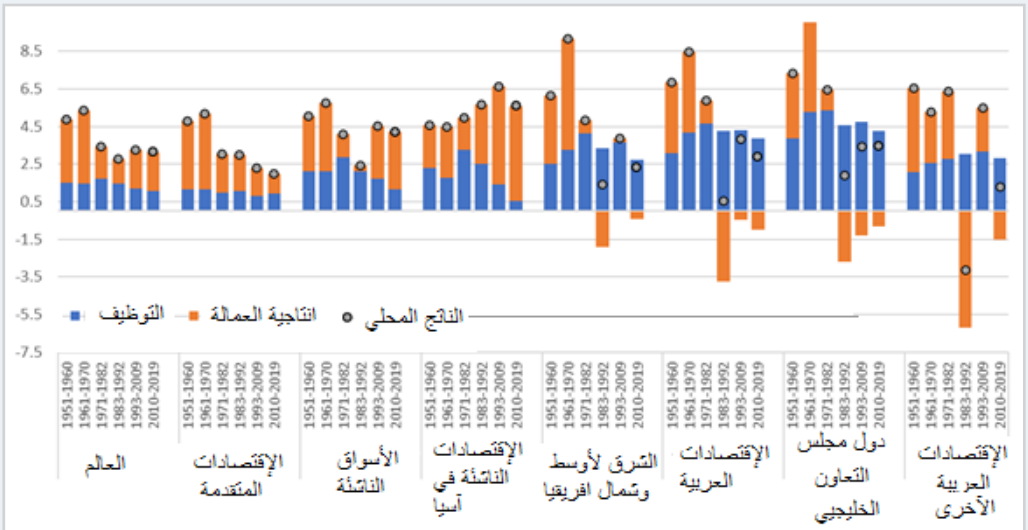

ملاحظة: سجلت معدلات النمو تغيرات في السجل، حتى أن مجموع نمو العمالة والإنتاجية يضاف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل الاقتصادات العربية بالإضافة إلى إيران واقتصادات شمال أفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس). وتعد الاقتصادات العربية مجموعة فرعية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتألف من دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الاقتصادات العربية، وهي آخر منطقتين على المخطط. للاطلاع على ملاحظات أخرى، راجع الشكل 1.

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

على الرغم من أن النمو كان مدفوعًا إلى حد كبير بتحسين الإنتاجية في كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة في العقود السبعة الأخيرة، فإن الاقتصادات العربية لم تتبع ذلك النموذج. فما بين 50 و70 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العالمي، والعالم المتقدم، والأسواق الناشئة، يرجع إلى تحسن إنتاجية العمال. كان للاقتصادات الآسيوية بشكل خاص دور مهم في دفع طفرة الإنتاجية في الأسواق الناشئة منذ تسعينيات القرن العشرين. لقد شهدت تسعينيات القرن العشرين وتيرة سريعة للعولمة وتكامل العديد من الأسواق الناشئة الكبرى مثل الصين والهند في الاقتصاد العالمي. وذلك، إلى جانب نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأمر الذي خلق فرصًا للنمو في العديد من الأسواق الناشئة. يبدو أن الاقتصادات الآسيوية بشكل خاص استفادت أكثر نسبيا» من هذه الديناميكيات.

وفي المقابل، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انحدارا» في الدور النسبي لإنتاجية العمل منذ سبعينيات القرن العشرين، مقارنة بالعقدين السابقين. والأسوأ من ذلك أن نمو الإنتاجية انكمش في ثمانينيات القرن العشرين حتى تسعينيات القرن العشرين ومنذ عام 2010.لم تحدث سوى تحسينات معتدلة في الإنتاجية في تسعينيات القرن العشرين حتى سنوات ما قبل الأزمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا في المنطقة منذ سبعينيات القرن العشرين، في المتوسط، مدفوعًا بإضافة المزيد من العمال إلى قوة العمل. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان أداء الاقتصادات العربية هزيلاً للغاية، حيث شكل نمو الإنتاجية بشكل ثابت الحل السحري منذ ثمانينيات القرن العشرين. صحيح أن نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة جاء من تحسن إنتاجية العامل في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، إلا أنه انخفض إلى أقل من 10 في المائة في سبعينيات القرن العشرين، وبدأ يتآكل بشكل مستمر منذ ثمانينيات القرن العشرين. لم يكن نمو الإنتاجية إيجابيًا في أي من الفترات الثلاثة التي نظرنا فيها منذ عام 1980؛ حيث كان ذلك مدفوعًا في المقام الأول بضعف الأداء في دول مجلس التعاون الخليجي، وحيث كان نمو إنتاجية العمل إيجابيًا فقط خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ومن بين الاقتصادات العربية الأخرى، أسهم نمو الإنتاجية بشكل إيجابي باستثناء الفترة ما بين 1983 و1992، والفترة الأخيرة، ما بين 2010 و2019. بشكل عام، لم تسهم الإنتاجية إيجابيا» في نمو الاقتصادات العربية منذ ما يقرب من أربعة عقود باستثناء الفترة ما بين 1993 و2009 (في مجموعة الدول العربية الأخرى) عندما استفادت من العولمة والتحقت بالدول الأخرى.

يظهر الشكل 3 الانقسام بين إنتاجية العمل ونمو العمالة في كل دولة عربية على حدة. ويظهر الجزء السفلي من الشكل، حيث يتم تصوير اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، نموًا سلبيًا في الإنتاجية في مختلف أنحاء المنطقة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين في الفترة الأخيرة، والمملكة العربية السعودية في سبعينيات القرن العشرين، والكويت في فترة إعادة البناء خلال مرحلة ما بعد الحرب. أما في القسم الأعلى، حيث نعرض الاقتصادات العربية الأخرى، فالصورة مختلطة إلى حد ما. وكما كان المرء ليتوقع، شهدت اليمن وسوريا هبوطًا حادًا في إنتاجيتهما في الفترة الأخيرة. هذا وأظهر لبنان والأردن مؤخرًا تباطؤًا في نمو الإنتاجية. ومن المرجح أن تخلف الأزمة في سوريا أثرًا على الديناميكيات الاقتصادية في هذه الاقتصادات. تاريخيًا، أظهرت أغلب الاقتصادات نموًا إيجابيًا في الإنتاجية في الفترات الأخرى، ولو بمعدلات متفاوتة، باستثناء الفترة ما بين 1983 و1992 في العراق والأردن ولبنان. لقد شملت هذه الفترة سنوات حرب العراق، والانهيار الاقتصادي الحاد في البلاد، وعدم الاستقرار الضخم في المنطقة. شهدت الاقتصادات العربية الاخرى بصفة عامة والعراق، بصفة خاصة، آثار انتعاش مهمة منذ عام 1992.

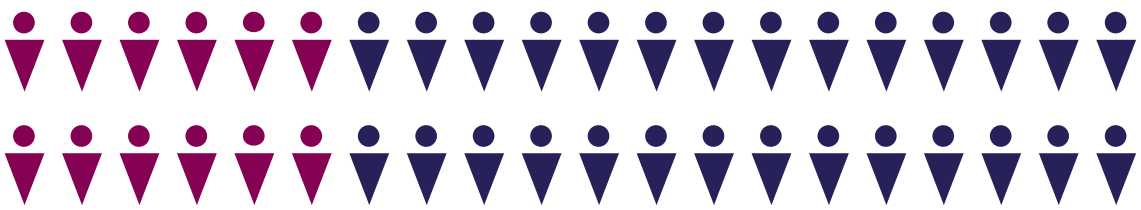

◄ الشكل 3:مساهمة نمو إنتاجية العمل ونمو العمالة، حسب الدولة، ما بين 1950 و2019

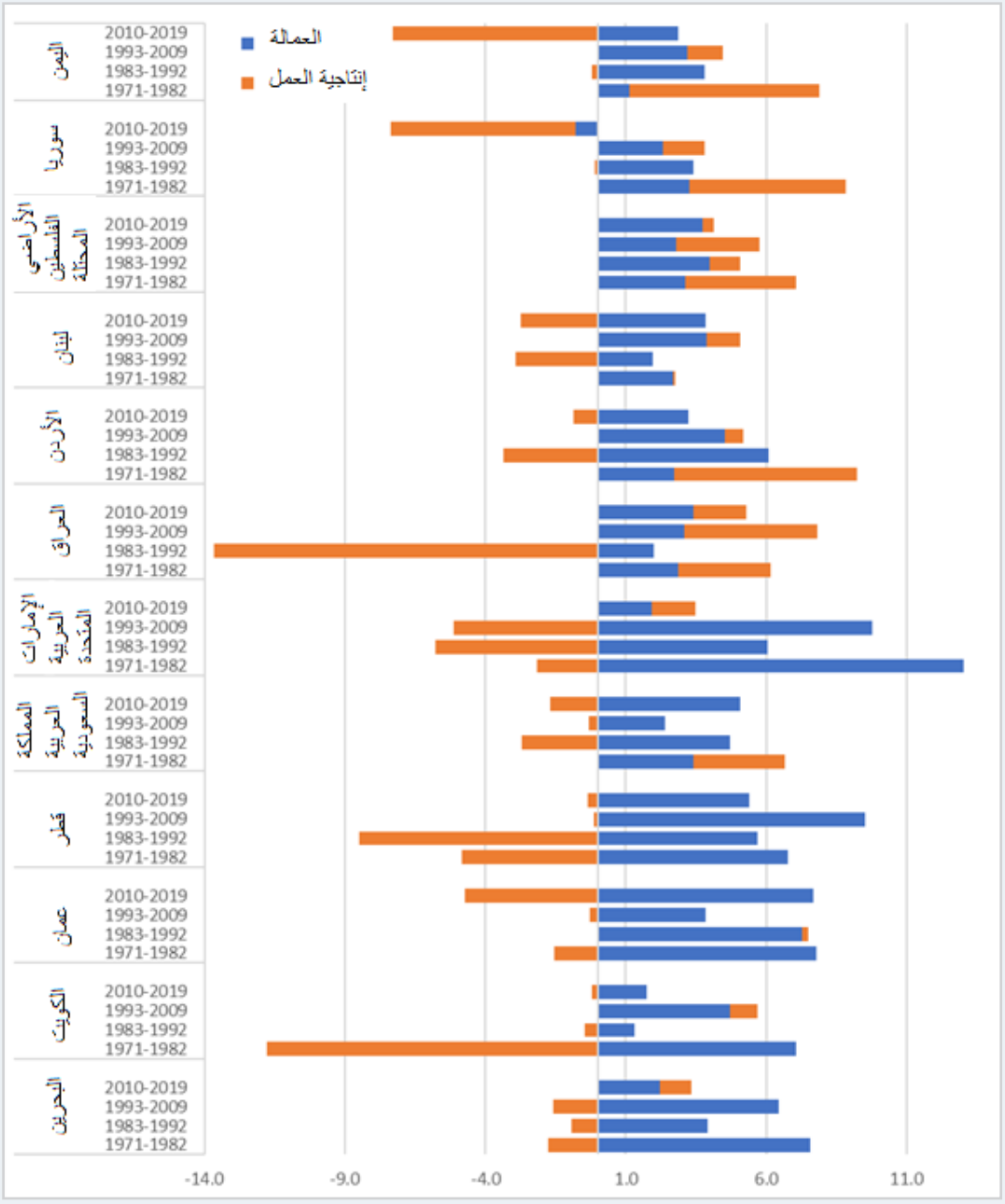

ملاحظة: راجع الشكل 1 والشكل 2.
المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

الجدول 5:معدلات نمو إنتاجية العمل في الاقتصادات العربية، ومساهمتها في نمو الإنتاجية الإقليمية، ما بين 1950 و2019

	ما بين 1951 و1960	ما بين 1961 و1970	ما بين 1971 و1982	ما بين 1983 و1992	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019
نمو إنتاجية العمل						
الاقتصادات العربية	**3,78**	**4,30**	**1,22**	**3,74-**	**0,48-**	**1,00-**
دول مجلس التعاون الخليجي	3,45	5,10	1,08	2,69-	1,29-	0,83-
البحرين	3,13	3,45	1,76-	0,93-	1,57-	1,11
الكويت	1,05-	2,99	11,78-	0,48-	0,96	0,22-
عمان	4,46	14,44	1,55-	0,23	0,28-	4,73-
قطر	0,86-	1,85-	4,84-	8,51-	0,12-	0,36-
المملكة العربية السعودية	5,47	7,36	3,27	2,69-	0,30-	1,70-
الإمارات العربية المتحدة	3,53	3,57-	2,17-	5,77-	5,12-	1,59
الاقتصادات العربية الأخرى	4,50	2,74	3,60	6,19-	2,34	1,54-
العراق	7,54	3,05	3,28	13,66-	4,75	1,89
الأردن	3,31	0,54	6,52	3,34-	0,67	0,88-
لبنان	1,10	2,46	0,07	2,91-	1,20	2,74-
فلسطين	-	-	3,93	1,09	2,95	0,39
سوريا	2,95	2,68	5,54	0,10-	1,49	6,57-
اليمن	0,70	2,84	6,78	0,19-	1,24	7,30-
المساهمة في نمو إنتاجية العمل						
الاقتصادات العربية	**3,78**	**4,30**	**1,22**	**3,74-**	**0,48-**	**1,00-**
دول مجلس التعاون الخليجي	2,13	3,41	0,37	2,10-	1,02-	0,66-
البحرين	0,05	0,05	0,02-	0,02-	0,03-	0,02
الكويت	0,14-	0,43	0,83-	0,12-	0,04	0,01-
عمان	0,04	0,17	0,02-	0,01	0,01-	0,17-
قطر	0,04-	0,08-	0,15-	0,23-	0,03-	0,04-
المملكة العربية السعودية	2,01	3,09	1,61	0,90-	0,13-	0,73-
الإمارات العربية المتحدة	0,21	0,24-	0,22-	0,84-	0,88-	0,26
الاقتصادات العربية الأخرى	1,66	0,89	0,85	1,64-	0,55	0,34-
العراق	1,35	0,57	0,43	1,47-	0,34	0,18
الأردن	0,05	0,01	0,07	0,08-	0,02	0,02-
لبنان	0,08	0,13	0,02	0,09-	0,03	0,08-
فلسطين	-	-	0,01	0,01	0,02	0,00
سوريا	0,15	0,10	0,15	0,00	0,07	0,20-
اليمن	0,03	0,07	0,17	0,01-	0,06	0,22-

ملاحظة: يتم الحصول على مساهمة كل دولة من خلال مضاعفة معدلات نمو كل دولة على حدة مع حجمها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وكل ذلك وفقًا لتعادل القوة الشرائية في عام 2020.

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

في ظل الحصة الأكبر نسبيًا من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، فإن انخفاض نمو الإنتاجية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي له دور كبير في خفض نمو الإنتاجية الكلي في المنطقة. يبين الجدول 5، الذي يعرض نمو إنتاجية العمل في الاقتصادات الفردية لكل فترة من الفترات الستة، إلى جانب مساهمتها في نمو الإنتاجية في المنطقة، بوضوح هذا الدور المهيمن الذي تضطلع به دول مجلس التعاون الخليجي. خلال الفترتين الفرعيتين الأوليين منذ خمسينات القرن العشرين، عندما كان نمو الإنتاجية الكلي إيجابيًا، كان 55 إلى 80 في المائة من النمو الإيجابي راجعًا إلى مجلس التعاون الخليجي. خلال الفترة ما بين 1971 و1982، عندما انخفض نمو الإنتاجية الكلي بشكل كبير، على الرغم من أنه حافظ على الجانب الإيجابي منه، كان السبب في ذلك يعود إلى أكثر من مجرد اقتصادات عربية أخرى، حيث كانت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي سجلت نموا» إيجابيا في الإنتاجية هي المملكة العربية السعودية، والتي تشكل أقل من ثلث إجمالي نمو الإنتاجية في المنطقة. في الفترات التي تلت فشل الإنتاجية، كان أكثر من نصف هذا التراجع عائدا» إلى مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الفترة ما بين 1993 و2009، حيث كان انخفاض الإنتاجية في مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة من إجمالي المنطقة.

نحن نتعلم من هذه الاتجاهات ضعف الاقتصادات العربية، تحديدًا اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، حيث ترجمت ثرواتها إلى وظائف منتجة، والى ضمان استدامة مسار نموها. يرجع هذا جزئيًا إلى محدودية القدرة على التغير التكنولوجي والإنتاجية في قطاع النفط الذي يتسم بكثافة الرأسمال، والذي لا يخلق سوى نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي العمالة. بيد أن هذه الدول لم تتمكن من الاستفادة من الامكانيات في القطاعات غير النفطية لجهة تعزيز نمو الانتاجية، ويبدو أن فشلها في تعزيز القطاع الخاص المتين والتنافسي وتهيئة مناخ استثماري جذاب يساعد في استثمار القطاع الخاص قد أضر بأدائها الانتاجي. هذا وساهم سوق العمل المجزأ ذو العمالة الأجنبية الزهيدة الأجر في تيسير النمو القائم على العمالة، في حين كانت الأولوية للإنتاجية أقل. هذا واعتمد السكان الأصليون الذين يعملون في وظائف حكومية ذات أجور عالية (بالدوين إدواردز 2011؛ الميجران وإيرمبان، 2021)، والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص أساسا» على العمال المغتربين. وفي القسم التالي ندرس ما إذا كان هذا التركيز المفرط على العمالة، واستغلال توفر العمال الأجانب بأجر زهيد، قد جعل هذه الدول تساوم على الإنتاجية.

1.3.2. المفاضلة بين الوظائف والإنتاجية

كما لوحظ آنفًا، فإن علاقة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بإنتاجية العمل تتوقف على كيفية تزامن التغيرات في مشاركة القوى العاملة والسكان (ماراتين وسالوتي، 2011). ونظرًا لأن نصيب الفرد من الدخل هو نسبة مجموع الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع السكان، فإن النمو في دخل الفرد هو مجموع التغيرات في نسبة السكان العاملين (أو التغيرات في المشاركة) والتغيرات في الناتج عن كل عامل (أو إنتاجية العمل).

الجدول 6:نسبة العمالة إلى السكان (نسبة مئوية)، الاقتصادات العربية							
	1951	1961	1971	1983	1993	2010	2019
اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي							
البحرين	27%	26%	25%	36%	37%	51%	51%
الكويت	37%	39%	31%	38%	46%	57%	56%
عمان	17%	16%	16%	28%	35%	46%	75%
قطر	38%	45%	53%	53%	51%	73%	84%
المملكة العربية السعودية	39%	37%	37%	31%	31%	33%	40%
الإمارات العربية المتحدة	26%	28%	43%	49%	52%	75%	68%
الاقتصادات العربية الأخرى							
العراق	27%	25%	24%	22%	22%	23%	24%
الأردن	20%	20%	19%	17%	20%	25%	21%
لبنان	24%	21%	20%	22%	26%	39%	43%
سوريا	32%	30%	27%	26%	27%	24%	26%
فلسطين			18%	18%	19%	18%	20%

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

لقد ازداد معدل مشاركة القوى العاملة، إذا قيس على نسبة العمالة إلى السكان، في معظم الاقتصادات العربية، باستثناء سوريا، مما يعني نموًا أسرع في العمالة من النمو السكاني (الجدول 6). يؤدي عدد من العوامل دورًا في زيادة معدلات المشاركة، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة، وزيادة عدد الشباب، ودور العمال المهاجرين. وبالمعنى الكلاسيكي الجديد الصارم، يمكن أن يؤدي ارتفاع المشاركة إلى خفض كثافة الرأسمال وإنتاجية العمل بسبب انخفاض العائدات على العمل (شودري وفان آرك، 2010). هذا ومن شأن زيادة المشاركة أن تجعل من الصعب تبني تقنيات جديدة لتعزيز الإنتاجية، وهو حدث محتمل في الدول العربية، تحديدًا في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرًا لتوفر العمالة الأجنبية الزهيدة الأجر. لكن إذا كان ارتفاع المشاركة مدفوعًا بالطلب على العمال، مما يعكس زيادة الفرص في الاقتصاد، فمن غير المرجح أن يضر بالإنتاجية. وبالتالي فإن السؤال المهم هو ما إذا كان ارتفاع معدلات المشاركة مصحوبًا بنمو في الإنتاجية أو ما إذا كان يحدث على حساب خسائر الإنتاجية. بعبارة أخرى، نظرًا إلى أن القدر الأعظم من النمو في المنطقة كان مدفوعًا بخلق فرص العمل وليس بالإنتاجية، سواء كانت المشاركة المتزايدة في المنطقة ستؤدي إلى المزيد من المقايضة بين نمو الإنتاجية ونمو العمالة، الى جانب كيفية مقارنة المنطقة بمناطق رئيسية أخرى في العالم.

يحلل هذا القسم التبادل بين نمو إنتاجية العمل ونمو مشاركة القوى العاملة في الاقتصادات العربية مقارنة ببقية العالم، وذلك باستخدام تراجع بيانات لوحة الاقتصاد العالمي. بغية تقدير المقايضة، نستخدم نسخة معدلة من المنهجية التي اقترحها شودري وفان آرك (2010). ونقدر معادلة الانحدار التالية باستخدام مجموعة من الدول والسنوات:

حيث أن y تعبر عن إنتاجية العمل، وتمثل ep نسبة العمالة إلى السكان، وReg.D هي الأمثلة الإقليمية للاقتصادات المتقدمة، ودول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الاقتصادات العربية

$$\Delta \ln y_{i,t} = \propto + \beta . \Delta \ln ep_{i,t} + \sum_{i=1}^{3} \gamma_i . Reg. D_i + \sum_{i=1}^{3} \theta_i . ep_{i,t} \cdot Reg. D_i + e$$

(بحيث تكون المجموعة المرجعية هي كل الاقتصادات السوقية الناشئة الأخرى).يقدر النموذج طوال الفترة ما بين 1970 و2019، كما يقدر أربع فترات فرعية، هي ما بين 1970 و1982، وما بين 1983 و1992، وما بين 1993 و2009، وما بين 2010 و2019.وتساعدنا مصطلحات التفاعل الواردة في المعادلة أعلاه في فهم التأثير المختلف لمعدل المشاركة على نمو الإنتاجية في مناطق مختلفة. يقدر النموذج باستخدام تراجع بيانات اللوحة، وكذلك المربعات الصغيرة العادية المجمعة للدولة. يتم تقديم النتائج في الجداول من 7 إلى 9. يتم تقدير كل نماذج انحدار بيانات اللوحة باستخدام تأثيرات عشوائية ما لم يرفض اختبار هوسمان وجود تأثيرات عشوائية.

تشير نتائج الانحدار الأساسي الواردة في الجدول 7 إلى وجود مفاضلة كبيرة في العينة العالمية، والأهم من ذلك، ارتفاع في المقايضة في الفترة الأخيرة، مقارنة بفترة ما بين 1983 و2009.وفي الجدول 8، عندما نقوم بتضمين الحدود الإقليمية ومعامل التفاعل، يظهر معامل المقايضة ارتفاعًا أسرع في المجموعة المرجعية. وفي هذا الجدول، وبالنسبة للفترات ما بين 1970 و1982، وما بين 1983 و1992، وما بين 1993 و2009، نقدر أيضًا النموذج ذا الآثار الثابتة، ولكن تأتي النتائج متشابهة في معظمها. تظهر النتائج المثيرة للاهتمام عندما ننظر إلى الأمثلة الإقليمية وتفاعلها مع معدلات المشاركة.

الجدول 7:نتائج تراجع بيانات اللوحة (تأثيرات عشوائية) - متغير تابع: نمو إنتاجية العمل

	ما بين 1970 و2019	ما بين 1970 و1982	ما بين 1983 و1992	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019
Δ ln ep	***496,-	***625,-	***432,-	***469,-	***715,-
	(0,02)	(0,07)	(0,05)	(0,03)	(0,08)
الثابت	***1,436	***1,473	0,064	***2,129	***1,737
	(0,14)	(0,24)	(0,26)	(0,17)	(0,23)
الملاحظات	6517	1596	1330	2261	1330
R2 (ضمنًا)	0,06	0,04	0,06	0,10	0,06
R2 (بين)	0,03	0,07	0,01	0,10	0,12
R2 (إجمالي)	0,06	0,05	0,05	0,10	0,07
Chi2	436,44	77,18	80,51	248,73	87,74
إحصائيات هوسمان	0,051	0,397	1,943	2,366	1,545

ذكرت الأخطاء القياسية بين قوسين.

*** $p<$,01، ** $p<$,05، * $p<$,1.

بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن مصطلح التفاعل له معامل إيجابي، وهو أكبر من معامل معدل المشاركة بصفة عامة، باستثناء الفترتين ما بين 1970 و1982 وما بين 2010 و2019.لا يوجد دليل على وجود مفاضلة سلبية قوية بين نمو إنتاجية العمل ومعدل المشاركة في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترتين الفرعيتين ما بين 1983 و2009، والتي تشمل أيضًا فترة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من مكاسب في الإنتاجية في هذه الاقتصادات في تسعينيات القرن العشرين. بيد أنه انعكس اتجاه هذه المقايضة بعد الأزمة المالية العالمية.

الجدول 8:نتائج تراجع بيانات اللوحة (تأثيرات عشوائية وتأثيرات ثابتة) - متغير تابع: نمو إنتاجية العمل

	ما بين 1970 و2019	ما بين 1970 و1982	ما بين 1983 و1992		ما بين 1993 و2009		ما بين 2010 و2019
	ت.ع.	ت.ع.	ت.ع.	ت.ث.	ت.ع.	ت.ث.	ت.ع.
Δ ln ep	***549,- (0,03)	***692,- (0,10)	***493,- (0,05)	***5,- (0,06)	***519,- (0,03)	***52,- (0,03)	***824,- (0,10)
الأمثلة الإقليمية							
متقدم	*497, (0,28)	***1,48 (0,47)	***1,777 (0,51)		0,154- (0,38)		*824,- (0,48)
دول مجلس التعاون الخليجي	***2,462- (0,61)	***3,346- (1,03)	*2.14- (1,12)		***2,522- (0,84)		1,584- (1,07)
دول عربية أخرى	0,584- (0,61)	***2,397 (1,08)	***3,043- (1,18)		0,116 (0,84)		***4,509- (1,04)
مصطلحات التفاعل (الأمثلة والأقنية الإقليمية)							
متقدم	***561, (0,07)	***549, (0,21)	***669, (0,14)	***554, (0,15)	***564, (0,10)	***613, (0,10)	***594, (0,21)
دول مجلس التعاون الخليجي	0,075- (0,07)	0,086 (0,16)	0,13- (0,16)	0,212- (0,17)	0,032- (0,10)	0,033- (0,10)	0,073- (0,22)
دول عربية أخرى	0,088- (0,13)	***1,788- (0,91)	0,696 (0,76)	0,084 (0,83)	0,004- (0,14)	0,006- (0,15)	0,235 (0,26)
الثابت	***1,389 0,16- 6517	***987, 0,27- 1596	0,25- 0,29- 1330	0,081 0,18- 1330	***2,25 0,22- 2261	***2,09 0,10- 2261	***2,216 0,27- 1330
الملاحظات	0,07	0,05	0,08	0,08	0,12	0,12	0,06
R2 (ضمنًا)	0,22	0,29	0,21	0,04	0,13	0,06	0,26
R2 (بين)	0,08	0,10	0,10	0,07	0,12	0,11	0,10
R2 (إجمالي)	536,85	127,32	132,26		297,02		120,75
Chi2	4,045	0,322	***24,57		*7.703		3,317
إحصائيات هوسمان							

ملاحظة: ترمز ت.ع. إلى التأثيرات العشوائية، وترمز ت.ث. إلى التأثيرات الثابتة. ذكرت الأخطاء القياسية بين ; قوسين، *** p<,01، ** p<,05، * p<,1.

في حالة مجلس التعاون الخليجي، يكون معامل مصطلح التفاعل سلبيًا باستثناء الفترة ما بين 1970 و1982، التي كان خلالها إيجابيًا ولكنه أصغر بكثير من القيمة المطلقة لمعامل المشاركة السلبية. بالتالي، فإن تبادل المشاركة في الانتاجية، الذي أخذ في الاعتبار الأثر الرئيسي للمشاركة والآثار المتبادلة معًا، كان سلبيًا طوال الفترة بأكملها. والأمر الأكثر أهمية هنا هو أنه تفاقم في الفترة الأخيرة، بل أصبح أسوأ من بقية مجموعة الأسواق الناشئة ولا تزال هذه المقايضة سلبية في مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى ولكنها أقل وضوحًا من دول مجلس التعاون الخليجي وأسوأ من الاقتصادات المتقدمة. وهي أيضا أقل نسبيًا من المجموعة المرجعية باستثناء الفترة ما بين 1970 و1982.

الجدول 9:تقديرات المربعات الصغيرة العادية المجمعة مع الأمثلة الإقليمية - متغير تابع: نمو إنتاجية العمل

	ما بين 1970 و2019	ما بين 1970 و1982	ما بين 1983 و1992	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019
Δ ln ep	***541,-	***677,-	***489,-	***518,-	***856,-
	(0,05)	(0,12)	(0,18)	(0,04)	(0,09)
الأمثلة الإقليمية					
متقدم	**496,	***1,483	***1,78	0,129-	**859,-
	(0,23)	(0,38)	(0,42)	(0,33)	(0,37)
دول مجلس التعاون الخليجي	***2,479-	*3.343-	2,2-	***2,524-	***1,585-
	(0,60)	(1,92)	(1,60)	(0,97)	(0,42)
دول عربية أخرى	0,581-	***2,37	3,209-	0,115	***4,527-
	(0,35)	(0,82)	(2,13)	(0,60)	(1,36)
مصطلحات التفاعل (الأمثلة الإقليمية)					
متقدم	***564,	***544,	***734,	***487,	***667,
	(0,09)	(0,18)	(0,22)	(0,12)	(0,12)
دول مجلس التعاون الخليجي	0,068-	0,074	0,075-	0,032-	0,049-
	(0,08)	(0,19)	(0,20)	(0,14)	(0,12)
دول عربية أخرى	0,1-	***1,888-	***1,004	0,001-	0,28
	(0,20)	(0,73)	(0,32)	(0,14)	(0,33)
الثابت	***1,387	***98,	0,25-	***2,25	***2,228
	(0,19)	(0,30)	(0,31)	(0,25)	(0,32)
الملاحظات	6517	1596	1330	2261	1330
R-مربع	0,08	0,10	0,10	0,12	0,10
R2 معدل	0,08	0,09	0,10	0,12	0,09
F-إحصاءات	69,85	27,31	14,70	42,34	51,26

ذكرت الأخطاء القياسية بين قوسين.

*** $p<$,01، ** $p<$,05، * $p<$,1.

إن تقديرات المربعات الصغيرة العادية المجمعة مع الأمثلة في المنطقة، المقدمة في الجدول 9، تعكس استنتاجات مماثلة. **يبدو أن اعتماد الاقتصادات العربية المفرط على النمو القائم على العمل يكلف خسائر كبيرة في الإنتاجية في المنطقة**. وظهر ذلك أكثر وضوحًا في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، في حين تميل المجموعات العربية الأخرى أيضًا إلى مفاضلة الوظائف بالإنتاجية بوتيرة أقل. وسوف يكون فهم هذه المفاضلة أكثر تبصرًا إذا ما أخذت في الاعتبار الجوانب المتعلقة بنوعية إنتاجية العمل، مثل الاختلافات في مستويات مهارات العمال. تتطلب هذه المحاولة بيانات عن توزيع مهارات العمال ولا ينظر فيها في التحليل الحالي. في القسم 1.5، حيث ندرس المساهمات المحاسبية للنمو، ننظر في نوعية اليد العاملة ومساهمتها في نمو إنتاجية العمل.

1.3.3. الإنتاجية في الاقتصادات العربية: هل تختلف عن الحدود العالمية؟

كيف يمكن مقارنة الإنتاجية في الدول العربية مع الدول الأخرى، وكيف يؤثر ضعف أدائها الإنتاجي على وضعها الإنتاجي النسبي؟ إن مسألة ما إذا كانت الفجوة في الدخل والانتاجية بين الدول تنحدر على مر السنين مما يؤدي إلى تقارب في الدخل والانتاجية هي مسألة تحظى بشعبية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية (مثل بومول، 1986؛ وبارو وسالاي-مارتن، 1991، و1992، ومانكيو وآخرون، 1992، وبرنارد وجونز، 1996، وسورنسن وشيرنينغ، 2003).تعتبر الفرضية الأساسية للتقارب بمثابة الميل الطويل الأجل لتحقيق المساواة في الدخل ومستويات الإنتاجية (أبرام وفيتز، 1986).هناك نظريتان رئيسيتان بشأن التقارب، النظرة الكلاسيكية الجديدة، التي كان سولو رائدًا فيها (1956)، والتي تؤكد على دور تعميق الرأسمال وتضاؤل العائدات، والنظرة الخاصة بالفجوة التكنولوجية، والتي تؤكد على أهمية مستوى التطور التكنولوجي في أي دولة (راجع فاجيربيرج، 1987).

هناك نهجان تجريبيان مهيمنان للتقارب هما التقارب والتقارب .يستند النهج الأول إلى فرضية مفادها أن الدول الأكثر فقرًا سوف تنمو بسرعة أكبر من نظيراتها الأكثر ثراء التي تتمتع بمعدلات ادخار مماثلة، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى نشوء علاقة سلبية بين مستويات الدخل الأولي أو الإنتاجية وما يتبع ذلك من معدلات النمو داخل أي دولة (إسلام، 2003). إن التقارب ، الذي من المرجح أن يحدث بين الدول ذات البيئة المؤسسية المتماثلة، والذي يطلق عليه غالبًا التقارب المشروط، يشكل بالتالي مقياسًا للدول الأكثر فقرًا التي تلتحق بالدول الأكثر ثراء. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة انخفاض تشتت توزيع الإنتاجية عبر الدول (بارو وسالاي-مارتن، 1991؛ وكوا 1993)، وهو ما يحاول التقارب تحقيقه.أما الافتراض الضمني هنا فهو أن الانحراف المعياري لسجل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية ينخفض مع تشابه تقنيات الإنتاج.[27]وعلى الرغم من أن مسألة موثوقية الافتراضات الأساسية للتقارب غير مستقرة إلى حد كبير، فإن التطورات الأخيرة في الأدبيات، مثل فكرة نوادي التقارب، توفر سبلاً ثاقبة أكثر لمعالجة المسألة (فيليبس وسول، 2007 و 2009).في هذا القسم، نقارن مستويات الإنتاجية عبر الدول العربية ببعض الحدود العالمية ونفحص الانحراف المعياري البسيط عبر الدول لنرى ما إذا كان الانحراف عبر البلاد قد انخفض، أو ما إذا كان ما يسمى بالتقارب يحدث.

في الصورة 4، نرسم المستويات النسبية لإنتاجية العمل في الاقتصادات العربية في عامي 1992 و2019.في اللوحة العليا، لدينا مستويات إنتاجية العمل نسبة إلى الولايات المتحدة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. أما اللوحة السفلى، فهي تمثل الاقتصادات العربية الأخرى جنبًا إلى جنب اقتصادات ناشئة مختارة والمتوسط العالمي. نحن نحافظ على فصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتمتع هذه الدول بمستويات عالية للغاية من إنتاجية العمل، وذلك بسبب عائدات النفط المستمرة. ومن الواضح أن مستويات الإنتاجية في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي أعلى كثيرًا من أي من الاقتصادات الآسيوية الناشئة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، انخفضت المستويات النسبية لإنتاجية العمل انخفاضًا حادًا في كل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حتى في دول مثل الكويت حيث كان نمو الإنتاجية إيجابيًا من حيث القيمة المطلقة، في ظل نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة بمعدلات أسرع من دول مجلس التعاون الخليجي.

27 تجدر الإشارة إلى أن المنشورات السابقة أظهرت أن التقارب شرط كاف للتقارب (كوا، 1993؛ وليشتنبرغ، 1994).

◄ **الشكل 4:المستويات النسبية لإنتاجية العمل، ما بين 1992 و2019**

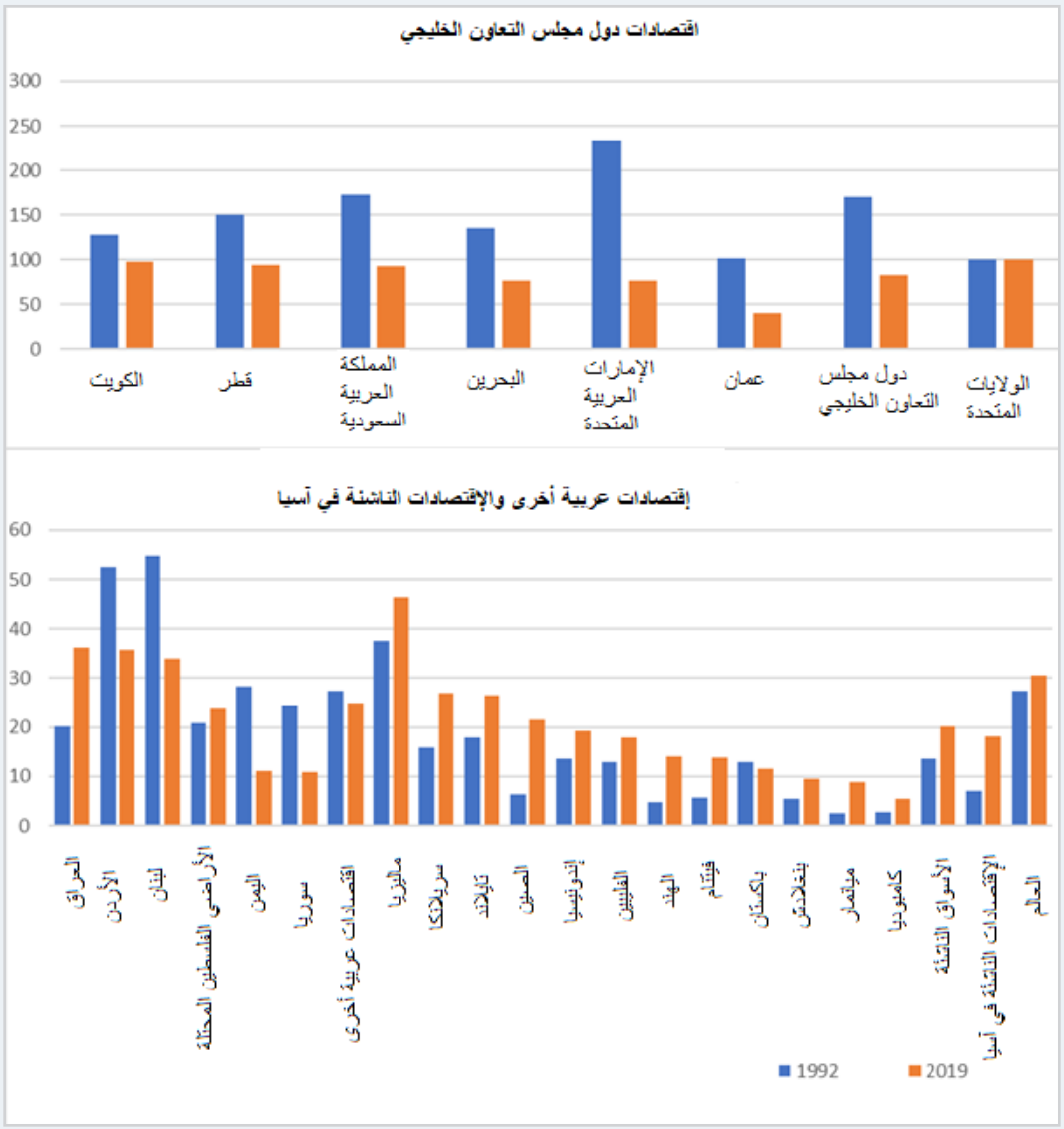

ملاحظة: يتم احتساب مستويات الإنتاجية من حيث تعادل القوة الشرائية لكل اقتصاد على حدة، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

من الجانب السفلي للّوحة، من الواضح أن العراق وفلسطين فقط قاما بتحسين مستويات الإنتاجية النسبية، حيث كان النمو أسرع نسبيًا من نظيره في الولايات المتحدة أثناء هذه الفترة، في حين انحدرت المستويات النسبية في كل الدول الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كانت مستويات الإنتاجية في سوريا واليمن منخفضة مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى. بشكل عام، انخفضت مستويات الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي من 170 في المائة مقارنة مع الولايات المتحدة إلى 83 في المائة في حوالي 30 عامًا. وهبطت من 27 في المائة إلى 25 في المائة في المجموعة العربية الاخرى. يحدث هذا الانخفاض في الإنتاجية النسبية في المنطقة عندما يحسن الاقتصاد العالمي مستويات الإنتاجية النسبية من 27 إلى 31 في المائة، مع حصول آسيا الناشئة على نسبة كبيرة من 7 في المائة

فقـط مـن مسـتوى الولايـات المتحـدة إلى 18 فـي المائـة. تشـكل الصيـن عامـلاً حاسـمًا فـي خفـض فجـوة الإنتاجيـة بيـن آسـيا الناشـئة والحـدود العالميـة. ومـع ذلـك، شـهدت كل دول المنطقـة الآسـيوية تقريبًـا أيضًـا تحسـنًا كبيـرًا فـي الإنتاجيـة خـلال العقـود الثلاثـة الماضيـة. أمـا فـي الاقتصـادات العربيـة، فالعكـس هـو الصحيـح. عـلى الرغـم مـن أن المسـتويات النسـبية للاقتصـادات العربيـة الأخـرى لا تـزال أعـلى مـن أغلـب الاقتصـادات الآسـيوية، فـإن المسـافة بينهـا وبيـن الحـدود لا تـزال كبيـرة للغايـة، ولا يمكـن لنمـو الإنتاجيـة الضعيـف فـي المنطقـة إلا أن يزيـد مـن اتسـاع الفجـوة. فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي، لـم يكـن الهبـوط راجعًـا إلى قطـاع النفـط فحسـب فقـد كانـت الجهـود المبذولـة فـي المنطقـة لتنويـع الاقتصـاد صعبـة بسـبب عـدم وجـود قطـاع خـاص متيـن، والأهـم مـن ذلـك، عـدم وجـود سـوق عمـل تنافسـي (راجـع هيرتـوغ، 2012). لقـد لاحظـت دراسـات سـابقة أن تباطـؤ الإنتاجيـة لا يـزال مسـتمرًا بصفـة عامـة، حتـى وإن اسـتبعد أحـد قطـاع النفـط (فـان آرك وآخـرون، 2019).

◄ الشـكل 5: مسـتويات سـجل إنتاجيـة العمـل فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي مقارنـة بالولايـات المتحدة

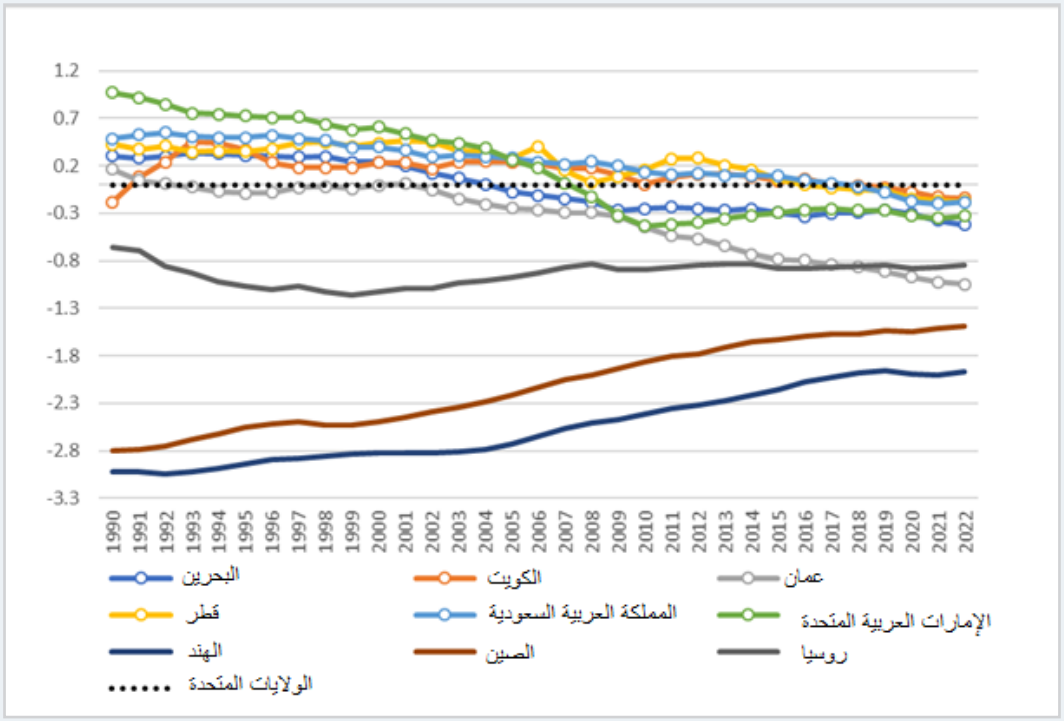

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

◄ الشكل 6: مستويات سجل إنتاجية العمل في الاقتصادات العربية الأخرى مقارنة بالولايات المتحدة

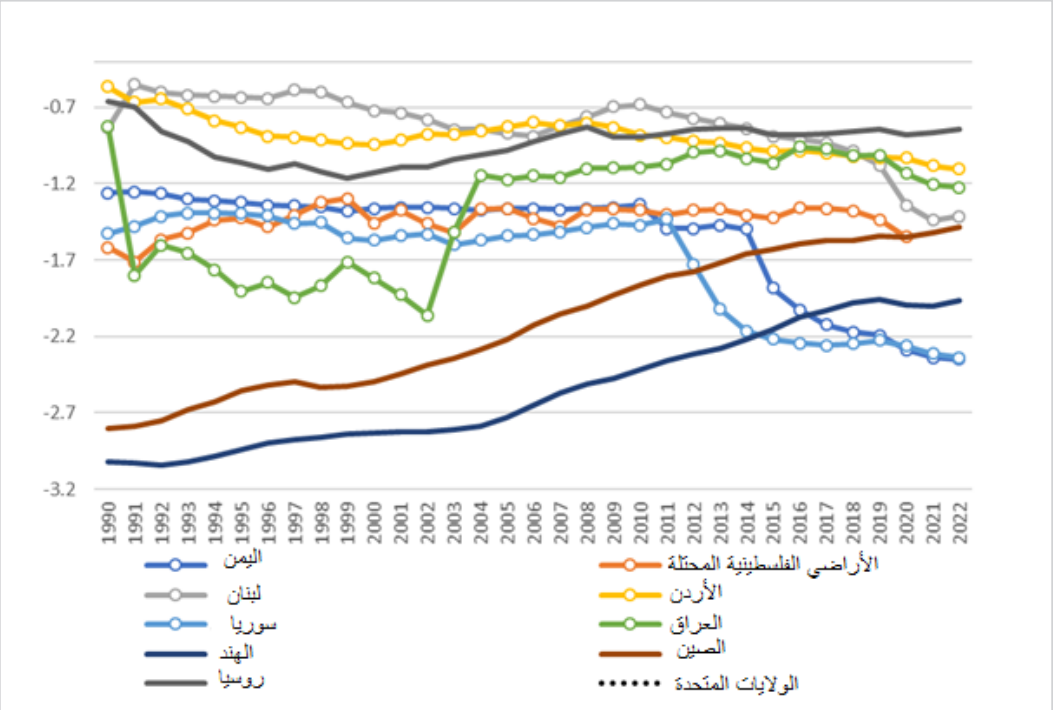

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

تصبح الصورة أكثر وضوحًا عندما ننظر إلى الشكلين 5 و6، حيث نرسم مستويات الإنتاجية السنوية في الاقتصادات الفردية نسبة إلى الولايات المتحدة على مدى السنوات الممتدة ما بين 1990 و2020.ونظرًا إلى أن الولايات المتحدة هي حدود الإنتاجية العالمية، التي تشهد توسعًا مستمرًا في الإنتاجية، رغم أن معدل النمو قد تراجع مؤخرًا، فإن كل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تظهر هبوطًا متواصلاً، حيث أظهرت عُمان الانخفاض الأكثر حدة. وفي المقابل، نرى أيضًا أن الأسواق الناشئة الرئيسية الأخرى، أي الهند والصين، تعمل على تسلق سلم الإنتاجية بشكل مستمر. أما في المجموعة العربية الأخرى، فإن الصورة أكثر اختلاطًا. تظهر غالبية الدول مستوى راكدًا من الإنتاجية نسبة إلى الولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى فشل متواصل في مواكبة الحدود، حيث أن الاقتصادات المتعثرة في المنطقة وهي سوريا واليمن، قد خسرتا إنتاجيتهما بشكل كبير في السنوات الأخيرة، منذ عام 2011.

على الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحديدًا بعد الأزمة المالية العالمية (راجع إيرمبان وفان آرك، 2018)، فإن مستويات الإنتاجية في الاقتصاد العالمي لا تزال ترتفع بمعدل بطيء. وعلى الصعيد العالمي، نلاحظ انخفاضًا في الانحراف المعياري للإنتاجية عبر الدول، مما يشير إلى انخفاض في الاختلافات في الإنتاجية بين الدول، تحديدًا منذ تسعينيات القرن العشرين (الشكل 7). وبيد أن هذا الاتجاه يظهر في السنوات الاخيرة تراجعًا في هذا الاتجاه. بالنظر إلى وتيرة توسع الإنتاجية العالمية، فإن انخفاض مقياس الانحراف لا يشير إلى أدلة قوية على تقارب الإنتاجية العالمية. وبالنظر إلى الانحراف المعياري الذي يحدث عبر الدول في الأسواق الناشئة، فإننا نجد اتجاهًا مماثلاً، مما يظهر أن الفوارق في الإنتاجية بين الأسواق الناشئة آخذة في الانخفاض مرة أخرى ببطء.

مـن جهـة أخـرى تشـهد الاقتصـادات العربيـة، داخـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي وغيرهـا مـن المجموعـات العربيـة، ارتفاعًـا فـي الانحـراف المعيـاري، ممـا يشـير إلى تزايـد الفـوارق فـي الإنتاجيـة بيـن دول المنطقـة فـي السـنوات الأخيـرة. عـلى سـبيل المثـال، لا تظهـر دول مجلـس التعـاون الخليجـي أي اتجـاه متقـارب منـذ تسـعينيات القـرن العشـرين، بـل إننـا نشـهد ارتفاعًـا فـي الانحـراف المعيـاري فـي السـنوات التـي تلـت الأزمـة الماليـة العالميـة مباشـرة. وفـي الاقتصـادات العربيـة الأخـرى، كان التباعـد أكثـر سـرعة منـذ عـام 2010، ويشـير ذلـك إلى أن الوتيـرة البطيئـة المتفاوتـة لنمـو الإنتاجيـة فـي الاقتصـادات المختلفـة تعمـل عـلى توسـيع فجـوة الإنتاجيـة بيـن هـذه الاقتصـادات.

◄ الشكل 7:الانحراف المعياري لإنتاجية العمل في السجلات عبر الدول، حسب المنطقة

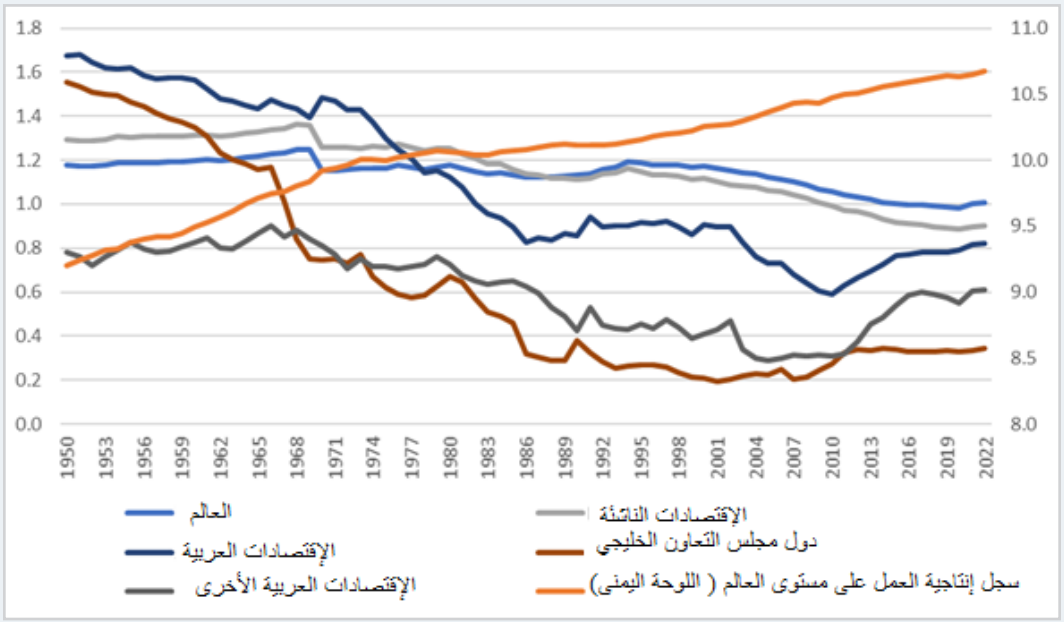

ملاحظة: كل خط هـو الانحـراف المعيـاري عبـر الـدول داخـل تلـك المنطقـة. عـلى سـبيل المثـال، يعـد مجلـس التعـاون الخليجـي الانحـراف المعيـاري عبـر اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي البالـغ عددهـا 6 دول عـلى مـدى السـنوات مـا بيـن 1950 و2020، والعالـم هـو الانحـراف المعيـاري عبـر 134 دولـة.

المصدر: عمليات حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

هكـذا **نـرى أن الـدول العربيـة تتخلـف بشـكل كبيـر عـن الحـدود العالميـة فـي تطويـر التكنولوجيـا والإنتاجيـة الكليـة.** ومـع تنويـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي لاقتصاداتهـا نحـو قطاعـات غيـر نفطيـة، فإنهـا تواجـه أيضًـا تـآكلاً فـي مسـتويات الإنتاجيـة الكليـة، قـد يـؤدي ذلـك إذا اسـتمر إلى خلـق فجـوة إنتاجيـة مـع البلـدان الحدوديـة. فـي الاقتصـادات العربيـة الأخـرى، كان اللحـاق بالإنتاجيـة بطيئًـا نسـبيًا. بشـكل عـام، إن فجـوة الإنتاجيـة بيـن العديـد مـن الأسـواق الناشـئة آخـذة فـي الانخفـاض، ولكـن يبـدو أنهـا ليسـت الحـال بيـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي وغيرهـا مـن الـدول العربيـة. عـلى الرغـم مـن أن الفجـوة الإنتاجيـة بيـن اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي اسـتمرت عـلى حالهـا فـي السـنوات الأخيـرة، تحديـدًا منـذ عـام 2010، وإن كان ذلـك مـع انحـراف معيـاري بسـيط، فيبـدو أنهـا نشـأت فـي اقتصـادات عربيـة أخـرى. يبـدو أن ضعـف نمـو الإنتاجيـة، وارتفـاع معـدلات المشـاركة، والتحديـات التـي تواجـه التنـوع الاقتصـادي فـي المنطقـة، تجعـل مواكبـة الحـدود العالميـة أمـرًا بالـغ الصعوبـة، بـل وتعمـل عـلى تفاقـم التفـاوت الإقليمـي فـي الإنتاجيـة بيـن الـدول.

◄ 1.4 هيكل الاقتصادات العربية والتغير الهيكلي وإنتاجية العمل الكلية

◥◥ 1.4.1. التغيرات في هيكل الاقتصادات العربية

تكون الاتجاهات في الانتاجية التي تم تتبعها في الأقسام السابقة على المستوى الكلي، مما يخفي عدة حالات عدم تجانس قطاعية. يمكن أن تتأثر اتجاهات الإنتاجية الكلية بالديناميكيات القطاعية، التي هي أيضًا لب النظام الإيكولوجي للإنتاجية التابع لمنظمة العمل الدولية. وفي هذا الصدد، فإن التغير الهيكلي أو نقل العمال من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الانتاجية العالية في الاقتصاد هو سمة أساسية لعملية التنمية الاقتصادية (لويس، 1954؛ وكوزنتس، 1966؛ وشينري وسيركيين، 1975؛ ودينيسون، 1967).تؤدي طبيعة التحول الهيكلي وسرعته دورًا مهمًا جدًا في تعزيز وإدامة النمو الاقتصادي الكلي والانتاجية (لين، 2011؛ وماكميلان ورودريغ، 2011).يعتبر تطور الاقتصاد وانتقاله من القطاعات التقليدية المنخفضة الانتاجية إلى القطاعات الحديثة العالية الانتاجية سمة أساسية لهذه العملية (نود وآخرون، 2016؛ وزيرماي، 2013؛ ولين، 2011؛ وماكميلان ورودريغ، 2011).وعلى الرغم من أهميته بالنسبة للنمو الكلي للإنتاجية، فإن فهمنا للتحول البنيوي في الاقتصادات العربية محدود، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى الافتقار إلى البيانات الكافية من قبل قطاع الاقتصاد. وحتى في الدراسات التي تجرى عبر الدول والتي تدرس اقتصاديات أفريقيا والشرق الأوسط، فغالبًا ما يتم استبعاد الاقتصادات العربية بسبب نقص البيانات (ماكميلان ورودريغ، 2014)[28].من بين الدراسات التي أجريت مؤخرًا والتي توسع نطاق تحليل الإنتاجية بحيث يشمل التغير البنيوي، تحديدًا من منظور جهود التنويع التي تحدثها السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، نجد فان آرك وآخرون(2019). وتظهر نتائجها أن الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد، من النفط إلى غير النفط ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص على سبيل المثال، لم تساعد كثيرًا في تخفيف انخفاض إنتاجية المنطقة على الرغم من أنها تعكس مجهودًا لتحقيق التغيير الهيكلي. هذا وأدت هيمنة قطاع النفط في معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جعل هذه الدول تحظى بإمكانيات محدودة لزيادة الإنتاجية في هذا القطاع. ويرجع هذا إلى أن مستويات الإنتاجية في قطاع النفط، الذي هيمن على مستويات الإنتاجية الإجمالية، كانت مرتفعة بالفعل بسبب كثافة الرأسمال العالية للقطاع. كانت إمكانية زيادة تحسين الانتاجية في هذا القطاع محدودة، وبالتالي الانتاجية الكلية ما لم تحقق هذه الاقتصادات تنويعًا قطعيًا كبيرًا يستهدف قطاعات الاقتصاد المعززة للإنتاجية.

كما هو الحال مع فان آرك وآخرون (2019)، ندرس مكافأة التغيير الهيكلي للنمو الكلي للإنتاجية في الاقتصادات العربية خلال الفترة ما بين 1992 و2018 من خلال الجمع بين بيانات الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الصناعة الواردة من إحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة مع تقديرات التوظيف النموذجية الواردة من إحصاءات منظمة العمل الدولية لسبعة قطاعات واسعة من الاقتصاد.

أولاً، ندرس التغيرات في هيكل الاقتصادات العربية من حيث الناتج والعمالة في الإطار التقليدي الثلاثي القطاعات أي الزراعة والصناعة (مقسمة إلى صناعات تحويلية وصناعات أخرى) والخدمات. يعرض الشكلان 8 و10، حصة القطاعات الرئيسية للاقتصاد في الناتج (اللوحة إلى اليسار) والعمالة (اللوحة إلى اليمين) على التوالي لدول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات العربية الأخرى.

28 في بحثهما المتعلق بالتغير الهيكلي والإنتاجية، شمل ماكميلان ورودريغ (2014) عدة دول أفريقية، لكن كان اقتصاد تركيا هو الاقتصاد الوحيد في الشرق الأوسط الذي استخدماه في العينة.

◄ الشكل 8:حصة الناتج (يسار) والعمالة (يمين) من الصناعات في مجلس التعاون الخليجي

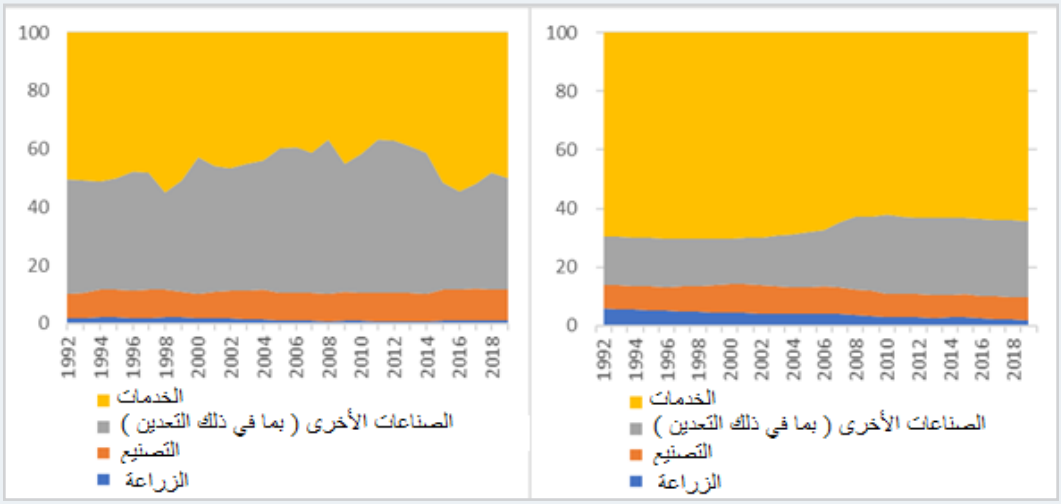

ملاحظة: ملاحظة: تشمل الصناعات الأخرى قطاع التعدين، الذي يتألف من قطاع نفطي كبير في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: إحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة، إحصاءات منظمة العمل الدولية.

في دول مجلس التعاون الخليجي، يعد الحجم النسبي للصناعات الأخرى ذات القيمة المضافة الإجمالية مرتفعًا ومتقلبًا بسبب قطاع التعدين الكبير. وعلى الرغم من الانخفاض الأخير، فإن كلفة إيجار النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة إلى حد كبير في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تجاوزت خمس الاقتصاد (الشكل 9). في الوقت نفسه، فإن حصة العمالة في مجموعات صناعية أخرى، بما فيها قطاع النفط، منخفضة نسبيًا لأن هذا القطاع يتسم بكثافة الرأسمال. أضف إلى ذلك أنها توضح ارتفاع مستويات إنتاجية العمل في الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل عائدات النفط جزءًا من الناتج، مع انخفاض فرص العمل. لقد شهدت حصة الوظائف في الصناعات الأخرى، التي تتألف من قطاعات التعدين، والمرافق (الكهرباء، والمياه، والغاز)، والبناء، استقرارًا نسبيًا.

◄ الشكل 9:إيرادات النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

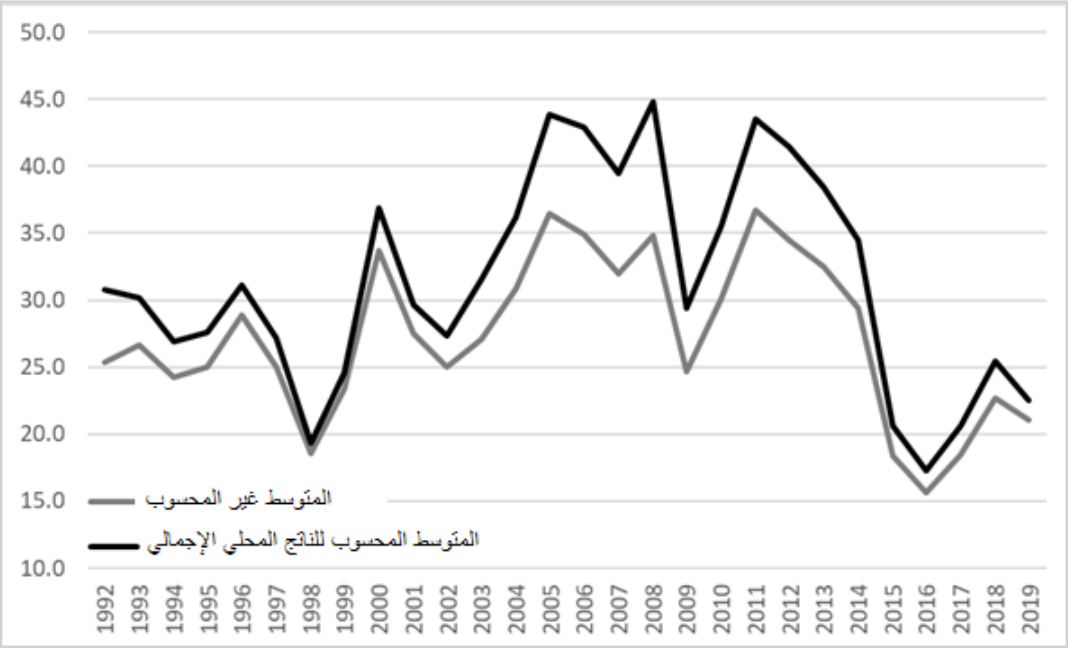

ملاحظة: إن المتوسط غير المرجح هو المتوسط البسيط لاستئجار النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي الستة. أما المتوسط المرجح فهو نسبة إجمالي قيمة إيجارات النفط وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من حيث تعادل القوة الشرائية الحالية، التي تم الحصول عليها من خلال الجمع بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الستة. تقاس إيجارات النفط بالفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار الإقليمية وإجمالي تكاليف الإنتاج.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي *(WDI)*، قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

تفشل دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية في خلق فرص العمل في قطاع التصنيع، في حين أنها تتسبب في مد هامش نمو الناتج إلى هذا القطاع. وفي حين أن حصة قطاع التصنيع في مجلس التعاون الخليجي بقيت راكدة إلى حد ما عند حوالي 8 في المائة، فقد انخفضت من 12 في المائة إلى 10 في المائة في مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى. يفقد قطاع الزراعة حصته في المنطقتين، رغم أنه لا يزال مرتفعًا نسبيًا في المجموعة العربية الأخرى.

◄ الشكل 10:حصة الانتاج والعمالة في الصناعات وغيرها من الاقتصادات العربية

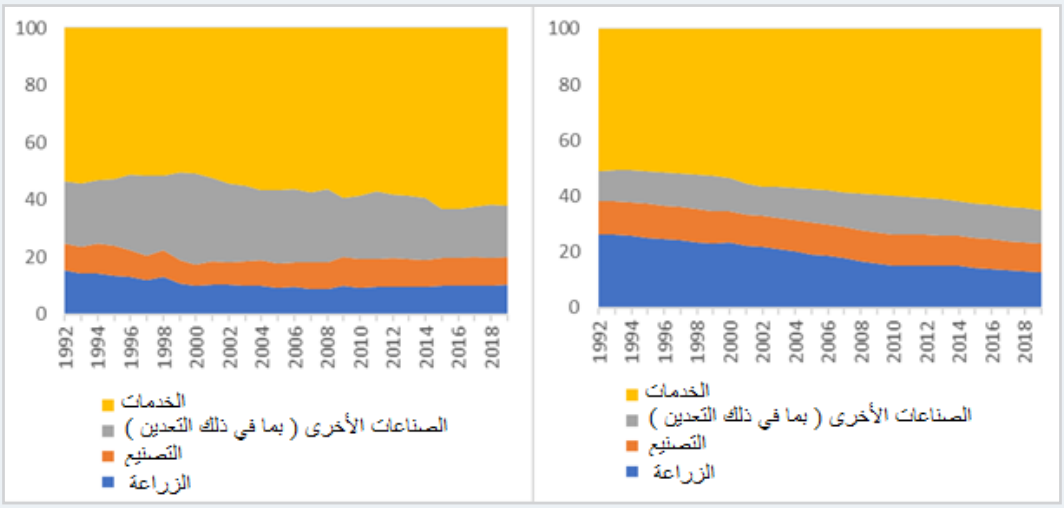

ملاحظة: تشمل الصناعات الأخرى قطاع التعدين.

المصدر: إحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة، إحصاءات منظمة العمل الدولية.

انعكست التقلبات في إنتاج قطاع التعدين، كما يتضح من أسهم إيجار النفط في الشكل 9 (وكذلك حصة الصناعات الأخرى) لمجلس التعاون الخليجي، في حصتها في اقتصاد الخدمات، مع حدوث تقلبات كبيرة، في حصة الناتج في الخدمات التي لا تزال تشكل نصف الاقتصاد تقريبًا. وعلى الرغم من انخفاض حصتها في العمالة بسرعة من 70 في المائة في عام 1992 إلى 62 في المائة في عام 2010، فقد حدث بعض الانتعاش مؤخرًا. هذا وشهد انخفاض حصة الزراعة وغيرها من الصناعات في الاقتصادات العربية الأخرى ارتفاعًا سريعًا في حصة الخدمات في الناتج والعمالة، أي بارتفاع من نسبة تزيد قليلاً عن النصف إلى أكثر من 60 في المائة من مجموع الإنتاج والعمالة الإجمالية.

يبين الجدولان 10 و11 على التوالي توزيع القيمة المضافة والعمالة عبر قطاعات واسعة من الاقتصاد في الاقتصادات العربية الاثني عشر، في المتوسط على مدى فترتين، ما بين 1992 و2009 وما بين 2010 و2019. ذلك أن الحصة المنخفضة في الزراعة من حيث الناتج وتشغيل العمالة واضحة في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، يبقى القطاع مصدرًا قيمًا للعمل في مجموعات اقتصادية عربية أخرى، تحديدًا في العراق واليمن ولبنان وسوريا.

الجدول 10:حصة الصناعة في القيمة المضافة، الاقتصادات العربية

	الزراعة		التصنيع		الصناعات الأخرى (بما في ذلك التعدين)		الخدمات	
	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	1993 وما بعده 2009	2010 وما بعده 2019
البحرين	0,6	0,3	12,9	16,5	26,3	28,0	60,2	55,1
الكويت	0,4	0,4	8,2	5,7	46,5	51,0	44,9	42,9
عمان	2,2	1,7	7,2	9,7	47,8	47,1	42,8	41,6
قطر	0,5	0,1	8,7	9,1	54,3	53,4	36,6	37,4
المملكة العربية السعودية	4,6	2,4	9,9	11,5	43,9	41,8	41,6	44,4
الإمارات العربية المتحدة	1,6	0,7	9,7	8,3	39,8	41,4	48,9	49,6
العراق	8,1	4,0	1,3	2,3	66,5	51,5	24,1	42,2
الأردن	4,0	4,6	18,9	20,6	8,2	7,6	68,9	67,1
لبنان	4,7	4,0	8,1	8,3	17,2	7,9	70,1	79,8
فلسطين	11,6	9,0	13,3	13,1	11,9	8,3	63,3	69,6
سوريا	24,5	20,5	5,2	4,7	22,8	25,5	47,4	49,3
اليمن	13,3	16,4	7,1	9,6	28,6	19,3	51,0	54,6

ملاحظة: تشمل الصناعات الأخرى قطاع التعدين، الذي يتألف من قطاع نفط كبير في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: إحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة *(UNNAS)*.

الجدول 11: حصة الصناعة في العمالة، الاقتصادات العربية

	الزراعة		التصنيع		الصناعات الأخرى		الخدمات	
	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019	1993 وما بعده 2009	2010 وما بعده 2019
البحرين	1,6	1,0	15,2	12,0	14,8	23,3	68,4	63,7
الكويت	2,4	2,1	4,9	4,3	17,4	18,7	75,3	74,9
عمان	7,6	4,6	5,3	4,7	9,3	29,3	77,8	61,4
قطر	3,0	1,3	9,7	7,4	30,0	46,4	57,3	44,9
المملكة العربية السعودية	5,6	4,2	7,5	7,6	14,1	15,9	72,8	72,3
الإمارات العربية المتحدة	6,6	2,2	11,0	10,9	23,2	23,9	59,3	62,9
العراق	28,0	20,6	9,9	9,2	9,8	13,6	52,3	56,5
الأردن	4,2	2,9	13,4	12,1	9,6	13,0	72,8	72,0
لبنان	18,2	12,9	13,6	12,1	11,3	13,3	56,9	61,8
فلسطين	14,7	9,1	13,3	11,8	16,6	16,6	55,4	62,4
سوريا	26,1	12,3	13,9	13,8	14,2	11,5	45,9	62,4
اليمن	39,2	27,8	5,2	5,5	9,5	8,1	46,1	58,7

ملاحظة: تشمل الصناعات الأخرى قطاع التعدين.

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية *(ILOSTAT)*.

شهدت حصة التصنيع في الناتج ارتفاعًا في أغلب الاقتصادات، على الرغم من أنها حافظت على انخفاضها نسبيًا مقارنة بالاقتصادات الناشئة مثل الصين أو الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة في مرحلتها السريعة النمو.

غير أن اقتصادين من دول مجلس التعاون الخليجي هما الكويت والإمارات العربية المتحدة، واقتصادين عربيين آخرين، هما فلسطين وسوريا، لم يشهدا أي ارتفاع في حصة الإنتاج الصناعي. يُعد الأردن الاقتصاد الأكثر اعتمادًا على التصنيع في المنطقة بالكامل، حيث يسهم هذا القطاع في خمس انتاجه. على العكس من ذلك، باستثناء المملكة العربية السعودية واليمن، لم تنجح أي دولة أخرى في خلق المزيد من فرص العمل في قطاع التصنيع. هذا وانخفضت حصة الوظائف في قطاع التصنيع في كل الدول، باستثناء تلك الدول، حيث ركدت غالبية فرص العمل. وفي حين أن اقتصادات الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تولد نحو 12 في المائة من مجموع الوظائف في قطاع التصنيع (العراق واليمن بنسبة منخفضة تبلغ 9 و5و5 في المائة على التوالي)، فإن دول مجلس التعاون الخليجي سجلت أقل من عشرة في المائة خلال الفترة ما بين 2010 و2019، باستثناء البحرين والإمارات العربية المتحدة. تعد البحرين والإمارات العربية المتحدة أكثر الاقتصادات التي تعتمد على التصنيع المكثف داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث خلق فرص العمل.

هذا وشهدت حصة قطاع الخدمات في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين والكويت وعمان انخفاضًا ملحوظًا. وتحسنت حالة الدول الثلاثة المتبقية من حيث تواجدها في الخدمات. يتزايد بروز قطاع الخدمات في دول المجموعة الاقتصادية العربية الاخرى، حيث تشهد كل الاقتصادات، باستثناء الأردن، ارتفاعًا في حجم الزيادة من 2 في المائة في سوريا إلى 18 في المائة في العراق. ومن العوامل الأكثر إثارة للاهتمام في هذا المجال حصة قطاع الخدمات في العمالة، التي هبطت بشكل كبير في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان الانخفاض أكثر حدة في عمان وقطر. على النقيض من ذلك، زادت الوظائف ذات الصلة بالخدمات بشكل ملحوظ في المجموعة العربية الأخرى، ومرة أخرى باستثناء الأردن. فقد شهدت سوريا واليمن بشكل خاص توسعًا سريعًا في الوظائف ذات الصلة بالخدمات.

وعلى هذا فقد وثقنا انخفاضًا في الناتج الزراعي وحصة العمالة على مستوى العالم في كل من المنطقتين، ناهيك عن ارتفاع معتدل في حصة التصنيع في أغلب الاقتصادات. لقد انخفضت حصة إنتاج الخدمات في نصف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفضت العمالة إجمالاً، في حين توسع قطاع الخدمات في كل الدول، باستثناء الأردن، في المجموعات العربية الأخرى. إن النمط الذي نلاحظه هنا مماثل لمرحلة التحول المبكر بعيدًا من التصنيع التي لوحظت في الأدبيات في سياق الأسواق الناشئة (رودريك، 2016). وعلى الرغم من أن التحسن في إنتاجية الصناعات التحويلية قد ساعد على ما يبدو في توسيع حصة القطاع في ناتج بعض الدول، فإن ذلك كان مصحوبًا بانتفاء فرص العمل في هذا القطاع. كما توقعت نظريات التحول البنيوي التقليدية (لويس، 1954)، شهد الاعتماد على الوظائف في القطاع الأولي انخفاضا»، ورغم ذلك لم يتحول نحو قطاع التصنيع. وفي حين أن المؤلفات السابقة قد وثقت تحرك العمال من القطاع الأولي إلى الخدمات خلال مرحلة التصنيع المفقودة، لا يبدو أن هذا صحيح في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تخلق صناعات أخرى العديد من الوظائف. لكن في المجموعة العربية الأخرى، نرى نمطًا مماثلاً: فالوظائف تتحرك بشكل مباشر نحو الخدمات وليس التصنيع.

1.4.2. التغير البنيوي والإنتاجية الكلية

ماذا تعني هذه التغيرات في بنية العمالة والإنتاج في الإنتاجية الكلية؟ على الرغم من أن تحليل التغير الهيكلي يقدم معلومات معمقة أكثر على مستوى الصناعة المفصل (دي فريز وآخرون، 2012)، فإن نقص البيانات يحد من قدرتنا على إجراء هذا التحليل لهذه المجموعة من الاقتصادات. في مثل هذه الحالات، كثيرًا ما اعتمدت الدراسات السابقة على النموذج التقليدي الثلاثي القطاعات في سياق الأسواق الناشئة مثل الصين والهند (بوسوورث وكولينز، 2008). في تحليلنا نستخدم تصنيفًا من سبعة قطاعات هي الزراعة؛ الصناعة؛ الصناعات الأخرى (بما في ذلك التعدين)؛ التجارة والفنادق والمطاعم؛ النقل والتخزين والاتصالات؛ والأنشطة الاخرى، لدراسة أثر التغير الهيكلي على الانتاجية

الكلية.

نحن نستخدم طريقة تحليل حصة التحول المعيارية القائمة على فابريكان (1942) لتمييز مساهمات نمو الإنتاجية القطاعية عن مساهمة العمالة التي تتحول عبر القطاعات إلى نمو إنتاجية العمل الكلية. وعلى افتراض أن الناتج الحقيقي قد زاد في القطاعات، فإننا نحصل على إنتاجية عمل كلية (y) كنسبة من مجموع القيمة المضافة القطاعية ومبلغ العمالة القطاعية (راجع إيرامبان وداس، 2019). ثم، بعد دي فريس وآخرين (2015)، نقسم التغير في مستويات إنتاجية العمل الكلية (Δy) إلى تغير الإنتاجية ضمن القطاع وأثر إعادة توزيع عامل القطاع باستخدام التفصيل التالي:

$$\Delta y_t = \sum_i \Delta y_{i,t} \cdot s_{i,t-1} + \sum_i \Delta s_{i,t} \cdot y_{i,t-1} + \sum_i \Delta s_{i,t} \cdot \Delta y_{i,t}$$

حيث تكون حصة القطاع si في مجموع العمالة الاقتصادية. يشير الرمز Δ إلى حدوث تغيير خلال العام السابق. إن المصطلح الأول على الجانب الأيمن من المعادلة المذكورة أعلاه والذي يسمى تأثير الإنتاجية داخل القطاع هو نتاج الحجم النسبي للعمالة في قطاع معين والتغير في إنتاجيته، مما يعكس مساهمة هذا القطاع في الإنتاجية في الاقتصاد الكلي. أما المصطلح الثاني، الذي هو نتاج التغير في حصة العمالة القطاعية على مدى نقطتي الوقت ومستوى إنتاجية العمل في القطاع في السنة السابقة، فيعبر عن توسع العمالة في القطاعات ذات مستويات الإنتاجية المختلفة. بالتالي، تشير القيمة الإيجابية إلى توسع العمالة في القطاعات ذات مستويات الإنتاجية العالية نسبيًا. ويعتبر هذا المصطلح مقياسًا لإعادة تخصيص العامل الثابت أو تأثير التغيير الهيكلي. ويُعد المصطلح الثالث نتاج التغير في حصة العمالة والتغير في الإنتاجية، ويحقق بالتالي التوسع في الوظائف في قطاعات ذات معدلات مختلفة من تغير الإنتاجية. وإذا كان إيجابيًا، فإنه يعني ضمنًا التوسع في العمالة في قطاعات تتسم بنمو أسرع في الإنتاجية، وبالتالي إعادة توزيع ديناميكية للعامل. يتم عرض النتائج النهائية التي تمت مناقشتها في الأجزاء التالية من هذا القسم في نماذج معدل النمو، والتي يتم الحصول عليها من خلال تقسيم طرفَي المعادلة على مستويات الإنتاجية الكلية في الفترة السابقة. نحسب أثر التغير الهيكلي باستخدام بيانات عن سبعة قطاعات واسعة من الاقتصاد للفترة ما بين 1993 و2016 (باستثناء سنوات الأزمة المالية العالمية ما بين 2007 و2009، لأنها قد

◄ **الشكل 11:مساهمة القطاع والتغير الهيكلي في نمو إنتاجية العمل الكلي.**

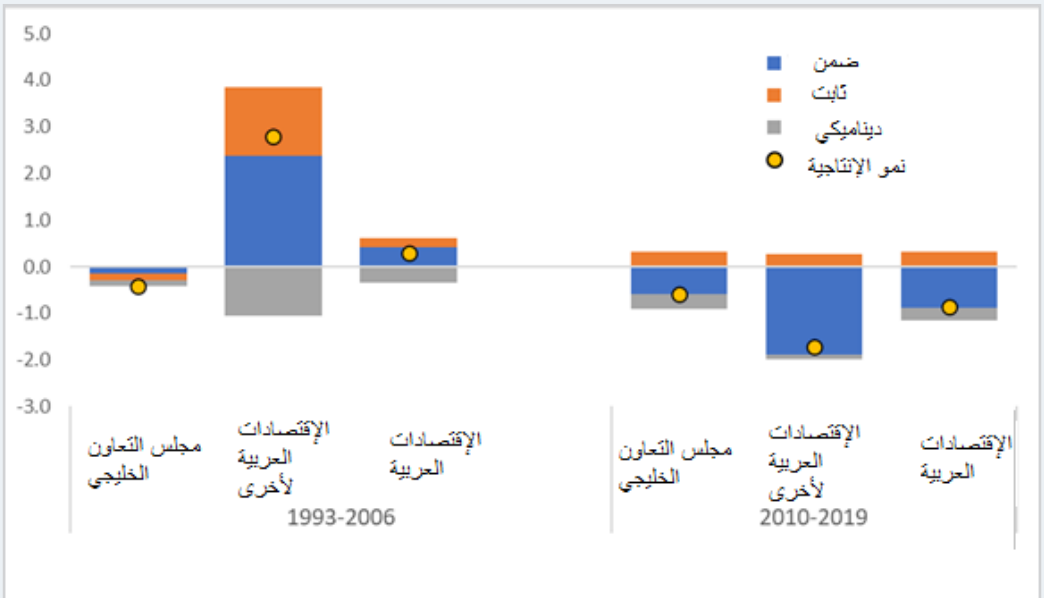

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام بيانات إحصاءات الحسابات القومية للأمم المتحدة *(UNNAS)* وإحصاءات منظمة العمل الدولية *(ILOSTAT)* وقاعدة بيانات الاقتصاد الكلي *(TED)*.

تشوه التحليل بسبب أي تأثير مؤقت على إعادة توزيع العمال)، وبالنسبة لكل الاقتصادات العربية الاثني عشر التي تستخدم بيانات عن القيمة المضافة الحقيقية من الحسابات الوطنية للأمم المتحدة، وبيانات التوظيف من تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية.

كانت النتائج مثيرة للاهتمام إلى حد كبير وموحية لضعف **المنطقة في الازدهار من أجل تنويع اقتصادي يعزز النمو** (الشكل 11). وأثناء الفترة ما بين 1993 و2006، عندما كان نمو الإنتاجية الكلي في الاقتصادات العربية إيجابيًا، كان نمو الإنتاجية داخل الصناعة والمكاسب الثابتة (تحول الوظائف من الإنتاجية المنخفضة إلى الإنتاجية العالية) إيجابيًا أيضًا. ولكن لم تكن مكاسب الإنتاجية ديناميكية (تحول الوظائف من القطاعات البطيئة النمو إلى القطاعات السريعة النمو). ولكن المكاسب الإيجابية ضمنًا والثابتة كانت راجعة فقط إلى الاقتصادات العربية الأخرى. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تراجع نمو الإنتاجية داخل الصناعات، ولكن أيضًا كانت التأثيرات الثابتة والديناميكية سلبية. وهذا يشير إلى أن إعادة تخصيص العمال في مجلس التعاون الخليجي لم تكن معززة للنمو، بل كانت تؤدي إلى انخفاض النمو.

أما في مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى، وعلى النقيض من ذلك، فقد حدث الكثير خلال هذه الفترة. وكانت عمليات إعادة التخصيص داخل القطاع والثابتة إيجابية وكبيرة في الحجم، مما يشير إلى تقدم الإنتاجية في الصناعات الفردية وخلق فرص العمل في القطاعات الأكثر إنتاجية. بيد أن التأثيرات الديناميكية كانت سلبية.

لكن في فترة ما بعد عام 2010، عانى مجلس التعاون الخليجي وغيره من المناطق العربية انخفاضا» في نمو الإنتاجية داخل الصناعة. لقد استمر التأثير الدينامي سلبيًا في كل مكان، في حين كانت النتيجة الثابتة إيجابية، وإن كانت أقل حجمًا في كلتا المنطقتين. والواقع أن هذه الدول شهدت بعض الزخم الإيجابي لأن المزيد من فرص العمل تم خلقها في قطاعات ذات مستويات إنتاجية عالية نسبيًا. ومع ذلك، لم تتحسن الآثار الدينامية والتحسينات التكنولوجية داخل الصناعة. في عمل سابق، أظهر فان بارك وآخرون (2019) تأثيرًا إيجابيًا ثابتًا وديناميكيًا مماثلاً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2010 و2017.

ومع ذلك، عند إزالة قطاع النفط من التحليل وفحص تحركات العاملين في مجال تحديد أسعار النفط عبر القطاعات داخل الاقتصاد غير النفطي، نجد أن النتائج مختلفة. يبدو أن نمو الإنتاجية داخل الصناعة إيجابي، الأمر الذي يشير إلى تقدم الإنتاجية في بعض القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، والتي ربما يقابلها تباطؤ الإنتاجية في قطاع النفط. بيد أن آثار التغير الهيكلي، الثابتة والدينامية على حد سواء، اختفت تمامًا، مما يشير إلى أن العمال بين القطاعات الذين يحددون تحركات داخل الاقتصاد غير النفطي لم تكن معززة للنمو. تميل نتائجنا إلى التأكيد على أن ضعف التغير الهيكلي في تحقيق النمو موجود في دول مجلس التعاون الخليجي وهذه سمة من سمات المنطقة بشكل عام. تدل هذه النتائج على الحاجة إلى بذل جهد مستمر لتنويع الاقتصادات المحلية للدول العربية. قد يتطلب ذلك تعزيز سوق العمل القادرة على المنافسة، وتحفيز الاستثمارات الخاصة، والشروع في تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بتيسير مناخ الاستثمار بالنسبة للشركات من أجل نقل الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

◄ 1.5 المصادر المباشرة لنمو إنتاجية العمل: إجمالي إنتاجية العامل مقابل تراكم الرأسمال

في القسم السابق، نظرنا إلى أصول الصناعة للنمو الكلي لإنتاجية العمل ودور تحركات العمال بين القطاعات في دفع نمو الإنتاجية. يبحث هذا القسم بتعمق أكبر دور تراكم العامل وإجمالي إنتاجية العامل في دفع النمو الكلي لإنتاجية العمل. وبغية فهم الأدوار النسبية لتعميق الرأسمال (نمو الرأسمال لكل عامل) ونمو إنتاجية العامل الكلي في دفع نمو إنتاجية العمل في الدول العربية، نستخدم الإطار المحاسبي القياسي للنمو، وهو ما يقسم نمو إنتاجية العمل إلى مساهمة الرأسمال لكل عامل، ونوعية العمل، والإنتاجية الكلية للعامل، أي

$$\Delta \ln y_t = \bar{v}_K \Delta \ln K + \bar{v}_L \Delta \ln LQ + \Delta \ln TFP$$

حيث يكون K دخل الرأسمال، الذي يتم قياسه كخدمات رأسمالية،[29] و LQ هو مقياس لجودة العمل، تقريبًا عن طريق حساب الاختلافات في التكوين التعليمي لمجموع العمالة، و TFP هو الإنتاجية الكلية للعامل (راجع دي فريس وإيرمبان، 2020، لمزيد من التفاصيل حول قياس كل متغير مستخدم في حساب النمو). في الشكل 12، نقارن مساهمة تعميق الرأسمال، ونوعية العمل (أو التغيرات في التكوين التعليمي لقوة العمل) والنمو الكلي لإنتاجية العامل بنمو إنتاجية العمالة في الاقتصادات العربية بمعدلات للاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة. كما وتظهر بعض الأنماط المثيرة للاهتمام.

أولاً، على الرغم من أن تعميق الرأسمال، أي الرأسمال لكل عامل، يشكل مصدرًا مهيمنًا على الدوام لنمو إنتاجية العمل في الاقتصاد العالمي، والاقتصادات المتقدمة، والأسواق الناشئة، والاقتصادات الآسيوية الناشئة، إلا أن هذه ليست الحال دومًا في الاقتصادات العربية. إذا أعطي العمال المزيد من الآلات للعمل معها، فإنهم يظهرون إنتاجية أفضل. **في الدول العربية، كان الاستثمار في الرأسمال المادي أقل من الزيادة في العمالة، مما أدى إلى انخفاض نمو الإنتاجية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.**

29 يتم الحصول على معدلات النمو الكلي لخدمات الرأسمال كإجمالي تكلفة المستخدم على أساس معدل نمو الرأسمال الخاص بالأصول الفردية.

◄ الشكل 12:مصادر نمو إنتاجية العمل حسب المنطقة

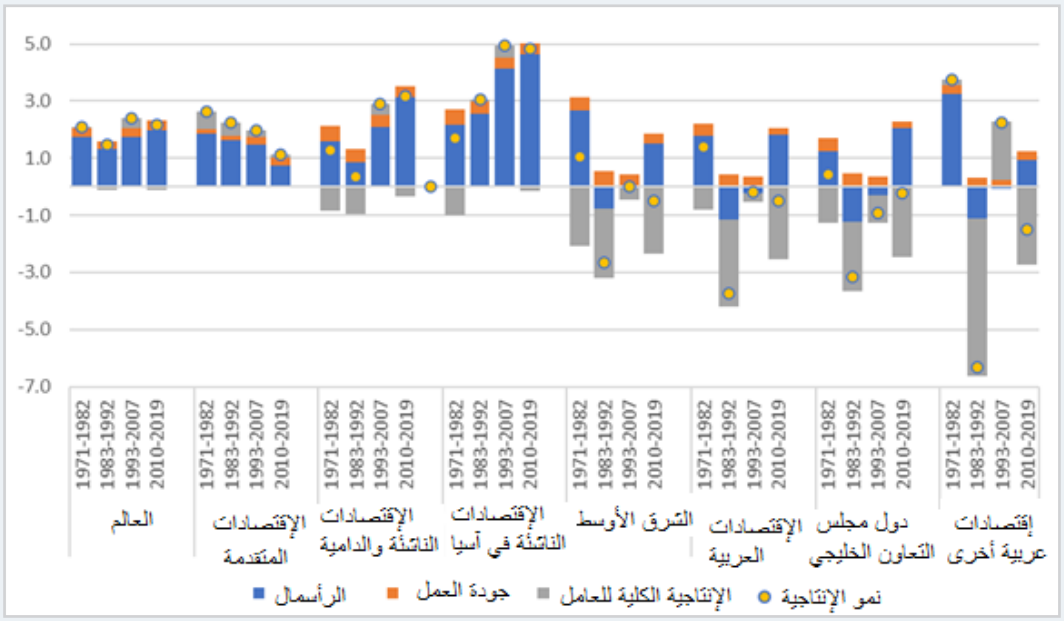

ملاحظة: تتألف الاقتصادات العربية من: اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة)، وستة اقتصادات عربية أخرى (الأردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة). وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل الاقتصادات العربية وإيران واقتصادات شمال أفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس). راجع الجدول 4 في الملحق. الرأسمال هو معدل نمو خدمات الرأسمال لكل عامل، وجودة العمل هي مقياس الاختلافات في المهارات بين العمال.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

ثانيًا، لم تشهد مجموعة الاقتصادات العربية، مجتمعة، أي نمو إيجابي في الإنتاجية الكلية للعامل في أي من الفترات الأربع المبينة في الرسم البياني. علاوة على ذلك، كانت الخسائر في الإنتاجية الكلية للعامل ذات تأثير على مر السنين، في الاقتصادات العربية ككل وفي مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. بشكل عام، أظهرت الإنتاجية الكلية للعامل نموًا متواضعًا في الاقتصاد العالمي، لكنه كان إيجابيًا وذا صلة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في الاقتصادات المتقدمة. وعلى الصعيد العالمي، كان النمو إيجابيًا في أقل من 0,1 في المائة خلال الفترة ما بين 1993 و2009، وأصبح سلبيًا خلال العقد الذي تلا الأزمة المالية العالمية. في الاقتصادات المتقدمة، كان نمو الإنتاجية الكلية للعامل إيجابيًا عمومًا، الأمر الذي يشير إلى تحسن نسبي في كفاءة الإنتاج الإجمالية في هذه الاقتصادات. لم يكن نمو الإنتاجية الكلية للعامل سلبيًا إلا أثناء الفترة ما بين 1993و2009، عندما كان المتوسط العالمي سلبيًا أيضًا، وكان راجعًا في الأساس إلى الأزمة المالية العالمية. وحيث لا تؤخذ سنوات الأزمة في الحسبان في المخطط المتوسط، كان نمو الإنتاجية الكلية للعامل للفترة ما بين 1993 و2007 إيجابيًا في الحالتين. تتضمن هذه الفترة أيضًا تأثير الثورة الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصادات المتقدمة، حيث تسبب التسارع في الاستثمار في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق مكاسب إنتاجية تتجاوز مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كان نمو الإنتاجية الكلية للعامل إيجابيًا في الاقتصادات الآسيوية الناشئة خلال الفترة ما بين 1993 و2007، في حين كان سلبيًا خلال سبعينيات القرن العشرين وقريب من الصفر في الفترتين الأخريين.

فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من تآكل الإنتاجية الكلية للعامل، كلما حدث ذلك، فإن النمو لم يكن معتدلاً نسبيًا في الاقتصادات العربية في العالم والاقتصادات الآسيوية الناشئة. كان الانخفاض في نمو الإنتاجية الكلية للعامل شديد الانحدار بشكل عام، تحديدًا أثناء الفترة ما بين 1992 و1993 والفترة ما بين 2010 و2019. إن الاتجاه في دول مجلس

التعاون الخليجي مشابه تمامًا للقصة الاقتصادية العربية المجتمعة. لكن في مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى، كانت هناك مكاسب كبيرة في الإنتاجية خلال الفترة ما بين 1993 و2007، والتي أتت في المقام الأول نتيجة إعادة البناء في العراق بعد الحرب، كما سنرى في الشكل 13 والجدول 12. كانت مساهمة نمو الإنتاجية الكلية للعامل في العراق مرتفعة للغاية خلال هذه الفترة، حتى عندما كانت المساهمة الرأسمالية منعدمة تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى نموًا إيجابيًا في الإنتاجية الكلية للعامل في سبعينيات القرن العشرين. ثالثًا، على مدى نصف القرن الماضي، تحسنت نوعية العمال في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في الدول العربية، ولو بمعدلات متفاوتة، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في نمو إنتاجية العمل.

◄ الشكل 13:مصادر نمو إنتاجية العمل حسب البلد

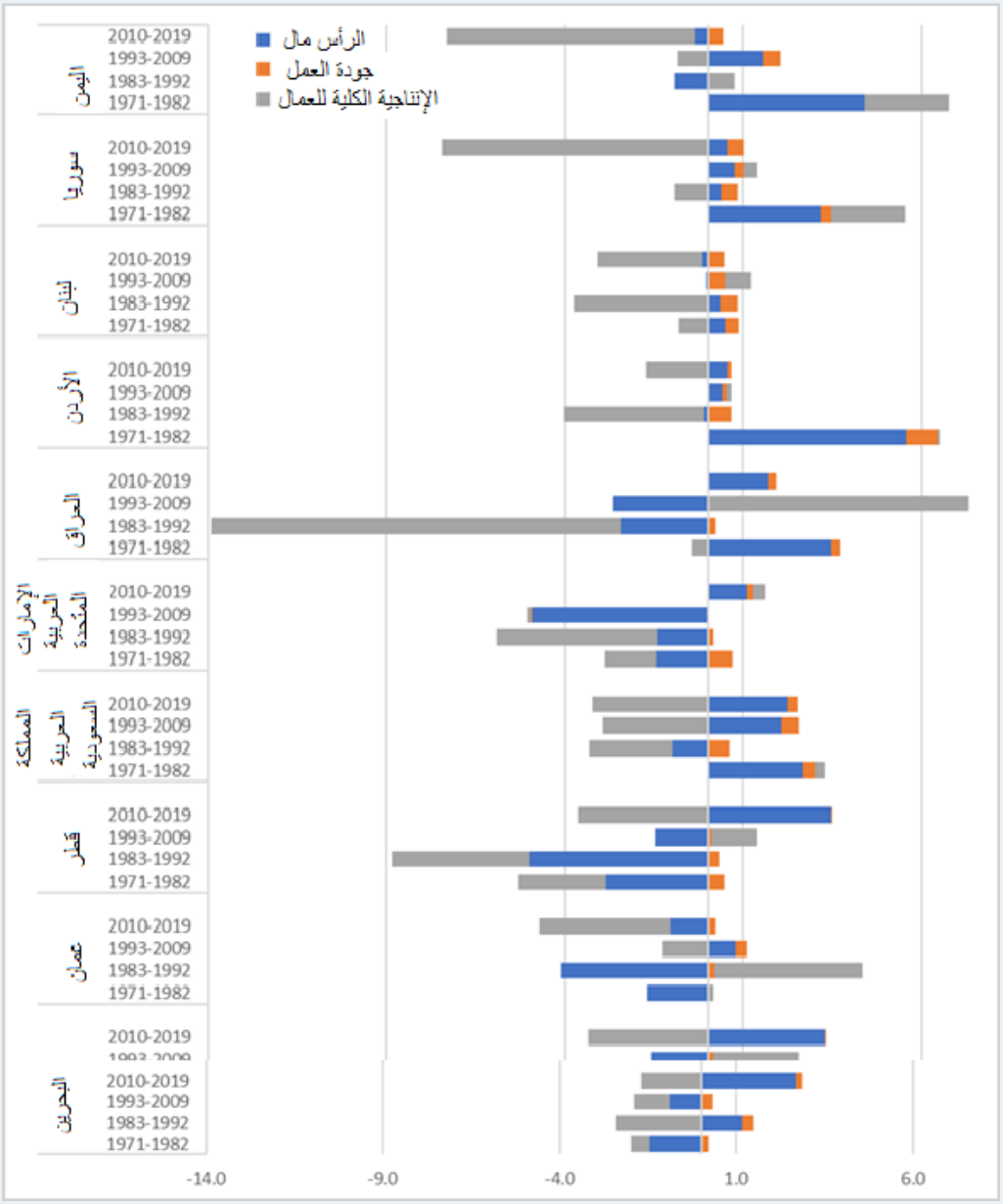

ملاحظة: راجع الشكل 12.
المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل.

رابعًا، يشكل نمو الإنتاجية الكلية للعامل السلبي ظاهرة واسعة الانتشار في الدول العربية. في الشكل 13، ننظر إلى الاقتصادات الفردية في المنطقة العربية. باستثناء الكويت، أثناء إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب في قطر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ما بين 1993 و2007، كان نمو الإنتاجية الكلية للعامل سلبيًا في كل دول مجلس التعاون الخليجي. والأهم من ذلك، أن الإنتاجية الكلية للعامل في الفترة الأخيرة، ما بين 2010 و2019، قد تضاءلت بشكل كبير في نطاق 2 إلى 4 نقاط مئوية. كانت غالبية دول مجموعة الاقتصادات العربية الأخرى تتمتع عمومًا بنمو إيجابي في الإنتاجية أثناء الفترة ما بين 1993 و2007. وصحيح أن اليمن كان الاستثناء الوحيد خلال هذه الفترة، فإن كل الدول شهدت نموًا سلبيًا في الإنتاجية الكلية للعامل في العقد الأخير. وقد أدى الانخفاض الحاد في نمو الإنتاجية الكلية للعامل في أكثر اقتصادين في المنطقة اضطرابًا، ـ سوريا واليمن، دورًا هامًا في الانخفاض العام في الإنتاجية الكلية للعامل في المنطقة.

الجدول 12:نموالإنتاجية الكلية للعامل في الاقتصادات العربية: مقارنة بالاقتصادات الآسيوية الناشئة

	ما بين 1993 و2007	ما بين 2010 و2019		ما بين 1993 و2007	ما بين 2010 و2019
الاقتصادات العربية	0,3-	2,5-	**الاقتصادات الناشئة والنامية**	0,4	0,3-
دول مجلس التعاون الخليجي	1,0-	2,5-	الاقتصادات الآسيوية الناشئة	0,4	0,2-
البحرين	0,4-	1,7-	ماليزيا	0,7-	0,2
الكويت	3,9	3,3-	سريلانكا	2,0	1,2-
عمان	1,0-	3,7-	تايلاند	1,4	1,9
قطر	1,7	3,6-	الصين	0,1	1,3-
المملكة العربية السعودية	2,5-	3,2-	إندونيسيا	1,0-	0,1-
الإمارات العربية المتحدة	1,1	0,3	الفلبين	0,8	0,4
الاقتصادات العربية الأخرى	2,0	2,7-	الهند	1,9	2,1
العراق	8,0	0,0	فيتنام	1,2-	1,4
الأردن	0,2	1,7-	باكستان	0,8	0,7
لبنان	0,3	2,9-	بنغلاديش	0,1-	0,5
سوريا	0,1	7,4-	ميانمار	2,4	2,4-
اليمن	0,6-	7,0-	كمبوديا	0,9-	1,6-

ملاحظة: تتألف الاقتصادات العربية من: اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي *(البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة)*، وستة اقتصادات عربية أخرى *(الأردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة)*. وتضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل الاقتصادات العربية وإيران واقتصادات شمال أفريقيا *(الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس)*. راجع الجدول 4 في الملحق.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

وأخيرًا، يصبح ركود الإنتاجية في المنطقة أكثر وضوحًا عندما نقارنه بمعدل تقدم الإنتاجية في الاقتصادات الآسيوية الناشئة. في الجدول 12، نقارن أداء الإنتاجية الكلية للعامل في اقتصادات آسيوية ناشئة مختارة بالدول العربية. نحن نرى أن معظم الدول الآسيوية شهدت نموًا إيجابيًا في الإنتاجية الكلية للعامل في الفترة ما بين 1993 و2007، مع اختلافات ملحوظة بين الصناعات. وفي المتوسط، بلغ معدل نمو الإنتاجية في المنطقة 0,4 في المائة مقارنة بالانكماش بنسبة 0,3 في المائة في الاقتصادات العربية. ومن بين الدول التي شهدت انخفاضًا كبيرًا في الإنتاجية الكلية للعامل ماليزيا وإندونيسيا وفيتنام وبنغلاديش وكمبوديا، حيث كان نمو الإنتاجية الكلية للعامل في أكبر اقتصاد في المنطقة، الصين، ضئيلاً للغاية.[30] لكن في العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، انخفض نمو الإنتاجية، مع خسارة بعض الدول الكبرى، بما في ذلك الصين وإندونيسيا، للإنتاجية. ومن ناحية أخرى، فإن تايلاند والهند

30 تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تستند إلى تقديرات مجلس المؤتمرات البديلة للناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهي تختلف اختلافًا كبيرًا عن التقديرات الرسمية (راجع ووه، 2014).

وفيتنام من بين الدول التي سجلت نموًا مذهلاً في الإنتاجية الكلية للعامل أثناء هذه الفترة. وحتى في الدول التي أصبح نمو الإنتاجية فيها سلبيًا في آسيا، كان حجم الانحدار أقل نسبيًا من غالبية الدول العربية. من الواضح أن الاقتصادات العربية تواجه تحديًا في الإنتاجية؛ لكنه ليس مجرد تحد للإنتاجية، بل إن قدرتها على ترجمة الاستثمار في الرأسمال المادي إلى الإنتاجية محدودة، حيث يبدو الاعتماد الشديد على الوظائف الأقل إنتاجية لدعم نمو الناتج عاملاً مهمًا (الميجران وإيرمبان، 2021). يبدو أنها فشلت في ترجمة الاستثمارات الهائلة والموارد النفطية إلى ميزة إنتاجية، تحديدًا في دول مجلس التعاون الخليجي.

أضف إلى ذلك أن الأدبيات السابقة قد أثبتت أيضًا ضعف أداء الإنتاجية الكلية للعامل في اقتصادات الشرق الأوسط عمومًا، أو في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات لم تظهر اهتمامًا محددًا بالدول العربية، كما نفعل هنا، فإن النتائج التي حصلنا عليها تتفق مع النتائج السابقة في ما يتعلق بالمنطقة (أبو قرن وأبو بدر، 2007؛ وفان آرك وآخرون، 2008؛ وإسبينوزا، 2012؛ أوندريانو وآخرون، 2013؛ وبيهار، 2013؛ وأكغوز وبن علي، 2019؛ وفان آرك وآخرون، 2019؛ والميجران وإرمبان، 2021). حتى إذا تم استبعاد قطاع النفط من الدراسات التحليلية، فإن أداء الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي يبقى ضعيفًا، على الرغم من أنه أفضل قليلاً من أداء قطاع النفط، الأمر الذي يشير إلى تأثير خفض الإنتاجية في قطاع النفط (صندوق النقد الدولي، 2015؛ وإسبينوزا، 2012).

◄ 1.6 موجز واستنتاجات

من خلال تحليل الاتجاهات الكلية في الدخل والإنتاجية في الدول العربية، يبرز هذا الفصل الحاجة إلى زيادة الاهتمام بتحسين الإنتاجية، ودعم النمو والرفاه على المدى الطويل، وتعزيز المشاريع المستدامة في المنطقة العربية. ويلخص هذا القسم الملاحظات الرئيسية الموثقة في الفصل، ويورد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة في معالجة نمو الإنتاجية ويستمد بعض النقاط الهامة للسياسات والأعمال التجارية.

◄◄ 1.6.1. موجز النتائج الرئيسية

تتميز ديناميكيات النمو الاقتصادي بمستويات دخل مرتفعة، لكن متدنية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، وبمستويات ضحلة لكن متهاوية في الدول العربية الأخرى. لقد حققت المنطقة ككل أفضل أداء للنمو، من حيث الدخل والإنتاجية والنمو، خلال الفترة ما بين 1960 و1970، بعد اكتشاف النفط. وفي حين استفادت الاقتصادات الغنية بالنفط بشكل مباشر من تصدير النفط وما نتج عنه من عائدات نفطية، صدرت دول عربية أخرى عمالاً لدعم مشاريع جديدة مختلفة تمولها عائدات النفط في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. يبدو أن كلاً من المجموعتين استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من عائدات النفط. ومع ذلك، لم يعد الازدهار الاقتصادي المدعوم بالنفط قادرًا على الاستمرار طويلاً، حيث بدا الأمر وكأن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقعت في لعنة الموارد، في شبه غياب التنوع الاقتصادي. والواقع أن عائدات النفط ساعدت الاقتصادات في تطوير بنيتها الأساسية، لكن الافتقار إلى التركيز على القطاعات غير النفطية لم يحافظ على تأثير النمو في الأمد البعيد.

لقد كان انخفاض الدخل والنمو في المنطقة بمثابة نتيجة جزئية أيضًا لتركيز المنطقة المفرط على النمو القائم على العمالة، والاستفادة من العمال الأجانب الزهيدي الأجر. وعلى الرغم من أن تدفق العمال المهاجرين من الدول العربية الأخرى ساعد تلك الدول في المراحل الأولى، فإن التحول التدريجي في تفضيل العمال الآسيويين أدى إلى تآكل إمكاناتها في تصدير العمال إلى الدول الغنية بالنفط. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أنه في حين نجحت مناطق أخرى من العالم في تعزيز نمو العمالة ونمو الإنتاجية بهدف دفع الناتج المحلي الإجمالي، فإن اقتصادات دول

مجلس التعاون الخليجي نادرًا ما أعطت الأولوية للإنتاجية. والأمر صحيح كذلك للاقتصادات العربية الأخرى، تحديدًا في الفترات الأخيرة. لا أحد يستطيع أن ينكر أن التركيز المفرط على خلق فرص العمل جاء على حساب الإنتاجية. إن المقايضة بين الإنتاجية والعمالة سلبية وأكثر وضوحًا في الدول العربية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. وإذا نظرنا إلى المستقبل، من منظور الشركات، فإن الاعتماد على الأجور المنخفضة لخلق مزايا نسبية، والاستمرار في التنازل عن الإنتاجية، قد يبدو جذابًا. بيد أن هذا ليس سوى حلاً قصير النظر، وهو حل غير قابل للاستمرارية، حيث أن الأجور سوف ترتفع في نهاية المطاف، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى خسارة القدرة التنافسية ما لم يكن مصحوبًا بتحسين الإنتاجية. لقد أصبح ذلك أكثر وضوحًا في المنطقة، مع دخول القوى العاملة المحلية في المنطقة بشكل متزايد إلى سوق العمل، مما يزيد من الضغوط لرفع الأجور الإجمالية. يصبح الوضع أكثر صعوبة مع انخفاض إنتاجية السكان الأصليين نسبيًا في المتوسط (الميجران وإيرمبان، 2021)، الأمر الذي يجعل من الضروري التركيز على التكنولوجيا والإبداع لخلق وظائف أكثر إنتاجية من الاعتماد على الأجور وحدها. بيد أن ذلك لا يعني الاستغناء عن العمال المهاجرين بل جعل سوق العمل أكثر كفاءة مع توفير فرص عمل لائقة لكل العمال، وفقًا لاحتياجات القطاع الخاص.

لقد أدى ركود الإنتاجية في المنطقة إلى حدوث تباين كبير بين المنطقة وحدود الإنتاجية العالمية، لاسيما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي. بالنسبة للاقتصادات العربية الأخرى، يتلخص التحدي في اللحاق بالإنتاجية العالمية، لكن هناك العديد من العقبات. وعلى عكس دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الدول لم تطور بنيتها التحتية أو مؤسساتها بالكامل. إن الافتقار إلى قطاع تصنيع قوي قادر على استيعاب العمال من ذوي المهارات شبه الماهرة والمهارات المتدنية، والافتقار إلى قطاع خاص نابض بالحياة في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية، من شأنه أن يزيد من التحديات التي تواجهها في تحقيق ازدهار في نمو الإنتاجية. تحاول دول كثيرة في المنطقة على نحو متزايد تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط. ولكن حتى الآن، لم تنجح مثل هذه المحاولات وما نتج عنها من تحول في النشاط الاقتصادي عبر القطاعات في تحويل عملية تعزيز النمو. فقد كان نمو الإنتاجية داخل الصناعات الفردية سلبيًا أو ضئيلاً، وكانت حركة العمال عبر القطاعات في الأغلب سببًا في خفض النمو.

أضف إلى ذلك أن تباطؤ الإنتاجية يرجع إلى ضعف الكفاءة الإجمالية ولكن ما يثير الانزعاج أيضًا بشأن المنطقة يتلخص في عجزها عن ترجمة استثمارها الرأسمالي إلى إنتاجية. يبدو أن الأهمية الهائلة للعمل قد خفضت من حجم الرأسمال لكل عامل في المنطقة، مما قلل من أثر إنتاجية الاستثمار الرأسمالي. يبدو أن التوافر التاريخي للعمال المغتربين الزهيدي الأجر في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى وقف الحوافز التي تدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار في التكنولوجيات والقدرات الإدارية التي تساعد في تعزيز الإنتاجية.

1.6.2. الإنتاجية في الاقتصادات العربية: التحديات والمضي قدمًا

عمومًا، تعاني المنطقة من مشكلة إنتاجية كبيرة، والمشكلة معقدة. تختلف طبيعة المشكلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية، بل إنها تختلف اختلافًا كبيرًا بين الدول، تحديدًا بين الدول العربية الأخرى. وتشكل معالجة هذه المشاكل تحديًا بالنسبة للمنطقة كمجموعة وداخل كل دولة على حدة.

نادرًا ما تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المشاكل المشتركة التي تواجهها البلدان النامية، مثل الفقر وندرة الرأسمال والافتقار إلى البنية الأساسية المادية. لكن تشترك هذه الدول في خصائص مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والافتقار إلى تمكين المرأة، وضعف الرأسمال البشري. وعلى الرغم من وجود مسار يتوجب على المنطقة قطعه لمساعدة رأسمالها البشري وجودة عمالها، فإنها نجحت على نحو لا غنى عنه في تحسين القوى العاملة لديها على مر السنين. من بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، تلك التي سجلت أعلى تحسن في التنمية البشرية خلال العقد الماضي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، تقرير التنمية البشرية). علاوة على ذلك، ساعدت التغيرات المتزايدة في سياسات سوق العمل في الحد من الفجوات بين الجنسين في سوق العمل. ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات متصاعدة بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية للشباب وارتفاع البطالة في سوق العمل المجزأة إلى حد كبير، والتي تبرز من خلال تواجد العمال المغتربين الزهيدي الأجر والعمال المحليين ذوي الأجر المرتفع. وفي حين أن سكان المنطقة ما زالوا في ازدياد، فإن المنطقة تفتقر

عمومًا إلى الأنشطة الاقتصادية التي يمكنها استيعاب الوافدين الجدد. ومن السياسات المعتمدة عمومًا لمعالجة هذه التحديات سياسات التأميم الإلزامية التي تهدف إلى الاستعاضة عن العمال المهاجرين بالمواطنين الأصليين (راجع هيرتوغ، 2012)، والتي لها آثار واضحة على الإنتاجية. أضف إلى ذلك أن إنتاجية العمال المهاجرين الزهيدي الأجر مرتفعة نسبيًا مقارنة بالعمال الأصليين (الميجران وإيرمبان، 2021). ما لم تلب الفروق في التكاليف عن الإنتاجية، فإن القدرة التنافسية للقطاع الخاص وإنتاجية المنطقة ستتعرض لمزيد من المعاناة. فضلاً عن ذلك، إذا أدى إحلال العمال المغتربين الزهيدي الأجر محل المواطنين الأصليين إلى تصاعد الأجور، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية. يبلغ معدل التضخم طويل الأجل في المنطقة حاليًا 1 إلى 3 في المائة[31] باستثناء الاقتصادات المضطربة في سوريا واليمن ولبنان.

فضلاً عن ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه أيضًا ضغوطا خارجية شديدة بسبب تقلب أسعار النفط، وتباطؤ النمو العالمي، والتحول المتزايد في الطلب العالمي على الطاقة نحو المصادر المتجددة/الخضراء، وهذا ما من شأنه أن يضعف من قدرة نظام التوزيع القائم على النفط والذي كانت تتبعه هذه الاقتصادات.

أما المجموعة الثانية من الدول، التي نطلق عليها اسم «الاقتصادات العربية الأخرى»، فلديها احتياطيات محدودة من النفط وتتميز بخصائص الاقتصادات النامية الأخرى. وقد اعتمدت هذه الدول على العمال الذين تصدرهم إلى الاقتصادات الغنية بالنفط في مجلس التعاون الخليجي لدعم أسواقها المحلية في المراحل الأولى. بالإضافة إلى الافتقار إلى قطاع تصنيع قوي في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات العربية الأخرى، فإن المجموعة الأخيرة تعاني أيضًا من وجود القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يشكل تحديًا للنمو الذي تحركه الإنتاجية. تشير التقديرات المتاحة إلى أن خمس إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية (شنايدر وأبوهين، 2007)، يتم توليده في القطاع غير الرسمي، وأن ثلث إلى نصف إجمالي العمالة غير الزراعية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي غير رسمية (شارمز، 2012).

من التحديات المشتركة الأخرى التي تواجه المنطقة تطوير قطاع خاص نشط قادر على تعزيز نمو الإنتاجية. والقطاع الخاص في المنطقة إما صغير[32] أو أقل نموًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى القيود التي تواجهها المؤسسات والتي تنشأ من بيئة تجارية معيبة، وجزئيًا إلى السوق المجزأة في المنطقة. فالمؤسسات غير قادرة على التمتع باقتصادات واسعة النطاق ومن المحتم أن تخدم تجار التجزئة الصغار. وكما زعم مالك وعوض الله (2013)، فإن تعزيز استثمارات القطاع الخاص، التي تشكل المفتاح إلى تطوير مسار نمو موجه نحو الإنتاجية في المنطقة، يشكل تحديًا إقليميًا وسياسيًا للاقتصادات العربية. لقد تعرقل تطور القطاع الخاص إلى حد كبير بسبب هيمنة القطاع العام المدفوعة بنموذج توزيع الايجارات، مما اضطر القطاع الخاص إلى العمل في ظل ظروف استثمار أكثر صرامة، معتمدًا اعتمادًا كبيرًا على اليد العاملة المستوردة. وستتطلب معالجة هذا التحدي مبادرة اقتصادية تحفز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتغير في موقف العمال الأصليين لتحويل تفضيلهم من وظائف القطاع العام إلى وظائف القطاع الخاص (راجع االميجران وإيرمبان، 2021). على الصعيد الإقليمي، تحد الأسواق المجزأة من إمكانية تحقيق وفورات هائلة ونقل الأنشطة إلى المناطق التي تتوفر فيها أنسب الموارد لتحسين الكفاءة والإنتاجية (راجع مالك وعواض الله، 2013). علاوة على ذلك، يعمل تفتت السوق أيضًا على رفع تكاليف الرأسمال وخفض إنتاجية الاستثمار. إن القدرة الاقتصادية على التكامل هائلة في المنطقة، وهي تدخل في اللغة والثقافة، على نقيض رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) أو الثقافة الأوروبية على سبيل المثال. في غياب التكامل الاقتصادي، من المرجح أن يكون الحافز لدى شركات القطاع الخاص للعمل على نطاق واسع محدودًا، نظرًا لأن حجم هذه الاسواق الفردية صغير، لاسيما عندما تثقل في مقابل التحديات التي تقدمها. يشكل سكان دول مجلس التعاون الخليجي من أقل من خمس سكان الولايات المتحدة، أما الاقتصادات العربية الأخرى فتتألف من الثلث؛ ويبلغ مجموع الكل نصف عدد سكان الولايات المتحدة، الأمر الذي يعطي مؤشرًا بالحاجة إلى التكامل الاقتصادي في المنطقة. في حين أن التحديات

31 خلال عقد ما بعد الأزمة المالية العالمية، تراوحت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، قياسًا على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك التي تم الحصول عليها من البنك الدولي، من 1,2 في المائة في قطر إلى 2,8 في المائة في الكويت. ويتراوح معدل التضخم في الاقتصادات العربية الأخرى (باستثناء سوريا واليمن) بين 1,6 في المائة في فلسطين و3,1 في المائة في لبنان. أما الرقمان القابلين للمقارنة للأسواق الناشئة الرئيسية، وهما الهند والصين، فبلغا 6,9 في المائة و2,6 في المائة على التوالي. لا نملك بيانات عن سوريا واليمن طيلة الفترة، ولكن البيانات المتاحة تشير إلى معدل تضخم أعلى من 10% في هذين الاقتصادَين.

32 تشير الأدلة الحديثة إلى أن شركات القطاع الخاص في الاقتصادات العربية مثل الأردن ولبنان تميل بشدة نحو الشركات الصغيرة التي توظف أقل من 20 شخصًا (بادويل وآخرون، 2019).

كثيـرة بالنسـبة للمنطقـة، فـإن محـاولات إدمـاج اقتصـادات المنطقـة للعمـل كسـوق واحـدة (مثـل رابطـة دول جنـوب شـرق آسـيا (ASEAN) قـد تسـاعد فـي نمـو الإنتاجيـة، حيـث أنهـا ستسـاعد فـي تقليـل العديـد مـن القيـود المفروضـة عـلى سـوق العمـل، وتخفيـف التشـوهات، وخلـق اقتصـادات واسـعة النطـاق.

بالنسـبة للشـركات، يشـير ضعـف الإنتاجيـة عـلى المسـتوى الكلـي إلى الضعـف المؤسسـي الـذي تعمـل فـي إطـاره. ومـع ذلـك، يجـب أن تـدرك الشـركات أن المسـاومة المسـتمرة بشـأن الإنتاجيـة غيـر قابلـة للاسـتمرار، وأن هنـاك حاجـة إلى ترقيـة اسـتراتيجيات الأعمـال، وتحسـين الممارسـات الإداريـة والكفـاءة الإنتاجيـة. هـذا وأن اعتمادهـا تكنولوجيـات لتحسـين القـدرة التنافسـية ينبغـي أن يعطـى الاولويـة. وفـي هـذا الصـدد، تضطلـع منظمـات الأعمـال بـدور حيـوي فـي زيـادة الوعـي بيـن الأعضـاء لجهـة الحاجـة إلى وضـع اسـتراتيجيات تجاريـة معـززة للإنتاجيـة ذات أهـداف وحوافـز ومقاييـس محـددة. وقـد تقـوم منظمـات الأعمـال بمراجعـة أو تطويـر الخدمـات والتدريـب الـلازم لبنـاء قـدرات الأعضـاء بهـدف تعزيـز نمـو الإنتاجيـة.

إن زيـادة المشـاركة مـع الحكومـات، وصنـاع السياسـات، ومنظمـات الأعمـال، والمؤسسـات التعليميـة فـي خلـق بيئـة مواتيـة لتنميـة المشـاريع المسـتدامة تشـكل أهميـة قصـوى لرفـع إنتاجيـة الأعمـال. ومـع تزايـد اسـتهداف سـوق العمـل فـي اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي لتوطيـن القـوى العاملـة، مـن المرجـح أن تواجـه الشـركات تصاعـدًا فـي الأجـور وفقـدان الإنتاجيـة، حيـث أن العمـال المغتربيـن أقـل كلفـة وأكثـر إنتاجيـة (راجـع الميجـران وإيرمبـان، 2021).

لقـد لاحظـت دراسـات سـابقة أن عـددًا قليـلاً مـن المواطنيـن المحلييـن مجهزيـن للعمـل فـي بيئـة القطـاع الخـاص، لاسـيما فـي المجـالات المهنيـة والإداريـة، حتـى فـي الـدول الكبيـرة مثـل المملكـة العربيـة السـعودية (هيرتـوغ، 2012). لذلـك، سـيتعين عـلى المنطقـة أن تركـز أكثـر عـلى تعزيـز مهـارات سـكانها. قـد تلجـأ مؤسسـات القطـاع الخـاص إلى المضـي قدمًـا، والاسـتفادة مـن إمكانـات التشـغيل الآلـي، والتكنولوجيـات القائمـة عـلى المعرفـة، وكثافـة الرأسـمال، وتحسـين كفـاءة الإنتـاج عمومًـا. ومـع ذلـك، فمـن المهـم إدراك أنـه بالنظـر إلى التاريـخ الثقافـي للمنطقـة ومحيطهـا السياسـي، فمـن المرجـح إلى حـد مـا أن تحـدث هـذه العمليـة بوتيـرة متواضعـة بـدلاً مـن أن تكـون جذريـة. ومـع اسـتمرار عمليـة التأميـم، سـيتعين على المؤسسـات أن تعتمـد اسـتراتيجيات لتحسـين تكنولوجياتهـا وتدريـب عمالهـا عـلى الارتقـاء بالقـوى العاملـة المحليـة، وهـذا جانـب رئيسـي حـدده النظـام الايكولوجـي للإنتاجيـة فـي منظمـة العمـل الدوليـة، مـن أجـل تعزيـز الإنتاجيـة ورفـع المسـتويات المعيشـية فـي المجتمـع.

◄ المراجع

م. أبراموفيتز، (1986). اللحاق بالركب، والمضي قدمًا، والتأخر. مجلة journal of economic history، 46(2)، 406-385.

أ. س. أبـو قـرن، وس. أبـو بـدر، (2007). إعـادة النظـر فـي مصـادر النمـو: أدلـة مـن دول مختـارة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا. التنميـة العالميـة، 35(5)، 771-752.

أ. أبـو شـوكور، (1995).اسـتعراض اتجاهـات العمالـة والتشـغيل فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنمية (UNCTAD)، https://unctad.org/system/files/official-document/poecdcseud9.en.pdf

س. أجيكـوز، وس. ب. عـلى (2019). مـن أيـن يأتـي النمـو الاقتصـادي فـي دول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا؟ المراجعـة الربـع سـنوية للاقتصـاد والماليـة، 73، 183-172.

الميجـران وإيرمبـان (2021)، سياسـات تأميـم الوظائـف فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي: التجـارة بيـن الإنتاجيـة والتوظيـف، مركـز الخليـج لمجلـس المؤتمـرات، https://conference-board.org/publications/TCB-GCC-Job-Nationalization-Policies

م. س. أندريانـو، ول. لوريتـي، وب. بوسـتيجليوني (2013). النمـو الاقتصـادي فـي دول منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا: هـل هنـاك تقـارب فـي نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي؟ مجلـة Journal of Policy Modelling، 35(4)، 683-669.

بادويل وآخرون، 2019

ج. بـاي وب. بيـرون (2003). حسـاب وتحليـل نمـاذج التغييـر الهيكلـي المتعددة. مجلـة Journal of applied econometrics، 18(1)، 22-1.

ج. باي وب. بيرون (1998). تقدير النماذج الخطية واختبارها مع تغييرات هيكلية متعددة. مجلة Econometrica، 78-47.

م. بالدويـن-إدواردز (2011). الهجـرة العماليـة وأسـواق العمـل فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي: الأنمـاط والاتجاهـات الوطنيـة. لنـدن: كليـة لنـدن للاقتصـاد، برنامـج الكويـت للتنميـة، الحوكمـة والعولمـة فـي دول الخليـج.

ر.ج. بـارو، وك. سـالاي-مارتن، وأ. ج. بلانشـارد، ور. و. هـول (1991). التقـارب بيـن الـدول والمناطق. أطروحـات Brookings عـن النشـاط الاقتصادي، 182-107.

ر.ج. بارو، وك. سالاي-مارتن، (1992). التقارب. مجلةJournal of political Economy، 100(2)، 251-223.

ر. ب. بارسـكي، ولـز كليـان (2004). النفـط والاقتصـاد الكلـي منـذ سـبعينيات القـرن العشـرين. مجلة Journal of Economic Perspectives، 18(4)، 134-115.

و. ج. بومـول (1986). نمـو الإنتاجيـة، والتقـارب، والرفاهيـة: مـا تظهـره البيانـات البعيـدة الأمد. مجلـة American economic review، 1085-1072.

ت. بيـك (2011). التمويـل والنفـط: هـل هنـاك دورة للمـوارد فـي مجـال التنميـة الماليـة؟ أطروحـة European Banking Centre Discussion، (004-2011).

أ. بيهار(2013).إصـلاح سـوق العمـل لتعزيـز العمالـة والإنتاجيـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي. فـي الاجتمـاع السـنوي لـوزراء الماليـة ومحافظـي البنـوك المركزيـة.

أ. ب. برنـارد، وس. أ. جونـز (1996). المقارنـة بيـن التفـاح والبرتقـال: التقـارب فـي الإنتاجيـة والقيـاس بيـن الصناعـات والدول. مجلـة American Economic Review، 1238-1216.

أ.ج. بلانشـارد، وم. ريجـي (2013). لمـاذا يختلـف العقـد الأول مـن القـرن الواحـد والعشـرين كثيـرًا عـن سـبعينيات القـرن العشـرين؟ تفسـير هيكلـي للتغيـرات فـي آثـار أسـعار النفـط عـلى الاقتصـاد الكلي. مجلـة European Economic Association، 11(5)، 1052-1032.

ب. بوسـوورث، وس. م. كولينـز (2008). وضـع النمـو فـي الحسـبان: المقارنـة بيـن الصيـن والهند. مجلـة Journal of Economic Perspectives، 22(1)، 66-45.

ج. شـارمز (2012). الاقتصـاد غيـر الرسـمي مـن حـول العالـم: الاتجاهـات والخصائص. هامـش: مجلـة the journal of applied economic research، 6(2)، 132-103.

ه. ب. شينيري، وم. سيركوين (1975)، أنماط التنمية، ما بين 1950 و1970.أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد

م. ت. شـودري، وب. فـان آرك (2010). المفاضلـة بيـن الإنتاجيـة والعمالـة فـي الـدول التـي تمـر بمرحلـة انتقاليـة: مقارنـة دوليـة. فـي النمـو الاقتصـادي والسـمات الهيكليـة للتحـول (ص 127-104). بالمريـخ ماكميـلان، لنـدن.

ب. كولير، وب.غوديريس (2007).أسعار السلع الأساسية والنمو: إصلاح معضلة. قسم الاقتصاد، جامعة أكسفورد، متاح على Pdf .http://users. ox. ac. uk/econpco/research/pdfs/Commodity Prices and Growth.

دي فريس وإيرمبان (2020)، قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي: المصادر والطرق، مجلس المؤتمرات، https://conference-board.org/data/economydatabase/total-economy-database-methodology

دي فريس، وجفايتزين، وعبد أ. إيرمبان، وب. مارسيل تيمر، وإيليا فوسكوبينيكوف، وهارى ك. ووه.»تحليل الحجر: التحول البنيوي ونمو الإنتاجية الكلية». مجلة Journal of Comparative Economics 40، العدد 2 (2012):2007-211.

أ. س. دي فريس (1980)، إعادة نظر في قانون فيردورن: مذكرة. مجلة European Economic Review، 14(2)، 271-277.

ا. ف. دينيسون (1967). مصادر النمو في فترة ما بعد الحرب في تسعة دول غربية. مجلة American Economic Review، 57(2)، 325-332. الإسكوا ومنظمة العمل الدولية (2021). نحو مسار منتج وشامل: خلق فرص عمل في المنطقة العربية.

أ. أ. إيرمبان، ود. داس، وس. أغروال، وب. س. داس (2019)، التغير الهيكلي والنمو الاقتصادي في الهند. التغير الهيكلي والديناميكيات الاقتصادية،51، 202-186.

أ. أ. إيرمبان، وب. فان آرك (2018). الإنتاجية في الاقتصاد العالمي 1. في مجال ديناميكيات الإنتاجية في الدول الناشئة والصناعية (صي. 80-58).روتلدج الهند.

ر. إسبينوزا، (2012). جمع العوامل ومحددات الإنتاجية الكلية للعامل في دول مجلس التعاون الخليجي (رقم 094). مركز أوكسفورد لتحليل موارد الاقتصادات الغنية، جامعة أكسفورد.

ج. فاجربيرغ (1987). نهج الفجوة التكنولوجية في تناول الأسباب وراء اختلاف معدلات النمو. مجلة Research policy، 16(2-4)، 87-99.

م. جرجس (1973). أنماط التنمية والتجارة في العالم العربي. مجلة Review of World Economics، 109(1)، 121-160.

ر. هاوسمان، ور. ريجوبون (2003). تفسير بديل «لمسار المصدر»: النظرية والتأثيرات السياسية.

س. هيرتوغ (2012). تقييم مقارن لسياسات تأميم سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

س. هيرتوغ (2019). مستقبل عمل المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي: مراجعة الأدب وجدول أعمال للبحث والسياسة.

منظمة العمل الدولية (2017).العمل اللائق وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، منظمة العمل الدولية، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---europe/---ro-geneva/---ilo-lisbon/documents/event/wcms_667247.pdf

منظمة العمل الدولية (2020) تأثير جائحة كوفيد1-9 على سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

منظمة العمل الدولية (2017). العمل اللائق وجدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، العمل اللائق والانتاجية، منظمة العمل الدولية، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_757884.pdf

صندوق النقد الدولي (2013) ، التوقعات الاقتصادية وتحديات السياسة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، 5 أكتوبر، 2013

صندوق النقد الدولي (2015)، المملكة العربية السعودية، القضايا الرئيسية، صندوق النقد الدولي، 13 يوليو، 2015

ن. إسلام (2003). ماذا تعلمنا من مناقشة التقارب؟ مجلة Journal of economic surveys، 17(3)، 309-362.

م. أ. كابودان (1988). إيرادات النفط واقتصاد الكويت: نهج اقتصادي قياسي. مجلة International Journal of Middle East Studies، 20(1)، 45-66.

ن. كالدور (1966)، أسباب النمو البطيء في المملكة المتحدة، كامبردج: مطبعة جامعة كامبريدج

أ. كابيزيوسكي (2017). العمال المهاجرون العرب مقابل الآسيويون في دول مجلس التعاون الخليجي. في هجرة جنوب آسيا إلى بلدان الخليج (ص. 90-66).روتلدج الهند.

أ. كابيزيوسكي (2015)، العمال المهاجرون العرب مقابل الآسيويون في دول مجلس التعاون الخليجي، وج. س. جاين، وج. ز. أومين (eds.) هجرة مواطني دول جنوب آسيا إلى دول الخليج: التاريخ، السياسات، التنمية، لندن، روتلدج.

س. كوزنيتس، وج. ت. مورفي (1966). النمو الاقتصادي الحديث: المعدل والبنية والانتشار (المجلد 2). نيو هيفن: مطبعة جامعة يال.;

و. أ. لويس (1954). التنمية الاقتصادية مع إمدادات غير محدودة من العمالة.

ف. ر. ليشتنبرغ، (1994). اختبار فرضية التقارب. مجلة Review of Economics and Statistics، 576-579.
د. ي. لين، وج. مونغا (2011). تحديد النمو وتيسيره: دور الدولة في ديناميكيات التغير الهيكلي. ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي، (5313).
أ. مالك، وب. عوض االله (2013). اقتصاديات الربيع العربي. التنمية العالمية، 45، 313-296.
ن. ج. مانكي، ود. رومر، ود. ن. ويل (1992). المساهمة في عملية النمو الاقتصادي. المجلة The quarterly journal of economics، 107(2)، 407-437.
ل. مارتين، وس. سالوتي (2011). الإنتاجية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: دور العوامل المنسية. مجلة Economic Modelling، 28(3)، 1219-1225.
م. س. ماكمالن، ود. رودريغ (2011). العولمة والتغير الهيكلي ونمو الإنتاجية (رقم w17143) المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.
م. س. ماكمالن، ود. رودريغوا. فيدوزو-غالو (2014 .I). العولمة، والتغيير البنيوي، ونمو الإنتاجية، مع تحديث عن أفريقيا. التنمية العالمية، 63، 32-11.
و. نودي، وأ. سزيرماي، ون. هاراغوتشي (2016). التحول البنيوي في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (رقم 016-2016). معهد الأمم المتحدة للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في مجال الابتكار والتكنولوجيا MERIT، جامعة ماستريخت.
ب. س. فيليبس، ود. سول (2007). نماذج الانتقال واختبارات التقارب الاقتصادي القياسي. مجلة Econometrica، 75(6)، 1771-1855.
ب. س. فيليبس، ود. سول (2009). التحول الاقتصادي والنمو. مجلة Journal of applied econometrics، 24(7)، 1153-1185.
د. كواه (1993). مغالطة غالتون واختباراته لفرضية التقارب. مجلة The Scandinavian Journal of Economics ، 427-443.
د. رودريغ (2016). خفض التصنيع قبل الأوان. مجلة Journal of economic growth، 21(1)، 1-33.
ف. شنايدر، وأ. بوهين (2007). اقتصاد الظل والفساد في مختلف أنحاء العالم: تقديرات منقحة لـ 120 دولة. مجلة Economics، 1(1).
ر. م. سولو (1956). المساهمة في نظرية النمو الاقتصادي. مجلة The quarterly journal of economics، 70(1)، 65-94.
ر. م. سولو (1957). التغيير التقني ووظيفة الإنتاج الكلي. مجلة The review of Economics and Statistics، 312-320.
أ. سورينسون،وب. سجيرنينغ (2003). هل يمكن قياس مستويات الانتاجية القطاعية؟ حالة التصنيع. مركز الدراسات الاقتصادية واالاجتماعيةDP، 22.
أ. شيرماي (2013). التصنيع والتنمية الاقتصادية. طرق التصنيع في القرن الحادي والعشرين: تحديات جديدة ونماذج ناشئة، 75-53.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، تقرير التنمية البشرية، 2020،
http://hdr.undp.org/en/2020-report
بز فان آرك، وأ. فرانكيما، وف. مانولي، وأ. تانك(2008)، النمو خارج نطاق النفط: الإنتاجية والأداء والتقدم في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلس المؤتمرات، https://conference-board.org/pdfdownload.cfm?masterProduc-tID=1735
ب. فان آرك، وأ. أ.إيرمبان، وك. دي فريس (2019)، إعطاء الأولوية للإنتاجية في منطقة الخليج: طريق نحو النمو المستدام من خلال التنويع الذكي، مجلس المؤتمرات، https://conference-board.org/pdfdownload.cfm?masterProduc-tID=20348
ج. ب. فردورن (1949). العوامل التي تحدد نمو إنتاجية العمل. مجلة Italian economic papers، 2، 59-68.
هاري ووه (2014)، مراجعة أداء النمو والإنتاجية في الصين، المحاسبة الخاصة بمصادر النمو في الصين من خلال مجموعة بيانات جديدة، ورقة عمل مجلس المؤتمرات EPWP رقم 14 – 01
ت. م. يوسف (2004). التنمية والنمو وإصلاح السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 1950. مجلة منظورات اقتصاد، 18(3)، 91-115.

◄ الملحق

◄ م1 ملاحظات بشأن البيانات

◄ فلسطين

يتم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي في سلسلة أسعار العملات الوطنية الحالية والمستمرة من المعهد العالمي للتنمية في الفترة ما بين 1994 و2020. ويتم تحويلها إلى تعادل القوة الشرائية بالدولار باستخدام برنامج المقارنات الدولية لعام 2011 لتعادلات القوة الشرائية، ومن ثم تحول إلى سنة أساس في قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات باستخدام التغيرات النسبية في الأسعار بين الضفة الغربية وغزة والولايات المتحدة. وفي الفترة ما بين 1970 و1994، يتم استقراء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا لتعادل القوة الشرائية باستخدام معدلات النمو من جداول بين العالمية (PWT). ثم يتم حساب سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفقًا لتعادل القوة الشرائية باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة للفترة ما بين 1970 و2020 بالكامل.

ويتم الحصول على عدد السكان من مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي للفترة ما بين 1990 و2020 ويتم استخلاصه إلى الوراء حتى عام 1970 باستخدام الاتجاهات المستمدة من بيانات جداول بين العالمية. ويتم حساب العمالة باستخدام بيانات العمالة إلى السكان (15 عامًا فأكثر) مضروبة في مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا والسكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا. ويتم جمع المؤشرين الأخيرين أيضًا من مؤشرات التنمية العالمية للفترة ما بين 1991 و2020.في عام 1990، تم تطبيق الاتجاه في جداول بين العالمية. ونظرًا لعدم وجود بيانات في جداول بين العالمية قبل عام 1990، فإننا نستخدم تقديرًا سابقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أبو شكور، 1995) لإعادة سلسلة التوظيف إلى عام 1970.ونستخدم تقديراتها لنسبة العمالة إلى السكان للسنوات 1970، و1975، و1980، و1985، و1988، و1989 مع تقديرات السكان المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للحصول على بيانات عن العمالة لهذه السنوات.[33] ولسنوات ما بين تلك الفترات، استعنا بنسبة العمالة إلى السكان. وعلى هذا النحو، لدينا سلسلة كاملة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (من حيث تعادل القوة الشرائية)، وعدد السكان، وتشغيل العمالة في الفترة ما بين 1970 و2020.

◄ بيانات قطاعية عن العمالة والقيمة المضافة

لا يوفر عدد كبير من قواعد البيانات بيانات قطاعية متسقة عن القيمة المضافة والعمالة عبر الدول. وتعتبر الاستثناءات قاعدة بيانات التحول في جامعة الأمم المتحدة-المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية وقاعدة[34] بيانات القطاع 10 في مركز غرونينجن للنمو والتنمية.[35]ومع ذلك، لا تحتوي كلتا قاعدتي البيانات هذه على بيانات للدول التي ننظر فيها في هذه الدراسة. ولبناء التقديرات القطاعية للعمالة والناتج المحلي الإجمالي، نجمع بين بيانات حسابات الأمم المتحدة الوطنية (للناتج المحلي الإجمالي) وبيانات منظمة العمل الدولية عن العمالة.

33 إنها توفر بيانات عن العمالة والسكان (السكان البالغين 14 عامًا فأكثر وإجمالي السكان)، والتي نقوم من أجلها بحساب العمالة في إجمالي معدلات السكان، والتي تتضاعف بعد ذلك مع بيانات مجموع السكان من مؤشرات التنمية العالمية في الفترة ما بين 1970 و1989.

34 https://www.wider.unu.edu/database/etd-%E2%80%93-economic-transformation-database

35 https://www.rug.nl/ggdc/structuralchange/previous-sector-database/10-sector-2014

الجدول 1 في الملحق: نصيب الفرد من الدخل في تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 2020 (في عام 2020)

	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي								
قطر	279,537	301,827	299,648	264,672	67,551	82,174	108,050	103,985
الكويت	147,733	147,402	157,025	67,891	31,313	59,834	72,601	67,505
الإمارات العربية المتحدة	129,707	184,186	201,589	227,510	114,626	103,151	60,756	65,383
البحرين	22,767	30,762	40,980	47,475	44,401	53,435	49,977	49,551
المملكة العربية السعودية	14,920	24,875	50,990	85,780	44,130	44,768	47,054	47,124
عمان	2,754	4,132	16,790	17,999	28,638	33,690	37,204	37,450
الاقتصادات العربية الأخرى								
لبنان	10,985	10,821	13,191	15,937	8,758	16,739	24,864	15,828
العراق	4,480	8,985	11,408	20,950	8,076	3,962	9,742	10,379
الأردن	4,057	5,684	5,844	10,929	9,251	9,985	12,974	9,897
فلسطين	-	-	1,870	3,200	3,275	4,750	5,707	5,689
سوريا	2,088	2,622	3,070	5,643	4,943	6,009	6,906	3,555
اليمن	1,846	1,953	2,492	4,641	4,604	5,755	6,496	2,861
المتوسط	**7,732**	**9,903**	**14,991**	**19,475**	**18,945**	**25,214**	**31,034**	**26,639**

المصدر:قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

الجدول 2 في الملحق: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية، ومساهمتها في النمو على المستوى الإقليمي، ما بين 1950 و2019

	ما بين 1951 و1960	ما بين 1961 و1970	ما بين 1971 و1982	ما بين 1983 و1992	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019
نمو الناتج المحلي الإجمالي						
الاقتصادات العربية	**6,9**	**8,5**	**5,9**	**0,5**	**3,8**	**2,9**
دول مجلس التعاون الخليجي	7,3	10,4	6,4	1,9	3,4	3,4
البحرين	6,1	6,2	5,8	3,0	4,9	3,3
الكويت	7,0	10,0	4,7-	0,8	5,7	1,5
عمان	6,1	16,6	6,2	7,5	3,6	2,9
قطر	6,7	9,2	1,9	2,8-	9,4	5,0
المملكة العربية السعودية	7,1	9,8	6,7	2,0	2,1	3,4
الإمارات العربية المتحدة	7,2	9,7	12,1	0,3	4,7	3,5
الاقتصادات العربية الأخرى	6,5	5,3	6,4	3,1-	5,5	1,3
العراق	9,7	5,6	6,2	11,6-	7,8	5,3
الأردن	7,5	6,0	9,2	2,8	5,2	2,4
لبنان	2,5	4,9	2,8	0,9-	5,1	1,1
فلسطين			7,1	5,1	5,7	4,1
سوريا	4,9	4,8	8,8	3,3	3,8	7,4-
اليمن	2,6	4,3	7,9	3,6	4,4	4,4-
المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي						
الاقتصادات العربية	**6,9**	**8,5**	**5,9**	**0,5**	**3,9**	**2,9**
دول مجلس التعاون الخليجي	4,4	6,8	4,4	1,4	2,6	2,6
البحرين	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1
الكويت	1,0	1,3	0,3-	0,0	0,4	0,1
عمان	0,0	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1
قطر	0,3	0,4	0,1	0,1-	0,3	0,3
المملكة العربية السعودية	2,6	4,1	3,3	1,1	0,9	1,4
الإمارات العربية المتحدة	0,4	0,6	1,1	0,0	0,8	0,6
الاقتصادات العربية الأخرى	2,4	1,7	1,5	0,8-	1,3	0,3
العراق	1,8	1,0	0,8	1,2-	0,5	0,5
الأردن	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
لبنان	0,2	0,3	0,1	0,04-	0,1	0,04
فلسطين			0,02	0,02	0,04	0,03
سوريا	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2-
اليمن	0,1	0,1	0,2	0,1	0,2	0,1-

ملاحظة: يتم الحصول على إسهام كل دولة على حدة كنتاج لمعدلات النمو في الدول وحصة الدول في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المنطقة. للاطلاع على ملاحظات أخرى، راجع الشكل 1.

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

الجدول 3 في الملحق: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العربية، ومساهمتها في نمو الدخل على المستوى الإقليمي، ما بين 1950 و2019

	1951 وما بعده 1960	ما بين 1961 و1970	ما بين 1971 و1982	ما بين 1983 و1992	ما بين 1993 و2009	ما بين 2010 و2019
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي						
الاقتصادات العربية	**3,62**	**4,08**	**0,44**	**3,37-**	**0,08**	**0,41**
دول مجلس التعاون الخليجي	3,58	5,07	0,07	2,31-	0,67-	0,95
البحرين	3,01	2,87	1,28	0,44-	0,45	0,79
الكويت	0,02-	0,63	10,52-	1,44	2,31	0,21-
عمان	4,06	14,02	1,95	3,62	1,17	0,92
قطر	0,77	0,07-	4,84-	8,92-	2,24	0,75
المملكة العربية السعودية	5,11	7,18	1,57	2,17-	0,41-	0,87
الإمارات العربية المتحدة	3,51	0,90	0,55-	5,57-	3,49-	1,59
الاقتصادات العربية الأخرى	3,84	2,10	3,17	5,99-	2,88	1,30-
العراق	6,96	2,39	2,75	13,96-	5,17	2,30
الأردن	3,37	0,28	5,51	2,24-	2,11	2,35-
لبنان	0,15-	1,98	0,60	1,46-	3,73	1,58-
فلسطين	-	-	4,14	1,45	2,61	1,74
سوريا	2,27	1,58	5,42	0,11-	0,94	5,81-
اليمن	0,56	2,44	5,35	0,38	1,37	7,03-
المساهمة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي						
الاقتصادات العربية	**3,62**	**4,08**	**0,44**	**3,37-**	**0,08**	**0,41**
دول مجلس التعاون الخليجي	2,20	3,39	0,31-	1,76-	0,57-	0,70
البحرين	0,05	0,04	0,01	0,01-	0,01	0,01
الكويت	0,00	0,12	0,78-	0,01-	0,14	0,01-
عمان	0,03	0,17	0,03	0,10	0,04	0,03
قطر	0,03	0,00	0,15-	0,24-	0,07	0,04
المملكة العربية السعودية	1,88	3,01	0,69	0,78-	0,23-	0,36
الإمارات العربية المتحدة	0,21	0,05	0,12-	0,82-	0,60-	0,26
الاقتصادات العربية الأخرى	1,42	0,69	0,75	1,61-	0,65	0,29-
العراق	1,24	0,45	0,36	1,53-	0,36	0,22
الأردن	0,05	0,01	0,06	0,05-	0,05	0,06-
لبنان	0,01-	0,11	0,04	0,05-	0,11	0,05-
فلسطين	-	-	0,01	0,01	0,02	0,01
سوريا	0,11	0,06	0,15	0,00	0,05	0,19-
اليمن	0,03	0,06	0,13	0,01	0,07	0,23-

ملاحظة: يتم الحصول على إسهام كل دولة على حدة كنتاج لمعدلات النمو في الدول وحصة الدول في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المنطقة. للاطلاع على ملاحظات أخرى، راجع الشكل 1.

المصدر: عملية حسابية قام بها المؤلف باستخدام قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

الجدول 4 في الملحق: الدول والمناطق

الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات الناشئة والنامية	
	الاقتصادات الآسيوية الناشئة	**الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى**
النمسا	بنغلاديش	تركيا
بلجيكا	كمبوديا	ألبانيا
قبرص	الصين (بديل)	أرمينيا
الدانمرك	الهند	أذربيجان
فنلندا	إندونيسيا	بيلاروسيا
فرنسا	ماليزيا	البوسنة والهرسك
ألمانيا	ميانمار	جورجيا
اليونان	باكستان	كازاخستان
آيسلندا	الفلبين	جمهورية قيرغيزستان
أيرلندا	سريلانكا	مقدونيا
إيطاليا	تايلاند	مولدوفا
لكسمبورج	فيتنام	الاتحاد الروسي
مالطا		صربيا
هولندا	**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**	طاجيكستان
النرويج	**الشرق الأوسط**	تركمانستان
البرتغال	الاقتصادات العربية	أوكرانيا
إسبانيا	دول مجلس التعاون الخليجي	أوزبكستان
السويد	البحرين	الأرجنتين
سويسرا	الكويت	بوليفيا
المملكة المتحدة	عمان	البرازيل
كندا	قطر	شيلي
الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية	كولومبيا
أستراليا	الإمارات العربية المتحدة	كوستاريكا
نيوزيلندا	الاقتصادات العربية الأخرى	جمهورية الدومينيكان
بلغاريا	العراق	الإكوادور
كرواتيا	الأردن	غواتيمالا
الجمهورية التشيكية	لبنان	جامايكا
إستونيا	سوريا	المكسيك
المجر	اليمن	باراغواي
لاتفيا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	بيرو
ليتوانيا	إيران	ترينيداد وتوباغو
بولندا		أوروغواي
رومانيا	**شمال أفريقيا**	فنزويلا
الجمهورية السلوفاكية	الجزائر	أنغولا
سلوفينيا	مصر	بوتسوانا
هونج كونج	ليبيا	بوركينا فاسو
اليابان	المغرب	الكاميرون
سنغافورة	السودان	تشاد
كوريا الجنوبية	تونس	جمهورية الكونغو
تايوان		ساحل العاج
إسرائيل		جمهورية الكونغو

◄ **الشكل 1 في الملحق: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (تغييرات السجل)، في الفترة ما بين 1950 و2020**

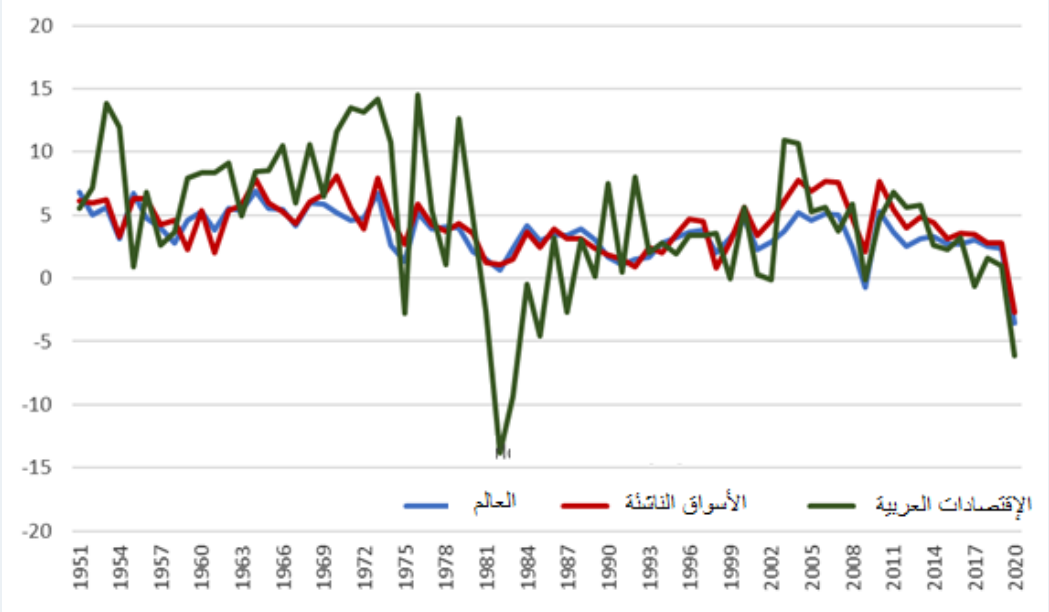

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

◄ **الشكل 2 في الملحق: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تغييرات السجل)، في الفترة ما بين 1950 و2020**

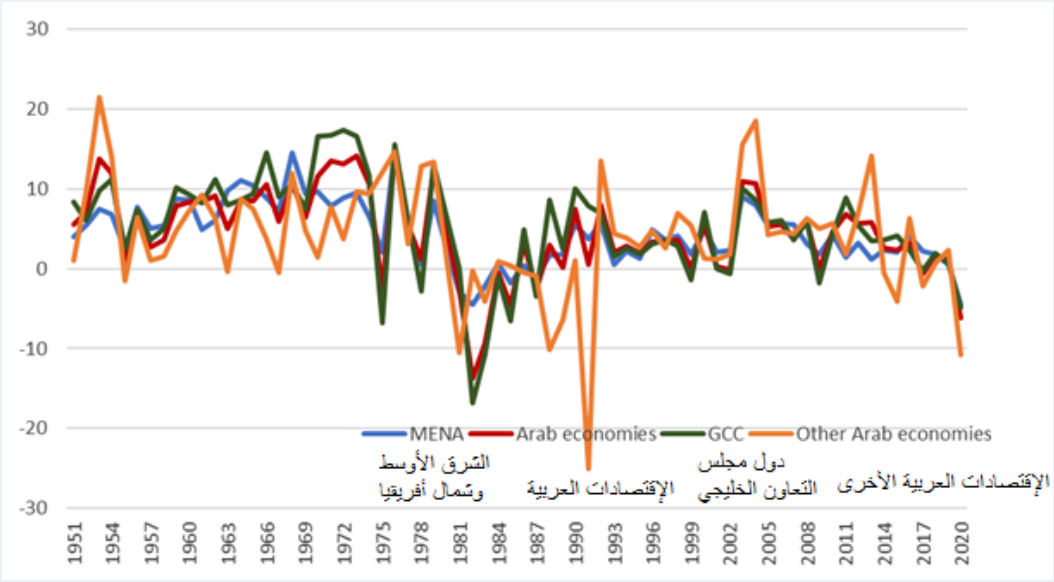

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمرات، أبريل 2021.

◄ **الشكل 3 في الملحق: إطار عمل حساب النمو**

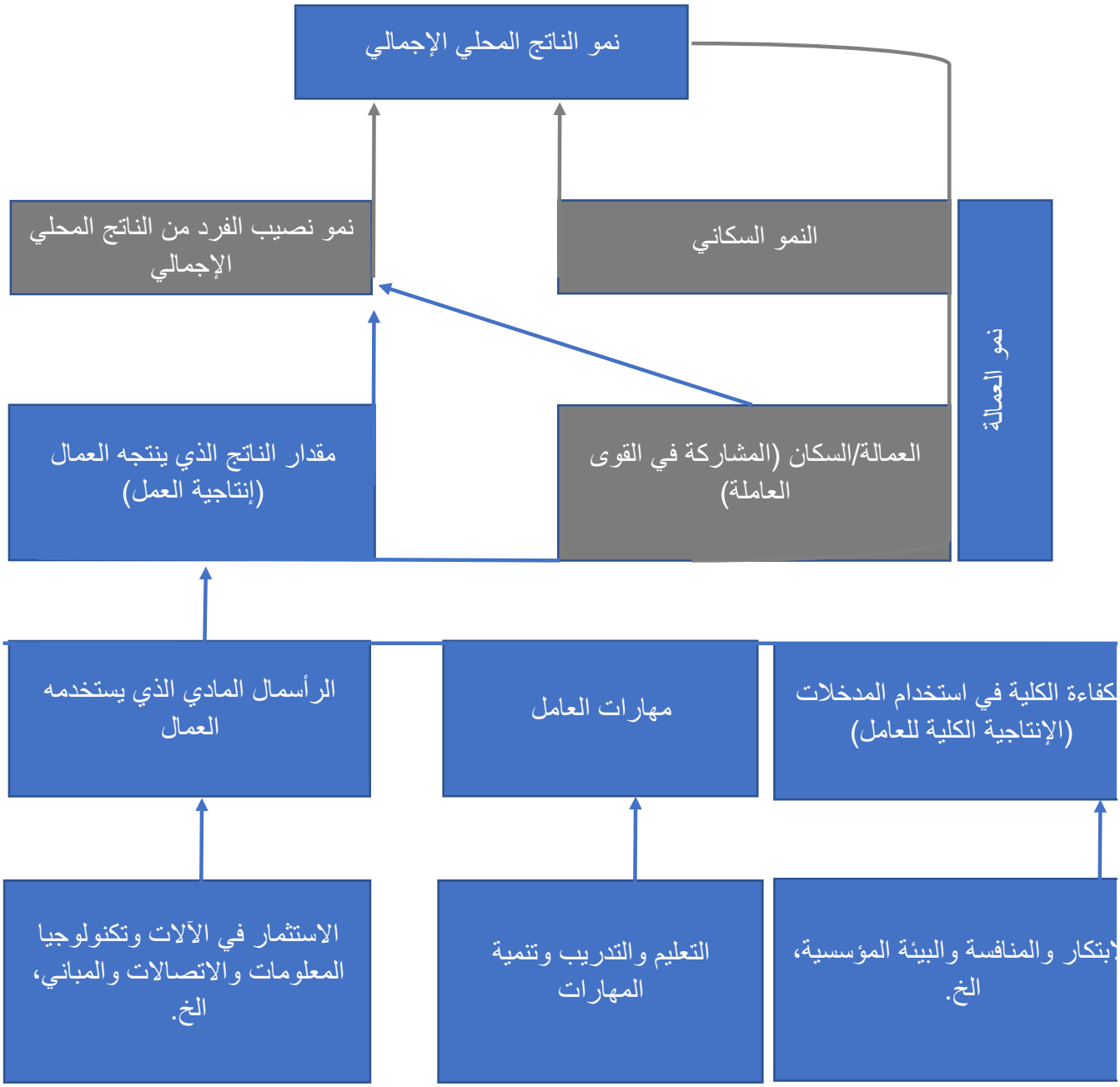

الفصل الثاني

تقييم الحواجز التي تعترض تنمية المشاريع المستدامة من أجل إيجاد فرص عمل لائق في دول عربية مختارة

◄ النتائج الرئيسية

• تتلخص أهم العقبات التي تحول دون تنمية المشاريع المستدامة في عدم الاستقرار السياسي، والقدرة على الحصول على التمويل، والوصول إلى الكهرباء، إضافة الى معدلات الضرائب. يمكن أن تستفيد الاقتصادات من تحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك تنظيم العمل، والبنى الأساسية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعميق المالي والإدماج.

• لا يسهل الإطار المؤسسي الحصول على التمويل للاستثمار والرأسمال العامل، الذي يؤثر أساسًا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. لقد عدلت الشركات استراتيجياتها التمويلية بحيث تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الداخلي ومؤخرًا على تمويل الأسهم الخاصة.

• يشير التحليل إلى أن الشركات التي تتوفر لديها فرص كافية للحصول على التمويل قد نمت (من حيث العمالة) وباعت المزيد من المنتجات والخدمات .

• تميل المؤسسات ذات التمويل المقيد إلى أن تكون أصغر حجمًا، مما يظهر انخفاضًا أكبر في العمالة، وتكون أقل إنتاجية من المؤسسات ذات التمويل غير المقيد.

• خلال عام 2020، زادت احتياجات السيولة والقيود المفروضة على التدفق النقدي زيادة كبيرة، لكن لم تتم مواكبة ذلك بإمدادات مثل قروض من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

• تشير التقديرات إلى أن صادرات المنطقة لا تتجاوز ثلث إمكاناتها. ينبغي أن تكون بيئة الأعمال التجارية أكثر ملاءمة للاستيراد والتصدير، مما قد يشجع تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.

• أما الشركات التي أبلغت عن وجود عقبات متصلة بالضرائب باعتبارها قيدًا رئيسيًا، فقد أظهرت انخفاضًا في الإنتاجية.

• تعد الخدمات القطاع الاقتصادي الرئيسي. تعمل المؤسسات الصغيرة أساسًا في مجال البيع بالتجزئة بينما تعمل الشركات الكبيرة في خدمات أخرى (مثل التمويل والتأمين) التي تتسم بإنتاجية أعلى.

• هناك فجوة في الأجور بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وليس بين القطاعات المختلفة. تميل المؤسسات الكبيرة إلى دفع أجور أعلى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

• تكون المشاريع الأكبر حجمًا و/أو الأكثر نضجًا (أكثر من 5 سنوات) أكثر إنتاجية من المشاريع الصغيرة و/أو الأعمال التجارية الصغيرة.

• تتميز المؤسسات بمديريها الذين يتمتعون بخبرة أكبر وإنتاجية أعلى.

• المؤسسات التي تبتكر ممارسات إدارية جيدة وتطبقها تستطيع أن تعالج عدم الاستقرار السياسي بطريقة أفضل من تلك التي لا تبتكر أو التي تعاني من ممارسات إدارية رديئة.

• تعتبر ديناميكيات الأعمال في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة منخفضة. هذا وأدت جائحة كوفيد-19 إلى انكماش المؤسسات.

• ما زالت المؤسسات تناضل من أجل تبني العمل من بعد وتكييف عملياتها مع الخدمات عبر الإنترنت ودمج الحلول الرقمية في عملياتها.

• تؤثر التفاوتات في الوصول إلى الإنترنت، والعمل بصفة غير رسمية وغير ذلك من العوامل على قدرة الاقتصادات المنخفضة الدخل على العمل من المنزل وتبني الحلول الرقمية.

• إن لقطاعات التكنولوجيا المتوسطة والصغيرة حيز كبير لجهة تحسين وضعها نحو الحدود التكنولوجية.

◄ التوصيات

• في حين أنه قد تم تحقيق بعض التحسينات، لا تزال تهيئة بيئة مواتية لتنمية المشاريع المستدامة ذات أهمية قصوى، وذلك من خلال معالجة الحواجز الثابتة مثل عدم كفاية فرص الحصول على التمويل، والامداد بالكهرباء الذي لا يمكن الاعتماد عليه، ومعدلات الضرائب، وعدم الاستقرار السياسي.

• ينبغي وضع نمو الإنتاجية في مقدمة جدول أعمال إصلاح السياسات لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتوليد العمالة المنتجة، وخلق فرص العمل اللائق للجميع.

• يلزم وضع إطار متماسك ومتكامل للسياسات العامة لتعزيز نمو الإنتاجية، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى التمويل والتعميق المالي والاندماج المالي. ينبغي التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة لدعمها حتى تتمكن من بلوغ الحد الأدنى من الكفاءة والقدرة الاقتصادية على البقاء. ينبغي أيضًا دعم مصادر التمويل البديلة، كما هو الحال في سوق الأسهم الخاصة. يُعد توفير إمكانية الحصول بسهولة على التمويل أمرًا ضروريًا لتعزيز الاستثمار الخاص والتنويع وخلق فرص العمل.

• ركز تحسين الممارسات الإدارية على التحسين المستمر للحد من النفايات، وتحديد الأنشطة التي لا تضيف أي قيمة، وتبسيط العمليات، وإزالة أوجه القصور مما يؤدي إلى تحسن تدريجي في المنتجات والخدمات والعمليات، بهدف زيادة الكفاءة والأداء الشاملين للمشاريع. هذا ومن شأن رفع الإنتاجية أن يعزز نمو الأجور وتحسين ظروف العمل.

• يُشكل تطوير مهارات العمال والمديرين أمرًا أساسيًا لزيادة الكفاءة العامة للمشاريع. تميل المؤسسات التي يكون المديرون فيها أفضل تأهيلاً وخبرة إلى تحسين أدائها، كما أن احتمال حصولها على قرض من المصارف التجارية يكون أكبر.

• يوصى بوجه خاص للاقتصادات العربية ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط والمتوسط إلى الأدنى بتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير مع تخفيض التكاليف ذات الصلة، بسبب اعتماد هذه الاقتصادات على السلع المستوردة لتعزيز التجارة الخارجية، والنقل التكنولوجي والتبني، وتدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. قد تؤدي القيود المفروضة على الاستيراد إلى ارتفاع تكاليف المدخلات، مما يؤدي إلى تآكل المكاسب.

• ينبغي أيضًا إيلاء أولوية للاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار. وهذا من شأنه أيضًا أن يساهم في زيادة الإنتاجية.

• يتم تشجيع الشركات على تطوير برامج إدارة المخاطر في المؤسسات لتعزيز مرونة الأعمال، أي قدرتها على التعامل مع أحداث البجعة السوداء (مثل الأوبئة أو تغير المناخ)، والحد من تعطل العمليات، وضمان استمرارية الأعمال. وهذا من شأنه أيضًا أن يخلف عواقب بالغة الأهمية في ما يتعلق بالاحتفاظ بفرص العمل وتجنب الاستغناء عن العمالة على نطاق واسع.

• اختبرت جائحة كوفيد-19 قدرة الشركات على تكييف منتجاتها وعملياتها مع أنماط الاستهلاك الجديدة، والمبيعات الرقمية، ونماذج التسليم الجديدة. تؤدي مؤسسات الأعمال دورًا أساسيًا في دعم موظفيها لمراجعة نماذج الأعمال وتكييفها مع ظروف السوق السريعة التغير. هذا وينبغي تكييف الخدمات الاستشارية والتدريبات ومواد بناء القدرات وتكييفها مع احتياجات الموظفين وفقًا لحجم الشركة والنشاط الاقتصادي. وتشمل المجالات الرئيسية الإنتاجية، والاقتصاد الرقمي، والتكيف مع تغير المناخ، والممارسات الإدارية الأساسية مثل وضع استراتيجيات الأعمال التجارية المكتوبة، وأساليب المحاسبة، والبيانات المالية.

◄ 2.1 مقدّمة

تُعد بيئة الأعمال والممارسات الإدارية من المحركات الرئيسية لأداء الشركة ونمو الإنتاجية ونتائج التوظيف[36]. وتؤثر هذه العوامل في قدرة الشركات على إنتاج الموارد وتخصيصها بكفاءة، وهي من العوامل الرئيسية المحددة للإنتاجية الكلية والتنمية الاقتصادية في أي بلد[37]. تظهر الأدلة التجريبية أن البيئة التجارية المعيبة والممارسات الإدارية الرديئة[38] قد تعوق الإنتاجية والعائدات على الاستثمار، وعمليا» السلامة الاقتصادية للمشاريع[39]، التي قد تؤدي حتمًا إلى إبطاء معدلات تشغيل العمالة والنمو الاقتصادي.

تشمل البيئة التمكينية لتنمية المشاريع المستدامة من ناحية مجموعة واسعة من العوامل، منها المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية واستقرار الاقتصاد الكلي وسيادة القانون وحقوق الملكية الآمنة والهياكل الأساسية المادية والرقمية، فضلاً عن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين أمور أخرى[40]. تحدد نوعية البيئة نطاق ما يفضي إليه من تنمية مستدامة للمشاريع. ومن الأهمية بمكان تحديد ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تهيئة بيئة تجارية مواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، وتنمية المشاريع، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل لائق.

من ناحية أخرى فإن الممارسات الإدارية تشكل محددات بالغة الأهمية للكفاءة الإنتاجية للشركات. تبين الأدلة التجريبية أنه كلما كانت نوعية الإدارة أرفع، كانت الإنتاجية الكلية للعامل أعلى[41]. تشمل بعض المزايا المرتبطة بالممارسات الإدارية المحسنة ما يلي: زيادة نوعية السلع والكفاءة في إنتاج السلع والخدمات، ارتفاع معدلات التوسع على المدى الطويل، زيادة القدرة على مواجهة الأحداث التي تؤثر على إنتاجية العمال وزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد البشرية، من بين أمور أخرى[42].

في هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى تقييم الحواجز الرئيسية التي تعترض التنمية المستدامة للمشاريع من أجل خلق فرص عمل لائق، والتي تنشأ عن بيئة الأعمال التجارية، والفوارق القطاعية، والممارسات الإدارية في دول عربية مختارة[43]، وهي الأبعاد الكلية والوسطى والجزئية لنهج منظمة العمل الدولية في تعزيز نمو الإنتاجية[44]. تتركز مسألة البحث الرئيسية على إيجاد المعوقات الرئيسية (الهيكلية) التي تحول دون تحقيق المؤسسات زيادات مستدامة في

36 ت. فارول، وإ. هالاك، وب. هاراستوزي، وس. و. تان (2017). بيئة الأعمال وأداء الشركات في المناطق الأوروبية المتأخرة. ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي، (8281). راجع أيضًا: د. دولار، م. هالوارد-دريمبير، وت. مينجستاي (2005). مناخ الاستثمار وأداء الشركات في الاقتصادات النامية. التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، 54(1)، 31-1.

37 ج. لوبيز-أسيفيدو، ود. ميدفيديف، وف. بالماد (إصدارت) (2017). تحديات بيئة الأعمال تستمر في التأثير على أداء الشركة. تحديات بيئة الأعمال تستمر في التأثير على أداء الشركة. الفصل 3 في: ج. لوبيز-أسيفيدو، ود. ميدفيديف، وف. بالماد (2017). دور جنوب آسيا: سياسات لتعزيز القدرة التنافسية وإنشاء قوة التصدير التالية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

38 ن. بلوم، وأ. ماهاجان، ود. ماكنزي، وج. روبرتس (2010). لماذا تنخفض إنتاجية الشركات في البلدان النامية؟ مجلة American Economic Review، 100(2)، 23619-.

39 م. س. هالورد-دريمبير (2005). تحسين مناخ الاستثمار والأعمال في جنوب آسيا. النمو والتكامل الإقليمي، 61. راجع أيضًا: ت. غوغوخيا، وج. بيرولافيا (2021). إصلاحات بيئة الأعمال والابتكار وإنتاجية الشركات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. مجلة أوراسيا بيزنس ريفيو، 11(2)، 221-245. أ. جودوفسكا (2017). بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي: ما الذي يمكن تفسيره من أجل التقارب؟ مراجعة الأعمال والاقتصاد الريادي، 5(4)، 189-204.

40 حددت منظمة العمل الدولية 17 شرطًا أساسيًا. راجع: منظمة العمل الدولية (2007). الاستنتاجات المتعلقة بتعزيز المشاريع المستدامة. مؤتمر العمل الدولي، يونيو 2007.

41 ن. بلوم، ورز سادون، وج. فان رينين، (2016). الإدارة كتقنية؟ (رقم 22327 w).) المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. راجع أيضًا: أ. أدفاريو (2018). الجودة الإدارية وإنتاجية العمال في البلدان النامية. عالم IZA للعمل.

42 أ. أدفاريو (2018). الجودة الإدارية وإنتاجية العمال في البلدان النامية. عالم IZA للعمل.

43 لإجراء التحليل التجريبي، استخدمت المجموعات القطرية التالية: الاقتصادات العربية وتشمل العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة منخفضة. الاقتصادات العربية في العام 2019 وتشمل الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. الاقتصادات العربية لعام 1/2020 وتشمل الأردن ولبنان. الدول الضعيفة وتشمل العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأخيرًا وليس آخرًا، دول مجلس التعاون الخليجي وتشمل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن دول شمال أفريقيا العربية غير مدرجة.

44 منظمة العمل الدولية (2021). العمل اللائق والإنتاجية. مجلس الادارة 2/POL/341، منظمة العمل الدولية.

الإنتاجية. علاوة على ذلك، يهدف هذا البحث إلى وضع توصيات لصانعي السياسات ومنظمات الأعمال لتعزيز نمو الإنتاجية، وتنمية المشاريع، وخلق فرص العمل اللائق.

لقد تم تنظيم البحث على النحو التالي. يركز القسم 1 على بيئة الأعمال التجارية (العوامل الكلية) لتقييم العقبات التي تعترض التنمية المستدامة للمشاريع. ويدرس القسم 2 الثغرات والقيود التي تعترض سبل إيجاد فرص العمل على الصعيد القطاعي. ويقيم القسم 3 الممارسات الإدارية (العوامل الجزئية). وأخيرًا، يقدم القسم 4 موجزًا للنتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها مقررو السياسات ومنظمات الأعمال التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن تحليل الاقتصاديات العربية يشكل تحديًا كبيرًا لتطوير هذا الفصل بسبب نقص البيانات المستكملة لكل العوامل والدول.

لقد اعتمد معظم التحليل على بيانات ثانوية من مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES)، والذي يجمع بيانات على مستوى الشركات من مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك بيئة العمل (التمويل والفساد والبنية التحتية والجريمة والمنافسة والعمالة) وتدابير أداء الأعمال. من أهم القيود استبعاد الشركات غير الرسمية والتمثيل الناقص للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة.

لم يقم مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) بإجراء دراسات استقصائية إلا بالنسبة للأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2019 وبالنسبة للأردن ولبنان بعد عام 2019. يتضمن الفصل أيضًا بيانات تاريخية عن اليمن 2013 والعراق 2011 لاستكمال التحليل، مع احتمال عدم أهميتها بالنسبة للحالة الاقتصادية الراهنة. لم يجمع مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) أي بيانات حديثة (بعد عام 2006) لأي من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) أو الدول الضعيفة مثل الجمهورية العربية السورية.

لقد تم مسح ما مجموعه 2677 شركة في عام 2013 و1498 شركة في عام 2019 بالنظر إلى عينة الدول العربية. بالنسبة لعام 2020 (أكتوبر - نوفمبر)، أجري مسح ل 523 مؤسسة أردنية وتمت متابعته في عام 2021 (مايو ويونيو). وفي لبنان، تم مسح 601 شركة في عام 2020 (يوليو وأغسطس) شمل نفس عدد الملاحظات التي أبديت في المسح التابع (ديسمبر 2020 ويناير 2021).[45]

بالنظر إلى هذه القيود، لا توفر النتائج التي تم التوصل إليها في هذا التقرير تقديرات تمثيلية للمنطقة العربية، ولا تسمح بإجراء مقارنات ملائمة بين الاقتصادات الضعيفة ودول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط. لذلك، فإن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات هي أساسًا توصيات قطرية محددة ولمجموعتين: الاقتصادات العربية التي تضم العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والاقتصادات العربية 2019 التي تضم الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.[46]

45 راجع الملحق 1 للاطلاع على شرح مفصل لتوافر الدراسات الاستقصائية والتصميمات العينية.

46 لقد أدرجنا في التحليل على مستوى الشركة فقط الدول العربية المتاحة في دراسات استقصائية للمؤسسات والتي أجراها البنك الدولي: الأردن ولبنان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق. إن بعض الدراسات الاستقصائية متاحة قبل عام 2013 بالنسبة لسوريا وعمان والمملكة العربية السعودية، لكنها لا تتضمن أوزان طبقية، الأمر الذي قد يعرض دقة النتائج للخطر.

◄ 2.2 المستوى الكلي: بيئة العمل

يهدف هذا القسم إلى تقييم الحواجز التي تحول دون تنمية المشاريع المستدامة ونمو الإنتاجية من بيئة الأعمال في دول عربية مختارة. إنه يركز على كيفية ارتباط بيئة الأعمال التجارية[47]، وأنظمة العمل، والقطاع المالي بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير فرص عمل عالية الجودة. وقد واجه التحليل قيودًا على البيانات، إذ لم تسمح لنا البيانات المتاحة على مستوى الشركة بتحليل كل العوامل ذات الصلة الواردة في النظام الايكولوجي للإنتاجية لمنظمة العمل الدولية.

لقد نظر التحليل في السياق الاقتصادي والسياسي في عام 2019 (وهو العام الأخير المتاح في دراسات مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES)) والذي كان صعبًا بالنسبة للعديد من الاقتصادات العربية. ففي عام 2019، تعرضت الدول المصدرة للنفط لضربة بسبب انخفاض أسعار النفط. وفي العام نفسه، استمرت حالة عدم اليقين الإقليمية في الاقتصادات العربية مرتفعة بشكل أساسي بسبب الصراع الدائر في سوريا واليمن؛ والتضخم المفرط، ونقص الغذاء والكهرباء، والاحتجاجات في لبنان؛ والصراع وعدم اليقين السياسي لجهة اقتصادات القطاع العام، ونقاط الضعف في المناخ في اليمن.

لقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى ظهور صعوبات أخرى أثرت على أداء الشركات والبطالة والإنتاجية. وفي مواجهة هذه التحديات، نفذت الاقتصادات العربية، في حدود حيزها المالي المحدود، عدة تدابير لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والموظفين. هذا وتم تطبيق أدوات السياسة التجارية لمواجهة ضغوط خفض القيمة، مثل القيود التجارية في العراق والأردن وضوابط الأسعار في العراق والأردن وقطر[48].

على الرغم من تأثيرات تفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية، يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا اقتصاديًا في عام 2021، باستثناء لبنان وعمان. غير أنه وفقًا للتقرير نفسه، قد لا تزال الاقتصادات العربية تواجه بطالة مرتفعة ومستمرة، إضافة الى العمل غير الرسمي وانخفاض الإنتاجية. تقترن هذه المشاريع بالحكومات المثقلة بالديون التي لا تتمتع بحيز كبير لدعم الشركات.

◄◄ 2.2.1. تحليل عام للعقبات التي تعترض عمليات المشاريع

يسعى هذا القسم إلى تقييم نطاق ما تفضي إليه بيئة الأعمال التجارية من تنمية مستدامة للمشاريع وخلق فرص عمل لائق[49]. تشكل تنظيمات العمل التي تحابي نمو الشركات وإنتاجيتها، والأنظمة الضريبية الفعالة التي تسمح لرجال الأعمال بإطلاق المشاريع ونموها في عالم الأعمال، والقدرة على الحصول على التمويل، عناصر أساسية لدعم خلق فرص عمل تتميز بجودتها المستدامة.

لقد أظهرت دراسة حديثة أن الشركات في المناطق التي تتمتع ببيئات ملائمة للأعمال التجارية تظهر أداءً أفضل (أي لجهة الربحية والإنتاجية ونمو المبيعات)[50]. فالبيئة المواتية للأعمال التجارية التي تدعم العمليات، والنظام الضريبي

47 تؤدي بيئة الأعمال الجيدة دورًا حاسمًا في دعم زيادة الإنتاجية واستمراريتها جنبًا إلى جنب مع نمو الأجور. التنظيمات التجارية التي لا تمثل عقبة كبرى أمام العمليات؛ والنظام الضريبي الفعال الذي يسمح لرجال الأعمال بإطلاق عمليات شركاتهم وتنميتها، والقطاع المالي القوي الذي يعمل على تعزيز الاستثمارات الخاصة. إن البنية الأساسية المادية والرقمية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الرقمية والمادية بتكاليف منخفضة لا تعوق القدرة التنافسية.

48 (صندوق النقد الدولي، 2020).

49 خلصت دراسات بحثية إلى أن بيئة الأعمال المواتية، إلى جانب الوصول إلى نطاق السوق، والمهارات والبنية الأساسية، تعزز نمو الإنتاجية وأداء المؤسسات (من حيث الربحية والكفاءة ونمو المبيعات). والواقع أن الدراسات توصلت إلى أن بيئات العمل الأفضل تساهم بشكل كبير في زيادة نمو مبيعات الشركات، وإنتاجية العامل الإجمالي، والربحية (وشون، 2017) و. (ونورمان، 2019) . علاوة على ذلك، تشير دراسة صندوق النقد الدولي (2009) إلى أن عوامل الاقتصاد الكلي (مثل النمو والقدرة التنافسية الخارجية) تؤثر على أداء شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

50 (وشون، 2017) لقد ركز التحليل على إيطاليا وإسبانيا وبولندا ورومانيا.

الفعال، والقطاع المالي القوي لتعزيز الاستثمار الخاص، إلى جانب البنية الأساسية المادية والرقمية المناسبة، من بين عوامل أخرى، هي عوامل تمكين رئيسية تؤدي دورًا هامًا في تحسين الإنتاجية ونمو الأجور.

لقد جمع مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) بيانات عن 15 عاملاً من عوامل الاقتصاد الكلي التي قد تعوق عمليات المؤسسات. قابل منفذو المسح مديري الأعمال لتقييم العوامل التي تشكل حواجز أمام تطوير الأعمال التجارية وتحديد أهم العوامل. شمل المسح خصائص ومعلومات على مستوى الشركة عن وقت الحصول على تراخيص الاستيراد/التصدير. كما وطرح أسئلة عن الاتصال بالكهرباء، والخسائر الناجمة عن السرقة، والوقت الذي تقضيه الإدارة العليا في التعامل مع القوانين الحكومية، من بين أمور أخرى. لقد استخدم منفذو المسح منهجية موحدة، مما جعل البيانات قابلة للمقارنة بين البلدان.

تشير دراسات استقصائية لعام 2019 خاصة بالمؤسسات إلى أن الحصول على التمويل وعدم الاستقرار السياسي ومعدلات الضرائب هي من بين أكثر الشواغل أهمية في الاقتصادات العربية. لقد كانت إمكانية الحصول على التمويل وعدم الاستقرار السياسي ومعدلات الضرائب كعقبات رئيسية من أكثر المخاوف التي ذكرها أصحاب الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، تشير الحسابات إلى أن الطابع غير الرسمي والقدرة على الوصول إلى الكهرباء لا يزالان من العوائق التي تصدرت الأولويات في المنطقة في عام 2019 (راجع الشكل 1).

في عام 2013، وجد البنك الدولي[51] أن عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والامداد غير الموثوق به للكهرباء، وعدم كفاية فرص الحصول على التمويل هي المجالات الرئيسية التي تشغل الشركات، لأن عدم الاستقرار السياسي هو الأهم مع التأثير السلبي على نمو المبيعات والإنتاجية في المقام الأول بالنسبة للشركات الصغيرة. هذا ووجد المؤلفون أن الفساد والإمداد غير الموثوق به للكهرباء كانا مرتبطين أيضًا بانخفاض إنتاجية العمل والخسائر الكبيرة في المبيعات.

على نحو مماثل، يقترح صندوق النقد الدولي[52] أن عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والافتقار إلى القدرة على الوصول إلى التمويل، والإمداد غير الموثوق به للكهرباء، أدوا دورًا كبيرًا في الافتقار إلى نمو العمالة أثناء الفترة ما بين 2009 و2012. بالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير أن الشركات الصغيرة قد تكون أقل تأثرًا بالعقبات التي تعترض العمليات، ربما لأنها تمكنت من البقاء تحت الرادار.

51 (البنك الدولي، البنك الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، 2016).

52 (صندوق النقد الدولي، 2019). الدراسة المستخدمة من قبل مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

◄ الشكل 1. العقبات التجارية 2013 مقابل 2019

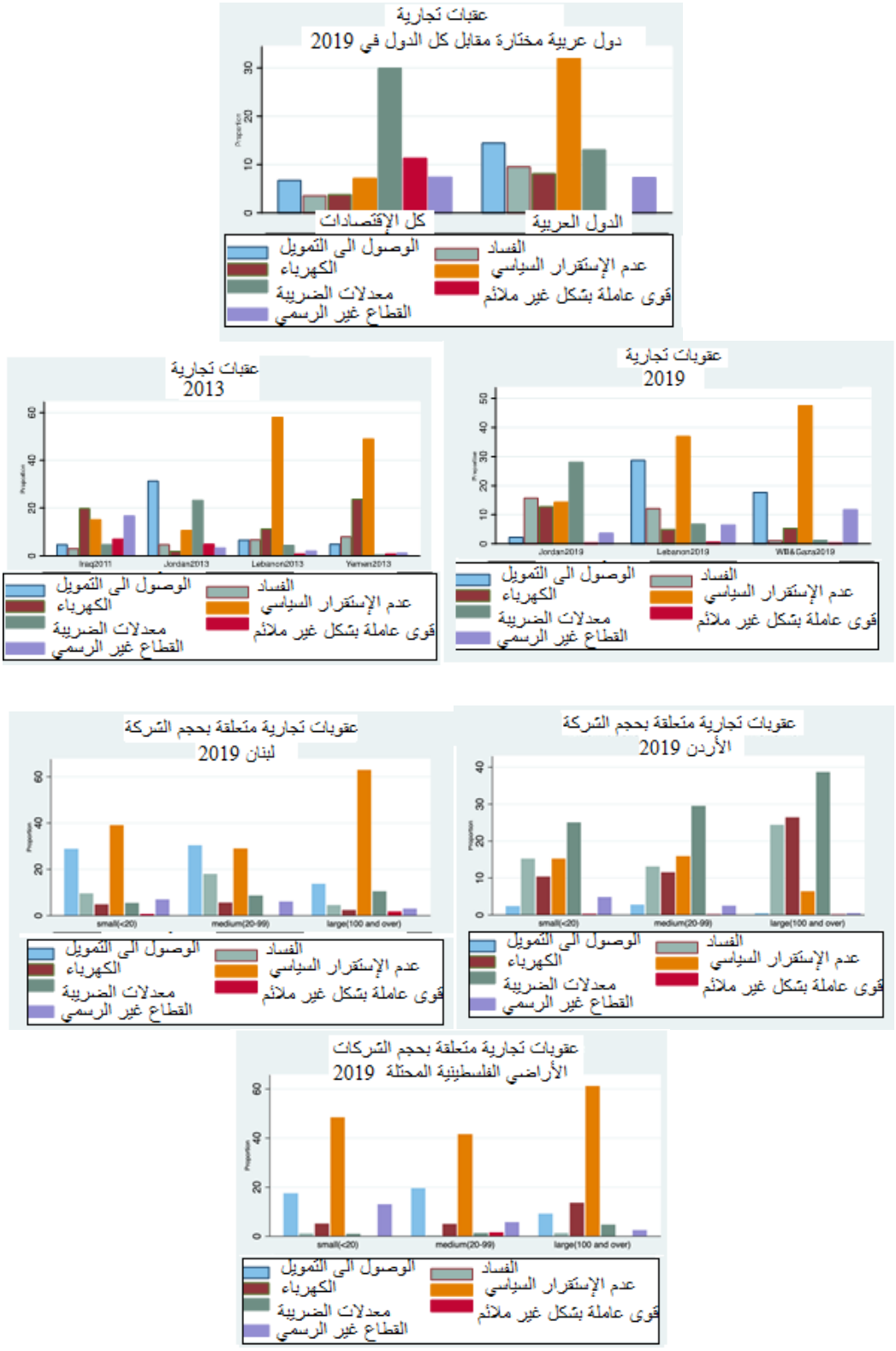

تشير حساباتنا في عام 2019 إلى أن بعض العقبات هي أكثر أهمية من غيرها اعتمادًا على حجم المؤسسة، لكن يبدو أن كل الشركات تتأثر بواحد منها على الأقل. في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، يُعد عدم الاستقرار السياسي والوصول إلى التمويل من بين العقبات التي تستشهد بها كل شركة بغض النظر عن حجمها. غير أن الوصول إلى الكهرباء يبدو، في الأخيرة، عقبة رئيسية أمام المؤسسات الكبيرة. أما في الأردن، فتشكل المعدلات الضريبية العقبة الأكثر أهمية بين الشركات، لكن يبدو أن الفساد والقدرة على الوصول إلى الكهرباء يؤثران على الشركات الكبرى في حين يبدو أن المنافسة غير الرسمية تؤثر على المزيد من الشركات الصغيرة.

لقد أفاد نحو 70-65 في المائة من الشركات في الأردن في نهاية عام 2020 (خلال تفشي جائحة كوفيد-19) أن التشريعات التي تؤثر على الشركات غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي أعاق التخطيط للمستقبل والاستثمار في الأعمال.

وقد أنفقت الاقتصادات العربية وقتًا أطول في الحصول على إمدادات كافية من الكهرباء مقارنة بقريناتها ذات الدخل الأدنى إلى المتوسط والأعلى إلى المتوسط. ويعتبر الحصول على الكهرباء من أهم الشواغل في اقتصادات الدول العربية المتقدمة مقارنة بالاقتصادات العربية ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط، لاسيما في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ففي عام 2013، أنفقت الشركات في لبنان ضعف الوقت للتمكن من الحصول على خط كهرباء مقارنة بالاقتصادات العربية ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط والأدنى إلى المتوسط. والحالة ليست أفضل في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تستغرق المشاريع في المتوسط عشرة أيام أكثر من الاقتصادات العربية ذات الدخل الأدنى إلى المتوسط (الجدول 1). وقد أدت النتائج إلى تحسن طفيف في الوقت اللازم للحصول على الكهرباء في الأردن عام 2019. وعلى الرغم من أن تقديراتنا لم تكن ذات أهمية إحصائية بالنسبة للبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الأدلة المتاحة لا تشير إلى تغييرات ذات مغزى بين عامي 2013 و2019.

يبين الجدول 2 أوجه اختلاف واسعة في عدد الأيام التي يتعين فيها الحصول على تراخيص الاستيراد. إذ استغرق الحصول على تراخيص استيراد ما بين 25 يومًا و10 أيام إضافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، مقارنة بالأردن في عام 2019. لم تتغير الحالة كثيرًا بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة من 2013 إلى 2019. ولاحظنا أن عدد أيام الحصول على رخصة استيراد في الأردن ولبنان في عام 2019 كان أقل من المتوسط في الاقتصادات العربية ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط والأدنى إلى المتوسط.

لقد وجدت نتائج مماثلة في الوقت اللازم للحصول على ترخيص تشغيل ومتوسط الأيام اللازمة لمسح الصادرات المباشرة عن طريق الجمارك. وفي الأردن، تستغرق هذه العمليات وقتًا أقل، يليها لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، باستثناء متوسط الأيام التي تستغرقها عملية مسح الصادرات، التي تميل إلى أن تكون أكثر كفاءة من لبنان. فالمؤسسات في لبنان تستغرق ثلاثة أضعاف الوقت تقريبًا لتخليص الصادرات من خلال الجمارك مقارنة بالأردن (الجدول 2).

الجدول 1 - مجالات الاهتمام المتعلقة ببيئة الأعمال 2013 (المسائل الموضوعية)

	الوقت الذي تقضيه الإدارة العليا في التعامل مع القوانين الحكومية	أيام للحصول على تراخيص الاستيراد	أيام للحصول على تراخيص التشغيل	متوسط أيام مسح الصادرات المباشرة عن طريق الجمارك	أيام للحصول على اتصال بالكهرباء	أيام للحصول على اتصال بالماء	النسبة المئوية للشركات التي تدفع ثمن الحماية الأمنية	الخسائر الناجمة عن السرقة والتخريب المتعمد والحرق المتعمد (نسبة المبيعات)	المنتجات التي تمت خسارتها مباشرة بسبب الكسر أو التلف (نسبة مئوية)
الأردن	5,3	2,1	1,4	4,6	13,1	21,0	12,4	0,25 [أ]	0,36
	(0,79)	(0,18)	(0,10)	(0,46)	(3,92)	(4,18)	(2,25)	(0,23)	(0,13)
لبنان	4,1	27,9 [أ]	50,0 [أ]	4,9	55,9	40,2	21,8	0,20	0,24
	(0,52)	(21,1)	(27,3)	(0,59)	(16,54)	(10,68)	(3,03)	(0,08)	(0,12)
العراق	6,5	28,1	19,4	11,8	19,6	8,9	17,7	0,8	1,7
	(1,52)	(6,1)	(3,50)	(3,95)	(3,29)	(3,05)	(3,90)	(0,26)	(0,24)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	4,9	29,7	12,6	2,3	34,9	16,6	35,4	1,7	4,6
	(0,62)	(13,39)	(3,64)	(0,40)	(10,92)	(4,60)	(3,00)	(0,47)	(1,54)
اليمن	1,9	11,6	7,0	11,2	25,6 [أ]	35,9	27,1	0,6	1,6 [أ]
	(0,52)	(2,82)	(1,47)	(2,28)	(15,06)	(14,32)	(6,32)	(0,23)	(1,10)
الدخل الأدنى إلى المتوسط	10,3	17,3	24,3	9,2	25,5	24,2	57,1	1,3	1,3
الدخل الأعلى إلى المتوسط	10,6	22,7	35,7	7,3	23,7	29,8	55,5	0,7	0,8

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة و (البنك الدولي، البنك الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، 2016).
ملاحظة 1: تتكون مجموعة الدول الضعيفة من: لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. بيانات العراق من 2011.
الملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

[أ] يعرض القيم التي لا تختلف عن الصفر عند 95 بالمائة من الثقة.

الجدول 2 - مجالات الاهتمام المتعلقة ببيئة الأعمال 2019 (المسائل الموضوعية)

	الوقت الذي تقضيه الإدارة العليا في التعامل مع القوانين الحكومية	أيام للحصول على تراخيص الاستيراد	أيام للحصول على تراخيص التشغيل	متوسط أيام مسح الصادرات المباشرة عن طريق الجمارك	أيام للحصول على اتصال بالكهرباء	أيام للحصول على اتصال بالماء	النسبة المئوية للشركات التي تدفع ثمن الحماية الأمنية	الخسائر الناجمة عن السرقة والتخريب المتعمد والحرق المتعمد (نسبة المبيعات)	المنتجات التي تمت خسارتها مباشرة بسبب الكسر أو التلف (نسبة مئوية)
الأردن	0.42 (0,20)	2,6 (0,19)	2,7 (0,26)	4,7 (0,63)	3,8 (1,47)	4,6 (0,53)	50,0 (4,03)	0,00 (0,00)	0,07 (0,06)
لبنان	2,4 (0,31)	2,2 (0,66)	7,3 (1,16)	12,3 (1,77)	235,9 أ (127,5)	46,9 أ (33,8)	21,1 (3,01)	0,19 أ (0,11)	0,45 أ (0,32)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	1,0 (0,27)	27,2 (6,27)	16,4 (4,85)	5,3 أ (3,20)	129,3 أ (71,81)	11,9 (1,57)	36,4 (3,81)	0,31 أ (0,19)	3,6 أ (1,88)
الدخل الأدنى إلى المتوسط	10,5 (0,66)	14,0 (1,56)	19,1 (1,64)	4,7 (0,61)	30,2 (5,47)	17,8 (5,15)	54,4 (1,53)	0,48 (0,08)	1,28 (0,27)
الدخل الأعلى إلى المتوسط	6,6 (0,32)	10,9 (1,17)	19,7 (2,52)	5,5 (1,50)	24,3 (3,45)	15,3 (2,70)	65,3 (1,62)	0,2 (0,02)	0,37 (0,07)

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.
أ قيم لا تختلف إحصائيًا عن صفر.

على الرغم من عدم وجود أسئلة تفصيلية حول مناطق الاهتمام المذكورة في استطلاعات مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) لعامي 21/2020، فقد وجدنا بعض الأدلة التي تشير إلى أن تفشي جائحة كوفيد-19 ربما أدى إلى زيادة وقت تقديم الخدمة سوءًا. على سبيل المثال، في نهاية عام 2020، وفي خضم تفشي جائحة كوفيد-19، استغرق متوسط الوقت للحصول على أي نوع من التصاريح (اتصال المرافق، أو تصريح البناء، أو ترخيص الاستيراد، أو رخصة التشغيل) من الحكومة في الأردن نحو خمسة أيام، وهو معدل أعلى قليلاً من عام 2019.

الجدول 3 المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبيئة الأعمال التجارية

	الكهرباء				تنظيم العمل	عدم كفاية القوة العاملة	الفساد		عدم الاستقرار السياسي
	المربعات الصغرى العادية	الاحتمالية	المربعات الصغرى العادية	الاحتمالية	الاحتمالية	الاحتمالية	المربعات الصغرى العادية	الاحتمالية	الاحتمالية
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
	متوسط انقطاع الطاقة (بالساعات)	استخدام مولد الطاقة (نعم/لا)	النسبة المئوية للكهرباء من المولد	عقبة رئيسية (نعم/لا)	عقبة رئيسية (نعم/لا)	عقبة رئيسية (نعم/لا)	النسبة المئوية لإجمالي المبيعات السنوية المدفوعة في الدفعات غير الرسمية	عقبة رئيسية (نعم/لا)	عقبة رئيسية
الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم <100 موظف	***1,18 (0,41)	-0,58 (14,3)	-1,72 (2,92)	***0,42 (,16)	-0,11 (0,19)	-0,28 (0,213)	0,62 (0,58)	-0,00 0,17)	0,05 (0,18)
الملكية الأجنبية	*-1,64 (0,59)	0,15 (0,18)	*-5,91 (3,57)	0,23 (0,19)	-0,07 (0,28)	0,22 (0,24)	0,01 (1,0)	-0,12 (0,19)	0,08 (0,24)
الصادرات 10% أو أكثر من المبيعات	*-0,91 (0,51)	***0,26 (0,12)	-2,86 (3,07)	-0,18 (0,14)	-0,062 (0,14)	-0,07 (0,19)	-0,84 (0,68)	-0,057 (0,12)	0,23 (0,13)
الشركة جزء من شركة أكبر	0,14 (0,45)	*0,18 (0,10)	2,63 (2,82)	0,13 (0,11)	*0,25 (0,13)	0,02 (0,15)	-0,39 (0,86)	-0,02 (0,10)	*0,35 (0,13)
الثابت	3,89 (0,54)	***1,01 (0,18)	***33,54 (3,94)	-0,33 (0,20)	***-1,1 (0,26)	-0,28 (0,25)	*2,0 (0,73)	***-1,2 (0,10)	***1,1 (0,24)
عدد الملاحظات	122,781	132,295	126,955	132,297	132,297	132,297	131,919	132,262	132,288
R-مربع	0,08		0,13				0,01		

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة.

ملاحظة 1: المربعات الصغرى العادية البسيطة باستخدام ملاحظات دائمة على المسح (أمر مسح قائم على الاحصائيات). أخطاء تايلور القياسية الخطية. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. لم يتم عرض التأثيرات الثابتة للاقتصاد وحجم المنطقة المحلية. كل عناصر التحكم هي متغيرات نعم/لا وهمية.

الملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

تشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المتوسط المزيد من ساعات انقطاع التيار الكهربائي، ومن المرجح أن تستشهد هذه الشركات بالكهرباء باعتبارها عقبة رئيسية. وعلى النقيض من ذلك، تميل المؤسسات المصدرة والشركات التي تشكل جزءًا من شركات أكبر حجمًا إلى مواجهة ساعات انقطاع أقل للتيار الكهربائي، ربما لأنها تعتمد بشكل أكبر على مولدات الطاقة لتوفير الطاقة.

تبين الأدلة التجريبية أثر تنظيم الأعمال التجارية على أداء المشاريع من حيث الاستثمار والنمو، ضمن نتائج اقتصادية أخرى[53]. ويشير تحليلنا إلى أن الشركات التي تشكل جزءًا من شركات أكبر حجمًا تميل إلى تحديد تنظيم العمل باعتباره عقبة رئيسية مقارنة بأي نوع آخر من الشركات، بصرف النظر عن القطاع وحجمه.

وأخيرًا، استكشفنا الرابط بين إنتاجية المشاريع وبيئة الأعمال، باستخدام مجموعة بيانات مسح المشاريع الشاملة لعدة دول خلال عام 2019، التي تكملها متغيرات بيئة الأعمال من مجموعات البيانات ومؤشرات الاقتصاد الكلي التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[54]. وتظهر النتائج أن الشركات التي يزيد إنتاجها عن خمس سنوات تظهر إنتاجية أعلى من الشركات الصغيرة، فالشركات الكبيرة تتمتع بإنتاجية أعلى من الشركات الصغيرة. ومع ذلك، لم تكن النتائج ذات أهمية إحصائية بالنسبة لكل المواصفات. وتميل إنتاجية الشركات التي أبلغت عن أن معدلات الضرائب عقبة من العقبات الرئيسية إلى أن تكون أقل من تلك التي لم تفعل[55].

2.2.2. الحصول على التمويل

يعتبر القطاع المالي الوظيفي المفتاح لتعزيز الاستثمار الخاص، ومرونة الأعمال التجارية، وخلق فرص العمل اللائق. ومع ذلك، لا يزال الحصول الكافي على التمويل يشكل عقبة مستمرة في كل أنحاء المؤسسات في المنطقة. ونتيجة لذلك، عدلت المؤسسات استراتيجياتها التمويلية بحيث تعتمد أكثر على التمويل الداخلي. ولا يمول القطاع المالي الرسمي سوى جزء صغير من القطاع الخاص[56].

لقد توصلت دراسة لصندوق النقد الدولي نشرت في عام 2020 إلى نتائج مماثلة؛ حيث وجدت أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تميل إلى أن يكون لها أحد أدنى المؤشرات من حيث إمكانية الحصول على القروض المصرفية التجارية (7 في المائة). ويكون لهذا الأمر آثار هامة على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق فرص العمل نظرًا لأن هذه الوحدات الاقتصادية تستخدم 95 في المائة من القوة العاملة[57].

إن الإطار المؤسسي في الدول العربية لا يسهل الوصول إلى التمويل تحديدًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من التحسن في سهولة ممارسة الأعمال.

يقدم الجدول 4 الجودة المؤسسية للبنية الأساسية المالية المتمثلة في بُعد «الحصول على التمويل» في ممارسة الأعمال. والواقع أن هذه المجموعة من المؤشرات، التي تم جمعها من شركات ذات مسؤولية محدودة مملوكة محليًا والتي توظف ما يصل إلى 50 موظفًا، تتخذ من مدينة الأعمال الأكثر أهمية في الاقتصاد مقرًا لها. وتعرض الدول العربية ذات الدخل المرتفع نوعية أفضل من البنية الأساسية المالية مقارنة ببقية الاقتصادات العربية. تظهر العراق وسوريا واليمن أسوأ أداء، وهي من بين أسوأ 20 اقتصادًا بين 190 دولة في الترتيب.

53 لمزيد من المعلومات، راجع دجانكوف وآخرون، 2002؛ وباستوس وناصر، 2004؛ وكليبر وآخرون، 2006؛ وشارما، 2009؛ واتيريدو وهالارد-دريمبير، 2010؛ وأتريدو وهالارد-دريمبير وبايجز، 2011؛ وكوماندر وسفنجار، 2011).

54 كان نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي مكونًا من النمو في حساب الناتج المحلي الإجمالي لتسجيل الوضع الاقتصادي للاقتصادات؛ والتوازن المالي (العائدات الحكومية ــ الإنفاق الحكومي) بحيث يشمل الاستدامة المالية والاستثمار المباشر الأجنبي لتقييم ما إذا كانت العقبات تؤثر على صافي التدفقات الداخلة أم لا. وكجزء من المراقبة، قمنا بتضمين الوصول إلى التمويل والفساد والرشوة ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال من البنك الدولي لمراقبة بيئة الأعمال على المستوى القطري. وكما اقترح صندوق النقد الدولي في عام 2019، تم حساب متغيرات التحكم باعتبارها الاستجابة المتوسطة المحلية للقيام بشكل فعال بتسجيل القيود البنيوية التي تواجهها الشركات في المناطق التي تعمل فيها.

55 راجع الملحق 2 للحصول على نتائج مفصلة.

56 البنك الدولي وآخرون (2016).

57 (صندوق النقد الدولي، 2020). وقد تم احتساب البيانات باستخدام المسح المتعلق بالوصول المالي؛ والبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية؛ ودراسات استقصائية حول المشاريع الخاصة بالبنك الدولي؛ وحسابات موظفي صندوق النقد الدولي.

الجدول 4 جودة البنية الأساسية المالية المتمثلة في بُعد «الحصول على التمويل» في ممارسة الأعمال

المجموعة	الاقتصاد	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	مؤشر معلومات عمق التمويل (0-8)	تغطية سجل التمويل (نسبة مئوية من الراشدين)	تغطية مكتب الرصيد (نسبة مئوية من الراشدين)
الدخل المرتفع	البحرين	3	8	0,0	40,9
	عمان	1	6	27,1	0,0
	قطر	1	8	34,7	0,0
	المملكة العربية السعودية	4	8	0,0	56,7
	الإمارات العربية المتحدة	6	8	12,0	51,3
	الكويت	1	8	16,8	31,6
الدخل الأعلى إلى المتوسط	العراق	0	0	1,3	0
	الأردن	11	8	5,0	22,9
	لبنان	2	6	21,3	0,0
الدخل الأدنى إلى المتوسط	الأراضي الفلسطينية المحتلة	8	8	22,9	0,0
الدخل المنخفض	سوريا	1	2	7,8	0,0
	اليمن	0	0	1,3	0,0

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال، مايو 2019.

يقيس مؤشر الحق القانوني الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين. وتظهر الدول العربية المختارة سجلاً سيئًا في ما يتعلق بالحقوق القانونية، باستثناء الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات المالية في المنطقة تعاني من أوجه قصور تحتاج إلى معالجة[58].

يقيس عمق مؤشر معلومات التمويل درجة حماية قوانين الضمان والإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين. وهو يقيس أيضًا القواعد والممارسات التي تؤثر في تغطية المعلومات التمويل ونطاقها وإمكانية الحصول عليها، ومن ثم المدى الذي يمكن أن تؤدي فيه أوجه عدم اتساق المعلومات إلى إعاقة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتوضح النقاط مجموعتين مختلفتين. تتألف النقطة الأولى من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان ولبنان مع أنظمة معلومات تمويل أفضل مقارنة بالمجموعة الثانية التي يتألف منها العراق وسوريا واليمن.

توفر تغطية سجلات التمويل ومكاتبها معلومات أساسية عن الإقراض التمويلي. وقد يؤدي انخفاض مستويات التغطية إلى إعاقة قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر على نحو كاف وبالتالي توفير التمويل. تتمتع الدول العربية ذات الدخل المرتفع بتغطية أكبر من بقية الاقتصادات العربية. وفي العراق وسوريا أظهر سجل التمويل أدنى مستوى من التغطية أو تغطية المكاتب الخاصة في المنطقة.

تؤدي الصناديق الداخلية دورًا أكثر أهمية من الآليات المالية الرسمية في العراق، واليمن، ولبنان، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة للاستثمار والرأسمال العامل.

58 لمزيد من المراجع راجع البنك الدولي. 2011. الوصول إلى الموارد المالية والاستقرار - خريطة طريق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير تنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. (البنك الدولي 2011).

توفر بيانات مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي (WBES) معلومات مفصلة عن استخدام الشركات لآليات التمويل المختلفة (مثل الصناديق الداخلية، والتمويل المصرفي، والتمويل من الموردين أو العملاء، وتمويل الأسهم، وغير ذلك) للرأسمال المتداول وشراء الأصول الثابتة.

يعرض الشكل 2 تكوين تمويل الشركات في عام 2013 للاستثمار والرأسمال المتداول. وتعتمد منطقة الاقتصادات العربية لعام 2013 على الأموال الداخلية أكثر من متوسط الاقتصادات العربية ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط، باستثناء لبنان والأردن (لشراء الأصول الثابتة). وتبلغ حصة المصارف التجارية في لبنان من التمويل 32,3 في المائة للاستثمار و17,3 في المائة للرأسمال المتداول. غير أن الحالة تدهورت بدرجة كبيرة بحلول عام 2020/2019 حيث أفادت 13 في المائة فقط من المؤسسات بأنها تعتمد على المؤسسات المالية لتمويل مشاكل السيولة. وفي العراق واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن، لا يكاد دور المصارف يذكر في ما يتعلق بالرأسمال المتداول. يعتبر تمويل الموردين الأكثر استخدامًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي العراق لمشتريات الرأسمال الثابتة.

◄ الشكل 2 نسبة الاستثمار (الجزء العلوي) والرأسمال المتداول (الجزء السفلي) الممول من مصادر مختلفة في عام 2013

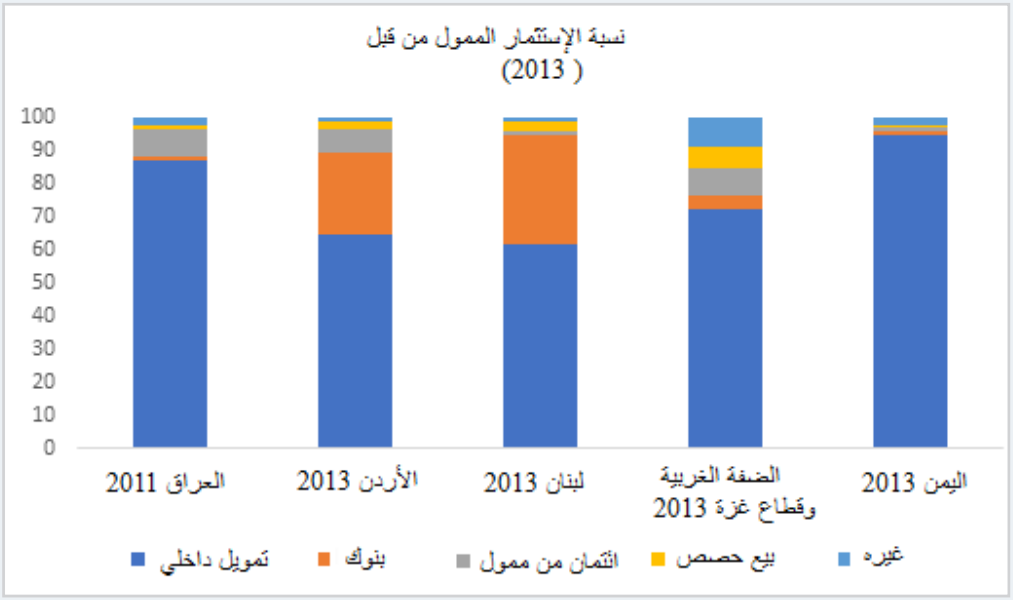

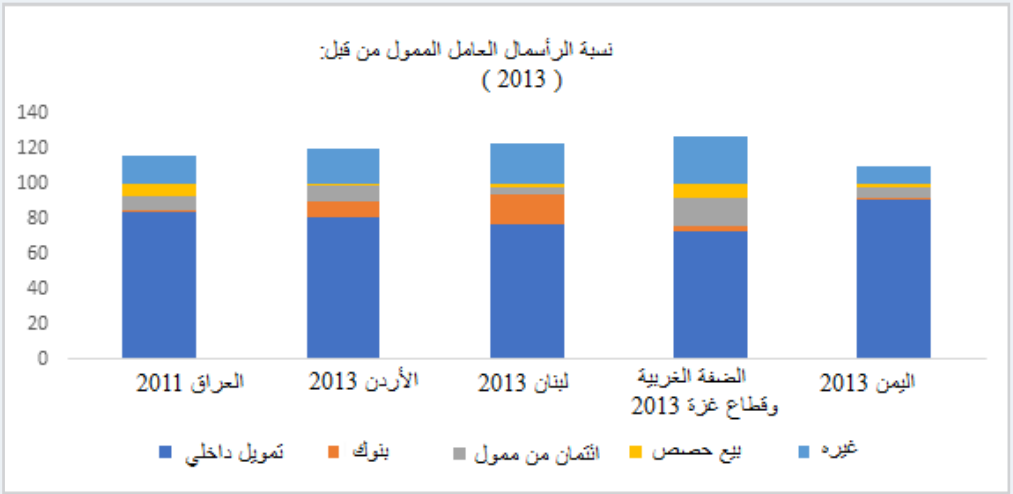

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

فـي مـا يتعلـق بتكويـن تمويـل المشـاريع فـي عـام 2019 للاسـتثمار والرأسـمال المتـداول (الشـكل 3)، كمـا حـدث فـي عـام 2013، اعتمـد كل مـن العـراق واليمـن ولبنـان والأردن والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة عـلى أمـوال داخليـة لشـراء الأصـول الثابتـة والرأسـمال المتـداول عـلى حـد سـواء. تظهـر البيانـات أن المؤسسـات فـي لبنـان كانـت فـي عـام 2019 تميـل إلى الاعتمـاد بشـكل أكبـر عـلى الأمـوال الداخليـة مقارنـة بعـام 2013. لقـد أصبـح تمويـل الأسـهم/الحصص مصـدرًا هامًـا للتمويـل فـي الأردن للاسـتثمار فـي الرأسـمال الثابـت، لكـن الأمـوال الداخليـة ومصـادر التمويـل الأخـرى لا تـزال أكثـر الآليـات اسـتخدامًا للحصـول عـلى الرأسـمال العامـل[59].

◄ الشـكل 3 نسـبة الاسـتثمار (الجـزء العلـوي) والرأسـمال المتـداول (الجـزء السـفلي) الممـول مـن مصـادر مختلفـة فـي عـام 2019

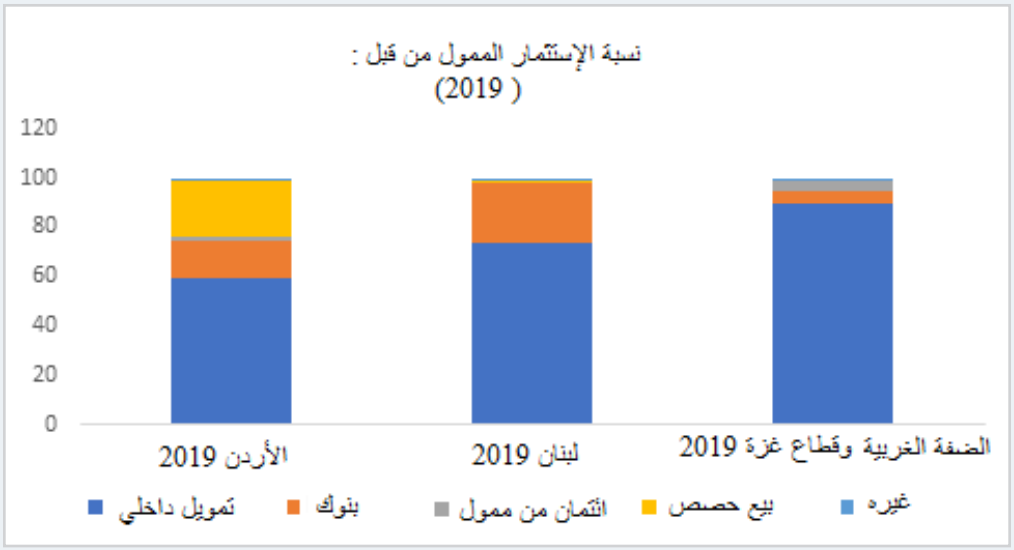

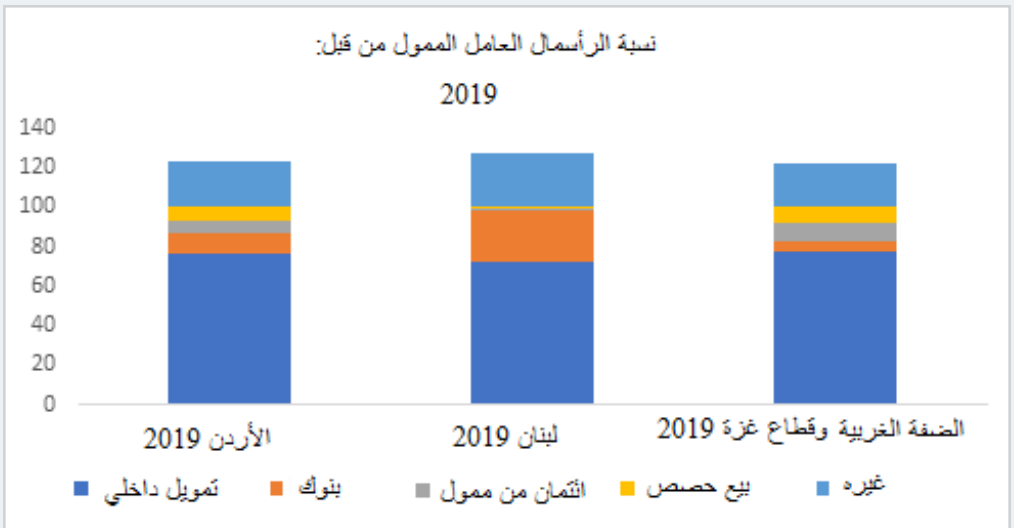

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

59 راجع الملحق 3 للاطلاع على حسابات نسبة الصندوق بحسب المصدر والبلد.

في عام 2020، ازدادت فجوة التمويل لدى الشركات بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى زيادات في احتياجات الرأسمال العامل بسبب قيود السيولة/التدفق النقدي التي نشأت عن تفشي جائحة كوفيد-19. لقد خففت المؤسسات من التمويل المقدم للموردين وعملائها، مما أدى إلى اتساع الفجوة في التمويل (الجدول 5).

الجدول 5 الفجوة في التمويل

	الموجة I (2021 / 2020)			آخر موجة متوفرة (2021)		
البلد	توفر التدفق النقدي	المبيعات على التمويل	عمليات الشراء على التمويل	توفر التدفق النقدي	المبيعات على التمويل	عمليات الشراء على التمويل
	النسبة المئوية للشركات التي أتت إجابتها على النحو التالي: «انخفاض»					
لبنان	55,3 (4,6)	71,2 (4,4)	76,3 (4,2)	68,9 (4,3)		
الأردن	92,4 (2,2)	54,1 (5,8)	58,0 (5,4)	66,4 (5,5)	-	-

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة.
ملاحظة 1: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.
ملاحظة 2: إن البيانات الظاهرة في الموجة الأخيرة مخصصة للمشاركين السابقين. وتأتي المقارنة مع الشهر الأخير من الموجة السابقة. أجرى آخر مسح للأردن في يونيو ويوليو2021، وآخر مسح للبنان في إبريل/مايو 2021.

علاوة على ذلك، أدت القيود المفروضة على السيولة إلى التزامات متأخرة. في لبنان والأردن، تجاوزت 30 و70 في المائة من المؤسسات، على التوالي، التزاماتها تجاه المؤسسات المالية بعد عام 2019. وفي هذا الصدد، تشير نتائجنا إلى أن المؤسسات في عام 2021 تتحول إلى تمويل أسهم لحل قيود السيولة لديها حتى بنسبة أعلى من القروض المقدمة من المصارف التجارية (الجدول 6).

الجدول 6 منذ تفشي جائحة كوفيد-19، ما هو المصدر الرئيسي الذي استخدمته هذه المؤسسة للتعامل مع نقص التدفقات النقدية؟

مصادر التمويل الرئيسية للتعامل مع نقص التدفقات النقدية	الأردن		لبنان	
	الموجة I 21/2020	الموجة II 2021	الموجة I 2020	الموجة II 2021
القروض من المصارف التجارية	21,0 (3,9)	14,9 (4,7)	11,8 (2,8)	3,3 (1,8)
القروض من المؤسسات المالية غير المصرفية (مؤسسات التمويل الصغير، أو التعاونيات التمويلية، أو الاتحادات التمويلية، أو شركات التمويل)	0,4 (0,4)	0,3 (0,1)	1,1 (1,5)	0,7 (0,5)
تمويل الأسهم (زيادة المساهمات أو الرأسمال من المالكين/ المساهمين الحاليين أو إصدار أسهم جديدة)	3,4 (1,4)	0,3 (0,2)	27,6 (5,7)	51,6 (5,2)
تأخير المدفوعات للموردين أو العمال	0,2 (0,1)	8,1 (2,3)	7,8 (3,3)	12,2 (4,0)
المنح الحكومية	0,0 (0,0)	33,6 (6,6)	-	
غيره	75,0 (3,8)	41,0 (6,3)	51,6 (6,0)	20,3 (4,3)
القروض المدعومة من الحكومة	-	1,7 (1,7)	-	-

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة.

ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

في الإجمال، لم تكن الشركات ذات تمويل غير مقيد في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنها كانت منفصلة في الأساس عن النظام المالي قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وبعد تفشي الجائحة، أصبحت الشركات مقيدة التمويل بشدة وبدأت في استخدام آليات أخرى مثل تمويل الأسهم كمصدر بديل للتمويل. ومن المرجح أن تكون المؤسسات الأصغر حجمًا التي تتميز بنمو أبطأ في تشغيل العمال والمبيعات لكل عامل ذات تمويل مقيد.

لا تعكس النسبة المنخفضة من المؤسسات التي تعتمد على التمويل الرسمي بالضرورة القيود التمويلية (الشكل 4). وتفضل الشركات تمويل عملياتها باستخدام الرأسمال الداخلي و/أو أنها تثنى عن طلب القروض. ولفهم القيود التمويلية، استخدمنا المنهجية التي وضعها كونتشيف وآخرون 2014 [60]، والتي تقسم المؤسسات ذات التمويل المقيد إلى ثلاث فئات: (1) التمويل المقيد بالكامل، (2) التمويل المقيد جزئيًا، (3) التمويل غير المقيد. بالنسبة لهذا التقرير، تعتبر المؤسسات المقيدة بالكامل وجزئيًا ذات تمويل مقيد[61].

60 (وجودي، 2014).

61 إن الشركات ذات التمويل المقيد بالكامل هي الشركات التي ليس لديها مصدر للتمويل الخارجي وتقع ضمن فئتين: الشركات التي قدمت طلبًا

◄ **الشكل 3 نسبة الاستثمار (الجزء العلوي) والرأسمال المتداول (الجزء السفلي) الممول من مصادر مختلفة في عام 2019**

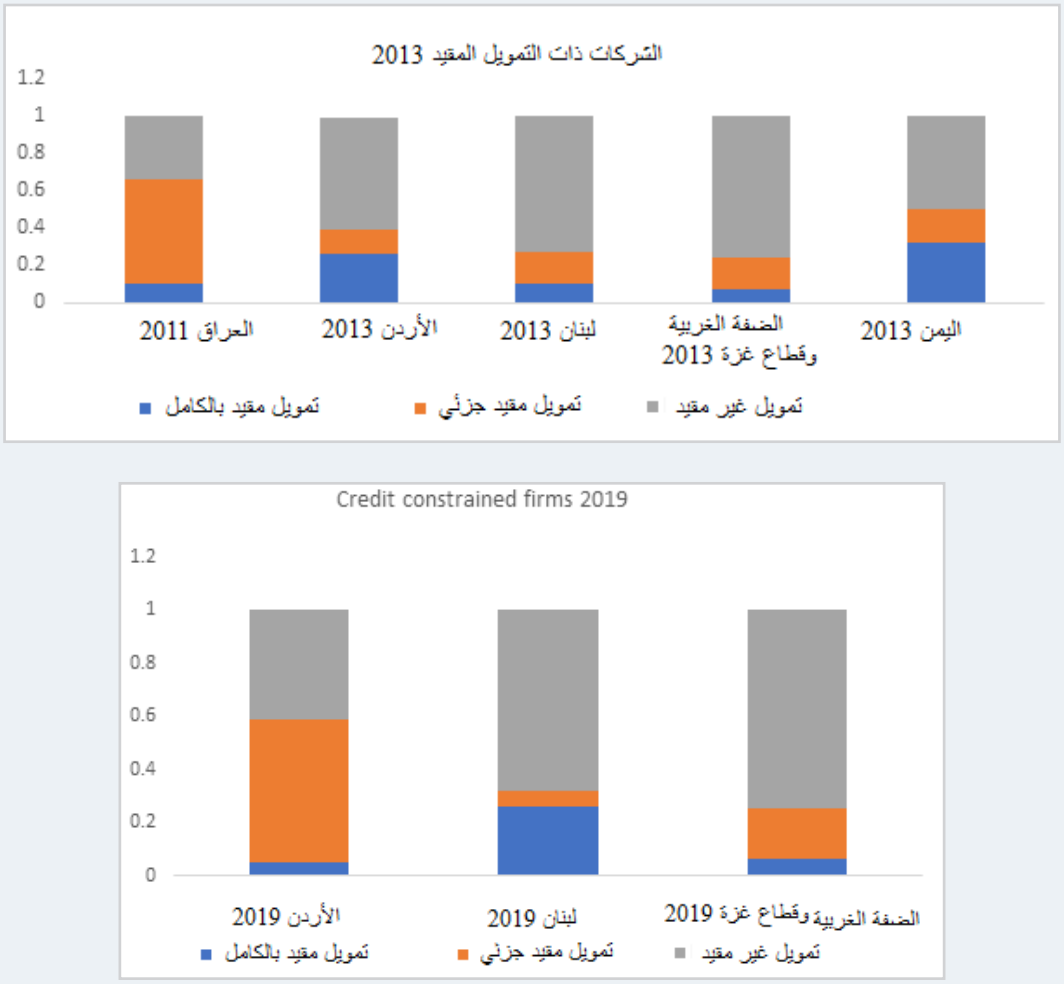

المصدر: دراسات استقصائية حول المؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

تظهر النتائج أن 54 في المائة من الشركات في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة لم تكن ذات تمويل مقيد في عام 2019، قبل تفشي جائحة كوفيد-19. بيد أن العديد من المؤسسات التي ذكرت أنها لا تتمتع بتمويل مقيد كانت منفصلة و/أو مستثناة عن السوق المالية. وقد يعكس هذا الأمر افتقار الثقة في البنوك التجارية أو إمكانية الحصول على التمويل. ويفسر ذلك لماذا تميل المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان (الدول الضعيفة) إلى الاعتماد بشكل أكبر على الرأسمال الداخلي لتمويل عملياتها[62].

للحصول على قرض ورفض طلبها، والشركات التي تم ثنيها عن تقديم طلب إما بسبب شروط وظروف غير مواتية أو لأنها لا تعتقد أنه ستتم الموافقة على طلبها (إجراءات تطبيق معقدة، وأسعار فائدة غير مواتية، ومتطلبات ضمان عالية، وحجم غير كاف للقرض والاستحقاق). وتشمل الشركات ذات التمويل المقيد جزئيًا والشركات التي لديها تمويل خارجي ولكنها تم ثنيها عن التقدم بطلب للحصول على قرض من مؤسسة مالية؛ والشركات التي لديها مصدر خارجي للتمويل والتي قدمت طلبًا للحصول على قرض تمت الموافقة عليه جزئيًا أو رفضه. وأخيرًا وليس آخرًا، فإن الشركات ذات التمويل غير المقيد هي التي لم تتقدم بطلب للحصول على قرض لأنها تمتلك الرأسمال الكافي، أما الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على قرض، فقد تمت الموافقة على الطلب بالكامل.

62 يبين الملحق 4 التقديرات المتعلقة بالشركات المتصلة وغير المتصلة والمستثناة.

بيد أنه بعد تفشي جائحة كوفيد-19، تغير الموقف، ففي نهاية عام 2020، أبلغت 36 في المائة من المؤسسات عن عدم تقييدها مقارنة بنسبة 54 في المائة في عام 2019. وفي عام 2019، ذكرت أقل من ثلاثة في المائة من الشركات أنها ذات تمويل مقيد بالكامل في الأردن، وبحلول نهاية عام 2020، زادت النسبة المئوية زيادة كبيرة إلى 50 في المائة.

الجدول 7 ارتباط الشركات ذات التمويل المقيد (المقيدة بالكامل وجزئيًا) بأداء الشركات

	الاحتمالية (تأثيرات هامشية)		
المتغير التابع: تقييد كامل وجزئي – نعم/لا	**(1)**	**(2)**	**(3)**
نمو العمالة السنوي (نسبة مئوية)	***-0,21 (0,07)		
استخدام السعة (نسبة مئوية)		-0,0014 (0,0011)	
سجل المبيعات لكل عامل (بالدولار الأمريكي)			***-0,0229 (0,0069)
سجل الحجم	-0,0877 (0,0499)	*-0,172 (0,075)	***-0,147 (0,054)
الشركات الجديدة نسبيًا: 5-0 سنوات (نعم/لا)	0,1501 (0,1167)	-0,086 (0,0988)	-0,0245 (0,0896)
الشركة جزء من شركة أكبر (نعم/لا)	***-0,1004 (0,0366)	0,0147 (0,0541)	-0,0728 (0,0375)
خبرة المدير في القطاع (بعدد السنوات)	-0,0007 (0,0015)	0,0005 (0,0021)	0,0019 (0,0015)
تشكل الصادرات 10% أو أكثر من المبيعات (نعم/لا)	-0,0325 (0,0449)	-0,0004 (0,0571)	-0,0340 (0,0460)
الملكية الأجنبية (نعم/لا)	0,0085 (0,0842)	-0,1692 (0,1316)	-0,0948 (0,0789)
عدد الملاحظات	2501	1087	2308

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة.

ملاحظة: الآثار الهامشية من تراجع الاحتمالية باستخدام أوزان المسح وتشمل القطاع والآثار الثابتة للاقتصاد. يتم الإبلاغ عن الأخطاء القياسية بين قوسين. لا يتم تحديد استخدام السعة إلا لشركات التصنيع. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. ولا تشمل التقديرات الفترة ما بعد عام 2019.

هذا ونظرنا إلى تأثير القيود المالية على العمالة والمبيعات وحجم المؤسسة[63]. وقد تبين لنا أن المؤسسات التي تتوفر لها فرص كافية للحصول على التمويل كانت قادرة على خلق فرص العمل وبيع المزيد من المنتجات والخدمات مقارنة بالمؤسسات ذات التمويل المقيد (الجدول 7).

63 تحقيقًا لهذه الغاية، قمنا بتشغيل نموذج الاحتمالية وقدرنا الآثار الهامشية. وتعتبر النتائج هامة بعد حساب حجم الشركة وعمرها وقطاعات نشاطها.

تميل الشركات ذات التمويل المقيد إلى أن تكون أصغر حجمًا، فاليد العاملة فيها منخفضة وأقل إنتاجية من الشركات ذات الرصيد غير المقيد في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقًا للبنك الدولي (2016)، يمكن أن تعزى القيود التمويلية إلى عوامل متعددة تعزز بعضها بعضًا. قد لا تكون مشاريع الشركات قابلة للاستمرار ماليًا، أو قد لا تكون الشركات ذاتها جديدة من حيث التمويل بسبب ضعف سجلات التاريخ المحاسبية أو ضعف الأداء. ومع ذلك، فإن عدم الحصول على التمويل قد يرتبط أيضًا بضعف الأداء. وهذا يشير إلى وجود فخ الإنتاجية المنخفضة.

ترتبط الشركات التي لديها مُراجع حسابات خارجي لمراجعة البيانات المالية، وتكون جزءًا من شركة مساهمة، باحتمالات أعلى للحصول على قرض، بعد التحكم في الاقتصاد وحجم الشركة والآثار الثابتة للقطاع. ويبدو أن مثل هذا التأثير الإيجابي أكبر حجمًا بالنسبة للشركات التي تقع في دول ضعيفة. علاوة على ذلك، تظهر خبرة المديرين والشركات المصدرة ارتباطًا إيجابيًا باحتمالات الحصول على قرض (الجدول 8).

الجدول 8 القروض والوصول إلى الائتمان مع أداء المؤسسة

	الاحتمالية (تأثيرات هامشية)		
المتغير التابع: لدى الشركة قرض أو خط تمويل من بنك	**(1) كل الدول العربية المختارة**	**(2) الدول الضعيفة في عام 2013**	**(3) الاقتصادات العربية في عام 2019**
الشركات الجديدة نسبيًا: 5-0 سنوات	0,07 (0,07)	-0,005 (0,05)	0,09 (0,07)
الشركات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 100 موظف بدوام كامل)	-0,04 (0,05)	-0,03 (0,06)	-0,08 (0,08)
المالك الرئيسي أنثى	0,08 (0,04)	0,08 (0,05)	-0,004 (0,060)
الملكية الأجنبية	0,022 (0,056)	0,07 (0,065)	-0,10 (0,07)
قام مراجع حسابات خارجي بمراجعة البيانات المالية	***0,189 (0,03)	***0,25 (0,04)	*0,12 (0,04)
شركة مساهمة	***0,10 (0,04)	*0,12 (0,05)	*0,11 (0,06)
خبرة المدير في القطاع (بعدد السنوات)	***0,003 (0,001)	***0,004 (0,001)	0,003 (0,002)
الصادرات 10% أو أكثر من المبيعات	***0,097 (0,04)	*0,09 (0,04)	0,08 (0,05)
الشركة جزء من شركة أكبر	0,03 (0,03)	-0,014 (0,04)	-0,08 (0,05)
عدد الملاحظات	2606	1258	1348

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.
ملاحظة: الآثار الهامشية من تراجع الاحتمالية باستخدام أوزان المسح وتشمل القطاع والآثار الثابتة للاقتصاد. يتم الإبلاغ عن الأخطاء القياسية بين قوسين. لا يتم تحديد استخدام السعة إلا لشركات التصنيع. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. إن كل عناصر التحكم هي (نعم/لا) متغيرات وهمية.

هناك نسبة كبيرة من الشركات التي لا يمكن فصلها عن النظام المصرفي في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تفاقم الموقف بعد تفشي جائحة كوفيد-19.

يبين تحليل أكثر تفصيلاً أن المؤسسات ليست ذات تمويل مقيد لسبب من سببين: (1) وافقت المؤسسات على طلب القروض التي قدمتها هذه المؤسسات؛ أو (2) هي تملك ما يكفي من الرأسمال ولا تحتاج إلى البحث عن تمويل. وكان الأخير سببًا وراء عدم تقييد الشركات للتمويل في الاقتصادات العربية المختارة قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وقد أظهرت البيانات أن المؤسسات عانت خلال عامي 21/2010 من قيود شديدة على السيولة، وهي تبحث بشكل مكثف عن تمويل. وقد انخفض الاعتماد على القروض المصرفية، حيث تحصل الشركات على التمويل من المؤسسات غير المصرفية وأسواق الأسهم ويبدو أنها تؤخر المدفوعات للموردين.

يبين الشكل 5 النتائج من خلال فصل المؤسسات إلى ثلاث فئات: متصلة وغير متصلة ومستثناة. تُعد المؤسسات المتصلة المؤسسات التي قدمت طلبات للحصول على قروض بغض النظر عن النتيجة (معتمدة أو مرفوضة)؛ أي أنها تعتبر الأسواق المالية خيارًا للتمويل. والمؤسسات غير المتصلة هي التي لم تقدم طلبًا للحصول على أي قرض، إذ كان لديها ما يكفي من الرأسمال. أما المؤسسات المستثناة فهي التي لا تنطبق لأنها لا تستطيع الوفاء بالشروط والأحكام.

◄ الشكل 5 العلاقات التمويلية بين المؤسسات والقطاع المالي، 2013 (الجزء العلوي) و2019 (الجزء السفلي)

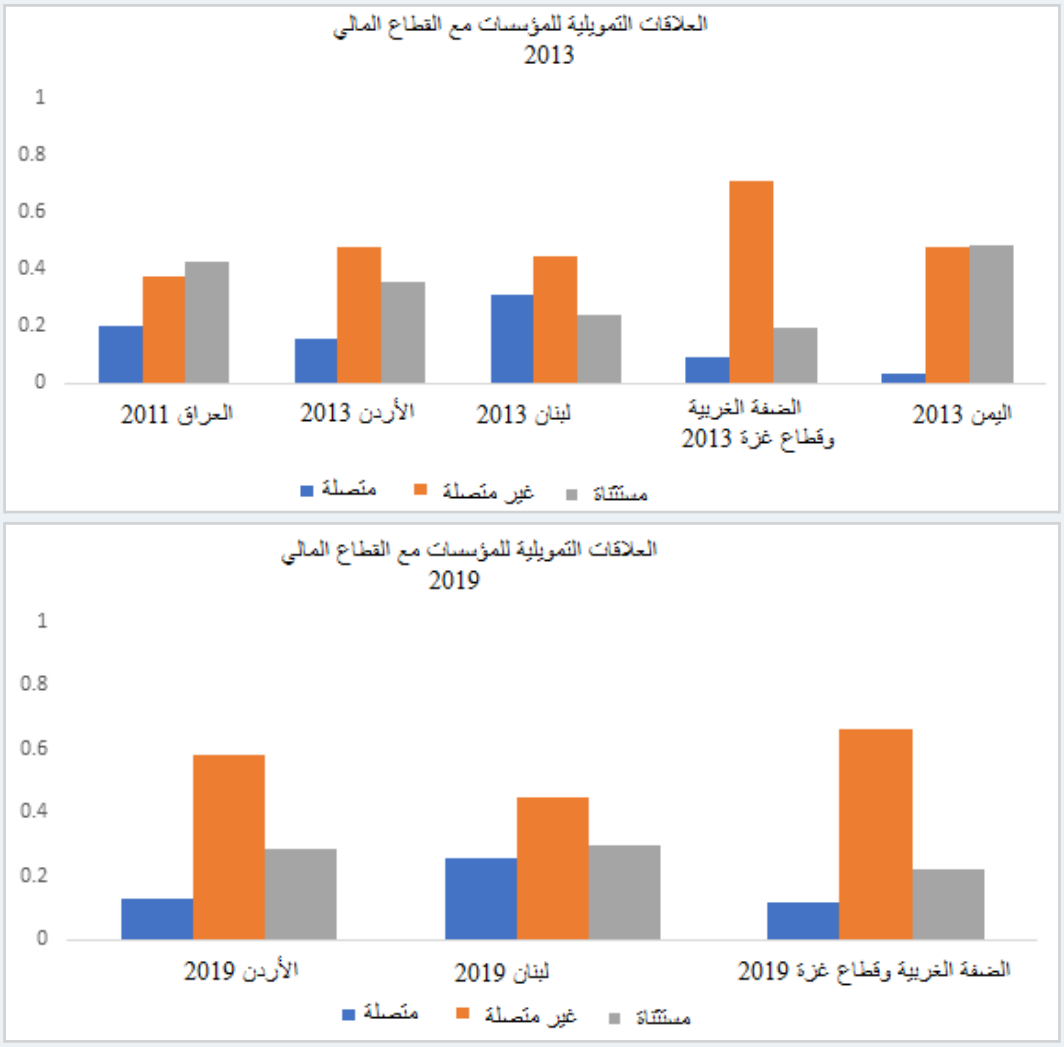

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.

في عامي 2013 و2019، كانت أعلى حصة من الشركات التي تم فصلها عن النظام المالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن، تلك التي لديها ما يكفي من الأموال الداخلية. وفي الطرف الآخر، يظهر لبنان حيث استخدمت المؤسسات التمويل من البنوك التجارية. ومع ذلك، تغير الموقف بشكل كبير مع الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية مقترنة بالتأثيرات التي قد ترتبت على جائحة كوفيد-19. وبحلول منتصف عام 2021، كانت نسبة 3,3 في المائة تقريبًا من المؤسسات تعتمد على قروض من المصارف التجارية.

الجدول 9 خصائص الشركات غير المتصلة

المتغيرات التابعة	الاحتمالية (تأثيرات هامشية)	
	(1)	(2)
	الاستثمار – الأصول الثابتة التي تم شراؤها (نعم/لا)	الوصول إلى التمويل: عقبة رئيسية أو شديدة (نعم/لا)
غير متصلة (لا حاجة إلى قرض بسبب وجود أموال كافية - (نعم/لا)	-0,37 (0,14)	-0,19 (0,05)
تمويل مقيد (FCC، PCC) نعم/لا)	-0,43 (0,16)	0,12 (0,05)
اختبار والد لعدم الاتصال = تمويل مقيد القيمة P عدد الملاحظات	0,20 0,65 3,403	***47,48 0,00 3,428

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.
ملاحظة: تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. إن كل عناصر التحكم هي (نعم/لا) متغيرات وهمية.

وفقًا للبنك الدولي (2016)، يأتي عدم اتصال المؤسسات بالمصارف نتيجة لعدة عوامل مختلفة. قد تفتقد المؤسسات التي لا تتاح لها إمكانية الحصول على الخدمات المالية فرص النمو. وتميل المؤسسات في الاقتصادات ذات التمويل المنخفض مقارنة بالقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة) إلى أن تكون نسبة المؤسسات غير المتصلة بالنظام المالي فيها أعلى. ذلك من المرجح أن تستثمر المؤسسات غير المتصلة أو ذات التمويل المقيد بشكل أقل وتميل إلى التخطيط للتوسع. والفارق هنا هو أن الشركات غير المتصلة لا تبحث عن التمويل في حين تتقدم الشركات ذات التمويل المقيد بطلب للحصول على قروض من دون نجاح. والواقع أن المؤسسات ذات التمويل المقيد تعتبر القدرة على الوصول إلى التمويل العقبة الأكبر مع حصة أعلى من الشركات غير المتصلة. فهو يكشف عن الحاجة إلى ابتكار السياسات اللازمة لتعزيز التعميق المالي والاندماج المالي. وينبغي إيلاء الأولوية لمعالجة تقنين التمويل للمؤسسات، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2.2.3. عدم كفاية القوة العاملة المثقفة

عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات مع القوى العاملة التي تتمتع بتدريب غير عال

وفقا لما ذكره البنك الدولي وآخرون (2016)، فشل النظام التعليمي في عدة دول من المنطقة العربية في تزويد المؤسسات بالمهارات ذات الصلة[64]. وعلى الرغم من هذه النتائج، فإن حصة المؤسسات التي تعتبر القوى العاملة غير المتعلمة على النحو الوافي عقبة رئيسية أو شديدة جدًا هي من بين أدنى العقبات. وهي أقل مقارنة بالاقتصادات النظيرة (الشكل 6).

◄ **الشكل 6 عدم كفاية القوى العاملة المثقفة كعقبة رئيسية**

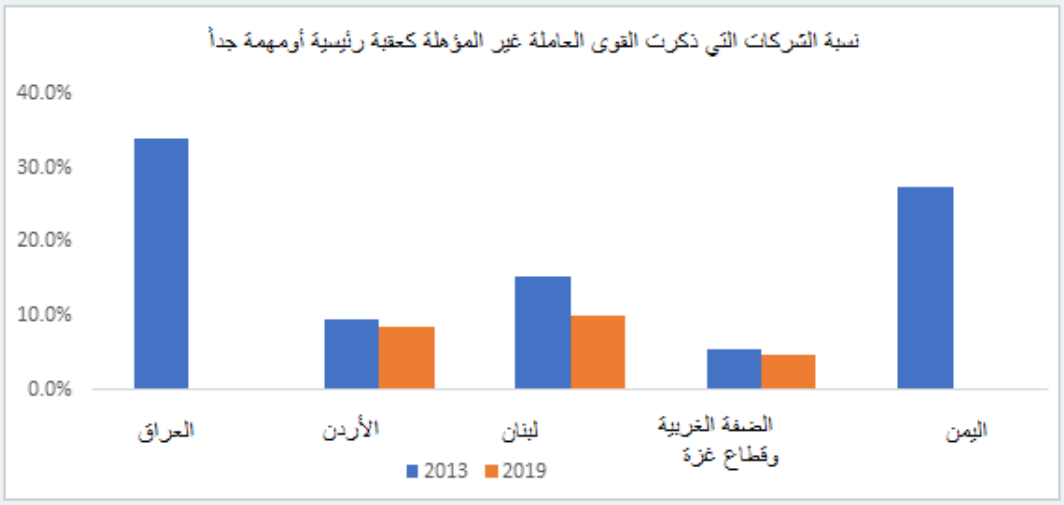

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.

ملاحظة: تم المسح المتعلق بالعراق في عام 2011 فقط.

وفقا للدراسة نفسها، فإن الطلب على المهارات يشكل شاغلاً أكثر إلحاحًا للفترات التي تنمو فيها الاقتصادات وتتزايد فيها القوى العاملة، مقارنة بفترات النمو المنخفض والنمو السلبي[65]. بالإضافة إلى عدم التوافق في المهارات، فإن المؤسسات في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة لم تقدم ما يكفي من التدريب لموظفيها. والواقع أن نسبة الشركات التي توفر أعلى قيمة في المتوسط تميل إلى الانخفاض مقارنة بنظيراتها من الشركات ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط للعامين 2013 و2019.

قد يؤثر خفض الأجور والوظائف وساعات العمل على متوسط الإنتاجية.

يجب أن تضع مسألة نقص المهارات في الاعتبار الأزمة التي شكلتها جائحة كوفيد-19 بالنسبة للعمالة الأجنبية، في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي. ويبرز تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2019 الحماية الاجتماعية المحدودة، وارتفاع خطر تعرض المغتربين للأمراض، فضلاً عن توظيف هذه المجموعة بشكل أكبر في قطاعات كانت الأكثر تضررًا من الوباء. ويقترح التقرير نفسه أن تُقدّم السياسة إعانات

64 لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على المنطقة العربية لأنها تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن عدة اقتصادات عربية كانت جزءًا من هذه الدراسة.

65 وفقًا لما ذكره البنك الدولي وآخرون (2016)، إن الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي بلغت أن عدم كفاية التعليم في القوى العاملة هو عقبة شديدة تميل للنمو بشكل أسرع وتوظيف نسبة أعلى من العاملين من ذوي الشهادات الجامعية مقارنة بالاقتصادات غير النامية.

لدعم العمالة واعتماد تدابير للحد من الجمود في سوق العمل. وتردع هذه القيود الصارمة الشركات عن التوظيف. وتصبح هذه السياسات أكثر أهمية بالنسبة لاقتصادات تعتمد اعتمادًا كبيرًا على السفر والسياحة، مثل الأردن ولبنان.

بغية تحليل حالة الشركات أثناء تفشي جائحة كوفيد-19، استخدمنا مسح المؤسسات لعام 21/2020 الذي تم جمعه فقط للأردن ولبنان. في الأردن، يبدو أن العمال المؤقتين كانوا الأكثر تضررًا بعد تفشي جائحة كوفيد-19، ولكن الموقف تحسن قليلاً في عام 2021. وأبلغ نحو 25 في المائة من الشركات عن انخفاض عدد العمال الدائمين والمؤقتين وانخفاض المرتبات حتى منتصف عشرينيات القرن الواحد والعشرين بسبب تفشي الجائحة. وبالنسبة للعمال المؤقتين، ارتفعت النسبة إلى 37 في المائة في نهاية عام 2020 وانخفضت إلى 19 في المائة خلال النصف الأول من عام 2021.

أما في لبنان، فقد أتت أزمة جائحة كوفيد-19 في أعقاب الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية الخطيرة التي ضربت لبنان منذ نهاية عام 2019. وفي الفترة بين أكتوبر 2019 ونوفمبر - ديسمبر 2020، أبلغت 58 في المائة من المؤسسات عن انخفاض في العدد الإجمالي للعمال الذين شكّل العمال المؤقتون وشبه المهرة منهم الفئة الأكثر تأثرًا.[66] علاوة على ذلك، أفادت نسبة مئوية عالية من المؤسسات (25 في المائة) عن انخفاض عدد العمال ذوي المهارات العالية، وأبلغت 45 في المائة من الشركات عن انخفاض في ساعات العمل بسبب الأزمات المتراكمة. وفي الواقع، كان 45 في المائة من العمال المسرحين من أكتوبر 2019 إلى أبريل - مايو 2021، من ذوي المهارات العالية و30 في المائة من العمال شبه المهرة.

2.2.4. الانفتاح التجاري

لا بد للبيئة التجارية في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة أن تكون أكثر مؤاتاة للتجارة. لطالما كان الانفتاح للتجارة الدولية مرتبطًا بالقدرة التنافسية. يساعد الانفتاح التجاري في تعزيز الضغوط التنافسية المفروضة على الشركات المحلية واكتساب القدرة على الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية.

تُظهر نتائجنا أن المؤسسات المصدرة في بعض الدول تكون أكثر إنتاجية من تلك التي تخدم الأسواق المحلية فقط. تتنوع الآليات التي تنتج مثل هذه الاختلافات. فوفقًا لبرنار وآخرون، يمكن تلخيص الآليات في جانبين: (1) الاختيار الذاتي في سوق التصدير و(2) التعلم عن طريق آثار التصدير[67].

قد يضمن خفض الحواجز أمام الدخول إلى سوق التصدير (مثل تبسيط الإجراءات التنظيمية) أن تعمل عملية الاختيار هذه بكفاءة أكبر. وفي ظل الظروف المناسبة، يمكن للتجارة أن تمثل فرصة للمؤسسات لاكتساب الإنتاجية والقدرة التنافسية. وفي مواجهة الأسواق المشوهة، قد لا تتمكن الشركات المنتجة من الوصول إلى الأسواق الأجنبية وجني المزايا من التجارة. يشير بيهار وفود (2011) إلى أن المؤسسات في المنطقة تنخرط في تجارة منخفضة المستوى، مع وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة في القمة. وتشير التقديرات إلى أن صادرات المنطقة لا تتجاوز ثلث إمكاناتها.

تظهر بيانات مسح المشاريع أن واحدًا من كل ثلاثة من المصنعين في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، صدر سلعًا بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أكثر من الاقتصادات ذات الدخل الأدنى إلى المتوسط في عام 2013. وفي عام 2019، كانت النسبة المئوية لمصدري الصناعات التحويلية أعلى من الاقتصادات ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط والأدنى إلى المتوسط [68] (الشكل 7).

66 أبلغ حوالي 26 في المئة من الشركات عن انخفاض مؤقت في العمالة بينما أفاد 1,6 في المئة فقط عن تخفيض دائم في العمالة. ولم تقدم نسبة الشركات التي أبلغت عن خفض عدد العمال المؤقتين أي تقرير عن الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021.

67 يزعم التعلم من خلال التصدير أن المصدرين يكتسبون المعرفة والكفاءة من التعرض للأسواق الأجنبية. للحصول على شرح أكثر تفصيلًا، اقرأ (Bernard, Eaton, Jenses, & Kotum, 2006).

68 يتعين على القراء توخي الحذر في المقارنة بين العامين. وتشمل العينة الفرعية لعام 2013 لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن والعراق في عام 2011. أما العينة الفرعية لعام 2019، فتشمل لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة فقط.

◄ الشكل 7 حصة المصنعين المصدرين في عامَي 2013 و2019

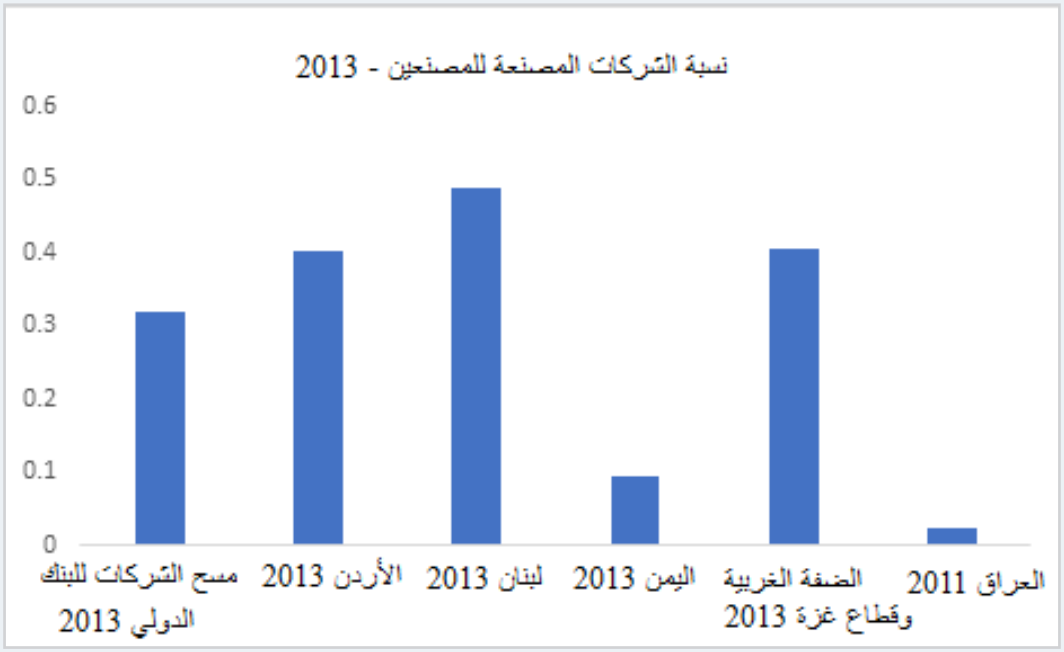

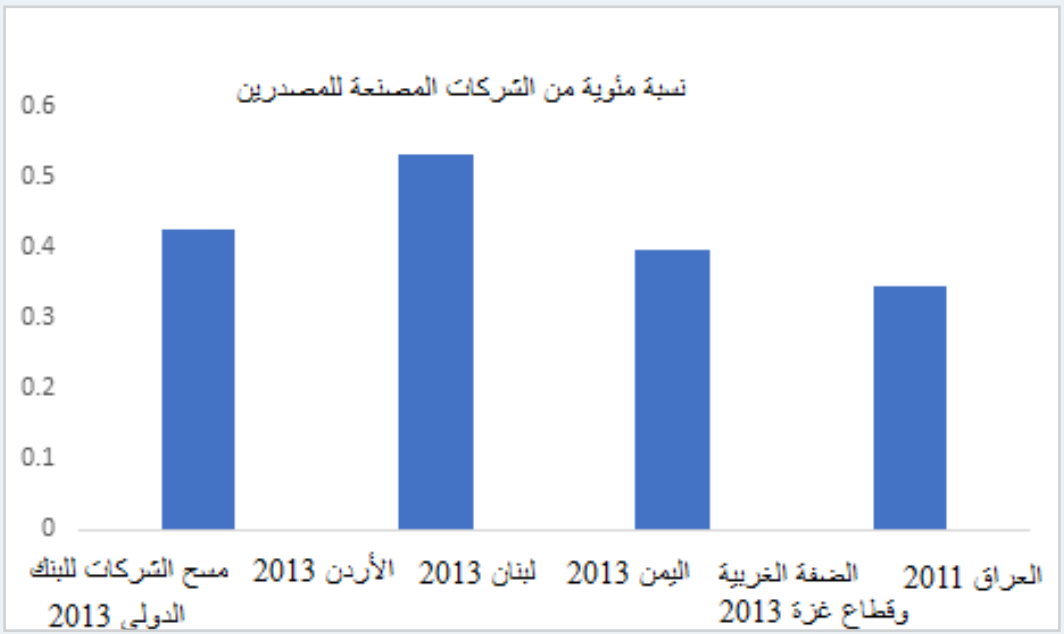

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسة.

تُظهر حصة المصدرين تفاوتًا كبيرًا في كل أنحاء المنطقة. ففي لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، كان المصدرون يمثلون نحو 40 في المائة من إجمالي المصنعين، في حين لم تتجاوز النسبة في اليمن والعراق عشرة في المائة في عام 2019. وكان ثلثا المصدرين تقريبًا من المشاريع الكبيرة، في حين كان ثلث المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التصنيع من المصدرين.

يبين الجدول 10 الوقت الذي يستغرقه التصدير وكلفته مجمعَين حسب الإيرادات. ذلك أن الاقتصادات العربية ذات الدخل المرتفع تُظهر وقتًا أقل وتكاليف أقل للتصدير مقارنة بالاقتصادات الأكثر فقرًا. ومن بين الاستثناءات في هذا الأمر الكويت، التي تظهر قيمًا مثل اقتصاد الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض. يُعتبر العراق وسوريا ولبنان الدول التي تتحمل أعلى تكاليف التصدير، والتي قد تتجاوز عشرة أضعاف التكاليف في البحرين، الدولة التي تتحمل أدنى تكاليف التصدير.

الجدول 10 الوقت الذي يستغرقه التصدير وكلفته

المجموعة	الاقتصاد	الوقت الذي يستغرقه التصدير: التوافق مع وقت الوصول إلى الحدود (بالساعات)	كلفة التصدير: التوافق مع تكلفة عبور الحدود (بالدولار الأمريكي)	الوقت الذي يستغرقه التصدير: التوافق مع المستندات المطلوبة. (بالساعات)	كلفة التصدير: التوافق مع المستندات المطلوبة (بالدولار الأميركي)
الدخل المرتفع	البحرين	59	47	24	100
	عمان	28	279	7	107
	قطر	25	382	10	150
	المملكة العربية السعودية	37	319	11	73
	الإمارات العربية المتحدة	27	462	5	140
	الكويت	84	665	72	227
الدخل الأعلى إلى المتوسط	العراق	85	1118	504	1800
	الأردن	53	131	6	100
	لبنان	96	480	48	100
الدخل الأدنى إلى المتوسط	الأراضي الفلسطينية المحتلة	6	51	72	80
الدخل المنخفض	سوريا	84	1113	48	725
	اليمن	-	-	-	-

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال، 2020.

ينبغي أن تكون بيئة الأعمال أكثر ملاءمة للاستيراد أيضًا[69]، ذلك أن التعريفات الجمركية التي تفرضها الاقتصادات العربية ذات الدخل المرتفع هي أعلى من نظيراتها ذات الدخل المرتفع. وعلى النقيض من ذلك، يعرض لبنان والأردن تعريفات منخفضة في المتوسط مقارنة بالاقتصادات ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط بين أقرانهما. ومع ذلك، فقد أظهر كلا البلدين زيادة في متوسط التعريفات منذ عام 2017 (الشكل 8).

69 تعتمد الاقتصادات العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير على الواردات، وفي الوقت نفسه، تفرض قيودًا كبيرة على التجارة. البنك الدولي، 2016.

◄ **الشكل -8 التعريفات المطبقة ذات الوسائل البسيطة، كل المنتجات (نسبة مئوية)**

المصدر: البنك الدولي – كتالوج البيانات.

يعتبر العراق ولبنان والأردن الاقتصادات التي تسجل أعلى وقت وتكاليف للاستيراد (الجدول 11). وتعرض الاقتصادات العربية ذات الدخل المرتفع أقصر وقت وأقل تكاليف. يتعين على الدول ذات الدخل الأعلى إلى المتوسط والاقتصادات ذات الدخل المنخفض أن تعمل على خفض الوقت والتكاليف اللازمة للاستيراد تحديدًا بسبب اعتماد الشركات بشكل كبير على المدخلات الأجنبية. قد تؤدي القيود المفروضة على الواردات إلى ارتفاع تكاليف المدخلات، مما يؤدي إلى تآكل المكاسب، وإنتاجية العمل، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة نمو المؤسسات التي تتسم بالكفاءة.

الجدول 11 الوقت الذي يستغرقه الاستيراد وكلفته

المجموعة	الاقتصاد	الوقت الذي يستغرقه الاستيراد: التوافق مع وقت الوصول إلى الحدود (بالساعات)	كلفة الاستيراد: التوافق مع وقت الوصول إلى الحدود (بالدولار الأمريكي)	الوقت الذي يستغرقه الاستيراد: التوافق مع المستندات المطلوبة. (بالساعات)	كلفة الاستيراد: التوافق مع المستندات المطلوبة (بالدولار الأميركي)
الدخل العالي	البحرين	42	397	60	130
	عمان	39	244	7	124
	قطر	48	558	72	290
	المملكة العربية السعودية	72	464	32	267
	الإمارات العربية المتحدة	54	553	12	283
	الكويت	72	634	96	332
الدخل الأعلى إلى المتوسط	العراق	131	644	176	500
	الأردن	79	206	55	190
	لبنان	180	790	72	135
الدخل الأدنى إلى المتوسط	الأراضي الفلسطينية المحتلة	6	50	45	85
الدخل المنخفض	سوريا	141	828	149	742
	اليمن	-	-	-	-

المصدر: دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسات، ونظام معلومات تحليل التجارة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والقيام بالأعمال التجارية 2020.
ملاحظة: لقد تم الحصول على بيانات الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن من عام 2017. وأجريت بقية الدراسات الاستقصائية في عام 2019.

2.2.5. التطورات الأخيرة في بيئة الأعمال

خلال السنوات الماضية، تحسنت بعض الاقتصادات العربية عبر أبعاد بيئة الأعمال المختلفة. وكان معظم التحسن في الدول العربية ذات الدخل المرتفع، التي تظهر أفضل أداء في مؤشر التنافسية العالمية (الجدول 12). يقيس مؤشر التنافسية العالمية 12 ركيزة: المؤسسات، والبنى الأساسية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وديناميكية الأعمال، وحجم السوق والقدرة على الابتكار (الجدول 12).

ووفقًا لمؤشر القدرة التنافسية العالمية، فإن الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية هي الدول التي تتمتع بأفضل أداء بين الاقتصادات العربية. ويشكل الكويت (في المرتبة 8+) والبحرين (5+) الاقتصاديين الأكثر تحسنًا بين عامي 2018 و2019، يليهما المملكة العربية السعودية (3+) والأردن (3+). وقد تم الحصول على نتائج مماثلة في نتائج ممارسة الأعمال بين 2019 و2020.

لقد تحسنت البحرين في ركيزة المؤسسة في ما يتعلق بالأمن وحقوق الملكية وإدارة الشركات. وفي ركيزة البنية الأساسية، تحسنت البنية الأساسية للنقل والمرافق الأساسية، الأمر الذي أعطى القدرة على الوصول إلى الكهرباء وتوفير إمدادات مياه يمكن الاعتماد عليها. فضلاً عن ذلك فإن مؤشر المراكز المالية العالمية يُظهر تحسنًا في التعميق المالي والاستقرار المالي، وديناميكيات الأعمال، والقدرة على الابتكار. أما البعد الأسوأ أداء فهو استقرار الاقتصاد الكلي، حيث يحتل 117 من أصل 141 اقتصادًا.

هذا وأظهر الكويت تحسنًا في المؤسسات والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسوق المنتجات والنظام المالي وديناميكية الأعمال. بيد أنه أظهر انخفاضًا في بُعد القدرة على الابتكار، وهو أمر حاسم في الاقتصاد الرقمي الجديد وفي الانفتاح التجاري (التعريفات التجارية، وتعقيد التعريفات الجمركية وكفاءة التخليص الجمركي على الحدود). وعلى وجه التحديد، لوحظ حدوث تحسن في اللوائح الحكومية؛ وكفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات؛ ونوعية الإمداد بالكهرباء (الوصول إلى التغطية هو بالفعل 100 في المائة)؛ والوصول إلى الإنترنت؛ والعمق المالي والاستقرار والدينامية التجارية.

هذا وأظهرت المملكة العربية السعودية تحسنًا في ركائز المؤسسات والبنية التحتية واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسوق العمل والنظام المالي وديناميكية الأعمال. وعلى وجه التحديد، حدث التحسن على مستوى الأمن وأداء القطاع العام، وحقوق الملكية وإدارة الشركات؛ والبنية الأساسية للنقل والمرافق؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوصول إلى الإنترنت)؛ وسوق المنتجات (في إطار الانفتاح التجاري أساسًا)؛ وسوق العمل، والنظام المالي (العمق والاستقرار)؛ والابتكار.

وأخيرًا، أظهر الأردن نتائج مختلطة. فهو يظهر تحسنًا في حقوق الملكية، وحوكمة الشركات، وأداء القطاع العام، ولكنه يظهر انخفاضًا في الأمن. وفي ما يتعلق بالبنية التحتية، يظهر مؤشر قطاع النقل العام تحسنًا في البنية التحتية العامة للنقل، إلا أن الانخفاض في البنية التحتية للمرافق يعود أساسًا إلى إمدادات المياه غير الموثوقة. ومن بين الركائز الأخرى، أظهر الأردن تحسنًا طفيفًا في المنافسة المحلية والانفتاح التجاري؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي (العمق والاستقرار)؛ وديناميكية الأعمال، ولكن انخفاضًا في القدرة على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار.

وبحسب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020، فإن المملكة العربية السعودية (7,7) والأردن (7,6) والبحرين (5,9 نسبة التغيير في درجة ممارسة الأعمال) هي الدول العربية التي تحسنت إلى أقصى حد عبر ثلاث مناطق أو أكثر بين 2019 و2020. وتُعد المملكة العربية السعودية الاقتصاد الذي نجح في تحسين الترتيب إلى أقصى حد من خلال ثمانية إصلاحات تشجع السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار (رؤية المملكة 2030).

جدول 12 مؤشر بيئة الأعمال لاقتصادات عربية مختارة – مؤشر التنافسية العالمية

المجموعة	الاقتصاد	المرتبة العالمية للقدرة التنافسية، 2020
الدخل العالي	البحرين	45
	عمان	53
	قطر	29
	المملكة العربية السعودية	36
	الإمارات العربية المتحدة	25
	الكويت	46
الدخل الأعلى إلى المتوسط	العراق	-
	الأردن	70
	لبنان	88
الدخل الأدنى إلى المتوسط	الأراضي الفلسطينية المحتلة	-
الدخل المنخفض	سوريا	-
	اليمن	140

المصدر: مجموعة البنك الدولي، دليل ممارسة الاعمال التجارية؛ منظمة الشفافية الدولية.
(#https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl)، مؤشر تصور الفساد؛ المنتدى الاقتصادي العالمي؛ مؤشر التنافسية العالمي http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2019/competitiveness-rankings/

ملاحظة: تمثل الأعداد الكبيرة الأداء الأسوأ.

بحسب البنك الدولي، نفّذت هذه الاقتصادات إصلاحات تنظيمية ركزت في المقام الأول على تحسين الحصول على الائتمان وحل مشكلة الإعسار، والتعامل مع تصاريح البناء، والحصول على الكهرباء، وإنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، بين أمور أخرى. ونفذت البحرين أعلى عدد من الإصلاحات التنظيمية التي تحسنت في كل المجالات تقريبًا قياسًا على المؤشر. علاوة على ذلك، يزعم البنك الدولي أن الاقتصادات العربية ذات الدخل المرتفع تستفيد من التكنولوجيات الرقمية لتحسين كفاءة العمليات، على سبيل المثال، مع القدرة الكافية في الوصول إلى الكهرباء[70].

قام كل من البحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتحسين عمليات الوصول إلى الكهرباء والحصول على التمويل خلال عامي 2018 و2019 [71]. ونفّذ الأردن تعديلات قانونية وحسّن إمكانية الحصول على معلومات تمويلية للمصارف والمؤسسات المالية لتسهيل الحصول على التمويل، في حين تبنى لبنان الوساطة كآلية بديلة لحل النزاعات لتطبيق العقود[72].

◄ 2.3 المستوى الوسطي: التقييم القطاعي لثغرات الإنتاجية والقيود التي تحول دون إيجاد فرص العمل

يسعى هذا القسم إلى تحليل الفجوات الإنتاجية والقيود التي تواجه خلق الوظائف من قبل القطاعات الاقتصادية، والتي قد تؤثر على أداء المؤسسات. على سبيل المثال، فإن القطاع الذي يكون فيه متوسط المشاريع الصغيرة جدًا عالي النسبة أو بمستويات عالية من العاملين لحسابهم الخاص قد يكون أقل مستويات الإنتاجية. قد تكون قطاعات أخرى أكثر ميلاً إلى الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية فتكون بالتالي أقل اعتمادًا على العمالة.

تبين الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات أن الخدمات هي أهم قطاع اقتصادي في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشير النتائج إلى أن الشركات الصغيرة والكبيرة تتركز في قطاعات الخدمات بينما تركز الشركات المتوسطة على التصنيع. ومن ناحية أخرى، تبين التحليلات الأكثر تفصيلاً أن المؤسسات الصغيرة تعمل في مجال البيع بالتجزئة في حين تركز الشركات الكبيرة على خدمات أخرى مثل الخدمات المالية والتأمين.

2.3.1. ديناميكيات العمالة

تظهر عدة دراسات أن معظم الموظفين يتوزعون بين عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وعدد قليل من المؤسسات الكبيرة[73]. ففي العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، تتركز الوظائف الرسمية في الشركات الكبيرة بشكل رئيسي على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة. ولكن هناك اختلافات بين الدول.

70 لمزيد من المعلومات، راجع تقرير ممارسة الأعمال 2020.

71 هناك تدابير أخرى لإنفاذ العقود، والتجارة الأسرع عبر العمليات الحدودية والحصول على تصاريح البناء، تفسر أيضًا تحسن ترتيب ممارسة الأعمال.

72 راجع الملحق 5 للاطلاع على وصف مفصل للتغيرات في السياسة العامة.

73 (Gemechu, Francis, & Meza, 2015) و (Meghana, Demirguc-Kunt, & Maksimovic, 2014).

◄ الشكل 10 نسبة العمالة حسب حجم المشاريع وقطاعها

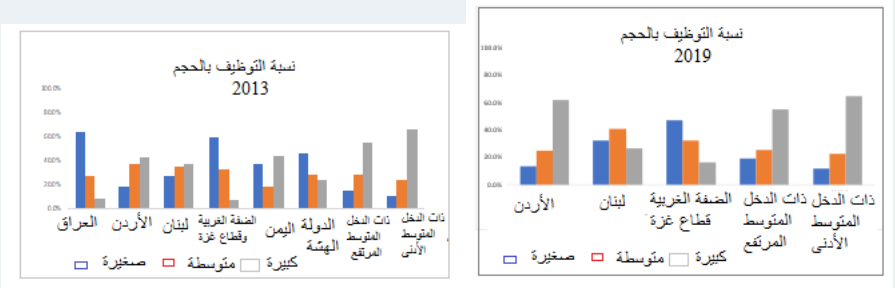

المصدر: مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي

علاوة على ذلك، نجد أن معظم الوظائف في عام 2019 كانت في قطاع الخدمات بالنظر إلى الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. تعمل المؤسسات المتوسطة الحجم بنسبة أكبر في مجال التصنيع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والصغيرة (الجدول 13).

جدول 13 توزيع المبيعات بحسب حجم الشركة

	توزيع المبيعات					
	شركة صغيرة (19 - 5)		شركة متوسطة (99 - 20)		شركة كبيرة (100+)	
	2013	2019	2013	2019	2013	2019
الأردن	11,2	22,7	23,5	47,2	65,3	30,2
لبنان	27,3	18,6	40,7	41,3	32,0	40,2
الأراضي الفلسطينية المحتلة	49,1	56,5	40,6	29,3	10,3	14,1
اليمن	2,2	-	[أ] 42,9	-	[أ] 54,8	-
الاقتصادات العربية	30,0	18,6	37,6	41,1	32,3	40,0

المصادر: الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات.
ملاحظة: تم حساب توزيع أحجام الشركة باستخدام أمر المسح القائم على الاحصائيات أي [pweight=wmedian]، حيث أن strata هي وحدة منفردة (موسعة).
أ قيم لا تختلف إحصائيًا عن الصفر عند 95% من الثقة.
تم المسح المتعلق بالعراق في عام 2011.

المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسة.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند مستوى ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.
[أ] قيمة لا تختلف إحصائيًا عن الصفر

يترافق أكبر تركيز للعمالة في المؤسسات الكبيرة مع تركيز أعلى من إجمالي المبيعات، باستثناء الأردن حيث تشكل شركات التصنيع والخدمات المتوسطة الحجم نحو 65 في المائة من إجمالي المبيعات.

يعتبر نمو العمالة في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة ضعيفًا. وتتصارع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل زيادة عملياتها وتوسيع نطاقها. هذا وقد زاد تفشي جائحة كوفيد-19 نسبة المؤسسات الأصغر حجمًا.

في الفترة ما بين 2009و 2012، أظهر كل من الأردن والعراق ولبنان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة نموًا في العمالة في قطاع التصنيع، بصرف النظر عن حجم المؤسسة (الجدول 14). وكانت الأراضي الفلسطينية المحتلة هي البلد الوحيد الذي أظهر نموًا في العمالة في قطاع الخدمات. تغيرت الحالة تغيرًا كبيرًا من عام 2015 إلى عام 2018، عندما شهدت الدول انخفاضًا أو لم تشهد أي زيادة في أي من القطاعين. لقد تضررت الشركات الصغيرة في لبنان أكبر ضرر، ربما بسبب أزمة الاقتصاد الكلي والأزمة السياسية التي أدت إلى التضخم المفرط وانكماش الناتج المحلي الإجمالي، بشكل أساسي منذ عام 2019.

الجدول 14 نمو العمالة بحسب الحجم والقطاع في الاقتصادات العربية (الأردن، لبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة)

	التصنيع		الخدمات	
	ما بين 2009 و2012	ما بين 2015 و2018	ما بين 2009 و2012	ما بين 2015 و2018
الأردن	***5,2 (1,6)	-1,9 (2,4)	2,7 (1,8)	-1,1 (1,2)
لبنان	***4,6 (1,6)	-2,6 (2,1)	0,5 (1,3)	***-4,1 (1,8)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	***6,2 (1,9)	-4,4 (2,4)	***8,2 (1,3)	-1,3 (1,6)
الشركات الصغيرة (<20)	***4,6 (1,2)	***-6,2 (1,82)	2,8 (1,9)	***-2,4 (1,0)
الشركات المتوسطة (20 - 99)	***7,0 (1,9)	2,3 (1,5)	3,8 (2,6)	-0,1 (1,4)
الشركات الكبيرة (100 وأكثر)	***6,3 (1,7)	0,4 (1,7)	1,8 (1,6)	-4,8 (2,3)

المصدر: حساب خاص على أساس مسح المؤسسة.
ملاحظة: تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. إن كل عناصر التحكم هي (نعم/لا) متغيرات وهمية.

تشـير نظريـة اقتصـاد العمـل إلى أن نمـو الشـركات ينتـج كعمليـة للتعلـم والاختيـار، وهـو مـا مـن شـأنه أن يحسـن مـن الإنتاجيـة الكليـة للشـركات. تعتبـر ديناميكيـات الأعمـال فـي العـراق واليمـن ولبنـان والأردن والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة منخفضـة (الجـدول 15). تميـل المؤسسـات إلى أن تحافـظ عـلى نفـس الفئـات مـن حيـث الحجـم؛ وهـي ظواهـر لوحظـت فـي الفترتيـن مـا بيـن 2009 و2012 ومـا بيـن 2015 و2018. والواقـع أن عـددًا لا يذكـر مـن المؤسسـات الصغيـرة أصبـح فـي كلتـا الفترتيـن متوسـطًا و/أو كبيـرًا. ومـما يثيـر القلـق أن البيانـات تبيـن أن 18 و9 فـي المائـة مـن المؤسسـات المتوسـطة الحجـم أصبحـت مؤسسـات صغيـرة الحجـم فـي عامـي 2013 و2019 عـلى التوالـي[74]. لقـد أصبـح مثـل هـذا الموقـف أكثـر بـروزًا أثنـاء تفشـي جائحـة كوفيـد-19.

الجدول 15 تحول الشركات عبر فئات الحجم، 2012 و2018، دول عربية مختارة

متوسط العينة الكاملة (الأردن، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والعراق، واليمن)			
حجم الشركة	الحالة في 2012		
	شركة صغيرة (5 - 19)	شركة متوسطة (20 - 99)	شركة كبيرة (100+)
شركة صغيرة (-519 موظفًا)	94	6	0
شركة متوسطة (20 - 99 موظفًا)	18	80	3
شركة كبيرة (100 موظف وأكثر)	0	0	100

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

ملاحظة: تتراوح المصفوفة الانتقالية للعراق بين 2007 و2010.

متوسط العينة الكاملة (الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)			
حجم الشركة	الحالة في 2018		
	شركة صغيرة (5 - 19)	شركة متوسطة (20 - 99)	شركة كبيرة (100+)
شركة صغيرة (-519 موظفًا)	94	4	2
شركة متوسطة (20 - 99 موظفًا)	9	90	1
شركة كبيرة (100 موظف وأكثر)	0	7	93

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

74 لا يقـدم مسـح المؤسسـات الـذي أجـراه البنـك الدولـي سـوى بيانـات عـن معـدلات النمـو للشـركات التـي لا تـزال قائمـة (وليـس للشـركات التـي خرجـت مـن السـوق) ويسـتبعد الداخليـن الجـدد (بيـن السـنة الماليـة الأخيـرة وثـلاث سـنوات ماليـة سـابقة) والشـركات الصغيـرة. ومـع ذلـك، توفـر هـذه البيانـات نقطـة بدايـة عمليـة لتحليـل ديناميكيـات العمالـة.

بعد عام 2019، اضطرت الشركات المتوسطة الحجم إلى الاستغناء عن العمال الدائمين والمؤقتين. في لبنان، أصبح نحو 30 في المائة من المؤسسات المتوسطة الحجم صغيرة، وأصبحت نسبة مماثلة من المؤسسات الكبيرة الحجم متوسطة الحجم بحلول نهاية عام 2020 [75]. وقد يكون هذا نتيجة للأزمة الحالية في لبنان مقترنة بالتأثيرات المترتبة بجائحة كوفيد-19 [76].

ففي عام 2018، كان نمو العمالة السنوي أبطأ بالنسبة للشركات المقيدة للائتمان والمؤسسات الكبيرة في العراق واليمن ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبين عامي 2009 و2012، نلاحظ أيضًا هذا النمط المستمر (الجدول 16). بالإضافة غلى ذلك، لا تظهر نتائج تراجع المربعات الصغرى العادية أي ارتباط ذي أهمية إحصائية بين نمو العمالة وإنتاجية العمل، أو بين نمو العمالة وتصور الفساد كأولوية في عمليات الأعمال التجارية خلال الفترة ما بين 2015 و2018.

الجدول 16 نمو العمالة السنوي مقابل إنتاجية شركات والقيود على التمويل

	نمو العمالة السنوي (نسبة مئوية)	
	ما بين 2009 و2013	ما بين 2015 و2018
تمويل مقيد (جزئيًا وكاملاً) (نعم/لا)	*-0,06 (0,032)	0,01 (0,018)
سجل إنتاجية العمالة	-0,007 (0,012)	-0,00 (0,010)
الفساد: العقبة الرئيسية (نعم/لا)	*-0,08 (0,043)	-0,03 (0,019)
الشركات الصغيرة (قبل ثلاث سنوات مالية) (نعم/لا)	0,19 (0,035)	***0,06 (0,022)
الشركات الكبيرة (قبل ثلاث سنوات مالية) (نعم/لا)	***0,09 (0,040)	0,00 (0,020)
الشركات الناشئة (10-0 سنوات)	0,13 (0,084)	0,09 (0,108)
الثابت	-0,11 (0,081)	-0,02 (0,029)
حجم العينة	1,340	1,046
R-مربع	0,13	0,12

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة: تُعتبر معاملات الانحدار تقاريبًا. تُعرض القيم بحسب تعادل القوة الشرائية. يتضمن الانحدار ضوابط الاقتصاد، والقطاع، والآثار الثابتة المحلية. تظهر الأخطاء القياسية بين قوسين. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويين 1,5 و10 في المائة على التوالي.

75 يبين مسح الاقتصادات العربية أن نسبة الشركات الصغيرة في لبنان، في أكتوبر 2019، بلغت 58 في المائة. وبحلول أكتوبر - نوفمبر 2020، ارتفعت نسبة الشركات إلى 71 في المائة. والفارق كبير إحصائيًا عند 85 في المائة من الثقة.

76 راجع الملحق 7 للاطلاع على نظرة كاملة على المصفوفة الانتقالية في العمالة.

2.3.2. الأجور

يكـون للشـركات الأكثـر إنتاجيـة فواتيـر أجـور أعـلى لـكل عامـل. وتُسـتخدم فاتـورة الأجـور الإجماليـة لـكل عامـل، والتـي تشـمل الأجـور والضرائـب ومدفوعـات الضمـان الاجتماعـي، المعدلـة وفقًـا لتعـادل القـوة الشـرائية بالـدولار الأميركـي، لتقييـم الفجـوات فـي الأجـور. تعـرض المؤسسـات الأكثـر إنتاجيـة (قياسًـا عـلى المبيعـات لـكل عامـل) فواتيـر أجـور أكبـر كثيـرًا لـكل عامـل فـي العـراق واليمـن ولبنـان والأردن والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بمـا يتماشـى مـع الأبحـاث السـابقة[77] (الجـدول 17). هـذا ويرتبـط حجـم خبـرة الشـركات والمـدراء بشـكل إيجابـي بالأجـور.

الجدول 17 الأجر عبر القطاعات وحجمه (بالآلاف مع انكماش خلال 2009 بالدولار الأمريكي)

	التصنيع		الخدمات	
	2013	2019	2013	2019
الأردن	405,1 (96,2)	293,6 (54,8)	184,4 (61,4)	236,9 (42,9)
لبنان	375,5 (63,8)	197,9 (17,3)	215,9 (23,5)	208,0 (18,2)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	77,8 (10,2)	84,6 (12,4)	50,7 (4,7)	87,3 (9,7)
كل الدول العربية	284,9 (44,2)	176,6 (17,5)	158,7 (25,3)	178,1 (17,5)

المصدر: مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة.

بوجـه عـام، دفعـت مؤسسـات التصنيـع أجـورًا أعـلى مـن تلـك التـي دفعتهـا مؤسسـات قطـاع الخدمـات فـي عـام 2013. وكان هـذا الفـارق عمليًـا صفـرًا فـي عـام 2019. نجـد أيضًـا أن نسـبة هامـة مـن المؤسسـات الكبيـرة كانـت تعمـل فـي قطاعـات الخدمـات العاليـة الإنتاجيـة بيـن عامـي 2013 و2019. بالإضافـة إلى ذلـك، نلاحـظ أن متوسـط الأجـور فـي قطـاع التصنيـع انخفـض بيـن عامـي 2013 و2019 فـي الأردن ولبنـان بينمـا حافظـت الأجـور عـلى اسـتقرارها فـي قطـاع الخدمـات.

77 (Haltiwanger, Lane, & Spletzer, 2007) و (Tiothy, Foster, Haltiwanger, & Troske, 2004).

الجدول 18 تأثير حجم الأجر

	سجل متوسط فاتورة الأجور المعدلة وفقًا لتعادل القوة الشرائية المعدل لعام 2009 بالدولار الأمريكي		
	الكل	عينة من الدول لعام 2013	عينة من الدول لعام 2019
حجم السجل	***0,95 (0,04)	***1,01 (0,06)	***0,95 (0,036)
عمر الشركات المدونة في السجل	0,009 (0,04)	***0,15 (0,07)	-0,09 (0,060)
إنتاجية العمل في عام 2009 بالدولار الأمريكي	***0,21 (0,04)	***0,39 (0,07)	0,12 (0,050)
خبرة المديرين	***0,01 (0,003)	0,003 (0,006)	*0,01 (0,003)
النسبة المئوية من العمال الحاصلين على شهادة جامعية (عينة 2013) أو العمال المهرة (عينة 2019)	-	-(0,005) (0,016)	-
التدريب الرسمي (نعم/لا)	0,11 (0,134)	0,36 (0,25)	0,104 (0,081)
الثابت	***7,5 (0,31)	***7,3 (0,54)	***9,18 (0,240)
الملاحظات R-مربع	2,521 0,68	557 0,72	1,089 0,75

المصدر: الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات.
ملاحظة: يذكر التقرير أن معاملات تراجع المربعات الصغرى العادية تظهر الأخطاء القياسية بين قوسين. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويين 1,5 و1 في المائة على التوالي. لا تظهر الاثار الثابتة للاقتصاد والقطاع. أما بالنسبة للعينة بأكملها، فتم تضمين أمثلة للوقت.

فضلاً عن ذلك، فإن نتائجنا لا تظهر ارتباطًا بين نسبة العاملين الحاصلين على شهادة جامعية والأجور الأعلى. وتشير نظرية اقتصاد العمالة إلى أن الأجور الأعلى ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بمستوى التعليم. ولكن في الأسواق المشوهة، أو في الاقتصادات ذات التعليم العالي المتدني الجودة أو التي تعاني من عدم تطابق في المهارات، قد لا يبقى هذا الارتباط قائمًا. وتبين نتائج التراجع أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى دفع أجور موظفيها أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو أمر معروف باسم تأثير حجم الأجور (الجدول 18). يمكن أن ترتبط الفروق في الأجور بالفروق في الإنتاجية، ونوعية الإدارة، وقدرة المؤسسات الكبيرة على اجتذاب مواهب أفضل، من بين عوامل أخرى. وأخيرًا، يُظهر قطاع الملابس ارتباطًا سلبيًا بمتوسط الأجور. قد تفسر هذه النتيجة جزئيًا انخفاض متوسط الأجور في قطاع التصنيع من 2013 إلى 2019.

لا يوجد فرق في الأجور التي تدفعها المؤسسات المصدرة وغير المصدرة (الشكل 11)، فالمؤسسات المصدرة تتعرض

لمزيد من المنافسة ومن المفترض أن تكون أكثر إنتاجية، وأن تظهر أحجامًا أكبر وتدفع أجورًا أعلى من تلك التي لا تصدر. ومع ذلك، تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن الاختلافات بين المؤسسات المصدرة وغير المصدرة ليست ذات أهمية إحصائية في العراق واليمن والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. أما في لبنان، فتدفع المؤسسات المصدرة أجورًا أعلى من تلك غير المصدرة.

◄ **الشكل 11 فاتورة الأجور لكل عامل، 2013 و2019**

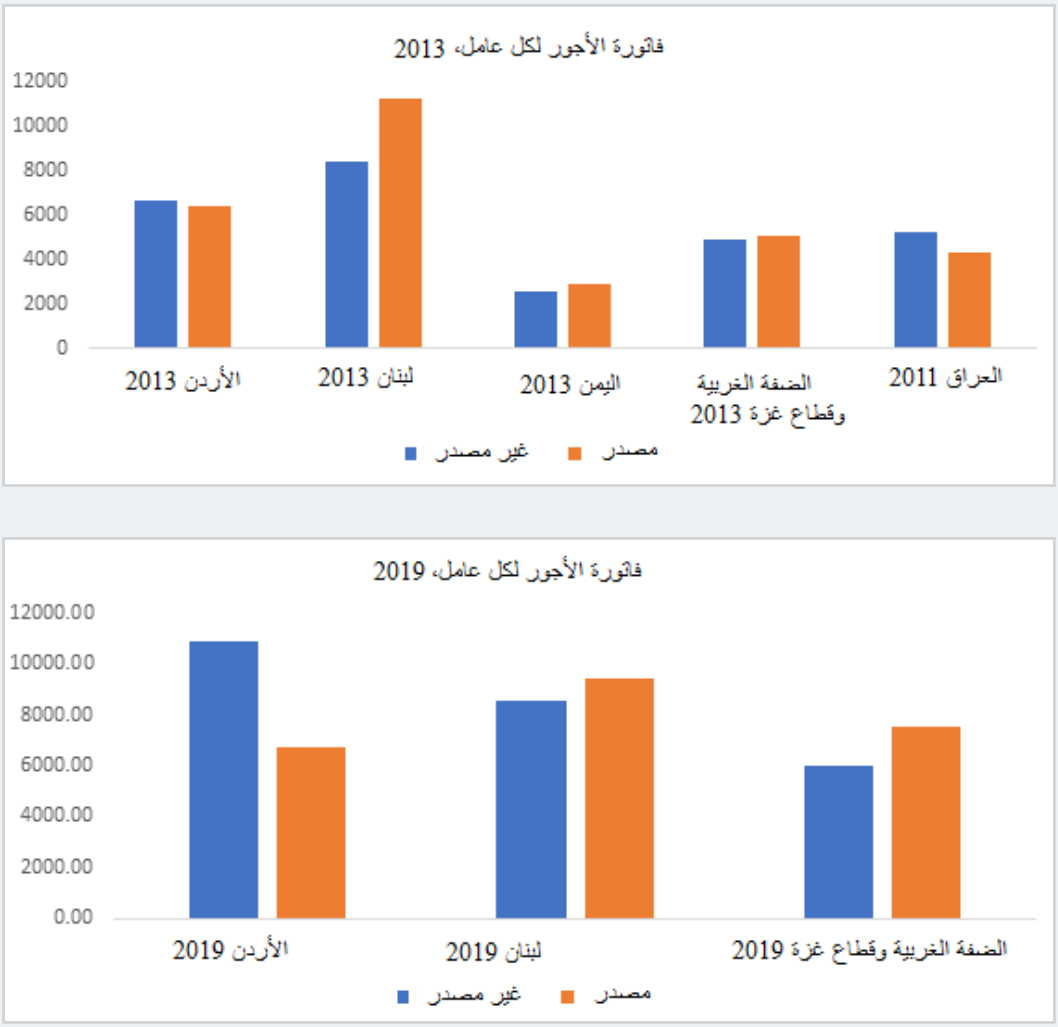

المصدر: الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات.

2.3.3. الإنتاجية

يجري هذا القسم تحليلاً وصفيًا لإنتاجية العمل (الناتج عن كل عامل والناتج عن كل تكاليف عمل)، وإنتاجية العامل الكلي القائم على الإيرادات، وتحليل الارتباط باستخدام نماذج المربعات الصغرى العادية والاحتمالية لتحديد محددات إنتاجية العمل على مستوى المؤسسة.[78]

التحليل الوصفي[79]

تقيس إنتاجية الأعمال كفاءة المؤسسات لتحويل المدخلات إلى ناتج. فقد خلص روبرت سولو (1957)[80] في عمله الأصلي إلى أن التفاوت في الدخل سوف يُفسّر إلى حد كبير بالفوارق الأساسية في الإنتاجية. لقد حلل العمل الإضافي الذي قام به أسيموجلو وديل (2010) وسيفيرسون (2011)[81] فروق الإنتاجية بين الاقتصادات وبين المؤسسات. وخلص أسيموجلو وديل إلى أنه يمكن تفسير نصف الاختلافات بين الدول وبين البلديات في القارتين الأمريكيتين بسبب الاختلافات في الرأسمال البشري بينما وجد سيفيرسون أنه يمكن تفسير فروق إنتاجية الأعمال بعدة عوامل، بما في ذلك ممارسات الإنتاج/الإدارة وبعض العناصر الخارجية المتعلقة ببيئة الأعمال.

يمكن استخدام مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي لتقدير الانتاجية على مستوى الشركات وتقييم أثر بيئة الأعمال التجارية على أداء المؤسسات. تشمل تقديرات إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية للعامل (TFP) لمؤسسات التصنيع، فضلاً عن نسب عوامل الإنتاج أو تكاليف أسهم الرأسمال والعمالة والمواد الوسيطة على ناتج مؤسسات التصنيع والمؤسسات غير الصناعية[82]. تستند تقديرات الإنتاجية الكلية للعامل إلى وظيفة إنتاج كوب-دوجلاس باستخدام الأسعار النقدية للمدخلات والمخرجات. وقد قُدّر الناتج باستخدام الإيرادات (المبيعات كوكيل). وتعتبر الإنتاجية الكلية للعامل على مستوى المؤسسات مجموع التأثير على مستوى الاقتصاد والصناعة والإنتاجية الخاصة بالمؤسسات[83].

نحن نجد أن متوسط الإيرادات (المبيعات بالوكالة) كحصة من إجمالي تكاليف العمالة أعلى في المؤسسات الصناعية مقارنة بالخدمات في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة[84] (الجدول 19).

78 أجرى غاديس وآخرون (2018) عمليات تراجع على مستوى الشركات تتحكم فيها آثار ثابتة داخل البلد، واستخدموا الضوابط التالية باستخدام عينة مجمعة: العمر وحجم الشركة، ووكيلاً للرأسمال المادي (في حال اشترت المؤسسة أصولاً ثابتة في السنة المالية الأخيرة)؛ بالنسبة للرأسمال البشري، سنوات الخبرة في الإدارة العليا وما إذا كانت الشركة تقدم تدريبًا رسميًا؛ وضع المصدّر؛ الملكية الأجنبية؛ متغير وهمي للحصول على التمويل (1 إذا كانت الشركات لديها قرض أو خط تمويل وصفر بخلاف ذلك)؛ سواء أكانت الشركة تملك موقعها الإلكتروني الخاص بها أم لا وتضمنت عدة متغيرات في بيئة العمل: المدة الإجمالية لانقطاع الكهرباء، سواء أكانت الشركة تمتلك مولدًا، واجهت جريمة، دفعت ثمن الأمن، توقعت طلبًا للرشوة، والوقت الذي تنفقه الإدارة في التعامل مع القوانين التنظيمية. (Islam, Gaddis, Palacios Lopez, & Amin, 2018).

79 نظرًا للقيود المفروضة على البيانات، لم يكن من الممكن تحليل الشركات غير الرسمية، وهي الشركات التي تظهر عادة أدنى مستويات الإنتاجية، والأجور المنخفضة، والموظفين من ذوي المهارات المتدنية مقارنة بالأعمال التجارية الرسمية. علاوة على ذلك، أجريت كل التقديرات باستخدام تصميم العينات الوارد في كل من الدراسات الاستقصائية. بالنسبة إلى متغير وزن العينة، استخدمنا تصميم وزن احتمالي مع متوسط الوزن المتغير wmean كما هو مقترح في تقارير التنفيذ، والطبقات المتغيرة لمعرفات stratum.

80 (Solow, 1957).

81 (Acemoglu & Dell, 2010) و (Syverson, 2011).

82 يمكن أن تخضع تقديرات انحدار الإنتاجية الكلية للعامل إلى العديد من التحيزات التي يصعب معالجتها: (1) الاختيار، (2) والتزامن، (3) ومسائل تتعلق باستخدام الأموال النقدية مقابل تدابير الكميات المادية أو المدخلات والمخرجات. (World Bank; European Bank; Eurpean Investment Bank, 2016).

83 قدر البنك الدولي انحدار الإنتاجية الكلية للعامل باستخدام نموذج الانحدار التالي: ؛ حيث أن هو الوكيل عن طريق «القيمة البديلة للآلات والمعدات»؛ و هو الوكيل بموجب «فاتورة الأجور الإجمالية»، و عن طريق «تكلفة المواد الخام والسلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج». ولجعل البيانات قابلة للمقارنة، تحولت المتغيرات إلى عام عملة موحد. وتم تقدير انحدار الإنتاجية الكلية للعامل بشكل منفصل لكل صناعة على حدة (مجمعة حسب رموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية المكونة من رقمين) وتجميع الاقتصادات حسب مستوى الدخل (استنادًا إلى تصنيف البنك الدولي). بالتالي، يكون التقدير النهائي هو حيث يشير i التي الشركة، s إلى القطاع w إلى الاقتصاد. وللسماح بمتوسط تأثير على المستوى الاقتصادي، يتم تضمين متغير وهمي لكل اقتصاد c. وكانت التأثيرات الانحدارية خاضعة لمستوى الدخل، والاقتصاد، والتأثيرات الثابتة للسنة. للاطلاع على تفسير مفصل، راجع (Francis, Karalashvili, Maemir, & Meza Rodriguez, 2020) أحد المحاذير الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار هو أن مواصفات الانحدار تفترض تكنولوجيا إنتاج مشتركة قد تختلف عبر الصناعات والمستوى الاقتصادي.

84 تكون النتائج صالحة للمستويات المنخفضة (70) من الثقة الإحصائية.

الجدول 19 الإيرادات كنسبة من إجمالي تكاليف العمالة حسب البلد والقطاع والحجم، دول عربية مختارة، 2019

	الإيرادات كحصة من إجمالي تكاليف العمالة مع انكماش خلال 2019 بالدولار الأمريكي		
حسب البلد	**التصنيع**	**الخدمات**	**المجموع**
الأردن	27,7 [أ] (19,2)	8,9 (1,2)	15,6 (7,5)
لبنان	10,5 (10,5)	10,5 (1,7)	10,5 (1,2)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	10,9 (8,7)	8,7 (1,1)	9,6 (1,1)
اليمن 2013	20,4 (5,0)	43,4 (18,5)	33,9 (11,0)
الاقتصادات العربية 2019	15,1 (5,1)	9,3 (0,8)	11,5 (2,1)
حسب حجم الشركة	**التصنيع**	**الخدمات**	**المجموع**
الشركات الصغيرة (<20)	17,1 (7,7)	9,0 (0,9)	11,9 (2,8)
الشركات المتوسطة (20 - 99)	11,5 (1,9)	10,7 (2,0)	11,1 (1,4)
الشركات الكبيرة (100 وأكثر)	7,9 (1,6)	7,1 (0,9)	7,5 (0,9)

[أ] مهم عند 80 في المائة من الثقة الإحصائية.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.
المصدر: حساب خاص على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالاقتصادات.

عندما تم احتساب إنتاجية العمل كمبيعات لكل عامل، أظهرت التقديرات أن المؤسسات الأكبر حجمًا تكون أكثر إنتاجية من الشركات الأصغر حجمًا. وقد توصّل صندوق النقد الدولي (2019) إلى نتائج مماثلة من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. وعلى الرغم من عدم إمكانية إجراء مقارنة كاملة، يقترح البنك الدولي (2013) أن المؤسسات الأكبر حجمًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر إنتاجية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، تشير حساباتنا إلى أن المواقع الأكبر حجمًا تتسم بمتوسط إنتاجية أعلى في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن. في لبنان واليمن، لم تظهر الرسوم البيانية أي اختلافات بين المواقع من حيث الحجم. وفي الأردن، تشهد المناطق الشمالية والوسطى أعلى معدلات الإنتاجية، في حين تُظهر إربد والزرقاء أقل المعدلات[85].

علاوة على ذلك، يبدو أن المؤسسات الكبيرة تتميز بإنتاجية إجمالية أعلى للعامل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الجدول 20). ولتقييم الاختلافات بدقة أكبر، قمنا بتشغيل نموذج الانحدار باستخدام الإنتاجية الكلية للعامل كمتغيرات تابعة، يتم التحكم فيها من خلال العديد من خصائص العمل. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الشركات المصدرة المملوكة لأجانب وتلك التي تشكل جزءًا من شركات أكبر تُظهر معدلات إنتاج أعلى من الشركات الأخرى.

85 راجع الملحق 8 للاطلاع على حساب تفصيلي للإنتاجية حسب حجم المنطقة.

الجدول 20 الإنتاجية الكلية للعامل حسب الحجم للاقتصادات العربية 2019 (الأردن، لبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة)

	الإنتاجية الكلية للعامل اعتمادًا على نموذج YKLM
الشركات الصغيرة (<20)	2,9 (0,5)
الشركات المتوسطة (20 - 99)	2,8 (0,6)
الشركات الكبيرة (100 وأكثر)	3,9 (0,2)

ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.
المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي لعام 2019.

تكون المؤسسات الصناعية الكبيرة، التي تستخدم نسبيًا قدرًا أكبر من الرأسمال والسلع الوسيطة، أكثر إنتاجية من المؤسسات التي لا تستخدم هذه العوامل بكثافة. ويبدو أن المؤسسات الكبيرة تميل نحو استخدام الرأسمال مع ما يرتبط به من انخفاض في أجور العمال (الجدول 21).

الجدول 21 نموذج إنتاجية العمالة

	الخدمات	التصنيع		
	شكل إنتاجية العمالة	شكل إنتاجية العمالة		الإنتاجية الكلية للعامل YKML
	(1)	(2)	(3)	(4)
سجل الحجم	-0,07 (0,194)	0,25 (0,18)	***-1,2 (0,168)	-0,11 (0,63)
سجل كلفة الرأسمال			***0,07 0,033	0,089 (0,107)
سجل تكلفة السلع الوسيطة			***0,51 0,045	-0,088 (0,157)
الملكية الأجنبية	***1,0 (0,384)	-0,03 (0,278)	***-0,34 (0,138)	0,95 (0,68)
الصادرات 10% أو أكثر من المبيعات (نعم/لا)	***0,35 (0,159)	0,13 (0,143)	-0,001 (0,109)	*0,74 (0,427)
الشركة جزء من شركة أكبر(نعم/لا)	-0,1 (0,170)	-0,23 (0,180)	0,13 (0,140)	-0,09 (0,57)
الثابت	***10,8 (0,24)	10,5 (0,27)	***3,9 (0,491)	1,90 (1,58)
عدد الملاحظات R-مربع	1,196 0,14	981 0,05	734 0,35	737 0,03

ملاحظة: المربعات الصغرى العادية البسيطة باستخدام ملاحظات دائمة على المسح (أمر مسح قائم على الاحصائيات). أخطاء تايلور القياسية الخطية. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويات 1 و5 و10 في المائة على التوالي. لم يتم عرض التأثيرات الثابتة للسنة والاقتصاد وحجم المنطقة المحلية.

المصدر: توسع خاص باستخدام بيانات من مسح المؤسسات الخاص بالبنك الدولي.

هـذا وقمنـا بتقييـم متوسـط نسـب العوامـل حسـب حجـم المؤسسـة والنشـاط الاقتصـادي بالنسـبة لـلأردن ولبنـان والأراضي الفلسـطينية المحتلـة (الجـدول 22). وتشـير النتائـج إلى أن الشـركات أصبحـت إمـا أكثـر اعتمـادًا عـلى الرأسـمال أو أنهـا تكافـئ الرأسـمال أكثـر ممـا كانـت عليـه فـي عـام 2013. ومـن أبـرز الأمثلـة عـلى ذلـك الأردن، الـذي يظهـر اعتمـادًا أكبـر بكثيـر عـلى الرأسـمال فـي عـام 2019 مقارنـة بعـام 2013 [86].

الجدول 22 نسب العوامل لكل شركة حسب البلد والحجم 2019

نسب العوامل للأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة					
	كلفة العمالة لكل وحدة مبيعات		كلفة المدخلات لكل وحدة مبيعات	كلفة الرأسمال لكل وحدة مبيعات	كلفة السلع النهائية لكل وحدة مبيعات
	التصنيع	الخدمات	التصنيع	التصنيع	الخدمات
الشركات الصغيرة (<20)	0,24 (0,01)	0,26 (0,02)	0,37 (0,03)	0,92 (0,20)	0,51 (0,07)
الشركات المتوسطة (20 - 99)	0,18 (0,02)	0,24 (0,04)	0,41 (0,04)	2,0 (0,32)	0,56 (0,12)
الشركات الكبيرة (100 وأكثر)	0,19 (0,04)	0,23 (0,03)	0,42 (0,04)	2,3 (0,18)	0,30 (0,10)

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالاقتصادات العربية لعام 2019.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

عـلاوة عـلى ذلـك، تشـير نسـب العوامـل أيضًـا إلى أن مؤسسـات التصنيـع المتوسـطة الحجـم قـد تسـتخدم اليـد العاملـة بكفـاءة أكبـر بالمقارنـة مـع غيرهـا مـن مؤسسـات التصنيـع والخدمـات. ومـع ذلـك، فـإن المؤسسـات الصغيـرة التـي تعمـل فـي مجـال الخدمـات تسـتخدم اليـد العاملـة بقـدر أقـل مـن الكفـاءة بالمقارنـة مـع المؤسسـات الصناعيـة المتوسـطة والكبيـرة[87]. ولا تظهـر تكلفـة المدخـلات لـكل وحـدة مـن وحـدات المبيعـات اختلافـات بيـن المؤسسـات.

تكـون تكلفـة الرأسـمال عـلى إجمالـي المبيعـات السـنوية أعـلى بكثيـر فـي المؤسسـات المتوسـطة والكبيـرة منهـا فـي المؤسسـات الصغيـرة. وتشـير هـذه النتيجـة الأخيـرة إلى أن الوحـدات الاقتصاديـة الصغيـرة تظهـر إنتاجيـة أعـلى في اسـتخدام الرأسـمال. بيـد أنـه ينبغـي تحليـل هـذه النتيجـة بعنايـة. ويحسـب الرأسـمال كإجمالـي تكلفـة المؤسسـة لإعـادة شـراء جميـع آلاتهـا. قـد لا تحتـاج المؤسسـات الصغيـرة إلى ميزانيـة أكبـر لعملياتهـا، فـي حيـن أن الشـركات المتوسـطة والكبيـرة، لاسـيما تلـك التـي تعمـل فـي قطـاع التصنيـع، قـد تكـون اسـتثمرت بكثافـة فـي آلات الإنتـاج.

86 فـي عـام 2013، كانـت حصـة لبنـان والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة مـن التكاليـف الوسـيطة أعـلى مـن حصـة اليـد العاملـة، كمـا أن حصـة التكاليـف الوسـيطة الأخيـرة أعـلى أيضًـا مـن حصـة اليـد العاملـة. ففـي الأردن واليمـن والعـراق لا تختلـف الاختلافـات فـي التكاليـف عـن كل وحـدة مبيعـات مـن الناحيـة الإحصائيـة. وفـي عـام 2019، كانـت التكاليـف المتوسـطة لـكل وحـدة فـي لبنـان والأردن والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة أعـلى مـن تكاليـف العمـل لـكل وحـدة مـن وحـدات المبيعـات. وفـي الأردن، ترتفـع أيضًـا التكاليـف المتوسـطة عـن تكاليـف الرأسـمال لـكل وحـدة مبيعـات.

87 أجريت هذه المقارنة باستخدام فترات تبلغ 70 في المائة من الثقة.

إنتاجية العمل وحجم المؤسسات

يسعى هذا القسم إلى تحليل ارتباط العديد من خصائص الأعمال بإنتاجية العمالة (المبيعات لكل عامل كوكيل). بعد التفكير في خصائص متعددة وإجراء تحليلات متعددة، وجدنا نتيجتين أساسيتين. أولاً، ترتبط إنتاجية العمل باحتمالات أعلى بالتحول إلى مؤسسة أكبر. ثانيً، تُظهر الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة وتركز على الابتكار إنتاجية أعلى من الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة ولا تبتكر.

علاوة على ذلك، وجدنا أنه خلال الفترة ما بين 2015 و2018، كانت هناك نتيجة إيجابية بين إنتاجية العمل في عام 2015، واحتمال أن تصبح المؤسسة أكبر بحلول عام 2018 [88]. وقد استطاعت الشركات التي أظهرت زيادة إنتاجية في العمالة أن تصبح أكبر من حيث عدد العمال بين عامي 2015 و2018. غير أن النتائج تبين أيضًا أن احتمال الزيادة منخفض وأنه من المرجح أن تبقى المؤسسات الصغيرة صغيرة (الجدول 23).

الجدول 23 نموذج الاحتمالية. حجم المؤسسة وإنتاجية العمالة، في الفترة ما بين 2015 و2018

المتوسط للعينة الكاملة 2019
(الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)

	الحالة في 2018		
الحالة في 2015	**شركة صغيرة في 2018 (نعم/لا)**	**شركة متوسطة في 2018 (نعم/لا)**	**شركة كبيرة في 2018 (نعم/لا)**
سجل إنتاجية العمالة (تعادل القوة الشرائية)	-0,006 (0,015)	0,000 (0,015)	*0,005 (0,004)
شركة صغيرة (-519 موظفًا) في 2015 (نعم/لا)	***0,78 (0,045)	***-0,77 (0,045)	-,010 (0,007)
شركة كبيرة (أكثر من 100 موظف) في 2015 (نعم/لا)	***-0,14 (0,04)	***-0,73 (0,09)	0,87 (0,08)
الشركات الناشئة (10-0 سنوات)	0,063 (0,042)	-0,07 (0,04)	0,004 (0,005)

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة: يذكر التقرير معاملات تراجع الاحتمالية. تُعرض القيم بحسب تعادل القوة الشرائية. يتضمن الانحدار ضوابط الاقتصاد، والقطاع، والآثار الثابتة المحلية. تظهر الأخطاء القياسية بين قوسين. تشير *** و** و* إلى الأهمية الإحصائية على المستويين 1,5 و10 في المائة على التوالي.

88 تم تقدير نموذج الاحتمالية لتقييم العلاقة بين إنتاجية العمل واحتمال أن تصبح شركة أكبر.

الإنتاجية والابتكار

الواقع أن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة والتي قدمت منتجًا جديًدا و/أو عمليات محسنة إلى حد كبير تظهر إنتاجية أعلى من الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة المنخفضة ولم تقدم جديدًا.

ترتبط الإدارة الفعالة والممارسات التجارية بالابتكار، وبمهارات أفضل للعامل، وفي النهاية بإنتاجية أعلى. وجد موهنين وهال (2013) علاقة إيجابية بين تقديم منتج جديد أو منتج محسن بشكل ملحوظ والداء التجاري للاقتصادات الأوروبية. غير أن الأدلة الخاصة بالاقتصادات النامية مختلطة[89]. يشير البنك الدولي (2016) إلى أن الابتكار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بزيادة إنتاجية العمل، تحديدًا في شركات التصنيع المتوسطة والكبيرة.

تظهر الدراسات السابقة أن اكتساب المعرفة تهيمن عليه قطاعات التكنولوجيا الفائقة المرتبطة بالمديرين والعمال في مجال مهارات تقنية المعلومات والتدريب الرسمي. يبدو أن مستوى التعليم لا يتصل باكتساب المعرفة، وربما كان ذلك راجعًا إلى عدم تطابق العرض والطلب وانخفاض جودة التعليم العالي. علاوة على ذلك، من المرجح أن تقدم الشركات منتجات و/أو عمليات جديدة إذا كانت لديها إمكانية الحصول على التمويل. ولقطاعات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة حيز كبير للتحسين نحو الحدود التكنولوجية[90].

وعلى النقيض من الدراسات السابقة، لم نجد أي فرق في الاستثمار في البحث والتطوير بين المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة عالية ومنخفضة (الجدول 24)، لكننا عثرنا على أدلة تشير إلى وجود اختلافات في المؤسسات التي قدمت عملية و/أو منتجًا جديدًا/محسنًا (الجدول 25). هذا وظهرت زيادة في إنتاجية المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة في الأردن ولبنان، والمؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا العالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي قدمت منتجات وعمليات جديدة/محسنة[91].

89 (Mojnen & Hall, 2013).

90 كما نوقش في دراسة البنك الدولي لعام 2016، فإن الابتكار ينظر أيضًا في إدخال تحسينات على المواصفات والمكونات والمواد التقنية، وتحسين الخصائص الوظيفية، ويتعلق كذلك بأساليب الإنتاج أو الإنجاز، والتحسينات التنظيمية، والعمليات.

91 أظهرت التقديرات أهمية عند ثقة 80 بالمائة.

الجدول 24 نسبة المؤسسات التي تستثمر في البحث والتطوير والتكنولوجيا الأجنبية في 2019

	تكنولوجيا عالية		تكنولوجيا منخفضة	
الدول العربية	الاستثمار في البحث والتطوير	شراء تكنولوجيا أجنبية	الاستثمار في البحث والتطوير	شراء تكنولوجيا أجنبية
الأردن	0,39 (0,09)	0,02 أ (0,017)	0,57 (0,07)	0,00 أ (0,00)
لبنان	0,06 أ (0,032)	0,031 أ (0,019)	0,064 (0,02)	0,04 (0,015)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,00 أ (0,000)	0,00 أ (0,000)	0,00 (0,001)	0,05 أ (0,029)
الدخل الأعلى إلى المتوسط	0,03 0,006	0,04 (0,008)	0,08 (0,016)	0,06 (0,017)
الدخل الأدنى إلى المتوسط	0,05 (0,013)	0,04 (0,00)	0,07 (0,00)	0,04 (0,006)

المصدر: الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات.

ملاحظة 1: تشمل قطاعات الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة عالية الطائرات والمركبات الفضائية والمستحضرات الصيدلانية والمستلزمات المكتبية والمحاسبة والآلات الحاسوبية وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات والأجهزة الطبية والأجهزة الدقيقة، والأدوات البصرية. وتشمل الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة متوسطة إلى منخفضة الآلات الكهربائية والأجهزة الكهربائية والمركبات ذات المحركات والمقطورات وشبه المقطورات والمواد الكيميائية باستثناء المستحضرات الصيدلانية ومعدات السكك الحديدية ومعدات النقل والآلات والمعدات. تشمل الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة التصنيع: إعادة التدوير والخشب واللبن والورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والمنتجات النسيجية والجلود والأحذية.

ملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك.

أ قيم لا تختلف إحصائيًا عن الصفر.

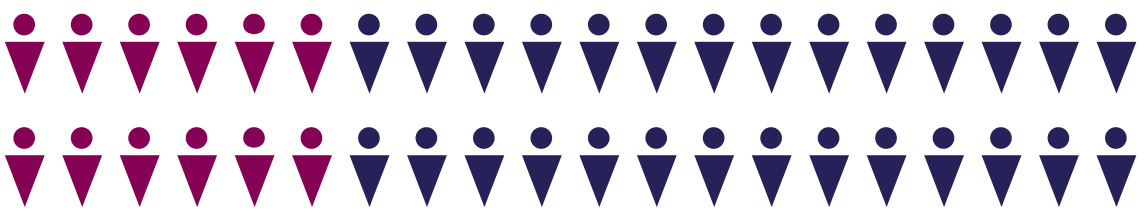

الجدول 25 فجوة الإنتاجية مقابل الابتكار

كلفة العمالة تفوق الإيرادات بين الشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة عالية والشركات التي تستخدم التكنولوجيا بنسبة منخفضة						
الدول العربية	هل تم طرح منتج جديد خلال السنوات الثلاثة الماضية؟ (نعم/لا) (الاختلاف لا-نعم)		ما هي أهم عملية محسنة هامة؟		الاستثمار في البحث والتطوير	
	تكنولوجيا عالية	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا عالية	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا عالية	تكنولوجيا منخفضة
الأردن	0,05	0,19	-0,05	0,17 [أ]	0,04	0,18
لبنان	-0,04	***0,12	-	0,09 [أ]	0,02	0,06 [أ]
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,08	0,05	0,08 [أ]	0,02	-0,02	-0,05
الاقتصادات العربية	0,026	0,074	0,03	0,05	0,05	0,01

المصدر: دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة 1: تشير القيم الأكبر إلى إنتاجية أقل.
ملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.
[أ] تكون القيم ذات أهمية عند ثقة 80 بالمائة.

2.4 المستوى الصغير: ممارسات الإدارة

نظرًا للقيود المفروضة على البيانات، يسعى هذا القسم إلى تقييم العلاقة بين الممارسات الإدارية وأداء المؤسسات من حيث العمالة والإنتاجية الكلية للعامل في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

2.4.1. نوعية الإدارة

يقترح بران وآخرون أن الممارسات الإدارية الأفضل ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بإنتاجية الشركات ونموها[92]. وقد وجد بلوم وآخرون (2013)[93] أن تحسين الممارسات الادارية أسفر عن زيادة في الإنتاجية بنسبة 17 في المائة نتيجة للتحسينات في نوعية المنتجات، والكفاءة، وتحسين إدارة قوائم الجرد. ومن جهتهما، وجد ماكنزي وودروف (2015)[94] أن الشركات الصغيرة التي تتمتع بممارسات تجارية أفضل في التسويق، وتحتفظ بأوراقها المالية وسجلاتها، ولديها تخطيط مالي، تحظى بإنتاجية عمالية أعلى، ومعدلات بقاء أفضل، ونمو أسرع للمبيعات. أظهر بلوم وفان رينين (2006)[95] أن الشركات التي تديرها الأسر تتمتع بإدارة سيئة مقارنة بالمؤسسات التي تتم إدارتها بشكل مهني؛ كما أن المنافسة القوية وأسواق العمل المفتوحة ترتبط بتحسين الأداء الإداري. فالمؤسسات التي تُظهر إدارة أفضل تحتاج إلى قوى عاملة عالية المهارة، ناهيك عن انها تستفيد منهم بشكل أفضل.

لقد وجد البنك الدولي (2016) أن إدارة المؤسسات الكبيرة تكون أفضل عامة من المؤسسات الصغيرة. ووجد التقرير أن المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان أظهرت في المتوسط ممارسات إدارية أفضل بالمقارنة مع الممارسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد أظهرت المؤسسات في الأردن واليمن ممارسات إدارية رديئة مقارنة ببقية الدول العربية.

هذا وقد قمنا بتقييم الممارسات الإدارية باستخدام المنهجية التي اقترحها بلوم وفان رينين (2010)، والتي تستكشف أربعة مجالات: العمليات والمراقبة والأهداف والحوافز عبر المؤسسات والصناعات والدول.

تُبين الجداول 28 إلى 30 نسبة المؤسسات التي ردت على كل فئة من الأسئلة المتصلة بالممارسات الإدارية، بحيث يمكن الشعور بكيفية إدارة المؤسسات. في بعد العمليات، نجد نسبة كبيرة من المؤسسات التي لا تتخذ أي إجراء أو تحل المشاكل من دون اتخاذ أي إجراء آخر لحلها. وفي بُعد الرصد، تستخدم معظم المؤسسات مؤشرًا أو مؤشرين لرصد أداء الإنتاج، مما قد يشكّل علامة على عدم وجود نظم رصد قوية.

92 يمكن العثور على المزيد من المراجع في (Brunh, Karlan, & Schoar, 2010).

93 لمزيد من المراجع راجع بلوم وفان رينين (2010)(Bloom, Eifert, Mahajan, Mackenzie, & Roberts, 2013).

94 (McKenzie & Woodruff, 2015).

95 (Bloom & Van Reenen, Measuring and Explaining Management Practices Across Firms and Nations, 2006).

الجدول 28 ممارسات الإدارة - العمليات والرصد، 2019

البلد	العمليات			الرصد		
	ما أفضل وصف لما يحدث عند بروز مشكلة؟			عدد مؤشرات أداء الإنتاج التي تم رصدها خلال السنة المالية الماضية		
	لم يتم اتخاذ أي إجراء	تم حل المشكلة من دون اتخاذ أي إجراء آخر	تم حل المشكلة من خلال اتخاذ إجراء إضافي	مؤشر أو مؤشران	3-9 مؤشرات	10 مؤشرات أو أكثر
لبنان	0,027 (0,001)	0,57 (0,057)	0,39 (0,057)	0,46 (0,119)	0,28 (0,109)	0,26 (0,085)
الأردن	0,10 (0,074)	0,75 (0,079)	0,15 (0,048)	0,28 (0,083)	0,44 (0,088)	0,28 (0,083)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,08 (066,)	0,79 (0,076)	0,13 (0,066)	0,60 (0,119)	0,34 (0,120)	0,05 (0,022)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية خاصة بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

في البُعد المستهدف، تركز المؤسسات إما على الأهداف القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل، وتبرز نسبة صغيرة من الشركات كلا الأمرين. تفيد العديد من المؤسسات بأن هذه الأهداف الإنتاجية/الخدماتية معروفة لمعظم المديرين والعاملين في الإنتاج. لا يجمع المسح معلومات حول التقييم الدوري للهدف نظرًا لتغير الأهداف بمرور الوقت.

تختلف الصعوبات التي تواجه المؤسسات التجارية في تحقيق هذه الأهداف تبعًا للبلد. ففي الأردن مثلاً، تبذل قلة قليلة من المؤسسات جهودًا غير عادية لتحقيق أهدافها، وهو أكثر بكثير مما تبذله المؤسسات في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. والواقع أن 82 في المائة من المؤسسات التي شملها المسح في لبنان تفيد بأنها حققت أهدافها من دون بذل جهد كبير. ينبغي لنا أن ننظر في هذه النتائج بعناية، إذ يمكن أن يكون أي تغيير مرتبطًا بالاختلافات في نوعية الممارسات الإدارية، أو الاختلافات في تحديد الأهداف، أو عوامل أخرى من شأنها أن تشرح الاختلافات في الصعوبات. على سبيل المثال، قد تكون الأهداف التي حددتها المؤسسات في الأردن أكثر تحديًا من لبنان، الأمر الذي يشرح الاختلاف في محاولة تحقيق هذه الأهداف.

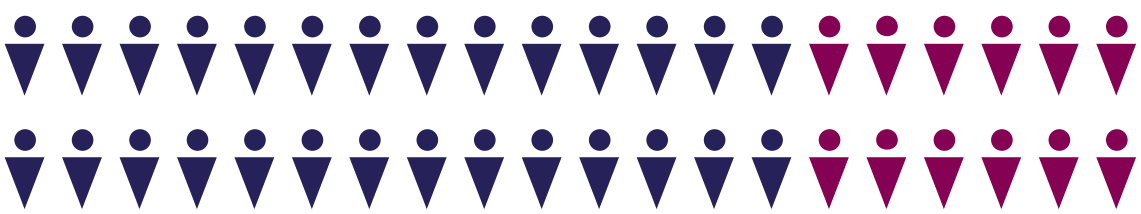

الجدول 29 ممارسات الإدارة - أهداف الإنتاج، 2019

البلد	أهداف الإنتاج								
	ما أفضل وصف للإطار الزمني لأهداف الإنتاج/توفير الخدمة؟			ما مدى سهولة تحقيق أهداف الإنتاج؟			من كان على علم بأهداف إنتاج هذه المؤسسة؟		
	التركيز على المدى القصير	التركيز على المدى الطويل	التركيز على المديين القصير والطويل	لم يتم تحقيق الأهداف	تم تحقيق الأهداف بجهد أكثر من العادي أو استثنائي	تم تحقيق الأهداف من دون بذل الكثير من الجهد	كبار المديرين فقط	معظم المديرين وبعض/ معظم العاملين في الإنتاج	كل المديرين والعاملين في الإنتاج
لبنان	0,48 0,113	0,23 0,078	0,29 0,091	0,04 0,018	0,14 0,013	0,82 0,021	0,70 0,082	0,24 0,082	0,06 0,039
الأردن	0,24 (0,06)	0,49 (0,08)	0,27 (0,08)	0,00 (0,00)	0,94 (0,04)	0,06 (0,04)	0,19 (0,050)	0,73 (0,059)	0,08 (0,038)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,44 (0,111)	0,31 (0,115)	0,25 (0,079)	0,00 (0,00)	0,48 (0,103)	0,51 (0,103)	0,42 (0,106)	0,52 (0,103)	0,05 (0,015)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

في ما يتصل بالحوافز، وجدنا أن الشركات تفضل إسناد مكافآتها على أداء المديرين أو أنشطتهم في الفريق وليس على أداء المؤسسة. تقوم معظم المؤسسات بترقية المديرين استنادًا إلى الأداء، ولكن لا يقوم بعضها بترقية المديرين على الإطلاق، وقد يعود ذلك إلى الممارسات الإدارية السيئة أو حجم الشركة، التي لا تتوفر فيها وظائف عليا. وتميل الشركات إلى الاحتفاظ بمديرين على الرغم من ضعف الأداء.

الجدول 30 ممارسات الإدارة - الحوافز، 2019

	الحوافز						
	ما الذي استندت إليه عادة مكافأة أداء المديرين؟				ما هي الطريقة الرئيسية التي تمت بها ترقية غير المديرين؟		
البلد	فرد	فريق	مؤسسة	شركة	لا ترقية	استنادًا إلى عوامل أخرى غير الأداء	استنادًا إلى الأداء بشكل جزئي أو كلي
لبنان	0,71 (0,10)	0,18 (0,09)	0,09 (0,077)	0,00 (0,00)	0,32 (0,067)	0,02 (0,004)	0,66 (0,067)
الأردن	0,55 (0,10)	0,39 (0,09)	0,05 (0,043)	0,00 (0,01)	0,25 (0,089)	0,00 (0,000)	0,75 (0,089)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,67 (0,12)	0,29 (0,12)	0,03 (0,016)	0,01 (0,00)	0,46 (0,117)	0,00 (0,001)	0,54 (0,117)

	الحوافز		
البلد	متى تمت إعادة تعيين شخص غير مدير أو فصله بسبب الداء السيئ؟		
	نادرًا أو أبدًا	في غضون 6 أشهر	بعد 6 أشهر
لبنان	0,59 (0,073)	0,22 (0,067)	0,18 (0,048)
الأردن	0,72 (0,058)	0,19 (0,049)	0,09 (0,031)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0,53 (0,102)	0,23 (0,075)	0,24 (0,082)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية قائمة على المؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

بهدف وضع مقياس إجمالي للجودة، تم وضع مؤشر غير مرجح باستخدام بيانات عن العمليات والرصد وأهداف الإنتاج والحوافز (الجدول 31). لكل فئة وزن متساو في درجة الفهرس. ولكل من أهداف الإنتاج والحوافز ثلاثة مؤشرات تم تجميعها باستخدام متوسط حسابي غير مرجح. وتم تطبيع كل القيم باستخدام نتائج z [96].

96 يشير باندييرا وآخرون (2007 و2009) إلى أن الأجر مقابل الأداء مرتبط بنمو الإنتاجية، فالمديرون الذين يتقاضون أجورًا ثابتة يحبذون العمال الذين يرتبطون اجتماعيًا بهم. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتعويضات الأداء المدفوعة الأجر، فإنهم يفضلون العمال ذوي القدرة العالية بغض النظر عما إذا كانوا على صلة اجتماعية بهم أم لا.

الجدول 31 تصنيف نوعية الممارسات الإدارية - 2019

البلد	تصنيف نوعية الممارسات الإدارية	
	النتيجة	التصنيف
لبنان	0,309	1
الأردن	0,006	2
الأراضي الفلسطينية المحتلة	-0,496	3

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

يفرض توحيد النقاط z متوسط الصفر على كل الدول. ولأغراض التحليل، اعتبرنا أن مؤسسات الإدارة الرديئة هي التي تعرض درجات أقل من الصفر، كما أن ممارسات الإدارة الجيدة هي التي تظهر درجات أعلى من الصفر.

يعرض لبنان ممارسات إدارية أفضل بالمقارنة مع الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، على غرار النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى[97]. علاوة على ذلك، نجد أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من ممارسات إدارية رديئة. وأخيرًا، تظهر النتائج أن إدارة الجودة ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالتنمية الاقتصادية (قياسًا بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 12).

◄ الشكل 12 جودة الممارسات الإدارية مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الثابت 2005 بالدولار الأمريكي، السجل)

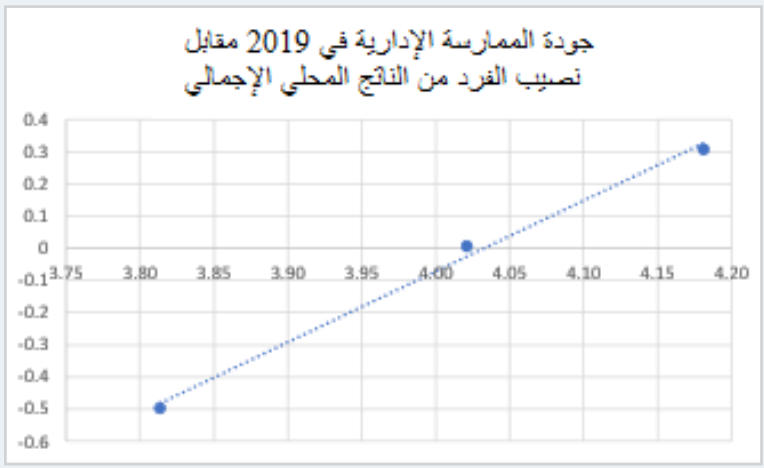

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.

97 البنك الدولي، 2016.

2.4.2. تكييف الممارسات الإدارية مع تفشي جائحة كوفيد-19

تعتمد الشركات ببطء استراتيجيات ونماذج أعمال جديدة لمواجهة تحديات جائحة كوفيد-19.

أجبرت تدابير الإقفال المعتمدة أثناء أزمة جائحة كوفيد-19 الشركات على تبني العمل عن بعد. ولم تكن كل الاقتصادات في المنطقة مجهزة بنفس القدر للتحول إلى العمل عن بعد والتكنولوجيات الرقمية. وقد أثرت التفاوتات في الوصول إلى الإنترنت، والعمل بصفة غير رسمية وغير ذلك من العوامل على قدرة الاقتصادات المنخفضة الدخل على العمل من المنزل[98]. ففي الأردن على سبيل المثال، من المرجح أن العمال في القطاع غير الرسمي يعملون في وظائف لا يمكن أداؤها من المنزل. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تُعد القدرة على أداء العمل عن بعد أعلى بالنسبة للعمال الوطنيين منها بالنسبة للعاملين المغتربين لأن الفئة الأولى تعمل في الوظائف التي يسهل أداءها عن بعد (أي المناصب الإدارية)[99].

أجرى البنك الدولي دراسات استقصائية لتوفير معلومات عن تأثير تفشي جائحة كوفيد-19 على أداء الشركات. وحتى وقت كتابة هذا الفصل، أجرى البنك الدولي مسحَي متابعة في لبنان وثلاث دراسات استقصائية متابعة في الأردن. ويبلغ مجموع العينة المستهدفة في لبنان والأردن 532 (معدل الاستجابة 83 في المائة) و601 مؤسسة (معدل الاستجابة 95,9 في المائة) على التوالي.

في لبنان أجري المسحان في الفترتين التاليتين: من 11 نوفمبر إلى ديسمبر 2020 ومن 19 مايو إلى 18 يونيو 2021. وفي الأردن، أجريت الدراسات الاستقصائية في الفترات الثلاثة التالية: من 6 يوليو إلى 5 أغسطس 2020 ومن 30 نوفمبر 2020 إلى 20 يناير 2021 ومن 10 يونيو إلى 1 يوليو 2021.

لقد وجدنا أن ما بين 93 و97 في المائة من المؤسسات أفادت بأنها مفتوحة في لبنان والأردن، وأن 3 إلى 7 في المائة منها قد أغلقت أبوابها مؤقتًا بحلول منتصف عام 2021. وتضررت المؤسسات بشكل أكبر خلال عام 2020 بسبب قرارات الإقفال التي أرغمت 72 و93 في المائة من المؤسسات على الإغلاق مؤقتًا بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في الأردن ولبنان على التوالي.

في عام 2021، كانت حالات الإقفال أقل انتشارًا، مما أثر على نسبة أقل من المنشآت في لبنان (32 في المائة) والأردن (20 في المائة). وفي كلتا الفترتين أغلقت المنشآت في لبنان حوالي 12-10 أسبوعًا وحوالي 8 أسابيع في الأردن[100].

لقد واجهت المؤسسات عدة عقبات في ما يتعلق باعتماد العمل عن بعد. فقد تبنت الشركات في الأردن العمل عن بعد بنسبة أعلى من تلك التي تبنتها في لبنان. والواقع أن 18 في المائة فقط من المؤسسات في لبنان كانت قادرة على بدء أو زيادة العمل عن بعد خلال عام 2020، ولم يتمكن سوى 6 في المائة من القوى العاملة من العمل عن بعد[101].

98 يُظهر غوتليب وآخرون (2000) أن قدرة الاقتصادات النامية على تبني العمل عن بعد تقتصر على 23-10 في المائة من كل الوظائف (Gottlieb, Grobovšek, Poschke, & Saltiel).

99 جوناثان أ. دينجيل وبرنت نيمان، 2020. «كم عدد الوظائف التي يمكن أداءها في المنزل؟» مجلة الاقتصاد العام، المجلد 189.

100 في حالة لبنان، اعتبرنا نطاق القيم. وبالنسبة للأردن، قمنا فقط بالنظر إلى بيانات من الموجة الأولى لأن الموجتين الأخيرتين لم تجمعا بيانات كافية لإجراء استدلالات.

101 لا يختلف متوسط النسبة المئوية للقوى العاملة التي تعمل عن بعد عن صفر في مجال التصنيع والبيع بالتجزئة، بينما تظهر الخدمات الأخرى قيمة 8,4 في المائة ذات أهمية عند 95 في المائة.

الجدول 32 كم أثرت الأزمة التالية على الأعمال التجارية؟ – لبنان 2020

البلد	كم أثرت آثار الأزمة المذكورة أدناه على شركتك؟ **لم تؤثر = 1، أثرت بعض الشيء = 2، أثرت جدًا = 3**				
	عمليات الإقفال الإلزامية	نقص الطلب/ المبيعات	تعطيل المدخلات المكتسبة في لبنان	تعطيل المدخلات المكتسبة خارج لبنان	الافتقار إلى الوسائل المالية
	النسبة المئوية لمالكي الشركات الذين أجابوا «أثرت جدًا» على الأسئلة				
لبنان	92,6 (2,48)	88,4 (3,26)	82,4 (4,45)	78,1 (3,97)	93,4 (2,21)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

الجدول 33 الاستجابات لتفشي جائحة كوفيد-19

البلد	الموجة I			الموجة II		الموجة III	
	إنشاء/ توسيع نشاط تجاري عبر الإنترنت؟	إنشاء أو توسيع تسليم السلع أو الخدمات أو تنفيذها؟	إنشاء أو توسيع ترتيبات العمل عن بُعد الخاصة بالقوى العاملة لديها؟	إنشاء أو توسيع نشاط تجاري عبر الإنترنت؟	إنشاء أو توسيع تسليم السلع أو الخدمات أو تنفيذها؟	إنشاء أو توسيع نشاط تجاري عبر الإنترنت؟	إنشاء أو توسيع تسليم السلع أو الخدمات أو تنفيذها؟
	النسبة المئوية لمالكي الشركات الذين أجابوا «نعم» على الأسئلة						
لبنان	1,9 (0,8)	8,0 (2,78)	17,7 (3,42)	21,0 (4,29)	40,0 (6,17)	-	-
الأردن	58,8 (4,32)	14,7 (3,33)	33,1 (4,27)	12,8 (3,14)	3,1 (1,6)	17,9 (4,09)	16,1 (3,92)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

الجدول 33 الاستجابات لتفشي جائحة كوفيد-19

البلد	هل تم توفير منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة؟			هل تم إيقاف إنتاج بعض السلع أو عرض أي خدمات؟		
	الموجة I	الموجة II	الموجة III	الموجة I	الموجة II	الموجة III
	النسبة المئوية لمالكي الشركات الذين أجابوا «نعم» على الأسئلة					
لبنان	-	***28,0 (3,67)		-	***36,4 (4,40)	
الأردن	-	***1,8 (1,1)	***10,5 (3,4)	-	***1,3 (1,1)	***6,1 (2,26)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة 1: كانت الموجة الثانية في لبنان في الفترة ما بين مايو ويونيو 2021، في حين كانت الموجة الثانية في الأردن في الفترة من نوفمبر 2020 إلى يناير 2021، والموجة الثالثة في الفترة ما بين يونيو ويوليو 2021.
ملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

كان للأقفال آثار كبيرة على أداء المؤسسات وعملها بين أكتوبر 2019 ومنتصف عام 2021. أفادت 74 في المائة من الشركات القلقة عن انخفاض حاد في المبيعات في لبنان والأردن، مما أدى إلى تسريح العمال الدائمين والمؤقتين[102].

ولمعالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، نفذت نسبة متزايدة من الشركات تعديلات/تحسينات على منتجاتها/خدماتها وعملياتها (الجدول 33). خلال عام 2020، نجحت نسبة صغيرة من المؤسسات في لبنان في تعديل نماذج الأعمال والممارسات الإدارية الخاصة بها. ومع ذلك، تظهر جولات المسح اللاحقة أن عددًا أكبر من المؤسسات يستخدم نشاط الأعمال عبر الإنترنت و/أو خدمات التسليم. في الواقع، وبحلول منتصف عام 2021، زادت المبيعات عبر الإنترنت ثماني مرات مقارنة مع أكتوبر 2019 [103].

وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن المؤسسات في الأردن قد عدلت بسرعة منتجاتها/خدماتها وعملياتها نحو الأنشطة على الإنترنت وتبنت خدمات التسليم خلال النصف الأول من عام 2020، على الأقل بالمقارنة مع لبنان. وبحلول منتصف عام 2020، أبلغت 40 في المائة تقريبًا من الشركات في الأردن عن استخدام التكنولوجيا الرقمية استجابة لجائحة كوفيد-19، والتي ركزت في الأساس على تحسين ممارسات الإدارة والتسويق، بدلاً من تبني المبيعات عبر الإنترنت. وقد أبلغ 62 في المائة من الشركات عن انخفاض في استخدام المنصات الرقمية لأغراض البيع.

أدخلت نسبة تتراوح بين 28 و36 في المائة من الشركات في لبنان منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة أو أوقفت العمل ببعضها. وكانت النسبة أقل كثيرًا في الأردن، ناهيك عن أن تعديلات الأسعار كانت مختلفة للغاية بين الدولتين. في لبنان، أفاد نحو 82 في المائة من الشركات عن زيادة ملحوظة في الأسعار بلغت 264 في المائة بالمقارنة مع 2,8 في المائة في الأردن بحلول منتصف عام 2021. ومع ذلك، فإن الزيادة المفرطة في الأسعار في لبنان كانت أساسًا نتيجة للتضخم المفرط العام، ونقص الأغذية والكهرباء، وانخفاض سعر الصرف.

102 أبلغ حوالى 58 في المائة من الشركات عن انخفاض عدد الموظفين خلال عام 2020 في لبنان. وفي الاردن، أبلغت نسبة 22 في المائة من الشركات عن انخفاض في عدد موظفيها.

103 وقد بدأ ما يقرب من 6,5 في المائة من الشركات أو زادت نشاطها على الإنترنت، واستخدم 8 في المائة منها خدمات التسليم. وبحلول أبريل - مايو 2021، ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم تكنولوجيات الإنترنت و/أو خدمات التسليم إلى 21 في المائة و40 في المائة على التوالي. وفي أكتوبر - نوفمبر 2020، بلغت نسبة المبيعات عبر الإنترنت في لبنان 1,8 في المائة، وبحلول أبريل - مايو 2021 ارتفعت إلى 8,8 في المائة.

الجدول 34 الاستجابات لتفشي جائحة كوفيد-19– (نسبة مئوية)

	الأردن					
البلد	استخدام التكنولوجيا استجابة لتفشي جائحة كوفيد-19 (نعم)	الوظائف التي استخدمتها المؤسسة التكنولوجيا استجابة جائحة كوفيد-19؟ ملاحظة: فقط بالنسبة إلى الشركات التي ردت «نعم» في ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا			حصة المبيعات باستخدام لمنصات الرقمية (زيادة)	الاستثمار في معدات أو برامج أو حلول رقمية جديدة استجابة لجائحة كوفيد-19 (نقصان)
		الإدارة	التسويق	المدفوعات		
الموجة I	37,2 (4,43)	87,9 (5,24)	41,4 (9,33)	11,5 (5,13)	0,9 (0,57)	62,6 (27,7)

المصدر: حسابات خاصة على أساس دراسات استقصائية تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالبنك الدولي.
ملاحظة 1: لم تشمل الموجتان الثانية والثالثة هذه الأسئلة.
ملاحظة 2: تكون كل القيم ذات أهمية عند ثقة 95 بالمائة، ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك.

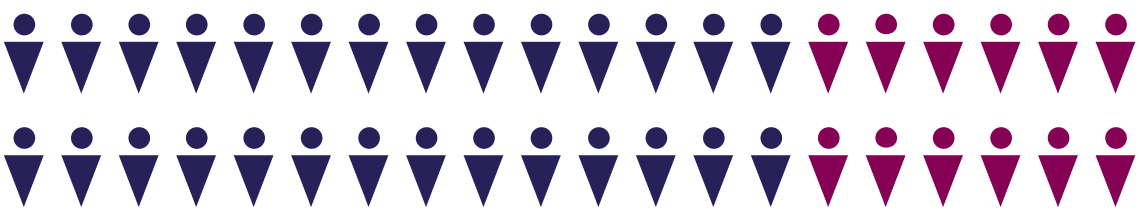

◄ 2.5 الآثار المترتبة على السياسات

مـن أهـم المؤشـرات التجاريـة هـو الوقـت الـذي يسـتغرقه التصديـر والاسـتيراد وتكاليـف كل منهمـا. ذلـك أن الاقتصـادات العربيـة ذات الدخـل المرتفـع تُظهـر وقتًـا أقـل وتكاليـف أقـل للاسـتيراد والتصديـر وفـي المقابـل سـنجد أن تكاليف الاسـتيراد والتصديـر فـي العـراق وسـوريا ولبنـان هـي الأعـلى عـلى الإطـلاق، بـل وأكثـر مـن عشـرة أضعـاف التكاليـف فـي البحريـن. بالتاليـن ينبغـي أن تكـون بيئـة الأعمـال أكثـر ملاءمـة للتجـارة الأجنبيـة. ومـن الممكـن تحسـين عمليـات الاسـتيراد والتصديـر فـي الاقتصـادات العربيـة ذات الدخـل الأعـلى إلى المتوسـط والأدنـى إلى المتوسـط. ومـن شـأن ذلـك أن يسـاعد أيضًـا فـي تعزيـز عمليـات النقـل التكنولوجـي واعتمـاد التكنولوجيـا (وهـي عمليـات أساسـية لتعزيـز الإنتاجيـة) وتدويـل الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم.

بغيـة تعزيـز الابتـكار، ينبغـي اعتبـار الاسـتثمار فـي البحـث والتطويـر أولويـة. تبتكـر المؤسسـات وتُظهـر ممارسـات إداريـة جيـدة هـي الأفضـل تجهيـزًا للتعامـل مـع العقبـات التـي قـد تنشـأ مـن بيئـة أعمـال معيبـة. عـلاوة عـلى ذلـك، يشـكل الإبـداع أداة مفيـدة لنمـو الإنتاجيـة وقـد يشـجع التنويـع.

يـؤدي أصحـاب العمـل ومنظمـات عضويـة الشـركات دورًا رئيسـيًا فـي دعـم الأعضـاء لتكييـف نمـاذج الأعمـال مـع ظـروف السـوق المتغيـرة بسـرعة، وتحسـين الممارسـات الإداريـة، ووضـع جـدول أعمـال إصـلاح السياسـات الموجهـة نحـو الإنتاجيـة لمناقشـتها مـع صنـاع السياسـات. هـذا وينبغـي تكييـف الخدمـات الاستشـارية والتدريبـات ومـواد بنـاء القـدرات وتكييفهـا مـع احتياجـات الموظفيـن وفقًـا لحجـم الشـركة والنشـاط الاقتصـادي. وتشـمل المجـالات الرئيسـية عمليـات التحسـين المسـتمر واسـتراتيجيات الأعمـال المهنيـة، لاسـيما بالنسـبة للاقتصـاد الرقمـي، والتكيـف مـع تغيـر المنـاخ وأسـاليب المحاسـبة وتطويـر البيانـات الماليـة واسـتراتيجيات إدارة مخاطـر المؤسسـات ووضـع واسـتخدام مؤشـرات الأداء والمواضيـع الرئيسـية للتجـارة الخارجيـة مثـل قواعـد المنشـأ والتدابيـر الصحيـة وتدابيـر صحـة النباتـات.

غيـر أن جائحـة كوفيـد-19 غيـرت طبيعـة العمـل فـي كل مـكان. ومـع ذلـك، فقـد كافحـت بعـض الاقتصـادات العربيـة بدرجـة أكبـر لتكييـف نمـاذج أعمالهـا وعمليـات عملهـا للتعامـل مـع هـذا الواقـع الجديـد. وقـد أجبـرت تدابيـر الإقفـال المعتمـدة أثنـاء أزمـة جائحـة كوفيـد-19 الشـركات عـلى تبنـي العمـل عـن بعـد. ولـم تكـن كل الـدول مجهـزة عـلى قـدم المسـاواة لإدخـال تكنولوجيـات العمـل الافتراضـي والتكنولوجيـا الرقميـة. وقـد أثـرت التفاوتـات فـي الوصـول إلى الإنترنـت والوصـول إلى الكهربـاء وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والعمـل بصفـة غيـر رسـمية وغيـر ذلـك مـن العوامـل عـلى قـدرة الاقتصـادات المنخفضـة الدخـل عـلى العمـل مـن المنـزل. وينبغـي وضـع سياسـات عامـة لمعالجـة المشـاكل الهيكليـة وإلا، فـإن منظمـات الأعمـال التجاريـة يمكـن أن تدعـم المؤسسـات فـي وضـع اسـتراتيجيات للعمـل عـن بعـد أو الأشـكال المختلطـة وفقًـا للممارسـات الأكثـر ملاءمـة. ومـن الضـروري أيضًـا تقديـم المشـورة والدعـم إلى الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم للانضمـام إلى الاقتصـاد الرقمـي.

◄ المراجع

أسـيموغلو، د.، و ديـل، م. (2010) الفـروق فـي الإنتاجيـة بيـن البلـدان وداخلهـا. المجلـة الاقتصاديـة الأمريكيـة: الاقتصـاد الكلـي.

اتـرادو، ر.، هالورد-دريمايـر، م.، و مسـرحيات ، جيـم. (2011). القيـود الكبيـرة التـي تعتـرض نمـو الشـركات الصغيـرة؟ بيئـة الأعمـال التجاريـة ونمـو العمالـة عبـر الشـركات. التنميـة الاقتصاديـة والتغيـر الثقافـي، جامعـة شـيكاغو. ورقـة عمـل بحـوث السياسـات 5613، البنـك الدولـي.

اتـرادو، ر.، هالورد-دريمايـر، م.، و مسـرحيات، جيـم. (2009). معوقـات كبيـرة أمـام نمـو الشـركات الصغيـرة؟ بيئـة الأعمـال التجاريـة ونمـو العمالـة عبـر الشـركات. ورقـة عمـل للبحـوث المتعلقـة بالسياسـات 5032.

اسـلام، أ.، جاديـس، ي.، بالاسـيوس لوبيـز، أ.، و اميـن.، م. (أيار/مايـو 2018). فجـوة إنتاجيـة العمـل بيـن الشـركات التـي تديرهـا النسـاء والشـركات التـي يديرهـا الرجـال فـي القطـاع الخـاص الرسـمي. مجموعـة البنـك الدولـي.

باندييـرا، و.، برانكـي، ي.، و راسـول، ي (أيار/مايـو 2007). حوافـز للمديريـن وعـدم المسـاواة بيـن العمـال: أدلـة مـن تجربـة على مسـتوى الشـركة. مجلـة كواترلـي للاقتصـاد، المجلـد 122 ، العـدد 2 ، 773-729.

باندييـرا، و.، برانكـي، ي.، و راسـول، ي. (يوليو/تمـوز، 2009 الروابـط والحوافـز الاجتماعيـة فـي مـكان العمـل: الأدلـة مـن بيانـات الموظفيـن. الاقتصـاد القياسـي. مجلـة جمعيـة الاقتصـاد القياسـي، المجلـد 77، العـدد 4، 1094-1047.

برنـارد، أ. ب.، أيتـون، ج.، جينسـس، ب.،و كوتـوم، س. (2006). التكاليـف التجاريـة ،الشـركات والإنتاجيـة. مجلـة الاقتصـاد النقـدي 53، 105-30.

برونـه، م.، كارلان، د.، و سـوار، أ. (2010). مـا هـو رأس المـال المفقـود فـي البلـدان الناميـة. المراجعـة الاقتصاديـة الأمريكيـة: الوثائـق والإجـراءات 100، العـدد 633-2،629.

بلـوم، ن.، و فـان رينيـن، ج. (2006). قيـاس وشـرح ممارسـات الإدارة عبـر الشـركات والأمـم. مجلـة كويترلـي للاقتصـاد 122، رقـم4، 1408-1351.

بلـوم، ن.، جيناكـوس، ج.، مارتنـن ر.، و سـادون، ر. (2010). ادارة الحديثـة: جيـد للبيئـة أو الهـواء السـاخن فقـط؟ الجريـدة الاقتصاديـة 120 (544)، 72-551.

بلـوم، ن.، خبيـر، ب.، ماهاجـان، أ.، ماكنـزي، د.، و روبرتـس، ج. (2013). هـل الإدارة مهمـة؟ أدلـة مـن الهنـد. مجلـة الاقتصـاد الفصليـة 128 (1)، 51-1.

بلـوم، ن.، و فـان رينيـن، ج. (شـتاء2010). لمـاذا تختلـف الممارسـات الإداريـة بيـن الشـركات والبلـدان؟ مجلـة المنظـورات الاقتصاديـة - المجلـد 25، العـدد 1، 224-203.

بلـوم، ن.، و فـان رينيـن، ج. (شـتاء2010). لمـاذا تختلـف الممارسـات الإداريـة بيـن الشـركات والبلـدان؟ مجلـة المنظـورات الاقتصاديـة - المجلـد 25، العـدد 1، 224-203.

البنـك الأوروبـي للإنشـاء والتعميـر، مجموعـة الاسـتثمار الأوروبيـة ومجموعـة البنـك الدولـي. (2016). مـا الـذي يعيـق القطـاع الخـاص فـي الشـرق الأوسـط؟ الـدروس المسـتفادة مـن الدراسـة الاسـتقصائية للمشـاريع. واشـنطن العاصمـة: البنـك الدولـي الرخصـة: المشـاع الإبداعـي CC BY 3.0 IGO.

البنـك الدولـي (2013). فـرص العمـل للازدهـار المشـترك: وقـت العمـل فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. واشـنطن العاصمـة: البنـك الدولـي.

البنك الدولي (2020). العمل 2020. إدارة الأعمال 2020:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

البنك الدولي (4 تموز/يوليه من عام 2021). البنك الدولي حسب الدخل والمنطقة
https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html

البنـك الدولـي، البنـك الأوروبـي، بنـك الاسـتثمار الأوروبـي2016 مـا الـذي يقمـع نمـو القطـاع الخـاص فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا؟ دروس مسـتفادة مـن المسـح الخـاص بالمؤسساتواشـنطن العاصمةالبنـك الدولـي، الرخصـة: الاعتبـار المشـترك الخـلاق C BY 3.0 IGO

البنـك الدولـي. (2011). الوصـول المالـي والاسـتقرار- خارطـة طريـق للشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. تقريـر نمـو منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. واشـنطن العاصمـة: البنـك الدولـي.

بيـار، ج.، و سـكاربيتا، س. (2006). حمايـة العمالـة: هـل تتطابـق تصـورات الشـركات مـع التشـريعات؟ رسـائل الاقتصـاد 90 (3) ، 328-334.

بيلوتي، ف.، و دايدون، س. (2013). تحليل الحدود العشوائية باستخدام الدولة. مجلة ستاتا 13، العدد 4، 758-719.

بيهار، أ.،و فرويند، جيم. (2011). الأداء التجاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

تيوثـي، د.، فوسـتر، ل.، هالتويغـر، ج.، و تروسـكي، ك. ر. (2004). تشـتيت الأجـور والإنتاجيـة فـي الصناعـة التحويليـة فـي الولايـات المتحـدة: دور الاسـتثمار الحاسـوبي. مجلـة اقتصاديـات العمـل 22 (2): 430-397.

جيميتشـو، أ.، فرانسـيس، د. ج.، و ميسـا، ر. ج. (2015). " المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، والعمـر، والوظائـف: اسـتعراض المؤلفـات والمقاييـس، والأدلـة.". واشـنطن، العاصمـة: ورقـة عمـل البنـك الدولـي بشـأن بحـوث السياسـات رقـم 7493، البنـك الدولـي.

سولو، ر. (1957). التغيير التقني ووظيفة الإنتاج الإجمالية. استعراض الاقتصاد والإحصاء المجلد 39، رقم.3، 320-312.

سيفيرسون، ج. (2011). ما الذي يحدد الإنتاجية؟ مجلة الأدب الاقتصادي المجلد 49، العدد 2، 365-326.

شـانتا، د.، و موتاغيـن ل. (2014). التنبـؤات والتصـورات والواقـع الاقتصـادي - تحديـات سـبعة بلـدان فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا يـرد وصفهـا فـي 14 جـدولا بيانيـا. واشـنطن العاصمـة: موجـز اقتصـادي فصلـي فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، يوليو/تمـوز، البنـك الدولـي.

شـباب، ك.، ولوايـزا، ن. (2019). نمـو الإنتاجيـة: الأنمـاط والمحـددات فـي مختلـف أنحـاء العالـم. ورقـة عمـل البنـك الدولـي بشـأن بحـوث السياسـات 8852.

شنايدر، ف. (2012). اقتصاد الظل والعمل في الظل: ماذا نعرف (لا نعرف)؟ IZA ورقة المناقشة رقم 6423 .

صنـدوق النقـد الدولـي. (أيلول/سـبتمبر 2019). خلـق فـرص العمـل فـي القطـاع الخـاص: تحديـد أولويـات أجنـدة الإصـلاح. ورقـة عمـل لصنـدوق النقـد الدولـي .

صنـدوق النقـد الدولـي2020 نظـرة اقتصاديـة قطريـة. الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسـط واشـنطن العاصمـة صنـدوق النقـد الدولـي، الناشـر.

غوتليـب، ج.، غروبوفشـيك، ج.، بوشـكي، م.، و سـالتييل، ف. (s.f.). أعمـل مـن المنـزل: الآثـار المترتبـة عـلى ذلـك بالنسـبة للبلـدان الناميـة. مطبعـة وكالـة حمايـة البيئـة: كوفيـد19- فـي الاقتصـادات الناميـة، قـام بتحريرهـا سـيميون جانكـوف وأوغـو بانيـزا.

فارولـي، ت.، حـلاق، ي.، هوراستوسـي، ح.، و تـان، س. (2017). البيئـة التجاريـة وأداء الشـركات فـي المناطـق الأوروبيـة المتأخرة2017مجموعـة البنـك الدولـي، ورقـة بحـث السياسـة- WPS8281.

فرانسـيس، د. ج.، كارالاشـفيلي، ن.، مايميـر، هـ.، و ميـزا رودريغيـز، ج. (كانـون الأول/ديسـمبر 2020). قيـاس إجمالـي إنتاجيـة عوامـل الإنتـاج باسـتخدام الدراسـات الاسـتقصائية للمشـاريع. ملاحظـة منهجيـة. واشـنطن العاصمـة البنـك الدولـي ورقـة عمـل للبحـوث المتعلقـة بالسياسـات 9491

كريبــون، ب.، دوجيــت، و.، و ماريســيس، ج. (1988). البحــث والابتــكار والإنتاجيــة: تحليــل للاقتصــاد القياســي عــلى مســتوى الشــركات. اقتصــاد الإبــداع والتكنولوجيــا الجديــدة 7 (2)، 115-58

كونتشـيف، ف.، رامالهـو، ر.، رودريغـز ميـزا، ج.، و يانـغ،ج. (2014). مـا هـي الـدروس المسـتفادة مـن مسـح المؤسسـات فـي مـا تعلـق بوصـول الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم إلى التمويـل؟ 2014واشـنطن العاصمـة ورقـة بحـث السياسـة 6670، البنـك الدولـي.

ماكنـزي، د.، و وودرف، ج. م. (2015). الممارسـات التجاريـة فـي الشـركات الصغيـرة فـي البلـدان الناميـة. واشـنطن، العاصمة: ورقـة عمـل بحـوث السياسـات 7405، البنـك الدولي.

منظمـة العمـل الدوليـة - الهيئـة الحكوميـة. (2021). العمـل اللائـق والإنتاجيـة. جنيـف: قسـم وضـع السياسـات - قطـاع العمالـة والحمايـة الاجتماعيـة.

منظمـة العمـل الدوليـة (2019). المـادة الصغيـرة. دليـل عالمـي عـلى مسـاهمة الـذات فـي العمالـة =عامـل، المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم والمشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم. جينيـف، مكتـب العمـل الدولـي

منظمـة العمـل الدوليـة (2019). مسـائل صغيـرة: دليـل عالمـي عـلى مسـاهمة العامليـن لحسـابهم الخـاص فـي العمالـة، المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم. منظمـة العمـل الدوليـة.

منظمـة العمـل الدوليـة (2019). مسـائل صغيـرة: مـن قبـل العامليـن لحسـابهم الخـاص والمشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم .

منظمـة العمـل الدوليـة (2020). كوفيـد19-: أثـر سـوق العمـل والاسـتجابة للسياسـات فـي الـدول العربيـة. منظمـة العمـل الدوليـة.

موجنين، ح.، و هول، ب. هـ. (2013) الإبداع والإنتاجية: تحديث. مراجعة الأعمال الأوروبية الآسيوية 3 (1)، 65-47.

ميغـان، أ.، ديميركيـك كانـت، أ.، و ماكسيموفيتشـن، ق. (2014). " مـن يخلـق فـرص عمـل فـي البلـدان الناميـة ؟". اقتصـاد الأعمـال الصغيـرة 43 (1): 99-75.

هاريسون، أ.، لين، ي.، و سيو، ل. (2014). تفسير ميزة أفريقيا. التنمية في العالم، إلسيفييه المجلد 63 (ج) ، 77-59.

هالتوغيـر، ج.،لانـا، ج.، و سـبلتزر، ج. (2007). "الأجـور والإنتاجيـة والتفاعـل الدينامـي بيـن الأعمـال التجاريـة والعمـال. اقتصـاد العمـل 14 (3)، 602-575

هالـورد- دريمايـر، م. (2009). مـن هـو الباقـون عـلى قيـد الحيـاة؟ تأثيـر الفسـاد، المنافسـة وحقـوق الملكيـة عبـر الشـركات. ورقـة عمـل للبحـوث المتعلقـة بالسياسـات؛ رقـم WPS 5084 البنـك الدولـي. © البنـك الـدواي.
“https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4276 License: CC BY 3.0 IGO

الفصل الثالث

مسح المؤسسات حول التحديات والفرص المتاحة لتنمية المشاريع المستدامة في دول عربية مختارة

الأردن ولبنان وعمان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة

◄ النتائج الرئيسية للمسح [104]:

تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات

- أبلغت معظم المؤسسات عن انخفاضات في العائدات والعمالة بسبب جائحة كوفيد-19.
- في كل البلدان، كان التحدي الرئيسي الناتج عن جائحة كوفيد-19 هو التدفق النقدي غير الكافي للحفاظ على عمليات الأعمال التجارية. لقد شملت التحديات الأخرى زيادات في أسعار مواد المدخلات وانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات.
- تختلف التحديات التشغيلية أثناء جائحة كوفيد-19 باختلاف القطاع. لقد تأثرت مؤسسات البيع بالتجزئة بشكل خاص بعدم كفاية التدفق النقدي اللازم لإنجاز الأعمال فيها. وأبلغت مؤسسات التصنيع عن ارتفاع أسعار مواد المدخلات. كما وتأثرت مؤسسات الخدمات بانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات. وقد كافحت المؤسسات التي تُعنى بمجال البناء بسبب غياب العمال. هذا وأبلغت مؤسسات المعلومات والاتصالات عن تحديات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات أو البيانات.

بيئة العمل والعقبات التي تعترض إنجاز الأعمال

- لا تعتقد غالبية المؤسسات، في مختلف البلدان ومن كل الأحجام والقطاعات، أن الحكومات تملك سياسات كافية لتعزيز الإبداع وتبني التكنولوجيا.
- كانت العقبات الرئيسية التي تحول دون العمل تتلخص في الحد من القدرة على الوصول إلى التمويل، وعدم اليقين الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي.
- في الأردن، كانت المعدلات الضريبية المرتفعة والحصول على التراخيص والتصاريح المطلوبة هي أكثر التحديات التي تم الإبلاغ عنها. وفي لبنان أفادت أغلبية ساحقة من المؤسسات بعدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين الاقتصادي، وعدم الثقة في القدرة على الوصول إلى الطاقة الكهربائية. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكان عدم الاستقرار السياسي أهم التحديات. وفي عمان، كان الوصول المحدود إلى التمويل هو العقبة الأكثر شيوعًا. وفي اليمن، أفاد قسم كبير من المؤسسات بعدم الاستقرار السياسي، ومحدودية القدرة على الوصول إلى التمويل، وعدم اليقين الاقتصادي.
- اعتبرت محدودية فرص الحصول على التمويل عقبة رئيسية أمام المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك أمام المؤسسات العاملة في قطاعي الخدمات والبناء. تشكل المعدلات الضريبية المرتفعة عقبة شائعة بين المؤسسات في مجال البيع بالتجزئة، والمعلومات والاتصالات. وكانت حالة عدم اليقين الاقتصادي شائعة بين مؤسسات التصنيع.
- أفادت أكثر من نصف المؤسسات في الدول نفسها بأنها تعتمد على مواردها الخاصة لإنجاز الأعمال. ومن المرجح أن تستخدم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة مواردها الخاصة لتمويل عملياتها مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة.

العوامل التي تعزز نمو الإنتاجية

- في مجال التعليم، ذكرت نسبة مرتفعة من المؤسسات أن كبار المديرين أتموا درجة البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه. ولوحظ هذا الاتجاه في كل الدول والقطاعات.
- كانت المهارات العليا للمؤسسات في دول العينة هي المعرفة التقنية والعمل الجماعي والمهارات التعاونية ومهارات التنظيم والاهتمام بالتفاصيل. وأفادت نسب عالية نسبيًا من المؤسسات المتناهية الصغر بأن مهارات الاتصال والمهارات الرقمية هامة.
- لم تجد غالبية المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المؤسسات الكبرى، سهولة في توظيف العمال الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة.
- بصفة عامة، لم تكن لدى المؤسسات في دول العينة ميزانية منفصلة للتدريب أو التطوير أو أنها خصصت أقل من

104أجري المسح عبر الإنترنت في الفترة بين أغسطس ونوفمبر 2021، مع 586 مؤسسة في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن.

5 في المائة من مجموع تكلفة المرتبات لهذا الغرض.

- أبلغ ما يزيد على 60 في المائة من المؤسسات في دول العينة عن وجود برامج لتعويض العمال عن الحوافز من أجل مكافأة الاداء الجيد. كانت هذه البرامج شائعة للغاية بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات العاملة في قطاعات المعلومات والاتصالات والبناء وتجارة التجزئة.
- أفادت معظم المؤسسات في دول العينة أن برامج التعويض مفيدة في تعزيز الانتاجية.
- في ما يتعلق بأهداف الأداء، أبلغت معظم المؤسسات عن مراقبة رضا العملاء، فضلاً عن نمو الأرباح والإنتاجية. من المرجح أن ترصد المؤسسات الكبيرة نمو الانتاجية والربح، بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- قال ما يزيد على 80 في المائة من المؤسسات في دول العينة أن أهداف الأداء معروفة لكل المديرين والموظفين (أو معظمهم)،

التطلع إلى المستقبل: نمو الأعمال في المستقبل

- كانت أفضل ثلاث استراتيجيات لزيادة العائدات خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها تعرض منتجات أو خدمات جديدة، وتضمن تخطيط استمرارية الأعمال والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة. وكان ضمان تخطيط استمرارية الأعمال أكثر شيوعًا بين المؤسسات الكبيرة، وكانت معظم التقارير عن تقديم منتجات أو خدمات جديدة بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- من بين التكنولوجيات التي استخدمتها المؤسسات في إنجاز الأعمال أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الهواتف المحمولة أو البريد الإلكتروني والبحث في محركات الإنترنت.
- من المرجح أن تستخدم المؤسسات الكبيرة بعض التكنولوجيات الأساسية، بما في ذلك عمليات الإنتاج المؤتمتة وبرامج حماية البيانات والحلول السحابية والمعاملات عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية ونظم إدارة سلاسل التوريد عبر الإنترنت، وغيرها.
- أتى ارتفاع تكاليف الرأسمال الثابت، وارتفاع المخاطر، والافتقار إلى الحوافز الحكومية ذات الصلة كحواجز رئيسية تواجهها المؤسسات في دول العينة لرفع مستوى التكنولوجيا. وقد أثرت تكاليف الرأسمال المرتفعة والمخاطر العالية بوجه خاص على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة.
- وافقت معظم المؤسسات في دول العينة على أنها نفذت تحسينات متكررة في العمليات. وأبلغ قسم أكبر من المؤسسات الكبيرة عن إجراء هذه التحسينات في العملية بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تشمل أولويات الاستثمار للسنوات الـ 5 المقبلة إطلاق منتجات أو خدمات جديدة، واعتماد تكنولوجيات جديدة، وشراء آلات ومعدات أو أدوات جديدة. وكانت المؤسسات الكبيرة تمثل أعلى حصة من المؤسسات التي تخطط لاعتماد التكنولوجيا.
- على الرغم من التحديات التي واجهتها أثناء جائحة كوفيد-19، فإن أغلب المؤسسات كانت تأمل في زيادة العائدات وفرص العمل في السنوات الـ 5 المقبلة. وتوقعت نسب أعلى من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة زيادة في العمالة بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة.

◄ توصيات أساسية للحكومات ومنظمات أصحاب العمل وعضوية الشركات:

إلى الحكومات:

- توفير إعانات مشروطة مؤقتة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للمساعدة في تخفيف حدة النقص في التدفقات النقدية. ويمكن أن توفر هذه الاعانات، على سبيل المثال، للمؤسسات الموارد المالية اللازمة لتغطية كل الأجور (أو معظمها) وتكاليف التشغيل الأساسية (مثل إيجار الاماكن والفواتير) شريطة أن تواصل المؤسسات توظيف العمال. فضلاً عن ذلك فإن الحكومات تستطيع أن تساعد المؤسسات الضخمة في تغطية نسبة من تكاليفها إذا لم تستبعد أي عامل.

- منح العطل الضريبية القصيرة الأجل (أي، التخفيضات أو الإعفاءات) ومنح للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لدعم استمرارية الأعمال مع مراعاة القيود النقدية في ظل جائحة كوفيد-19.
- إنشاء مبادرات لإعادة تمويل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتعاون مع المصارف المركزية والمؤسسات المالية التجارية. ومثل شأن تدابير كهذه أن تعزز التعافي الاقتصادي، وتساعد في منع الإغلاق الدائم للأعمال، وتشجع الإبداع وتبني التكنولوجيا، وهو ما من شأنه أن يزيد في نهاية المطاف من نمو المؤسسات وإنتاجيتها.[105]
- توفير إعانات مؤقتة للاستجابة للزيادات المفاجئة في أسعار المدخلات الاستراتيجية أو الضرورية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.
- زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز النمو الاقتصادي من أجل تحسين الاستقرار المالي لدى المؤسسات. ويمكن القيام بذلك عندما تتعرض المؤسسات لإلغاء مفاجئ للطلب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات و/أو الخدمات.
- تشجيع مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة، بما في ذلك سندات الشركات، وتحويل الديون إلى أوراق مالية، والعروض غير العامة، بين مصادر أخرى.
- تنفيذ السياسات التي تعزز تطوير النظام المالي وتزيد من المنافسة في القطاع المصرفي التجاري. وعلى نحو مماثل، يستطيع البنك المركزي أن يزود البنوك التجارية بالحوافز اللازمة لإقراض المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة الحجم لتحسين القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية.

إلى منظمات أصحاب العمل وعضوية الشركات:

- تصميم أو مراجعة الدورات التدريبية والتوجيه لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدارة الإيرادات والنفقات على المدى القصير والطويل بشكل أفضل. وتشمل الفوائد المحتملة على المدى القصير والطويل ما يلي:
- على المدى القصير، يمكن أن يساعد هذا التوجيه في تحسين الممارسات المحاسبية، وجذب العملاء والاحتفاظ بهم، وتنفيذ نماذج تسعير جديدة، من بين أمور أخرى.[106]
- على الأمد البعيد، من الممكن أن تعمل مثل هذه التوجيهات بشكل مستمر على تحسين العمليات أو المنتجات أو الخدمات في ضوء كفاءتها وفعاليتها. ومن شأن هذا أن يساهم في خفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية ومعدلات الادخار، وهو ما من شأنه أيضًا أن يحسن التدفق النقدي لتعزيز قدرة المؤسسات على التعامل مع الأحداث غير المتوقعة وضمان استمرارية الأعمال.
- مواصلة تقييم احتياجات المؤسسات وتحدياتها في سياق جائحة كوفيد-19 لصياغة حلول السياسات التي يمكن أن تساعد المؤسسات.
- مواصلة المشاركة في الحوار الاجتماعي للتوصل إلى حلول مبتكرة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي.
- تطوير أو تحديث مواد التدريب الموجودة لدعم تحسين المهارات الأساسية بما في ذلك المعرفة التقنية والعمل الجماعي والمهارات التعاونية ومهارات التنظيم والاهتمام بالتفاصيل. وتعتبر المعرفة الفنية مهمة بشكل خاص لضمان حصول العمال على المهارات اللازمة لتشغيل التكنولوجيات الجديدة والاستفادة من الإمكانات الكاملة للتغير التكنولوجي.
- تشجيع تخصيص ميزانية لتطوير المهارات والتدريب في ما بين المؤسسات لتحسين نوعية القوى العاملة وإنتاجية العمل.
- تقييم احتياجات بناء قدرات المؤسسات من أجل تقديم فرص التدريب والخدمات العملية إلى الأعضاء، تحديدًا المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، لتحسين الإنتاجية على أساس منتظم.
- مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس الإنتاجية ونمو الأرباح مع مرور الوقت. وقد يسهم ذلك في تحسين أداء المؤسسات.

105 منظمة العمل الدولية 2020.

106 ون ولوكهيد، 2020.

◄ 3.1 مقدّمة

أجرت منظمة العمل الدولية مسحًا للمؤسسات في دول عربية مختارة لتقييم التحديات والفرص التي تواجه تنمية المشاريع المستدامة والنمو الاقتصادي في خضم جائحة كوفيد-19. وقد سُئلت المؤسسات التي شاركت في المسح عن العوامل التي تؤدي إلى تهيئة بيئة عمل تمكينية، والعقبات التي تعترض تشغيل التكنولوجيا وترقيتها، والعوامل التي تؤثر في نمو الإنتاجية ونمو الأعمال في المستقبل، من بين عوامل أخرى.

أجري المسح عبر الإنترنت في الفترة بين أغسطس ونوفمبر 2021، مع 586 مؤسسة في خمس دول تحديدًا الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن. وقامت خمس منظمات لأصحاب العمل وعضوية الشركات بتوزيع المسح على أعضائها.[107] وهذه المنظمات هي غرفة صناعة الأردن، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، واتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، وغرفة تجارة وصناعة عمان، واتحاد الغرف التجارية والصناعية في اليمن.

يعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية التي توصل إليها المسح، مرتبة حسب البلد وحجم الشركات وقطاعها.[108] وتقدم الدولة النتائج الرئيسية بدلاً من المجموعات الأخرى (مثل مجموعة الدخل ومجلس التعاون الخليجي وغير مجلس التعاون الخليجي، والدول الهشة وغير الهشة) نظرًا لأن مؤسسات في خمس دول قد أكملت المسح. وكانت هذه البلدان تنتمي إلى مجموعات دخل مختلفة، ولم تكن سوى عمان جزءًا من مجلس التعاون الخليجي. ولذلك، فإن تجميعها لتحليلها كان سيؤدي إلى ظهور عينات لم تكن قابلة للمقارنة. ينقسم هذا الفصل إلى الأقسام الخمسة التالية:

1. النتائج والتوصيات الرئيسية
2. تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات
3. بيئة العمل والعقبات التي تعترض إنجاز الأعمال
4. العوامل التي تعزز نمو الإنتاجية
5. التطلع إلى المستقبل: نمو الأعمال في المستقبل

يتم عرض النتائج حسب السؤال الذي تم طرحه في المسح. وترد في الملحق أ الدراسات السكانية للمسح، كما يوفر الملحق ب استبيان المسح.

107 لا تمثل النتائج عدد المؤسسات لأن أخذ العينات العشوائية لم يستخدم لاختيار عينة المسح. وينبغي تفسير نتائج المسح لعمان بحذر نظرًا إلى أن 41 مؤسسة في عمان شاركت في المسح، وهو ما يمثل أقل معدل استجابة.

108 لقد صنفت المؤسسات التي شملها المسح في أربعة أنواع وفقًا لعدد العمال الذين يعملون فيها، أي المؤسسات المتناهية الصغر (التي تضم أقل من 5 موظفين)، والصغيرة (التي تضم ما بين 5 و19 موظفًا)، والمتوسطة (التي تضم ما بين 20 و99 موظفًا) والكبيرة (التي تضم أكثر من 100 موظف). ومن بين النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها معلومات معمقة من القطاعات ذات التمثيل الأعلى في المسح، مثل التصنيع، وأنشطة الخدمات الأخرى، وتجارة التجزئة، والبناء، والمعلومات والاتصالات.

◄ 3.2 تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هشاشة المنطقة العربية بما في ذلك ضعف المؤسسات العامة، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والاقتصادات غير المتنوعة، والبطالة المرتفعة.[109] ونظرًا لهذا السياق، فإن تدفق الأموال النقدية على المؤسسات كان محدودًا، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الأعمال التجارية بشكل مؤقت أو دائم، وخسارة الإيرادات والعمالة. هذا وقد واجهت الدول عددًا لا يحصى من التحديات مثل الارتفاع المفاجئ في الأسعار في مواد المدخلات، وإلغاء الطلبات، والصعوبات في الوصول إلى العملاء، بين أمور أخرى.

تم تسجيل الحالات الأولى للإصابة بفيروس كوفيد-19 في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن بين فبراير وإبريل 2020. واستجابت الحكومات بسرعة لتزايد معدلات الإصابة بفرض قيود على الحركة، بما في ذلك إغلاق الأقفال، وحظر التجول، وإغلاق الحدود، وإغلاق الشركات والمدارس بشكل إلزامي، بين أمور أخرى. وقد شهدت هذه الدول الخمس موجتَين أو أكثر من العدوى، والتي نتج عنها جنبًا إلى جنب مع القيود الحكومية، إلى تحديد المدى الذي قد تتمكن به الشركات من إدارة أعمالها والتعافي.

اعتبارًا من نوفمبر 2021، كانت جائحة كوفيد-19 قد أصابت 2,3 مليون شخص وأدت إلى وفاة أكثر من 30 ألف شخص في هذه الدول الخمس. وكان لبنان أكثر البلدان تضررًا من هذه الجائحة، حيث سجل رسميًا أكثر من 96 ألف حالة وأكثر من 1200 حالة وفاة لكل 1 مليون شخص. وزاد من تفاقم هذا التأثير انفجار مدمر وقع في بيروت في أغسطس 2020، الأمر الذي زاد من عدم الاستقرار السياسي وعزز تصور الفساد.

◄ الجدول 1 نظرة عامة على حالات الإصابة بكوفيد-19، والوفيات، ومعدلات التطعيم (اعتبارًا من نوفمبر 2021)

البلد	الحالات	الوفيات	الحالات / 1 مليون	الوفيات / 1 مليون	النسبة المئوية من السكان المطعمين بالكامل (%)
الأردن	919,173	11,377	90,089	1,115	36
لبنان	659,404	8,645	96,610	1,267	24
الأراضي الفلسطينية المحتلة	458,448	4,779	95,445	995	28
عمان	304,499	4,113	59,628	805	55
اليمن	9,961	1,939	334	65	1

المصدر: حسابات خاصة تستند إلى جامعة جون هوبكينز ومديسين (2021) والبنك الدولي (2021).

سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ثاني وثالث أكبر عدد من الإصابات والوفيات، على التوالي. وأدت الجائحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إضعاف الاقتصاد وزيادة القيود المالية التي أثرت في الغالب على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.[110] وعلى نحو مماثل، سلطت هذه الجائحة الضوء على قضايا الاقتصاد الكلي والتحديات الاجتماعية التي لم تحل في الأردن. وقد تأثرت معظم المؤسسات في الأردن بانخفاض الإيرادات وارتفاع تكاليف الطاقة منذ أوائل عام 2020.

سجلت عمان رابع أكبر عدد من الاصابات والوفيات. وفي خضم تفشي الجائحة والإغلاق العالمي، حدث انخفاض كبير في الطلب على المنتجات العمانية تحديدًا النفط، والذي اقترن بانخفاض حاد في أسعار النفط في أبريل

109 ReliefWeb، 2020. وفي عام 2020، كانت معدلات البطالة في الدول الخمسة التي شملها المسح كما يلي: الأردن (18,5 في المائة) ولبنان (6,6 في المائة)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (27,4 في المائة)، وعمان (5,0 في المائة)، واليمن (13,4 في المائة) (البنك الدولي، 2021).

110 أدى النزاع بين القوات الإسرائيلية وحماس الذي اندلع في مايو 2021 إلى زعزعة الاستقرار السياسي وإلحاق أضرار اقتصادية بالقطاع الخاص.

2020.[111] وكان لهذه الأحداث أثر سلبي مباشر على التدفق النقدي للمؤسسات.

لقد سجلت اليمن رسميًا أقل عدد من حالات الإصابة والوفيات بمرض كوفيد-19. ولكن كونها دولة هشة، عمل الفيروس على تضخيم القضايا القائمة بما في ذلك عدم اليقين الاقتصادي، والفقر، والصراع. أدى انخفاض التحويلات المالية والمعونة المالية التي تذهب إلى اليمن إلى زيادة صعوبة تشغيل المؤسسات وإلى إغلاق الأعمال التجارية، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3.2.1. التأثير على القوى العاملة

أبلغ نحو ثلثي المؤسسات التي شملها المسح عن انخفاض العمالة بين يناير 2020 ويوليو 2021. أفادت معظم المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (89 في المائة) وعمان (80 في المائة) ولبنان (75 في المائة) عن حدوث انخفاض في العمالة بسبب جائحة كوفيد-19. على النقيض من ذلك، فإن عددًا أقل من المؤسسات في اليمن (61 في المائة) والاردن (49 في المائة) قد أبلغ عن انخفاض في العمالة. لقد أسفر هذا الانخفاض في مستويات تشغيل العمالة عن تحديات تؤثر على قدرة المؤسسات في دعم عملياتها وتوسيعها، وهو ما أثر سلبًا على نمو الإنتاجية.

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل أساسي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث خسائر التوظيف.

◄ الشكل 1 المؤسسات التي أبلغت عن انخفاضات في العمالة خلال جائحة كوفيد-19، النتائج حسب الحجم والبلد (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

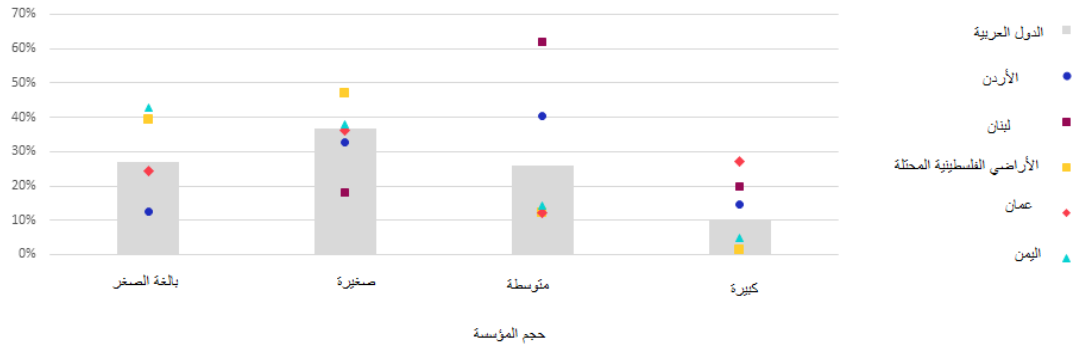

كانت أنشطة التصنيع وتجارة التجزئة والخدمات القطاعات الثلاثة الأكثر تأثرًا بالوباء من حيث خسائر العمالة. وقد جاءت أكثر من نصف المشاريع التي أبلغت عن انخفاض في العمالة في كل أنحاء الدول العربية من أحد هذه القطاعات الثلاثة. وفي ما يلي أكثر القطاعات تضررًا حسب البلد من حيث الخسائر في العمالة:

- **الأردن:** التصنيع (31 في المائة)، والخدمات (11 في المائة)، والتجزئة (11 في المائة).
- **لبنان:** التصنيع (69 في المائة) والخدمات (13 في المائة).
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة:** تجارة التجزئة (18 في المائة)، والخدمات (15 في المائة)، والبناء (11 في المائة) والتصنيع (11 في المائة).
- **عمان:** التصنيع (15 في المائة)، والخدمات (15 في المائة)، والتجزئة (15 في المائة).
- **اليمن:** التصنيع (24 في المائة)، والخدمات (17 في المائة)، والتعليم (14 في المائة).

111 تذهب 45 في المائة من الصادرات العمانية (أو ما يقرب من 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى الصين. فقد هبط سعر برميل النفط من 63,91 دولارًا في 1 يناير 2020 إلى 16,66 دولارًا في 30 أبريل 2020 (مجلة Trading economics، 2021).

3.2.2. التأثير على الإيرادات

أفادت أغلبية المؤسسات المشمولة بالمسح (63 في المائة) عن انخفاض في الإيرادات بين يناير ويونيو 2021. لقد أبلغ نحو 65 في المائة من المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان، و48 في المائة من المؤسسات في لبنان واليمن، و40 في المائة من المؤسسات في الأردن عن انخفاض كبير أو متوسط في الإيرادات (أكثر من 30 في المائة).

لقد ضربت جائحة كوفيد-19 إيرادات المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل أكبر. والواقع أن نسب المؤسسات التي أبلغت عن خسائر قوية أو متوسطة في الإيرادات انخفضت مع تزايد حجم المؤسسة. وفي كل الدول، باستثناء اليمن، كانت المؤسسات المتناهية الصغر تمثل أعلى حصة من المؤسسات التي سجلت انخفاضًا قويًا أو متوسطًا في الإيرادات. على النقيض من ذلك، فإن اليمن لديها أعلى حصة من المؤسسات الكبيرة التي أبلغت عن خسائر كبيرة أو متوسطة في الإيرادات (6 من أصل 10 مؤسسات).

◄ **الشكل 2 تأثير جائحة كوفيد-19 على العائدات (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة في المسح)**

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

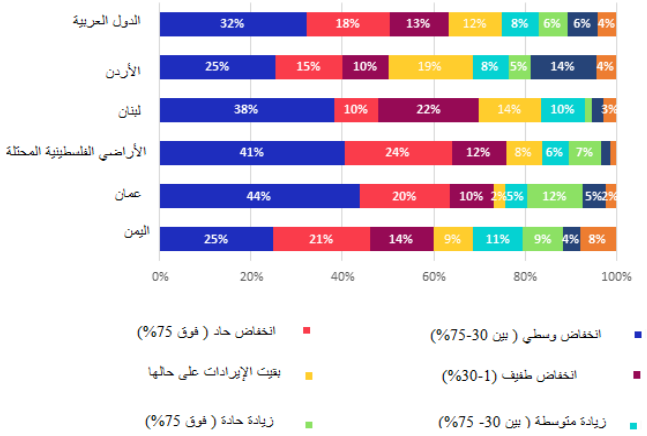

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

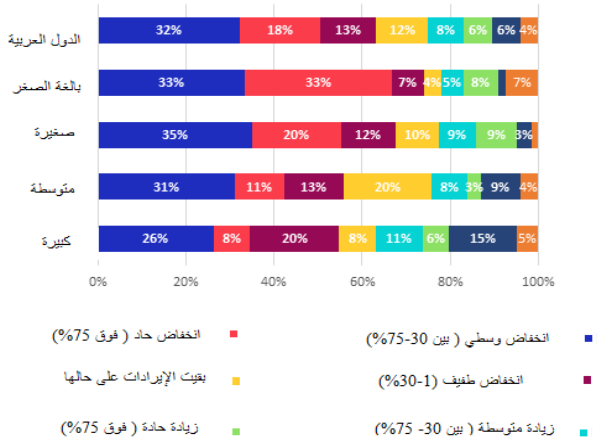

لقد استأثر قطاع الخدمات بأعلى حصة من المؤسسات التي أبلغت عن انخفاض كبير أو متوسط في الإيرادات (63 في المائة). وبالمثل، أبلغت أكثر من نصف المؤسسات في قطاعي التصنيع (54 في المائة) والبناء (52 في المائة) عن خسائر قوية أو متوسطة في الايرادات. يقارن ذلك بانخفاض نسب المؤسسات في قطاعي التجزئة (39 في المائة) والمعلومات والاتصالات (23 في المائة) اللذين سجلا انخفاضًا كبيرًا أو متوسطًا في الإيرادات.

3.2.3. التحديات التشغيلية منذ تفشي جائحة كوفيد-19

كانت أهم التحديات التشغيلية هو وجود تدفق نقدي كاف لمواصلة العمليات التجارية. أفادت التقارير بأن التدفقات النقدية غير كافية بنسبة 56 في المائة من المؤسسات التي شملها المسح في الدول العربية. لقد شملت التحديات الشائعة الأخرى زيادات في أسعار مواد المدخلات (40 في المائة) وانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات (38 في المائة).

في مختلف الدول، كان التدفق النقدي غير الكافي للتشغيل هو أكثر تحد تم الإبلاغ عنه. بالإضافة إلى ذلك، أفادت 4 مؤسسات من أصل 10 في الأردن ولبنان واليمن عن صعوبة في الوصول إلى العملاء، وشهدت نصف المؤسسات تقريبًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان انخفاضًا في الطلب بسبب إلغاء الطلبات. وأفادت نسبة عالية نسبيًا من المؤسسات في لبنان أن غياب العمال عن العمل (44 في المائة) والفساد وعدم الكفاءة في النظام العام (26 في المائة) هما من التحديات التنفيذية.

◄ **الشكل 3 التحديات التشغيلية الرئيسية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

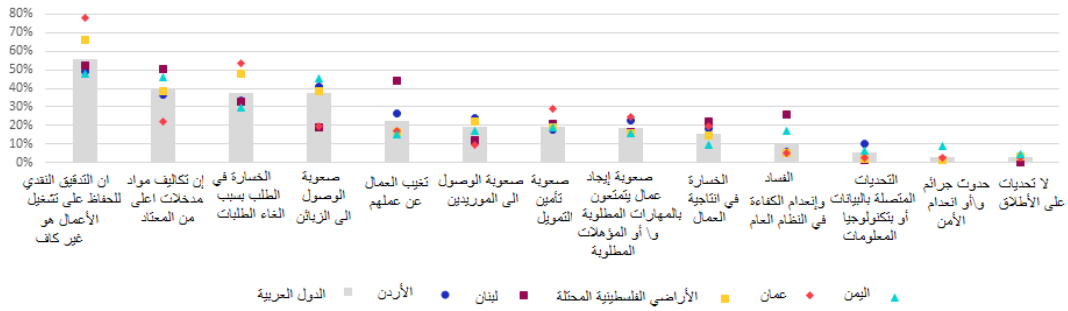

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

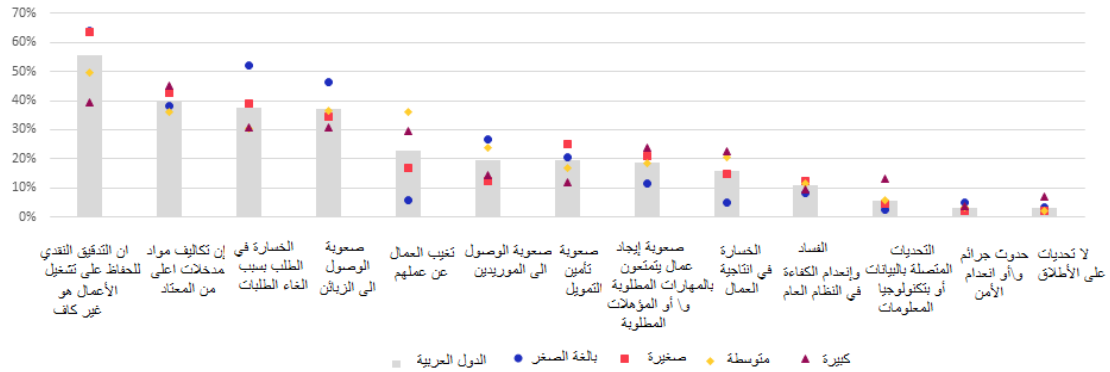

أفادت المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في معظمها أن عدم كفاية التدفقات النقدية اللازمة لمواصلة عمليات الأعمال التجارية شكل حديًا لها. على النقيض من ذلك، أفادت ما يقرب من نصف المؤسسات الكبيرة بأن الزيادات في أسعار مواد المدخلات تشكل تحديًا تشغيليًا رئيسيًا. وتأثرت حصة مرتفعة نسبيًا من المؤسسات المتناهية الصغر بانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات (52 في المائة) وصعوبة الوصول إلى العملاء (46 في المائة). بالإضافة إلى ذلك، كافحت 4 من أصل 10 شركة متوسطة وكبيرة بسبب غياب العمال عن العمل.

وفي ما يلي أبرز ما أتى ذكره في المسح على الصعيد القطري:

- **الأردن:** أفادت معظم المؤسسات المتناهية الصغر (82 في المائة) والمؤسسات الصغيرة (66 في المائة) عن عدم كفاية التدفق النقدي اللازم لإنجاز عمالها. لقد ذكرت 40 في المائة تقريبًا من المؤسسات الصغيرة أن تأمين الحصول على التمويل أمر صعب، وأبلغت 33 في المائة من المؤسسات الكبيرة عن صعوبات في العثور على عمال يتمتعون بالمهارات المناسبة.
- **لبنان:** أبلغ ما يقرب من 60 في المائة من المؤسسات الصغيرة عن صعوبة الحصول على التمويل، كما واجهت 42 في المائة من المؤسسات الصغيرة صعوبات بسبب الفساد وعدم الكفاءة في النظام العام.[112] واجهت نصف المؤسسات المتوسطة مشاكل في غياب العمال؛ وذكرت 71 في المائة من المؤسسات الكبيرة أن أسعار مواد المدخلات أعلى من المعتاد.
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة:** أبلغ ما يقرب من 70 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر، ونصف المؤسسات المتوسطة عن عدم كفاية التدفقات النقدية اللازمة لإنجاز الأعمال. وشهدت أكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر (57 في المائة) انخفاضًا في الطلب بسبب إلغاء الطلبات.[113]
- **عمان:** قالت الغالبية العظمى من المؤسسات المتناهية الصغر (88 في المائة) والمؤسسات الصغيرة (93 في المائة) إن تدفقاتها النقدية غير كافية لإنجاز الأعمال. وهناك أربع من أصل 10 مؤسسات صغيرة تواجه مشاكل في تأمين الحصول على التمويل. فضلاً عن ذلك فإن نصف المؤسسات الكبرى سجلت خسائر في إنتاجية العمال.
- **اليمن:** أبلغت معظم المؤسسات الكبيرة (82 في المائة) عن صعوبات في الوصول إلى العملاء. هذا وناضلت نصف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة بسبب عدم كفاية التدفق النقدي لإنجاز الأعمال. وقالت نصف المؤسسات المتوسطة تقريبًا إن أسعار المدخلات أعلى من المعتاد.

مثل قطاع التجزئة أعلى حصة من المؤسسات (66 في المائة) التي واجهت تدفقًا نقديًا غير كاف لإنجاز الأعمال بسبب جائحة كوفيد-19. كما أبلغت أكثر من نصف المؤسسات في قطاعات التصنيع والخدمات والبناء، فضلاً عن نصف المؤسسات تقريبًا في قطاع المعلومات والاتصالات، عن نفس التحدي. ونجد التحديات الرئيسية التالية حسب القطاع:

- قالت ست من 10 مؤسسات في قطاع التصنيع إن أسعار مواد المدخلات أعلى من المعتاد.
- تأثرت نصف مؤسسات الخدمات بانخفاض الطلب بسبب إلغاء الطلبات.
- واجهت نصف مؤسسات البيع بالتجزئة مشاكل في الوصول إلى العملاء.
- لقد كافحت نصف المؤسسات التي تُعنى بمجال البناء بفضل غياب العمال.
- هذا وأبلغت نصف مؤسسات المعلومات والاتصالات عن تحديات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات أو البيانات.

112 لم تشارك أي مؤسسات متناهية الصغر في المسح في لبنان.

113 لم يتم مسح سوى مؤسستَين كبيرتَين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

◄ 3.3 بيئة العمل والعقبات التي تعترض إنجاز الأعمال

إن بيئة الأعمال التمكينية عبارة عن تركيبة من الظروف القادرة على تحسين قدرة المؤسسات على البدء والنمو وخلق فرص العمل اللائق. ويمكن لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن تؤثر على مدى ما تفضي إليه بيئة الأعمال التجارية من نمو وإنتاجية المشاريع أو تخلق عقبات تجعل من الصعب على المؤسسات أن تبقى وتعمل وتزدهر.

◄◄ 3.3.1. السياسات الوطنية الرامية إلى تشجيع الابتكار في المشاريع واعتماد التكنولوجيا

يمكن للحكومات أن تشجع اعتماد وتطوير تكنولوجيات جديدة ذات حوافز مالية (مثل التخفيضات الضريبية والمنح) عن طريق التعاون في هذه الابتكارات وشرائها و/أو الحد من المخاطر ذات الصلة. من الممكن أن يخلف المدى الذي قد تبلغه قدرة الحكومات على التأثير على الإبداع وتشجيعه تأثيرات كبرى على نمو المؤسسات وإنتاجيتها. **وفي دول العينة، لم توافق سوى مؤسستَين من أصل 10 مؤسسات على أن الحكومات في بلدانها لديها سياسات كافية لتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا.**

◄ الشكل 4 المؤسسات التي وافقت أو لم توافق على امتلاك الحكومة الوطنية لسياسات كافية لتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

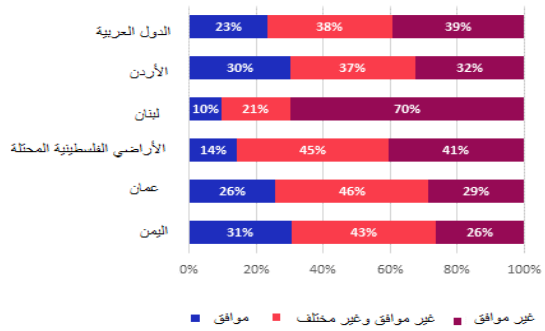

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

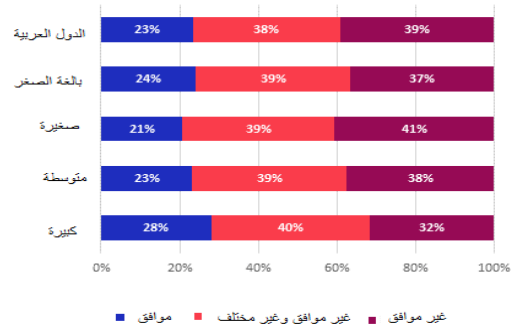

اتفق عدد قليل من المؤسسات نسبيًا في مختلف الدول على أن الحكومة دعمت الإبداع وتبني التكنولوجيا على النحو اللائق. وقد اتفق نحو 3 من أصل 10 مؤسسات في الأردن وعمان واليمن على أن الحكومة لديها سياسات ملائمة للابتكار واعتماد التكنولوجيا. ويقارن هذا بنحو مؤسسة واحدة من بين 10 مؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان.

وافق أقل من 30 في المائة من المؤسسات من كل الأحجام على أن السياسات الحكومية تدعم على نحو كاف الابتكار واعتماد التكنولوجيا. وأفادت حصة أكبر قليلاً من المؤسسات الكبيرة (28 في المائة) أن السياسات الحكومية لدعم الابتكار واعتماد التكنولوجيا كافية، بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر (24 في المائة) والمؤسسات الصغيرة (21 في المائة) والمؤسسات المتوسطة (23 في المائة).

وافقت نسبة أكبر من المؤسسات في قطاع المعلومات والاتصالات (42 في المائة) على أن السياسات الحكومية المتعلقة بالابتكار واعتماد التكنولوجيا كافية، مقارنة بالمؤسسات في قطاعات أخرى. وكانت مؤسسات التصنيع (16 في المائة) هي الأقل احتمالاً للموافقة على أن تكون هذه السياسات كافية، تتبعها مؤسسات تجارة التجزئة (19 في المائة)، والبناء (24 في المائة) والخدمات (29 في المائة).

3.3.2. العوائق الرئيسية لإنجاز الأعمال

أفادت نصف المؤسسات التي شملها المسح بأن محدودية فرص الحصول على التمويل تشكل تحديًا رئيسيًا للعمل. ومن التحديات الهامة الأخرى في دول العينة عدم التيقن الاقتصادي (41 في المائة)، وارتفاع معدلات الضرائب (38 في المائة)، وعدم الاستقرار السياسي (37 في المائة)، والحصول على تراخيص وتصاريح الأعمال المطلوبة (31 في المائة). هذا وذكرت العقبات أعلاه في الفصل 2. وتؤكد نتائج المسح من جديد أن الوصول المحدود إلى التمويل يمكن أن يؤثر سلبًا على خطط الاستثمار وتوسيع الأعمال التجارية، مما قد يؤدي إلى فقدان المؤسسات لفرص النمو. ومن الممكن أن يخلف عدم الاستقرار السياسي بشكل خاص تأثيرًا سلبيًا على نمو العائدات والإنتاجية.

لقد واجهت أكثر من نصف المؤسسات في كل الدول، باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشاكل في الحصول على التمويل.[114] من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن التحديات الرئيسية لإنجاز الأعمال تختلف بشكل كبير عبر الدول، نظرًا للظروف الاجتماعية الاقتصادية الخاصة والأثر المتنوع لجائحة كوفيد-19 على المؤسسات في هذه الدول. كما وجدت العقبات التالية في الحسابات التي أجريت مع مسوحات المؤسسات الخاصة بالبنك الدولي في الفصل 2.

وفي الأردن، أفاد ما يقرب من 60 في المائة من المؤسسات التجارية عن ارتفاع معدلات الضرائب، وأبلغ 43 في المائة من المؤسسات عن إصدار تراخيص وتصاريح مطلوبة. وفي لبنان أفادت أغلبية ساحقة من المؤسسات بعدم الاستقرار السياسي (82 في المائة)، وعدم اليقين الاقتصادي (70 في المائة)، وعدم الثقة في القدرة على الوصول إلى الطاقة الكهربائية (66 في المائة). أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكان عدم الاستقرار السياسي أهم التحديات هو ما ذكرته حوالى 40 في المائة من المؤسسات. وفي عمان، كان الوصول المحدود إلى التمويل هو العقبة الأكثر شيوعًا (54 في المائة)، ولم تبلغ أي مؤسسة عن وجود مشاكل في عدم الاستقرار السياسي، وقالت 3 في المائة فقط إن الوصول غير الموثوق إلى الكهرباء يشكل عقبة رئيسية. وفي اليمن، تعاني 65 في المائة من المؤسسات عدم استقرار سياسي، بينما تواجه 51 في المائة من المؤسسات مشاكل في الحصول على التمويل، وقالت 41 في المائة من المؤسسات إن عدم اليقين الاقتصادي يشكل تحديًا.

كان الوصول المحدود إلى التمويل هو العقبة الأكثر شيوعًا التي تحول دون عمل المؤسسات في مجالات الخدمات والبناء والاتصالات المعلوماتية. وكان عدم اليقين الاقتصادي هو التحدي الأكثر شيوعًا في إنجاز الأعمال (53 في المائة) في ما بين المؤسسات في قطاع التصنيع، يليه محدودية فرص الحصول على التمويل (29 في المائة). وكانت المعدلات الضريبية المرتفعة أيضًا عقبة شائعة بين المؤسسات العاملة في قطاعات التجزئة (57 في المائة)، والمعلومات والاتصالات (55 في المائة)، والبناء (52 في المائة). بالإضافة إلى ذلك، ذكرت نصف مؤسسات الإعلام والاتصالات و4 مؤسسات من أصل 10 مؤسسات عاملة في قطاع البناء نقص القوى العاملة الماهرة بصورة كافية.

114 أفاد 35 في المائة من المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن الحصول على التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام إنجاز الأعمال.

◄ الشكل 5 العقبات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات في ممارسة أعمالها (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

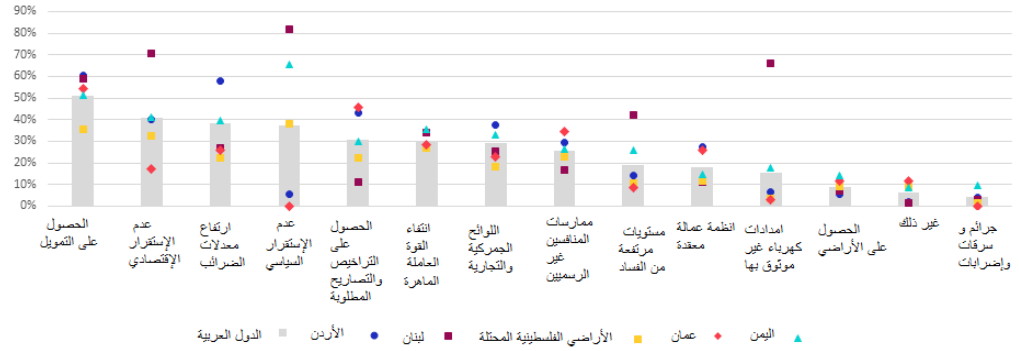

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

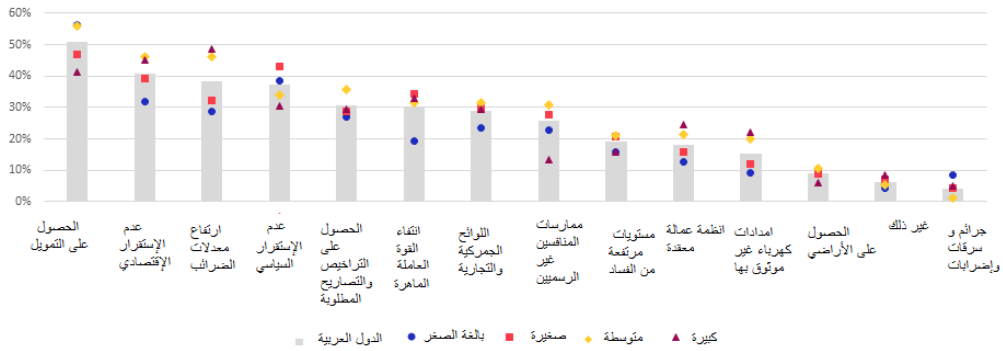

كما سأل المسح المؤسسات عن أكبر عقبة أمام إنجاز الأعمال. وكانت أهم العقبات التي تعترض سبيل العمل في طل دول العينة هي محدودية فرص الحصول على التمويل (33 في المائة)، وعدم اليقين الاقتصادي (22 في المائة)، وعدم الاستقرار السياسي (20 في المائة). تبيّن الجداول أدناه أهم ثلاث عقبات حسب البلد وحجم المؤسسة وقطاعها.

◄ الجدول 2 أهم ثلاث عقبات تعترض إنجاز الأعمال، النتائج حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

البلد	العقبة 1	العقبة 2	العقبة 3
الأردن	الحصول على التمويل (35 في المائة)	معدلات الضريبة المرتفعة (31 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (18 في المائة)
لبنان	عدم اليقين الاقتصادي (45 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (44 في المائة)	إمداد طاقة غير موثوق به (31 في المائة)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	الحصول على التمويل (28 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (21 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (19 في المائة)
عمان	الحصول على التمويل (46 في المائة)	معدلات الضريبة المرتفعة (20 في المائة)	ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي (20 في المائة)
اليمن	عدم الاستقرار السياسي (40 في المائة)	الحصول على التمويل (36 في المائة)	معدلات الضريبة المرتفعة (19 في المائة) نقص القوى العاملة الماهرة بشكل كاف (19 في المائة)

◄ الجدول 3 أهم ثلاث عقبات تعترض إنجاز الأعمال، النتائج حسب حجم المؤسسة (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

البلد	العقبة 1	العقبة 2	العقبة 3
المؤسسات المتناهية الصغر	الحصول على التمويل (43 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (20 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (19 في المائة)
المؤسسات الصغيرة	الحصول على التمويل (37 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (23 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (22 في المائة)
المؤسسات المتوسطة	الحصول على التمويل (31 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (23 في المائة)	معدلات الضريبة المرتفعة (22 في المائة)
المؤسسات الكبيرة	معدلات الضريبة المرتفعة (28 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (27 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (19 في المائة)

◄ الجدول 4 أهم ثلاث عقبات تعترض إنجاز الأعمال، النتائج حسب القطاع (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

القطاع	العقبة 1	العقبة 2	العقبة 3
التصنيع	عدم اليقين الاقتصادي (33 في المائة)	الحصول على التمويل (29 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (23 في المائة)
أنشطة خدمات أخرى	الحصول على التمويل (37 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (26 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (22 في المائة)
البيع بالتجزئة	معدلات الضريبة المرتفعة (25 في المائة)	الحصول على التمويل (24 في المائة)	عدم اليقين الاقتصادي (22 في المائة)
البناء	الحصول على التمويل (43 في المائة)	عدم الاستقرار السياسي (24 في المائة)	معدلات الضريبة المرتفعة (24 في المائة)
المعلومات والاتصالات	معدلات الضريبة المرتفعة (32 في المائة)	الحصول على التمويل (29 في المائة)	نقص القوى العاملة الماهرة بشكل كاف (16 في المائة)

كان الوصول المحدود إلى التمويل هو العقبة الأكثر شيوعًا التي تحول دون عمل المؤسسات في كل الدول باستثناء لبنان واليمن. وقد يكون انتشار هذه العقبة ناتجًا ثانويًا لانخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والافتقار إلى تبني التكنولوجيا الجديدة وتنمية المهارات وفقًا لاحتياجات السوق. وقد يكون مرتبطًا أيضًا بالإطار المؤسسي في دول العينة التي لا تيسر الحصول على التمويل أو الائتمان. لقد ذكر أن عدم اليقين الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي هما أهم العقبات التي تعترض إنجاز الأعمال في لبنان (45 في المائة) واليمن (40 في المائة) على التوالي. وفي ما يلي أبرز ما ذكرته الدول بحسب حجم المؤسسة:

- في الأردن، أفادت المؤسسات المتناهية الصغر بأن الحصول على التمويل هو التحدي الأكبر في إنجاز الأعمال. وكانت معدلات الضرائب المرتفعة كثيرًا ما أبلغت عنه المؤسسات المتوسطة والكبيرة، ثم أعقب ذلك محدودية فرص الحصول على التمويل.
- في لبنان، كان الوصول المحدود إلى التمويل أكثر العقبات التي أبلغت عنها المؤسسات الصغيرة، وكان عدم الاستقرار السياسي العقبة الرئيسية بين المؤسسات المتوسطة، وعدم اليقين الاقتصادي أكبر عقبة بين المؤسسات الكبيرة.
- في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان الوصول المحدود إلى التمويل العقبة الرئيسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأفادت معظم المؤسسات الصغيرة عن نقص في القوى العاملة الماهرة، وتبع ذلك محدودية فرص الحصول على التمويل.
- في عمان، كان الوصول المحدود إلى التمويل العقبة الرئيسية بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والكبيرة.
- في اليمن، كان الوصول إلى التمويل العقبة الرئيسية بين المؤسسات الصغيرة، وكان عدم الاستقرار السياسي العقبة الرئيسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

كما أن الحصول على التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام المشاريع في قطاعي الخدمات والبناء. وتشكل المعدلات الضريبية المرتفعة عقبة شائعة للمؤسسات في مجال البيع بالتجزئة، والمعلومات والاتصالات. وكانت حالة عدم اليقين الاقتصادي شائعة بين مؤسسات التصنيع.

3.3.3. المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات

أفادت أكثر من نصف المؤسسات التي شملها المسح (54 في المائة) بأنها تعتمد على مواردها الخاصة لإنجاز الأعمال. وتؤكد نتائج المسح النتائج الواردة في الفصل 2 التي تبرز الاستخدام الواسع النطاق للأموال الداخلية بدلاً من الاعتماد على المقرضين الرسميين بسبب القيود الائتمانية والافتقار إلى التدفق النقدي في الدول النموذجية. من الممكن أن يخلف الاعتماد على موارد المؤسسات تأثيرات سلبية على الأداء الإجمالي لأن المؤسسات أو المبادرات التجارية قد لا تُستكمل بسبب الافتقار إلى الأموال. وقد يكون هذا ضارًا بنمو الإنتاجية.

◄ **الشكل 6 المصدر الرئيسي للتمويل (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)**

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

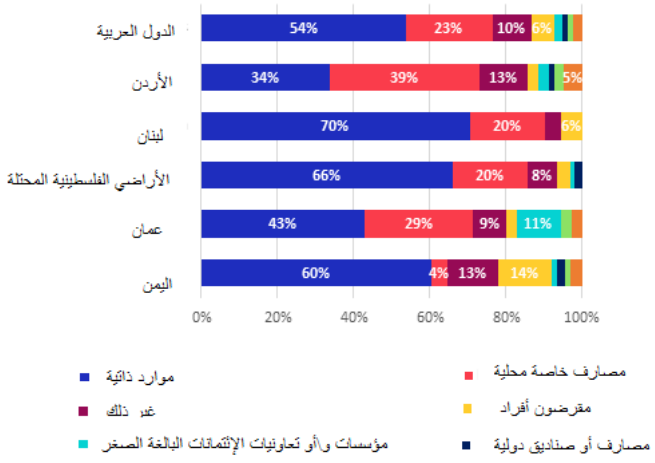

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

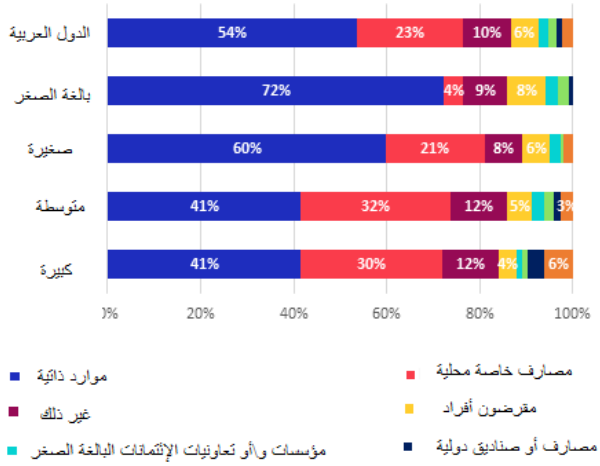

استخدمت معظم المؤسسات في لبنان (70 في المائة)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (66 في المائة) واليمن (60 في المائة) مواردها الخاصة لإنجاز الأعمال. ويقارن ذلك بانخفاض نسبة المؤسسات في الاردن (34 في المائة) وعمان (43 في المائة) التي استخدمت مواردها الخاصة.

من المرجح أن تعتمد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة على مواردها الخاصة لتمويل عملياتها مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة. استخدمت نسبة عالية بعض الشيء من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن مواردها الخاصة. وفي لبنان، أفادت 74 في المائة من المؤسسات المتوسطة أنها استخدمت مواردها الخاصة. وفي الاردن، أفادت ما يقرب من نصف المؤسسات المتوسطة الحجم (46 في المائة) والكبيرة الحجم (40 في المائة) أنها حصلت على قروض من المصارف الخاصة المحلية.

أفادت ست شركات من أصل 10 في قطاعات التصنيع والخدمات والتجزئة أنها استخدمت مواردها الخاصة لإنجاز الأعمال. وبالمقارنة، أفادت 4 مؤسسات من أصل 10 في قطاعي البناء والمعلومات والاتصالات عن حصولها على قروض من المصارف الخاصة المحلية، وأبلغت نحو 3 مؤسسات من أصل 10 في هذه القطاعات المذكورة آنفًا عن استخدام مواردها الخاصة.

◄ 3.4 العوامل التي تعزز نمو الإنتاجية

إن وجـود قـوة عاملـة ماهـرة ومتعلمـة جيـدًا عـلى نحـو كاف يفضـي إلى تحسـين الإنتاجيـة. ومـع ذلـك، فـإن الممارسـات الإداريـة الجيـدة مهمـة أيضًـا لضمـان عـدم تعييـن العمـال الموهوبيـن فحسـب، بـل والاحتفـاظ بهـم أيضًـا عـلى المـدى الطويـل. وتُشـكّل فـرص التدريـب ضـرورة أساسـية لمسـاعدة العمـال فـي صقـل مهاراتهـم فـي العمـل، فـي حيـن تعمـل فـي المقـام الأول عـلى تحسـين نمـو إنتاجيـة المؤسسـات.

◄ 3.4.1. القوة العاملة

تُعدّ الـدول العربيـة إحـدى الوجهـات الرئيسـية المسـتقبلة للمهاجريـن عـلى الصعيـد العالمـي. وكثيـر مـن العمـال المهاجريـن هـم مـن العمـال ذوي المهـارات المتدنيـة الذيـن يتمتعـون بمسـتوى تعليمـي منخفـض نسـبيًا ويميلـون إلى العمـل فـي قطاعـات البنـاء والخدمـات. وتمثـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي، بمـا فيهـا المملكـة العربيـة السـعودية أو الإمـارات العربيـة المتحـدة، أكبـر حصـة مـن العمـال المهاجريـن فـي المنطقـة العربيـة. وكانـت عمـان الدولـة الوحيـدة فـي مجلـس التعـاون الخليجـي فـي عينـة المسـح. بالتالـي، مـن غيـر المسـتغرب أن تفيـد معظـم المؤسسـات (67 فـي المائـة) أنهـا تسـتخدم أكثـر مـن 75 فـي المائـة مـن الموظفيـن الوطنييـن.

جـاءت أعـلى حصـة مـن المؤسسـات التـي أفـادت عـن توظيـف أكثـر مـن 75 فـي المائـة مـن العمـال الوطنييـن مـن الأراضي الفلسـطينية المحتلـة (77 فـي المائـة) واليمـن (72 فـي المائـة). وعـلى النقيـض مـن ذلـك، بلّغـت 34 فـي المائـة فقـط مـن المؤسسـات فـي عمـان عـن توظيـف أكثـر مـن 75 فـي المائـة مـن الموظفيـن الوطنييـن، و32 فـي المائـة عـن توظيـف أقـل مـن 25 فـي المائـة مـن العمـال الوطنييـن.

◄ الشكل 7 حصة العمال الوطنيين المستخدمين (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة في المسح)

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

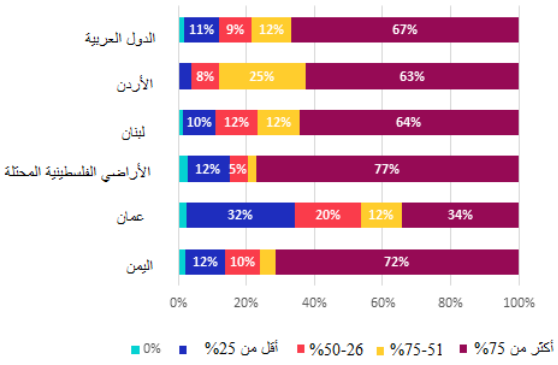

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

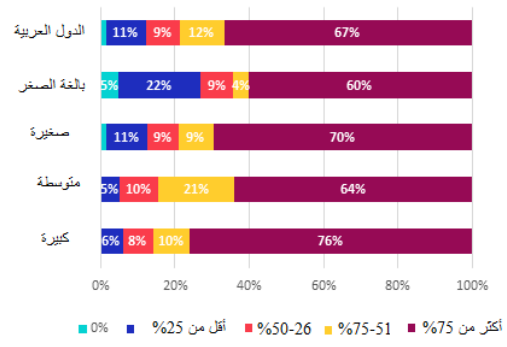

تستخدم المؤسسات الكبيرة عددًا أكبر من الموظفين الوطنيين، مقارنة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. واستأثرت المؤسسات الكبيرة بأعلى حصة من المؤسسات التي أفادت عن استخدام أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين (76 في المائة)، تليها المؤسسات الصغيرة (70 في المائة) والمتوسطة (64 في المائة) والمتناهية الصغر (60 في المائة). وفي ما يلي النتائج الرئيسية للمسح بحسب حجم البلد وحجم المؤسسة:

- في الأردن، أفادت 8 مؤسسات من أصل 10 مؤسسات كبيرة أنها تستخدم أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين. ويقارن ذلك بأكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر (55 في المائة) والصغيرة (55 في المائة) والمتوسطة (58 في المائة) التي أفادت أنها تستخدم أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين.
- وفي لبنان، مثلت المؤسسات الكبيرة أعلى حصة من المؤسسات التي استخدمت أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين (82 في المائة)، تليها المؤسسات الصغيرة (75 في المائة) والمتوسطة (55 في المائة).
- وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أفادت 6 من أصل 10 مؤسسات متناهية الصغر أنها استخدمت ما يزيد على 75 في المائة من الموظفين الوطنيين، بالمقارنة مع 8 من أصل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- في عمان، أفادت نصف المؤسسات المتناهية الصغر عن توظيف أكثر من 75 في المائة من الأفراد الوطنيين، مقابل 42 في المائة من المؤسسات الكبيرة و33 في المائة من المؤسسات الصغيرة.
- في اليمن، أفادت أغلبية المؤسسات المتوسطة (96 في المائة) والكبيرة (82 في المائة) أنها تستخدم أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما يقرب من 70 في المائة من المؤسسات الصغيرة و60 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر تستخدم أكثر من 75 في المائة من العمال الوطنيين.

أفادت 8 مؤسسات من أصل 10 مؤسسات تعمل في قطاع المعلومات والاتصالات أنها تستخدم أكثر من 75 في المائة من الموظفين الوطنيين. ويقارن ذلك بـ 6 مؤسسات من بين 10 تعمل في قطاع التصنيع والخدمات، و4 مؤسسات من بين 10 تعمل في قطاع البناء استخدمت أكثر من 75 في المائة من العمال الوطنيين.

2 في المائة فقط من المؤسسات في دول العينة لم تستخدم أي عامل وطني. أفاد نحو ثلث هذه المؤسسات عدم توظيف عمال وطنيين بسبب قيود مالية ناتجة عن جائحة كوفيد-19.

3.4.2. التعليم والمهارات

المستوى التعليمي

سئلت المؤسسات التي شملها المسح أيضًا عن المستوى الرئيسي لتعليم كل كبار المديرين أو أغلبيتهم، والموظفين الذين لا يتحملون مسؤوليات إدارية، والعمال الوطنيين. يمثل كبار المديرين أعلى نسبة من العمال (84 في المائة) الحاصلين على تعليم عالٍ بما في ذلك درجات البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه. بالمقارنة، فإن 40 في المائة فقط من الموظفين الذين ليس لديهم مسؤوليات إدارية و14 في المائة من العمال الوطنيين حصلوا على هذا المستوى التعليمي.

◀ **الشكل 8 المستوى الرئيسي لتعليم العمال المستخدمين، النتائج في الدول العربية (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

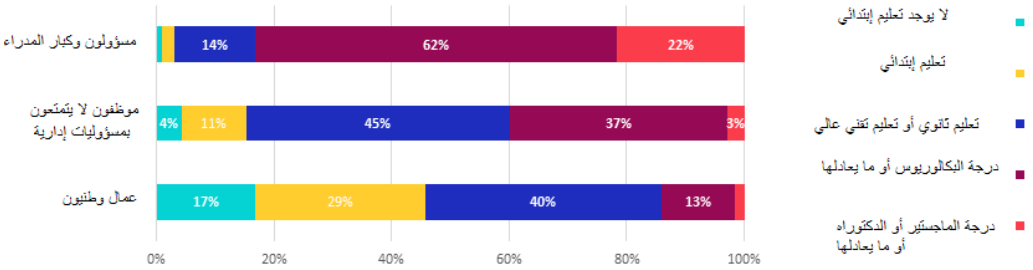

فـي كل الـدول، أفـادت نسـبة أعـلى مـن الشـركات أن كبـار المديريـن حصلـوا عـلى درجـات البكالوريـوس أو الماجسـتير أو الدكتـوراه، مقارنـة بالموظفيـن الذيـن ليـس لديهـم مسـؤوليات إداريـة أو العمـال الوطنييـن. وفـي مـا يلـي النتائـج الرئيسـية للمسـح بحسـب العمـال المسـتخدمين:

- سـجّل لبنـان أعـلى نسـبة مـن المؤسسـات التـي أفـادت أن كبـار المديريـن فيهـا قـد حصلـوا عـلى درجـة البكالوريـوس أو الماجسـتير (95 فـي المائـة)، تليهـا عمـان (91 فـي المائـة)، والأردن (85 فـي المائـة)، واليمـن (81 فـي المائـة)، والأراضـي الفلسـطينية المحتلـة (75 فـي المائـة)
- سـجّلت اليمـن أعـلى نسـبة مـن المؤسسـات (56 فـي المائـة) التـي أفـادت أن الموظفيـن الذيـن ليـس لديهـم مسـؤوليات إداريـة قـد أنهـوا درجـة البكالوريـوس أو الماجسـتير، تليهـا الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة (47 فـي المائـة)، وعمـان (42 فـي المائـة)، والأردن (33 فـي المائـة).
- هـذا وذكـرت ربـع المؤسسـات تقريبـا فـي عُمـان واليمـن و20 فـي المائـة مـن الشـركات فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة أن العمـال الوطنييـن قـد حصلـوا عـلى درجـات البكالوريـوس أو الماجسـتير أو الدكتـوراه. وذكـرت 4 فـي المائـة فقـط مـن المؤسسـات فـي الأردن ولبنـان أن العمـال الوطنييـن قـد حصلـوا عـلى درجـات التعليـم العالـي هـذه. بالإضافـة إلى ذلـك، أفـادت 8 مـن أصـل 10 مؤسسـات فـي الأردن ولبنـان، و7 مـن أصـل 10 مؤسسـات فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، و6 مـن أصـل 10 مؤسسـات فـي عُمـان واليمـن، أن العمـال الوطنييـن قـد أنهـوا تعليمهـم الابتدائـي أو الثانـوي.

هنـاك فـارق واضـح فـي المسـتويات التعليميـة لكبـار المديريـن والموظفيـن والعامليـن الوطنييـن فـي كل القطاعـات. بشـكل عـام، أفـادت نسـبة أعـلى مـن المؤسسـات أن كبـار المديريـن قـد أنهـوا درجـات البكالوريـوس أو الماجسـتير، مقارنـة بـكل الموظفيـن أو الموظفيـن الوطنييـن. وقـد لوحـظ هـذا الاتجـاه بغـض النظـر عـن القطـاع.

مـع ذلـك، أفـاد حـوالى ثلثـي المؤسسـات فـي قطـاع المعلومـات والاتصـالات أن الموظفيـن الذيـن ليـس لديهـم مسـؤوليات عليـا قـد أكملـوا درجـة البكالوريـوس أو الماجسـتير. وهـي تمثـل نسـبة أعـلى بكثيـر مـن نسـب المؤسسـات فـي قطاعـات البنـاء (13 فـي المائـة)، والتصنيـع (27 فـي المائـة)، والخدمـات (34 فـي المائـة)، والتجزئـة (38 فـي المائـة) التـي أفـادت بـأن الموظفيـن قـد أنهـوا شـهاداتهم الجامعيـة.

أهم المهارات

كانـت أعـلى ثـلاث مهـارات للمؤسسـات فـي دول العينـة هـي المعرفـة التقنيـة (55 فـي المائـة) والعمـل الجماعـي والمهـارات التعاونيـة (41 فـي المائـة) ومهـارات التنظيـم والاهتمـام بالتفاصيـل (38 فـي المائـة). واعتبـرت المعرفـة الفنيـة المهـارة الأكثـر أهميـة فـي كل الـدول، باسـتثناء اليمـن والأردن. وفـي اليمـن، كانـت المهـارات فـي مجـال الاتصـالات مطلوبـة فـي أغلـب الأحيـان، وكان العمـل الجماعـي والمهـارات التعاونيـة فـي الأردن مـن بيـن أهـم المهـارات بيـن المؤسسـات التـي شـملها المسـح. وأفـادت نسـبة عاليـة نسـبيًا مـن المؤسسـات فـي كل الـدول أن العمـل الجماعـي والمهـارات التعاونيـة ومهـارات التنظيـم والاهتمـام بالتفاصيـل هـي مهـارات مهمـة لأعمالهـا.

◄ الشكل 9 أهم المهارات للمؤسسات (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

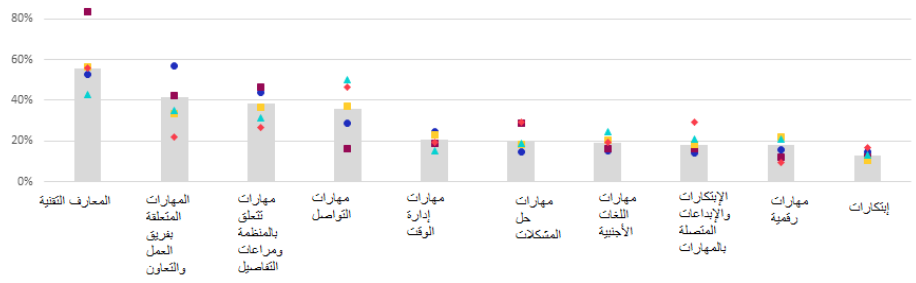

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

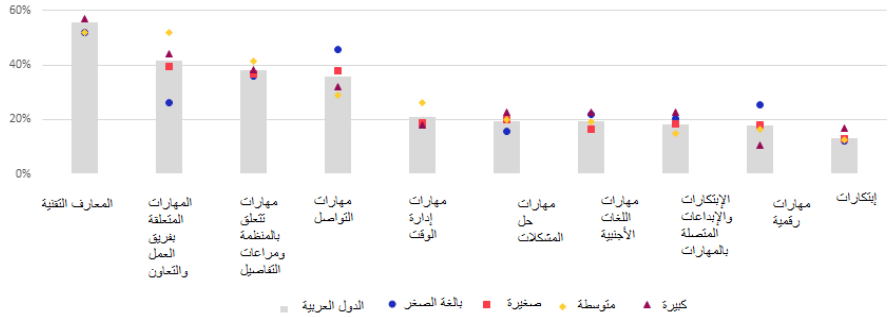

ملاحظة: لا يعرض هذا الرقم المهارات التي تمثل أقل من 13 في المائة من العينة الاقليمية. وتشمل هذه المهارات التشبيك والحساسية الثقافية، وغير ذلك من المهارات.

وفي ما يلي النتائج الرئيسية بحسب حجم المؤسسة وقطاعها:

- أفادت أكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر والمتوسطة والكبيرة، و6 من بين 10 مؤسسات صغيرة بأن المعرفة التقنية هي مهارة أساسية لأعمالها التجارية. وأفادت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات المتناهية الصغر أن مهارات الاتصال (46 في المائة) والمهارات الرقمية (25 في المائة) هامة بالنسبة لأعمالها التجارية.
- أما المعارف التقنية فذُكرت في الغالب بين مؤسسات التصنيع (83 في المائة) ومؤسسات الخدمات (60 في المائة).
- أفادت 7 من بين 10 مؤسسات في قطاع البناء أن العمل الجماعي والمهارات التعاونية هامان، بالمقارنة مع 2 من أصل 10 مؤسسات في مجال المعلومات والاتصالات.
- تتسم المهارات الرقمية بأهمية خاصة في قطاع المعلومات والاتصالات، على نحو ما أفادت به 77 في المائة من المؤسسات. ويقارن ذلك بأقل من 10 في المائة من المؤسسات العاملة في قطاعَي التجزئة والبناء، وأقل من 20 في المائة من المؤسسات العامل في قطاعَي التصنيع والخدمات.
- ذكرت أكثر من نصف مؤسسات التجزئة (56 في المائة) أن مهارات الاتصال مهمة. وبالمقارنة، قالت نحو مؤسستَين من أصل 10 في قطاعي التصنيع والمعلومات والاتصالات إن هذه المهارات هامة.

سهولة أو صعوبة في توظيف العمال ذوي المهارات المطلوبة

أفاد أكثر من 40 في المائة من المؤسسات في المنطقة أن العثور على عمال يتمتعون بالمهارات المطلوبة أمر صعب أو صعب للغاية. وقال 45 في المائة من المؤسسات التي شملها المسح إنه ليس أمرًا سهلاً ولا صعبًا، وأفاد 12 في المائة فقط إن ذلك سهل أو سهل جدًا.

لم تجد غالبية المؤسسات في مختلف أنحاء العالم سهولة في توظيف العمال الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة. وأفادت نحو مؤسسة واحدة من أصل 10 في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن أن العثور على عمال يتمتعون بالمهارات المطلوبة أمر سهل أو سهل للغاية. وذكرت 1 في المائة فقط من المؤسسات في لبنان و5 في المائة من المؤسسات في عمان أن العثور على عمال يتمتعون بالمهارات اللازمة أمر سهل أو سهل جدًا.

◄ الشكل 10 المؤسسات التي تواجه صعوبات في توظيف العمال ذوي المهارات المناسبة (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

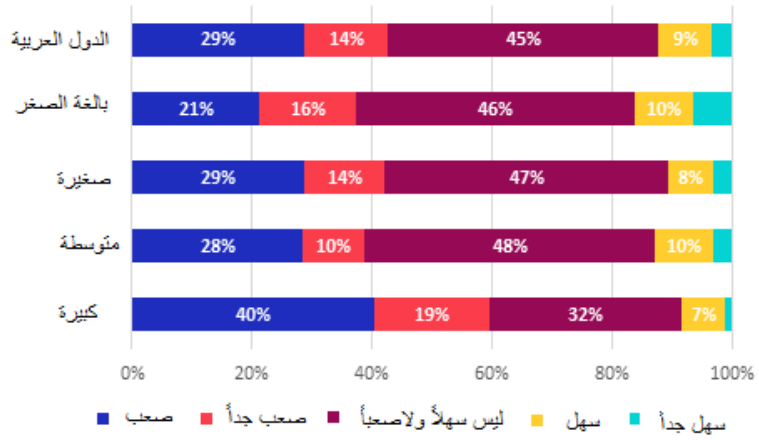

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

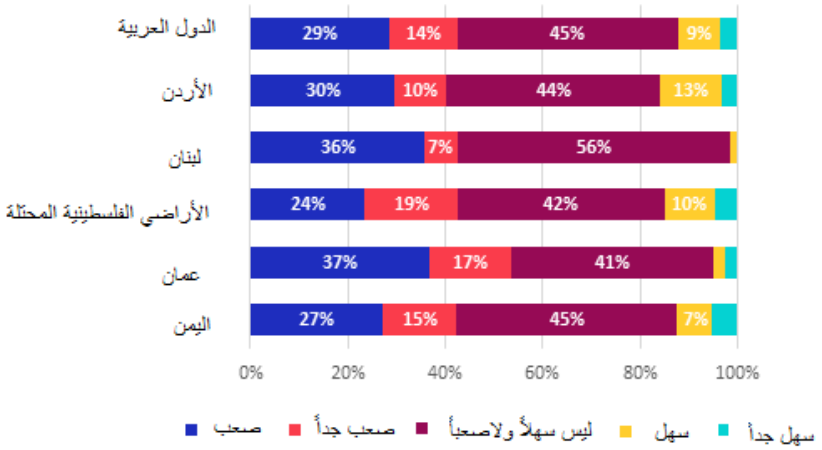

لقد وجدت المؤسسات الكبيرة صعوبة في توظيف العمال الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة، مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. فقد أفادت المؤسسات الكبيرة بأن تعيين العمال ذوي المهارات المطلوبة هو أكثر صعوبة (60 في المائة)، تليها المؤسسات الصغيرة (42 في المائة) والمتوسطة (39 في المائة) والمؤسسات المتناهية الصغر (37 في المائة). وارتفعت حصة المؤسسات التي أبلغت عن صعوبة أو صعوبة شديدة في توظيف العمال الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة مع تزايد حجم المؤسسات في الأردن وعمان واليمن. وبالمقارنة، وجدت المؤسسات الصغيرة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة أن من الصعب للغاية توظيف العمال الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة.

أبلغت معظم المؤسسات العاملة في قطاع المعلومات والاتصالات (81 في المائة) عن صعوبات في العثور على العمال ذوي المهارات المطلوبة. ويقارن هذا بـ 3 مؤسسات من بين 10 تعمل في التجزئة، و4 مؤسسات من بين 10 تعمل في التصنيع والخدمات، و5 مؤسسات من بين 10 تعمل في البناء وجدت صعوبة في توظيف عمال يتمتعون بالمهارات المطلوبة.

3.4.3. التدريب والحوافز

ميزانية لتدريب الموظفين وتطويرهم

أفادت معظم المؤسسات في دول العينة أنها لا تملك ميزانية منفصلة للتدريب والتطوير (32 في المائة) أو أنها خصصت أقل من 5 في المائة من مجموع تكلفة المرتبات لهذا الغرض (39 في المائة). وأبلغ ما يقرب من 20 في المائة من المؤسسات عن تخصيص ما يزيد على 5 في المائة من الميزانية لتدريب الموظفين وتطويرهم. ومع ذلك، فإن تخصيص ميزانية لتطوير المهارات أمر ضروري لتحسين نوعية قوى العمل، ويزيد القيام بذلك من إنتاجية العمل.

◄ **الشكل 11 المؤسسات التي أبلغت عن وجود ميزانية منفصلة لتدريب الموظفين وتطويرهم (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

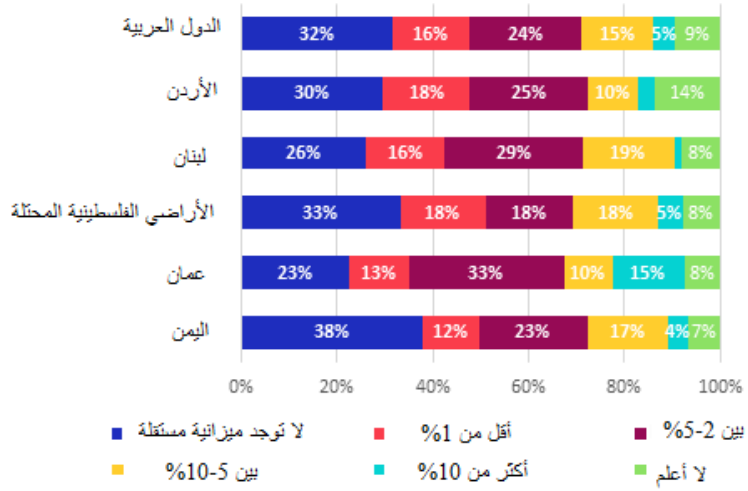

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

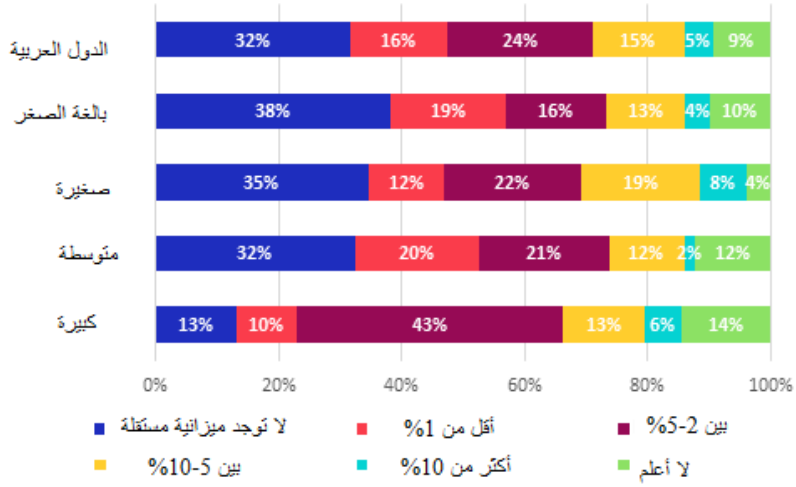

أفادت ربع المؤسسات في لبنان وعمان، وحوالى ثلث المؤسسات في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن أنها لا تملك ميزانية للتدريب والتطوير. وسجّلت عمان أعلى نسبة من المؤسسات (25 في المائة) التي أفادت أنها تملك ميزانية للموظفين والتدريب تتخطى 5 في المائة من كلفة الراتب، تليها الأراضي الفلسطينية المحتلة (23 في المائة)، واليمن ولبنان (21 في المائة)، والأردن (14 في المائة).

من المرجح أن تخصص المؤسسات الكبيرة والمتوسطة ميزانية للتدريب والتطوير، مقارنة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة. وأفادت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات الكبيرة (53 في المائة) والمتوسطة (41 في المائة) أنها خصصت أقل من 5 في المائة من الميزانية للتدريب والتطوير. ويقارن ذلك بنسبة 35 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر التي أبلغت عن تخصيص نفس الميزانية.

لم يكن لدى نصف المؤسسات تقريبًا في قطاع البناء ميزانية منفصلة لتدريب الموظفين وتطويرهم. وعلى نحو مماثل، لم يكن لدى 4 مؤسسات من بين 10 تعمل في قطاعَي الخدمات والتجزئة، و3 مؤسسات من 10 تعمل في التصنيع، ومؤسستَين من بين 10 تعملان في المعلومات والاتصالات ميزانية من هذا القبيل. وأبلغت نصف المؤسسات تقريبًا في قطاعي المعلومات والاتصالات والتصنيع عن تخصيص أقل من 5 في المائة من الميزانية للتدريب والتطوير.

برامج التعويض التحفيزي

سأل المسح المؤسسات عما إذا كانت هناك برامج تعويض تحفيزي للعمال. وتهدف هذه البرامج إلى مكافأة الأداء الفردي أو الجماعي من خلال الحوافز التي تدفع العاملين إلى تحقيق نتائج محددة. وهي طريقة شائعة تستخدمها المؤسسات لتحسين إنتاجية العمال، وكفاءتهم، ومشاركتهم، والاحتفاظ بهم، بين أساليب أخرى.

أفادت ستة من أصل 10 مؤسسات في دول العينة بأن لديها برامج تعويض تحفيزي للعمال. وجاءت أعلى نسبة من المؤسسات التي أفادت بوجود هذه البرامج من الأردن (70 في المائة)، يليها لبنان (67 في المائة) وعمان (63 في المائة) والأراضي الفلسطينية المحتلة (63 في المائة) واليمن (59 في المائة).

كان من غير المرجح أن يكون لدى المؤسسات المتناهية الصغر برامج تعويض تحفيزي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وذكرت أقل من نصف المؤسسات المتناهية الصغر (45 في المائة) أن برامج التعويض هذه موجودة بالفعل، مقارنة بما يقرب من 70 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و80 في المائة من المؤسسات الكبيرة. ويبرز الفصل 2 أن المؤسسات الكبيرة تدار بصورة عامة على نحو أفضل من المؤسسات الصغيرة. ومن شأن وضع مثل برامج التعويض التحفيزي هذه أن يساهم في خلق ممارسات إدارية جيدة من الممكن أن تؤدي إلى تحسين الإنتاجية، ومكاسب الكفاءة، والنمو.

نمت نسبة المؤسسات الكبيرة التي لديها برامج تعويض تحفيزي مع تزايد حجم المؤسسات في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. وفي الاردن، أفادت نسبة مرتفعة بعض الشيء من المؤسسات المتناهية الصغر (7 من أصل 10 مؤسسات) عن وجود برامج تعويض تحفيزي. وفي عمان، ذكرت 8 من بين 10 مؤسسات متوسطة و7 من بين 10 مؤسسات كبيرة أن برامج التعويض هذه موجودة.

◄ **الشكل 12 المؤسسات التي أبلغت عن وجود برامج تعويض تحفيزي للعمال (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

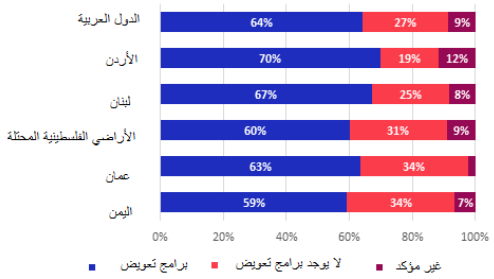

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

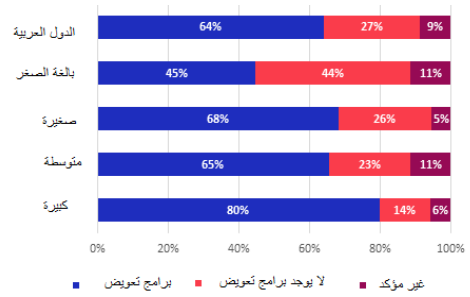

يمثل قطاع التصنيع أعلى نسبة من المؤسسات التي لديها برامج تعويض تحفيزي (75 في المائة). كذلك، أفادت المؤسسات في قطاعات أخرى مثل المعلومات والاتصالات (68 في المائة)، والبناء (67 في المائة)، والتجزئة (66 في المائة) وأنشطة الخدمات (53 في المائة) بوجود برامج تعويض تحفيزي.

لقد سُئلت المؤسسات التي أعلنت عن امتلاكها لبرامج تعويض تحفيزي مماثلة عما إذا كانت مفيدة في زيادة إنتاجية العامل. **وأفادت الغالبية العظمى من المؤسسات في دول العينة أن هذه البرامج مفيدة في تعزيز الانتاجية.** وأكد ما يزيد على 90 في المائة من المؤسسات، بصرف النظر عن البلد والحجم، فائدة هذه البرامج، باستثناء عمان حيث ذكرت 72 في المائة من المؤسسات أن هذه البرامج مفيدة.

لقد أكد ما يزيد على 90 في المائة من المؤسسات في قطاعات التصنيع والخدمات والبيع بالتجزئة والبناء والمعلومات والاتصالات أن هذه البرامج كانت مفيدة في تحسين إنتاجية العمال.

أهداف الأداء

سئلت المؤسسات عما إذا كان لديها أهداف أداء لمراقبة رضا العملاء، أو نمو الأرباح، أو الإنتاجية، أو تحقيق الأهداف المحددة. وهذه الأهداف هي عمومًا مؤشرات كمية تقيس التقدم مقابل الأهداف المحددة. وفي بيئة العمل، قد تكون هذه المؤشرات مفيدة لفهم ما إذا كان العمال على مستوى الفرد أو المجموعة يحققون الأهداف المحددة مع مرور الوقت. وكان رضا العملاء هو المؤشر الأكثر رصدًا، كما أبلغت عنه 7 من أصل 10 مؤسسات في دول العينة. وكان نحو 6 من أصل 10 مؤسسات تملك أهداف أداء لرصد نمو الأرباح، وقامت نحو نصف المؤسسات برصد الإنتاجية وتحقيق الأهداف المحددة.

◄ **الشكل 13 المؤسسات التي أبلغت عن وجود أهداف أداء (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

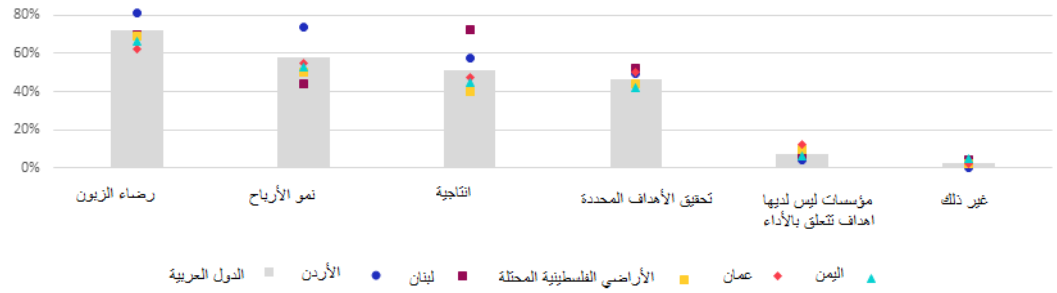

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

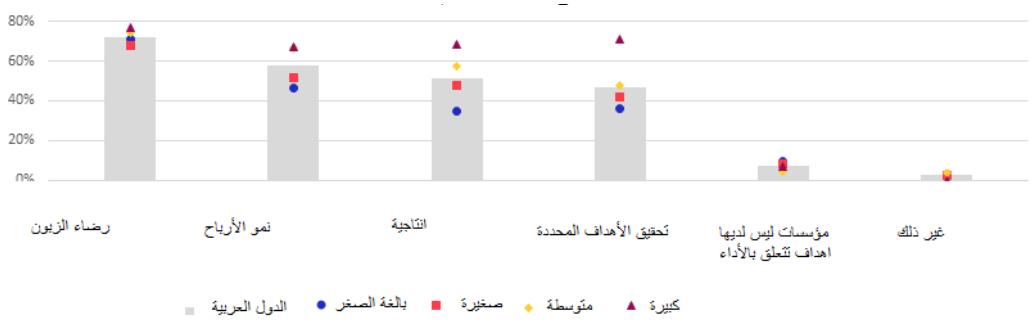

كان رصد رضا العملاء المؤشر الأكثر شيوعًا الذي يقاس من خلال أهداف الأداء في كل الدول. وكان نمو الأرباح هو ثاني أكثر المؤشرات رصدًا في كل الدول، باستثناء لبنان حيث رصدت 7 من أصل 10 مؤسسات الإنتاجية. وأفادت 6 من 10 مؤسسات في الأردن، ونصف المؤسسات في عمان واليمن، و4 من أصل 10 مؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنها ترصد الإنتاجية.

ارتفعت نسبة المؤسسات التي تراقب الإنتاجية ونمو الأرباح مع تزايد حجم المؤسسة. وأبلغت نسبة أعلى من المؤسسات الكبيرة (7 من أصل 10 مؤسسات) عن رصد كلا الهدفين، بالمقارنة مع نسبة منخفضة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويشير قياس هذه المؤشرات إلى ارتفاع الإنتاجية في المؤسسات الكبيرة. والواقع أن الفصل 2 يبين أن المؤسسات الكبيرة تتميز بإنتاجية إجمالية أعلى للعامل بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفي ما يلي المعلومات الأساسية بحسب القطاع:

- أبلغت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات العاملة في قطاعات المعلومات والاتصالات (84 في المائة) والخدمات (77 في المائة) والبناء (74 في المائة) عن وجود أهداف لقياس مدى رضا العملاء.
- أبلغت نسبة أعلى من المؤسسات في مجال البناء (76 في المائة)، والتجزئة (70 في المائة)، والمعلومات والاتصالات (65 في المائة) عن رصد نمو الأرباح، مقارنة بالمؤسسات في قطاعي الخدمات (57 في المائة) والتصنيع (49 في المائة).
- أبلغت أكثر من نصف المؤسسات في قطاعات التصنيع (71 في المائة) والبناء (60 في المائة) والخدمات (54 في المائة) عن رصد الانتاجية. ويقارن ذلك بنسبة أقل من المؤسسات في قطاعي المعلومات والاتصالات (42 في المائة) والتجزئة (34 في المائة).

صرح ما يزيد على 80 في المائة من المؤسسات في دول العينة أن أهداف الأداء هذه معروفة لكل المديرين والموظفين. وكانت هذه هي الحال بالنسبة لما يزيد على 75 في المائة من المؤسسات في كل الدول، وأكثر من 80 في المائة من المؤسسات من كل الأحجام والقطاعات.

◄ 3.5 التطلع إلى المستقبل: نمو الأعمال في المستقبل

تؤثر عدة عوامل على مدى إمكانية ازدهار الأعمال التجارية، لاسيما في بيئات الأعمال التجارية التي لا تفضي إلى تنمية المؤسسات المستدامة. ويمكنها أن تنفذ استراتيجيات لزيادة الإيرادات مثل ابتكار منتجات أو خدمات جديدة، والاستثمار في تكنولوجيات جديدة أو تنويع الأسواق، بين أمور أخرى. ويُعد اعتماد التكنولوجيا وسيلة أخرى لتعزيز نمو المؤسسات وإنتاجيتها. ومع ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه التحسينات التكنولوجية قد يكون صعبًا تحديدًا بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرًا إلى أنها تكافح مع محدودية فرص الحصول على التمويل.

3.5.1. استراتيجيات لزيادة الإيرادات

أفادت أكثر من نصف المؤسسات في دول العينة أن تقديم منتجات أو خدمات جديدة كان استراتيجية مهمة لزيادة العائدات خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى كفالة تخطيط استمرارية الأعمال التجارية (40 في المائة) والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة (37 في المائة). وكانت هذه الاستراتيجيات الثلاث هامة بالنسبة لنسبة كبيرة من المؤسسات في كل الدول. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت أكثر من نصف المؤسسات (56 في المائة) في لبنان أهمية تنويع الاسواق، وشدد ثلث المؤسسات في اليمن على أهمية إتاحة فرص التدريب للعمال.

كان ضمان تخطيط استمرارية الأعمال أكثر الاستراتيجيات شيوعًا لتعزيز الإيرادات بين المؤسسات الكبيرة، وكانت معظم التقارير عن تقديم منتجات أو خدمات جديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تفسير ذلك لأن المؤسسات الكبيرة من المرجح أن يكون لها نصيب أكبر من المنتجات أو الخدمات في السوق وأن تكون لها ميزة تنافسية أفضل، بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، ستكون المؤسسات الكبيرة أقل ميلاً إلى إطلاق منتجات أو خدمات جديدة أثناء جائحة كوفيد-19 أو بعدها نظرًا لموقعها القوي بالفعل في السوق. ويسلط الفصل 2 الضوء على أن المؤسسات من المرجح أن تطلق منتجات أو خدمات جديدة إذا توفرت لها إمكانية الحصول على الموارد المالية. ومع ذلك، يمكن أن يحد الوصول المحدود إلى التمويل من المدى الذي تقدم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجات أو خدمات جديدة في السوق وسط جائحة كوفيد-19.

ذكر حوالى ثلث المؤسسات الكبيرة أن اكتساب المواهب الجديدة وتوفير فرص التدريب للعمال هي استراتيجيات هامة لدفع الإيرادات. وقد ذكرت نسبة أقل من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أهمية هاتين الاستراتيجيتين.

◄ الشكل 14 أهم الاستراتيجيات لزيادة الإيرادات خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

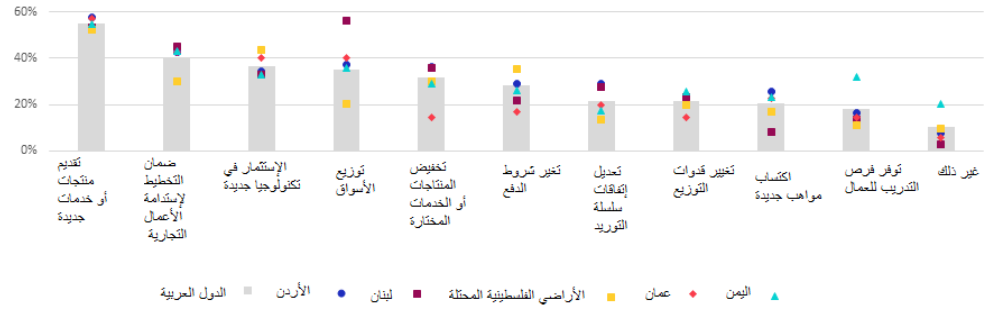

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

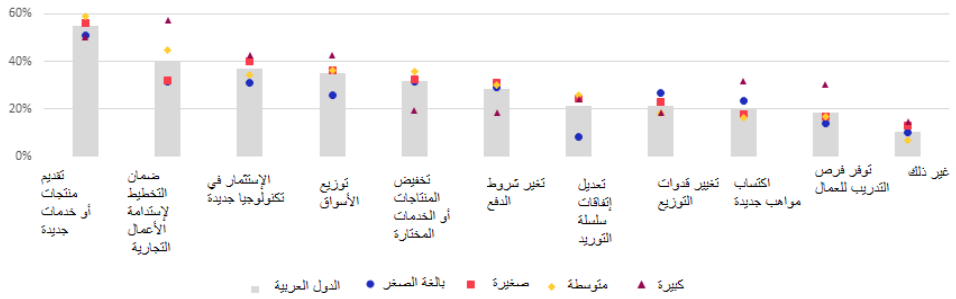

وفي ما يلي الاستراتيجيات الرئيسية لتحسين الإيرادات حسب القطاعات:

- ذكرت نحو 6 مؤسسات من بين 10 في قطاعات التصنيع والتجزئة والخدمات والمعلومات والاتصالات أن تقديم منتجات أو خدمات جديدة أمر مهم. وبالمقارنة، ذكرت 4 مؤسسات من بين 10 هذه الاستراتيجية في قطاع البناء.
- أبلغت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات العاملة في قطاعات المعلومات والاتصالات (58 في المائة) والبناء (52 في المائة) أن ضمان خطط استمرارية العمل مهمة.
- شددت نصف المؤسسات في قطاع التصنيع على أهمية تنويع الأسواق، بالمقارنة مع 4 من أصل 10 مؤسسات في قطاعَي البيع بالتجزئة والبناء، و3 من 10 مؤسسات في قطاع الخدمات، ونحو مؤسستَين من بين 10 في قطاع المعلومات والاتصالات.
- أفادت نسبة عالية تسبيًا من المؤسسات في قطاع المعلومات والاتصالات (32 في المائة) بأن توفير فرص التدريب للعمال أمر هام. ويقارن ذلك بنسبة 26 في المائة من مؤسسات الخدمات، و13 في المائة من مؤسسات التصنيع، و12 في المائة من مؤسسات التجزئة، و2 في المائة من مؤسسات البناء.

3.5.2. اعتماد التكنولوجيا

التقنيات الأساسية لعمليات الأعمال

كانت أكثر التكنولوجيات شيوعًا لعمليات الأعمال هي الحواسيب أو الحواسيب المحمولة (56 في المائة)، والهواتف المحمولة أو البريد الإلكتروني (47 في المائة) والبحث في الإنترنت (37 في المائة). أدت جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها على الحركة إلى تسريع المدى الذي اعتمدت به المؤسسات على الأدوات المذكورة أعلاه لإنجاز الأعمال. واعتمدت معظم المؤسسات ممارسات العمل عن بعد وبدأت في إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات إنجاز الأعمال.

أفاد 44 في المائة من المؤسسات في لبنان عن استخدام عمليات إنتاج آلية، وهو ضعف نسبة دول العينة. وأفادت نسبة عالية نسبيًا من المؤسسات في عمان (37 في المائة) ولبنان (28 في المائة) عن استخدام أدوات عقد المؤتمرات عبر الفيديو، مقارنة بنسبة 20 في المائة من المؤسسات التي أبلغت عن استخدام هذه الأدوات في دول العينة. بالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات عن استخدام الذكاء الاصطناعي أو تعلم الآلة في العمل في الأردن (19 في المائة) وعمان (26 في المائة). وأبلغت حوالى ربع المؤسسات في عمان ولبنان عن استخدام منصات اتصالات تجارية، بالمقارنة مع 15 في المائة من المؤسسات في دول العينة.

من المرجح أن تستخدم المؤسسات الكبيرة تقنيات أساسية، بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل هذه التقنيات أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة، والمعاملات عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وعمليات الإنتاج المؤتمتة، وأدوات عقد المؤتمرات عبر الفيديو، وبرامج حماية البيانات وحلول السحابة، وأنظمة إدارة سلسلة الإمداد عبر الإنترنت. وقد يكون لدى المؤسسات الكبيرة ميزانيات أكبر لنشر

تكنولوجيات جديدة وتزويد الموظفين بالتدريب اللازم لإدارة هذه التكنولوجيات. ومن الممكن أن يؤدي نشر مثل هذه التكنولوجيات أيضًا إلى مكاسب في الإنتاجية تعود بالفائدة على المؤسسات الكبرى. ويتفق هذا مع النتائج التي توصل إليها الفصل 2 والتي كشفت عن وجود ارتباط إيجابي بين إنتاجية العمل والمؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الأرجح من انخفاض الإنتاجية الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وانخفاض تراكم الرأسمال (وهوامش الربح)، التي تقترن بعدم القدرة على الحصول على التمويل، الأمر الذي يمكن أن يحد من المدى الذي يمكنها أن تعتمد به تكنولوجيات جديدة.

◄ الشكل 15 التكنولوجيات الأساسية لعمليات الأعمال التجارية (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

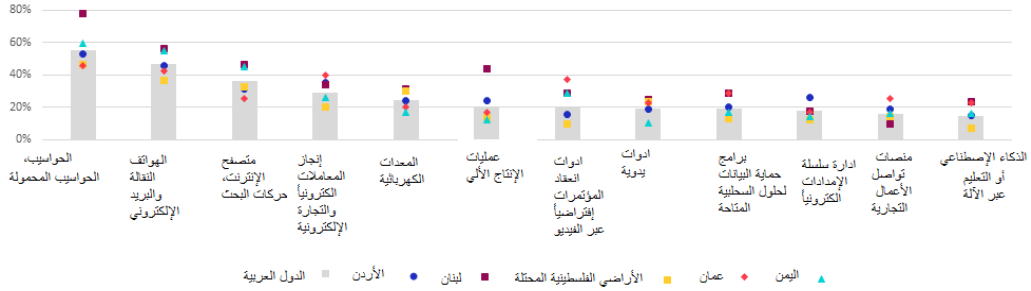

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

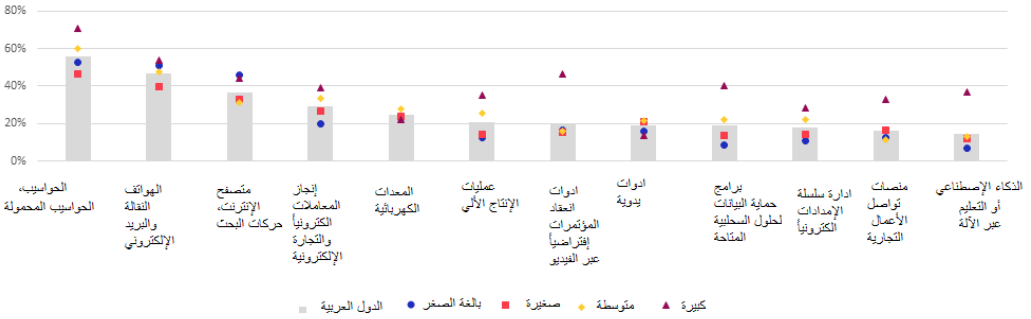

ملاحظة: لا يعرض هذا الرسم التقنيات الأخرى التي تمثل 8 في المائة من العينة الإقليمية.

وفي ما يلي النتائج الأساسية بحسب القطاع:

- أبلغت نحو 4 من أصل 10 مؤسسات في مجال التصنيع عن استخدام عمليات إنتاج آلية. ويقارن ذلك بمؤسسة واحدة من أصل 10 في قطاعي التجزئة والمعلومات والاتصالات، ومؤسستَين من أصل 10 في قطاعي البناء والخدمات.
- أفادت معظم مؤسسات البناء أنها تستخدم أدوات كهربائية (74 في المائة) وأدوات يدوية (57 في المائة) للعمل. وتفيد التقارير أن أقل من ثلث المؤسسات العاملة في قطاع التصنيع، بل وحتى نسبة أقل من المؤسسات في قطاعات أخرى قد استخدمت هذه الأدوات.
- أفادت حوالي نصف المؤسسات في مجال المعلومات والاتصالات عن استخدام برامج حماية البيانات وحلول السحابة (55 في المائة)، والذكاء الاصطناعي أو تعلم الآلة (52 في المائة) ومنصات اتصالات الأعمال التجارية (48 في المائة).
- أبلغت 4 من بين 10 مؤسسات في مجال البيع بالتجزئة والمعلومات والاتصالات عن استخدام المعاملات عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية. ويقارن ذلك بـ 3 مؤسسات من بين 10 تعمل في قطاع التصنيع والخدمات، ومؤسسة واحدة من بين 10 تعمل في قطاع البناء.

- أفاد أكثر من ثلث مؤسسات البيع بالتجزئة (35 في المائة) عن تشغيل نظم إدارة سلسلة التوريد عبر الإنترنت. وهذا أعلى بكثير من نسبة المؤسسات في التصنيع (22 في المائة)، والخدمات (17 في المائة)، والمعلومات والاتصالات (16 في المائة)، والبناء (10 في المائة) التي أبلغت عن استخدام هذه التكنولوجيا.

أكبر حاجز لتطوير التكنولوجيا

أتى ارتفاع تكاليف الرأسمال الثابت، وارتفاع المخاطر، والافتقار إلى الحوافز الحكومية ذات الصلة كحواجز رئيسية تواجهها المؤسسات في دول العينة لرفع مستوى التكنولوجيا. وذكرت نصف المؤسسات أن أحد هذه الحواجز الثلاثة يجعل من الصعب إجراء تحسينات في التكنولوجيا. وكان الافتقار إلى الموظفين ذوي المهارات الكافية لتشغيل التكنولوجيا هو العقبة الرابعة الأكثر شيوعًا لرفع مستوى التكنولوجيا، على نحو ما أفادت به 10 في المائة من المؤسسات.

كانت تكاليف الرأسمال الثابتة المرتفعة الحاجز الأعلى لرفع مستوى التكنولوجيا في مختلف الدول، باستثناء لبنان وعمان، حيث كانت المخاطر العالية والافتقار إلى الحوافز الحكومية من بين العقبات الأكثر شيوعًا على التوالي. وقد أكدت نسبة أعلى من المتوسط من المؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (14 في المائة) واليمن (13 في المائة) على محدودية توافر الموظفين ذوي المهارات الكافية لتشغيل التكنولوجيا. وكان عدم وجود حاجة داخلية هو الحاجز الرابع الأكثر شيوعًا لرفع مستوى التكنولوجيا في الأردن (16 في المائة) ولبنان (14 في المائة). وقالت 15 في المائة تقريبًا من المؤسسات في عمان إن تكاليف الترخيص ومتطلبات تطوير التكنولوجيا ستكون مرتفعة جدًا، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف نسبة المؤسسات في دول العينة التي أبلغت عن هذا الحاجز.

فقد سجلت نسب أعلى من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر تكاليف رأسمال ثابت عالية ومخاطر عالية، مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة. والواقع أن نسب المؤسسات التي أبلغت عن أي من هذه العقبات انخفضت مع تزايد حجم المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت نسبة 20 في المائة من المؤسسات الكبيرة عدم وجود حافز حكومي ذي صلة لرفع مستوى التكنولوجيا بالمقارنة مع نسب أقل من المؤسسات المتناهية الصغر (13 في المائة) والصغيرة (10 في المائة) والمتوسطة (14 في المائة). وأبلغت المؤسسات الصغيرة (14 في المئة) والكبيرة (13 في المائة) في الغالب عن نقص الموظفين المهرة لتشغيل التكنولوجيا.

◄ الشكل 16 أكبر حاجز لرفع مستوى التكنولوجيا (نسبة المؤسسات المشمولة في المسح)

اللوحة أ. النتائج حسب البلد

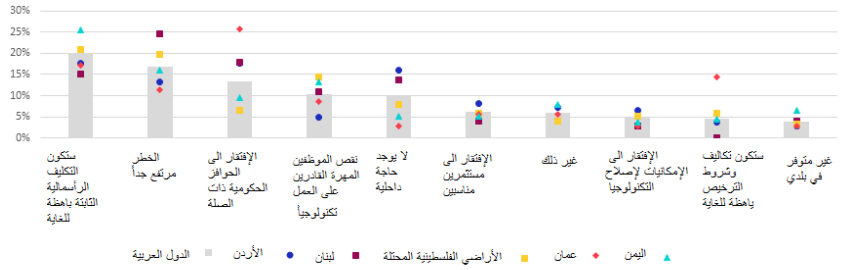

اللوحة ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

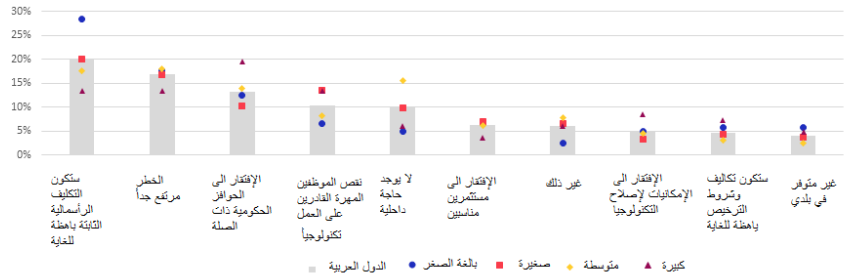

وفي ما يلي العقبات الرئيسية لتحديث التكنولوجيات بحسب حجم البلد وحجم المؤسسة:

- **الأردن:** أفادت نسبة عالية نسبيًا من المؤسسات المتناهية الصغر (18 في المائة) والصغيرة (24 في المائة) أن تكاليف الرأسمال الثابت ستكون مرتفعة للغاية، وذكرت حوالي ربع المؤسسات المتوسطة أنه لا توجد حاجة داخلية، وأكدت ربع المؤسسات الكبيرة عدم وجود حوافز حكومية.
- **لبنان:** أفادت المؤسسات الصغيرة (25 في المائة) في الغالب عن عدم وجود حاجة داخلية، في حين أبلغت المؤسسات المتوسطة (32 في المائة) عن التعرض للمخاطر العالية، وذكرت المؤسسات الكبيرة (29 في المائة) نقص الموظفين المهرة بما فيه الكفاية.
- **الأراضي الفلسطينية المحتلة:** أبلغت 3 من بين 10 مؤسسات متناهية الصغر عن ارتفاع تكاليف الرأسمال الثابت، وذكرت مؤسستان من بين 10 صغيرة ومتوسطة أن الخطر مرتفع للغاية.
- **عمان:** كانت المخاطر العالية والتكاليف الثابتة العالية من أكثر العقبات شيوعًا بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة على التوالي. وكان الافتقار إلى الحوافز الحكومية العقبة الرئيسية بين المؤسسات المتوسطة والكبيرة.
- **اليمن:** اعتبر ارتفاع تكاليف الرأسمال الثابت أكثر العقبات شيوعًا أمام رفع مستوى التكنولوجيا بين المؤسسات من كل الأحجام.

وفي ما يلي العقبات الأساسية بحسب القطاع:

- أبرزت حوالى مؤسستَين من أصل 10 في كل القطاعات ارتفاع تكاليف الرأسمال.
- أفاد نحو 20 في المائة من المؤسسات في قطاعَي التصنيع والخدمات عن عدم وجود حوافز حكومية، بالمقارنة مع 7 في المائة من المؤسسات في قطاعَي التجزئة والبناء، و3 في المائة من المؤسسات في قطاعَي المعلومات والاتصالات.
- ذكر أحد عشر في المائة من مؤسسات الخدمات أن تكاليف الترخيص ومتطلباته ستكون مرتفعة للغاية. وهذا أعلى من نسبة المؤسسات في القطاعات الأخرى التي أبلغت عن هذه العقبة (أقل من 3 في المائة).
- أما العقبتان الأكثر شيوعًا لمؤسسات البيع بالتجزئة فهي عدم وجود حاجة داخلية (23 في المائة) ومخاطر عالية (21 في المائة).
- أفادت نسبة دول العينة المذكورة أعلاه من مؤسسات البناء نقص الموظفين المهرة لتشغيل التكنولوجيا (14 في المائة)، وعدم وجود حاجة داخلية (17 في المائة) وعدم توفر التكنولوجيا في دولها (12 في المائة).
- صرحت نسبة عالية نسبيًا من المؤسسات في قطاع المعلومات والاتصالات أن التكاليف الثابتة مرتفعة للغاية (23 في المائة)، وأنه لا يوجد موظفون مهرة لتشغيل التكنولوجيا (16 في المائة)، وأن إمكانيات إصلاح التكنولوجيا محدودة (13 في المائة).

3.5.3. تحسينات العمليات والاستثمار المستقبلي

تحسينات في العملية

تتألف تحسينات العمليات من الممارسات التجارية التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات لتحديد وتحليل الإجراءات لتحسين فعاليتها وكفاءتها. وهي مفيدة لتحسين أداء الأعمال وإنتاجيتها. لقد أظهرت نتائج المسح أن معظم المؤسسات في دول العينة، أي 71 في المائة منها، قد وافقت على أنها نفذت تحسينات متكررة في العمليات. وجاءت أعلى نسبة من المؤسسات التي أجرت هذه التحسينات في العملية من لبنان (79 في المائة)، يليها الأردن (73 في المائة) وعمان (69 في المائة) واليمن (68 في المائة)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (67 في المائة).

أبلغت نسبة أقل من المؤسسات المتناهية الصغر عن تنفيذ هذه التحسينات في العملية بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وارتفعت نسبة المؤسسات التي أجرت تحسينات في العملية مع تزايد حجم المؤسسات. وقد أجرت أكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر (58 في المائة) تحسينات في العملية مقارنة بأكثر من 70 في المائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

◄ **الشكل 17 المؤسسات التي وافقت على تنفيذ تحسينات متكررة في العمليات (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)**

اللوحة أ - النتائج حسب البلد اللوحة

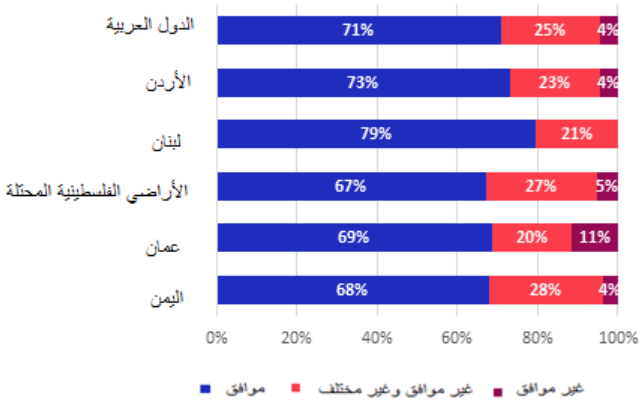

ب - النتائج حسب حجم المؤسسة

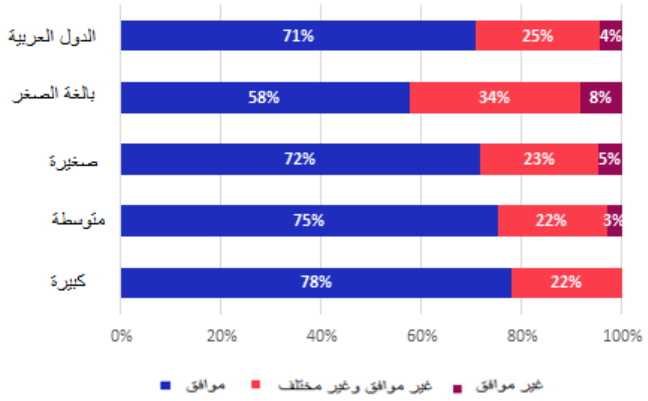

وافقت نسب أعلى من المؤسسات في مجال التصنيع (78 في المائة) والمعلومات والاتصالات (77 في المائة) على أنها أجرت تحسينات متكررة في العمليات مقارنة بالمؤسسات في قطاعات أخرى. وأجرت نسب أقل قليلاً من المؤسسات العاملة في تجارة التجزئة (64 في المائة)، والخدمات (65 في المائة)، والبناء (69 في المائة) هذه التحسينات في العمليات.

الاستثمار في المستقبل

تعتزم أكثر من 70 في المائة من المؤسسات في دول العينة استثمار مبلغ كبير أو مبلغ معتدل في إطلاق منتجات أو خدمات جديدة (78 في المائة)، واعتماد تكنولوجيات جديدة (74 في المائة)، وشراء آلات ومعدات أو أدوات جديدة (71 في المائة) على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويتوقع أيضًا أن تستثمر معظم المؤسسات مبلغًا كبيرًا أو معتدلاً في تدريب الموظفين (66 في المائة) وفي بناء المرافق أو توسيعها (55 في المائة). ويتوقع أن تستثمر نسبة أقل من المؤسسات مبلغًا كبيرًا أو معتدلاً في السيارات (49 في المائة) والأراضي أو العقارات (34 في المائة) على مدى السنوات الخمس المقبلة.

كان إطلاق منتجات أو خدمات جديدة، والاستثمار في آلات ومعدات أو أدوات جديدة، واعتماد تكنولوجيات جديدة، أهم ثلاث أولويات استثمارية مستقبلية للمؤسسات في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان. كما ذكرت معظم المؤسسات في لبنان واليمن أنها ستطلق منتجات أو خدمات جديدة وتقدم التدريب للموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم 8 مؤسسات من أصل 10 في لبنان شراء آلات ومعدات أو أدوات جديدة، ويتوقع أن تعتمد 7 مؤسسات من أصل 10 في اليمن تكنولوجيات جديدة.

◄ الشكل 18 الاستثمار خلال السنوات الخمس المقبلة، النتائج في الدول العربية (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

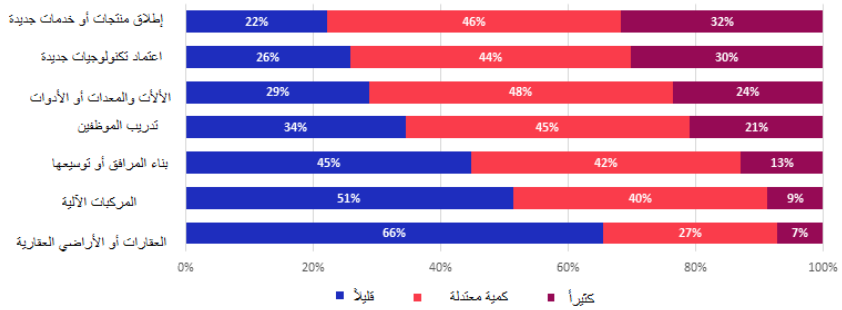

من المرجح أن تخطط المؤسسات الكبيرة للاستثمار في اعتماد التكنولوجيا، بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد خطط ما يقرب من 90 في المائة من المؤسسات الكبيرة لاستثمار من هذا القبيل، بالمقارنة مع 66 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر، و70 في المائة من المؤسسات الصغيرة و78 في المائة من المؤسسات المتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، خططت نسبة 78 في المائة من المؤسسات الكبيرة لتوفير التدريب إلى الموظفين بالمقارنة مع نسب أقل من المؤسسات المتناهية الصغر (57 في المائة) والصغيرة (69 في المائة) والمتوسطة (63 في المائة). وتعتزم نحو 80 في المائة من المؤسسات من كل الأحجام طرح منتجات أو خدمات جديدة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

استأثر قطاع المعلومات والاتصالات بأعلى حصة من المؤسسات التي تخطط للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة (91 في المائة)، تليها مؤسسات البناء (79 في المائة)، والتجزئة (74 في المائة)، والخدمات والتصنيع (73 في المائة). وعلى نحو مماثل، تعتزم 9 مؤسسات من أصل 10 في قطاع المعلومات والاتصالات إطلاق منتجات أو خدمات جديدة، مقارنة بـ 8 مؤسسات من أصل 10 في قطاعات التصنيع والخدمات والتجزئة، و6 مؤسسات من أصل 10 في قطاع البناء. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم 8 مؤسسات من أصل 10 في قطاع المعلومات والاتصالات توفير فرص التدريب للموظفين. ويقارن ذلك بـ 7 مؤسسات من أصل 10 في قطاعي التصنيع والخدمات، و5 مؤسسات من أصل 10 في قطاعي البيع بالتجزئة والبناء.

توقعات الإيرادات والعمالة

على الرغم من التحديات التي واجهتها أثناء جائحة كوفيد-19، فإن أغلب المؤسسات كانت تأمل في زيادة كل من العائدات وفرص العمل في السنوات الـ 5 المقبلة. وتوقعت خمس مؤسسات من بين 10 زيادة متوسطة أو طفيفة في الإيرادات والعمالة. بالإضافة إلى ذلك، توقع مؤسسة واحدة من بين 10 مؤسسات زيادة كبيرة في الإيرادات والعمالة. وتتوقع مؤسسة واحدة فقط من بين 10 انخفاضًا في الإيرادات والعمالة.

◄ الشكل 19 توقعات الإيرادات والعمالة خلال السنوات الخمس المقبلة، النتائج في الدول العربية (النسبة المئوية للمؤسسات التي شملها المسح)

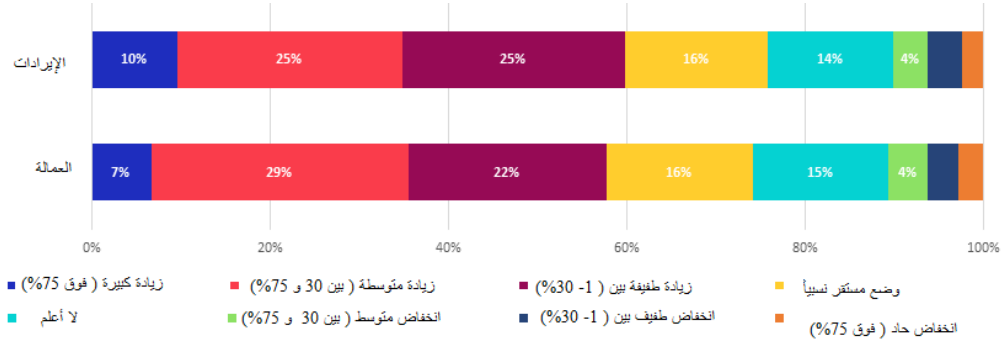

توقعت 7 مؤسسات من أصل 10 مؤسسات في اليمن، و5 من أصل 10 مؤسسات في الأردن ولبنان زيادة في الإيرادات والعمالة في السنوات الخمس المقبلة. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان، توقعت 6 مؤسسات من أصل 10 زيادة في الإيرادات، وخمس من أصل 10 مؤسسات زيادة في العمالة.

بشكل عام، توقعت نسب أعلى من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة زيادة في العمالة بالمقارنة مع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة. وقد وجد هذا الاتجاه بين المؤسسات في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن. بيد أن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة في عمان ولبنان تستحوذ على أعلى حصة من المؤسسات التي تتوقع حدوث زيادات في العمالة، على التوالي.

هذا وشكّلت المؤسسات المتوسطة والكبيرة أعلى نسبة من المؤسسات التي تتوقع زيادة في الإيرادات في كل الدول باستثناء عمان. وقد توقعت حوالى 7 مؤسسات كبيرة من أصل 10 في الأردن ولبنان واليمن، و8 مؤسسات متوسطة من أصل 10 في الأراضي الفلسطينية المحتلة زيادة في الإيرادات في السنوات الخمس المقبلة.

لقد توقعت نحو نصف المؤسسات في كل القطاعات، باستثناء قطاع التصنيع (4 من أصل 10 مؤسسات) زيادة في العمالة. وبالمثل، فإن نصف المؤسسات في كل القطاعات باستثناء قطاع الخدمات (من أصل 10 مؤسسات) وقطاع المعلومات والاتصالات (6 من أصل 10 مؤسسات) توقعت زيادة في الايرادات.

◀ المراجع

- —. 2021a. البيئة المواتية للمؤسسات المستدامة. متوفر على: https://www.ilo.org/legacy/english/eese/index.html
[23 نوفمبر 2021].
- —. 2021b. «9 مليون دولار أمريكي إضافي لتعزيز مرونة الأعمال الفلسطينية أثناء جائحة كوفيد-19»، 31 مارس متوفر على: https://www.worldbank.org
[23 نوفمبر 2021].
- —. 2021b. «تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات في الأردن: عام واحد منذ بداية الجائحة»، 13 يوليو، متوفر على: https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_814253/lang--en/index.htm
[23 نوفمبر 2021].
- —. 2021c. نظرة عامة على الأردن. متوفر على: https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview#1
[23 نوفمبر 2021].
- —. 2021c. هجرة العمالة. متوفر على: https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/lang--en/index.htm
[24 نوفمبر 2021].
- —. 2021d. التحديث الاقتصادي في عمان ـ أبريل 2020. متوفر على: https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/oman-economic-update-april-2020
[23 نوفمبر 2021].
- Reliefweb2020 ملخص السياسة: تأثير جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية: فرصة للتعافي بشكل أفضل. متوفر على: https://reliefweb.int/report/bahrain/policy-brief-impact-covid-19-arab-region-opportunity-build-back-better
[22 نوفمبر 2021].
- Trading Economics. 2021 Brend crude oil. متوفر على: https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil
[23 نوفمبر 2021].
- إ. إيون وس. لوكهيد 2020. «5 طرق لتحفيز تدفق النقد في التدهور»، 8 أبريل، في مجلة هارفارد بيزنس ريفيو. متوفر على: https://hbr.org/2020/04/5-ways-to-stimulate-cash-flow-in-a-downturn
[29 نوفمبر 2021].
- البنك الدولي. 2021a. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. متوفر على: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
[23 نوفمبر 2021].
- جامعة جون هوبكينز والطب. 2021. مركز موارد فيروس كورونا. متوفر على: https://coronavirus.jhu.edu
[23 نوفمبر 2021].
- م. برات 2021. «تحسين عملية الأعمال» في TechTarget. متوفر على: https://searchcio.techtarget.com/definition/business-process-improvement-BPI
[25 نوفمبر 2021].
- م. كايد صالح، وم. راجابا 2020. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن: الملاحة عبر عوائق إضافية أثناء جائحة كوفيد-19. متوفر على: https://www.researchgate.net
[23 نوفمبر 2021].
- منظمة العمل الدولية. 2020. إطار سياسة لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19. متوفر على: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_745337.pdf
[29 نوفمبر 2021].

◄ الملحق أ. الدراسات السكانية للمسح

أجري المسح الإقليمي مع 586 مؤسسة في خمس دول عربية، وهي الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وعمان واليمن. من مجموع الإجابات، جاءت 31 في المائة من الأردن، و26 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، و23 في المائة من اليمن، و13 في المائة من لبنان، و7 في المائة من عمان.

◄ الشكل 20 عينة المسح حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

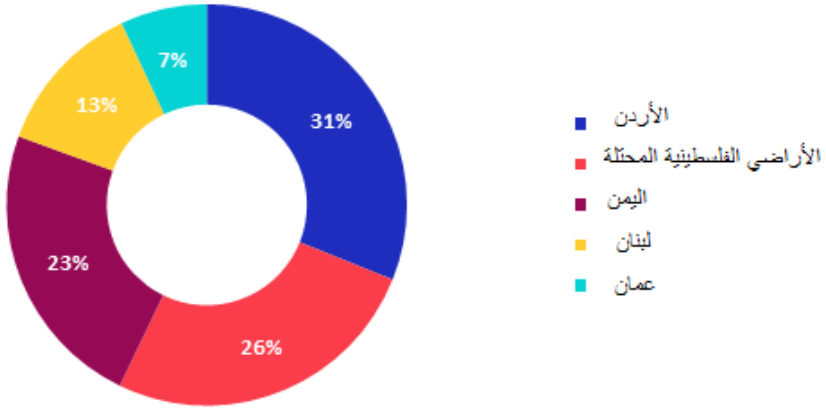

من بين 10 مؤسسات تم مسحها، كانت تسع مؤسسات وطنية خاصة. وشمل المسح أنواعًا أخرى من الملكية مثل الرأسمال الأجنبي الخاص (4 في المائة)، والرأسمال المملوك للدولة (1 في المائة)، والرأسمال المختلط (1 في المائة)، وغيرها (3 في المائة).

كان نصيب الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى في المؤسسات الوطنية الخاصة (97 في المائة)، يليه لبنان (92 في المائة) وعمان (90 في المائة) والأردن (87 في المائة).

◄ الشكل 21 نوع الملكية، النتائج حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

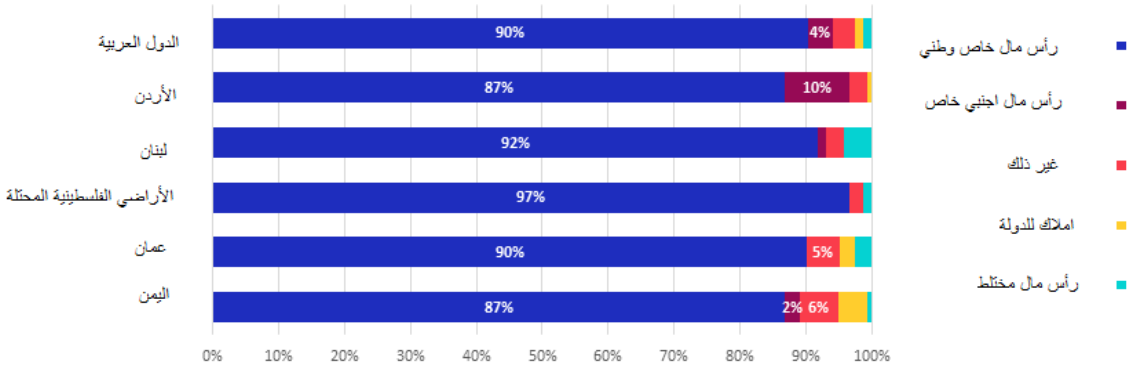

لقد صنفت المؤسسات التي شملها المسح في أربعة أنواع وفقًا لعدد العمال الذين يعملون فيها، أي المؤسسات المتناهية الصغر (التي تضم أقل من 5 موظفين)، والصغيرة (التي تضم ما بين 5 و19 موظفًا)، والمتوسطة (التي تضم ما بين 20 و99 موظفًا) والكبيرة (التي تضم أكثر من 100 موظف).

كان نحو ثلثي المؤسسات التي شملها المسح صغيرة أو متوسطة. شاركت في المسح نسب متساوية تقريبًا من المؤسسات المتوسطة (33 في المائة) والصغيرة (32 في المائة)، و21 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر و14 في المائة من المؤسسات الكبيرة.

تمثل الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى نسبة من المؤسسات المتناهية الصغر (38 في المائة) والمؤسسات الصغيرة (42 في المائة)، ولبنان يحظى بأعلى نسبة من المؤسسات المتوسطة (60 في المائة)، وعمان لديها أعلى نسبة من المؤسسات الكبيرة (29 في المائة).

◄ الشكل 22 حجم المؤسسة، النتائج حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

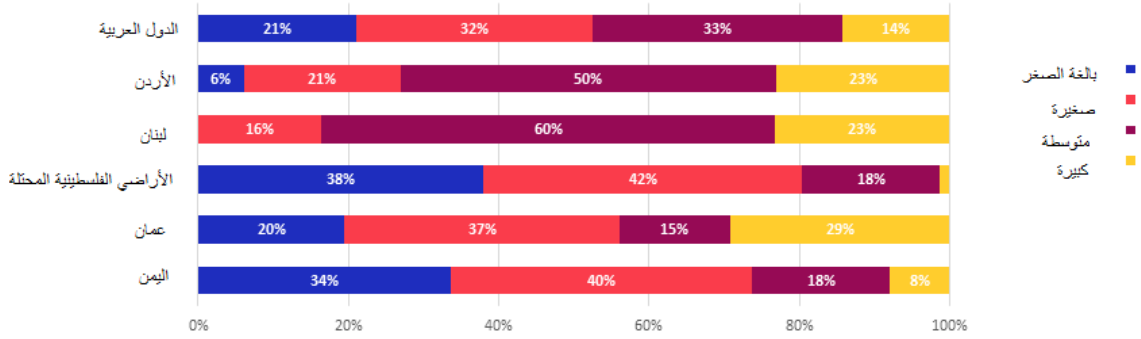

جاءت أعلى نسبة من الردود على المسح من قطاعي التصنيع (22 في المائة) والخدمات (15 في المائة). وكان قطاع التجزئة يمثل 14 في المائة من العينة، يليه قطاعَي البناء (7 في المائة) والمعلومات والاتصالات (5 في المائة).

◄ الشكل 23 القطاع الاقتصادي، النتائج حسب البلد (النسبة المئوية للمؤسسات المشمولة بالمسح)

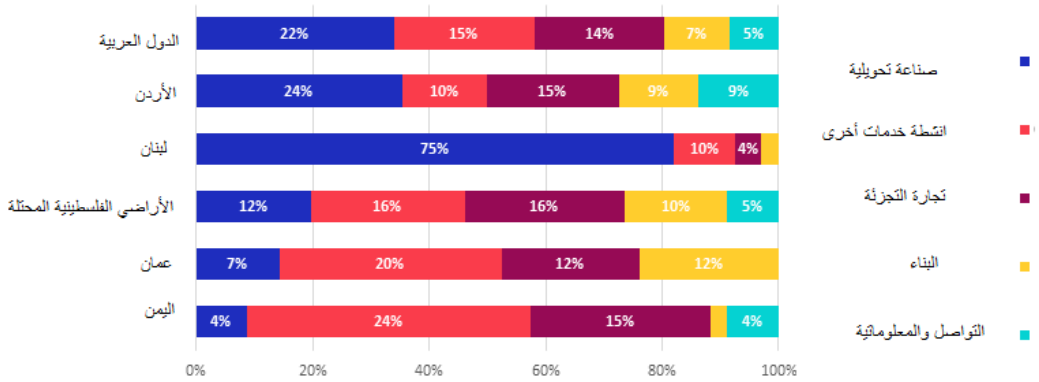

ملاحظة: لا يعرض هذا الرسم اقطاعات الاقتصادية التي تمثل أقل من 8 في المائة من العينة الإقليمية. وتشمل هذه القطاعات الخدمات الإدارية أو خدمات الدعم والزراعة أو الحراجة أو صيد الأسماك والفنون أو الترفيه والتعليم والأنشطة المالية أو التأمينية والفنادق أو المطاعم والصحة البشرية أو العمل الاجتماعي والتعدين أو المحاجر والأنشطة المهنية أو العلمية أو التقنية والإدارة العامة أو الدفاع والأنشطة العقارية وتوفير الكهرباء أو الغاز أو المياه أو إدارة النفايات وخدمات النقل أو التخزين.

◄ الملحق ب - استبيان المسح

1. حدد نوع ملكية المؤسسة:

- ☐ رأسمال خاص وطني
- ☐ مملوكة للدولة
- ☐ رأسمال مختلط
- ☐ رأسمال خاص أجنبي
- ☐ غيره

2. ما هو قطاع عملك؟

- ☐ الخدمات الإدارية أو خدمات الدعم
- ☐ الزراعة أو الغابات أو صيد الأسماك
- ☐ الفنون أو الترفيه أو الاستجمام
- ☐ البناء
- ☐ التعليم
- ☐ الأنشطة المالية أو التأمينية
- ☐ الفنادق أو المطاعم
- ☐ الصحة البشرية أو العمل الاجتماعي
- ☐ المعلومات والاتصالات
- ☐ التصنيع
- ☐ التعدين أو المحاجر
- ☐ الأنشطة المهنية أو العلمية أو التقنية
- ☐ الإدارة العامة أو الدفاع
- ☐ الأنشطة العقارية
- ☐ أنشطة فتح متاجر أو المبيعات أو التجارة
- ☐ توفير الكهرباء أو الغاز أو المياه أو إدارة النفايات
- ☐ خدمات النقل أو التخزين
- ☐ أنشطة خدمات أخرى

3. كم إجمالي عدد العاملين المأجورين (بدوام كامل وجزئي) في مؤسستك. يرجى إدخال الرقم

اعتبارا من يناير 2020 _____ اعتبارا من يوليو 2021 _____

4. ما تأثير جائحة كوفيد-19 على إيراداتك لهذا العام (من يناير إلى يونيو 2021) مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019؟

- ☐ زيادة قوية (أكثر من 75 في المائة)
- ☐ زيادة متوسطة (بين 30 و75 في المائة)
- ☐ زيادة طفيفة (بين 1 و30 في المائة)
- ☐ بقيت الإيرادات كما هي
- ☐ انخفاض قوي (أكثر من 75 في المائة)
- ☐ انخفاض متوسط (بين 30 و75 في المائة)
- ☐ انخفاض طفيف (بين 1 و30 في المائة)
- ☐ لا أعلم

5. ما التحديات التشغيلية الرئيسية الثلاثة التي تواجهها مؤسستك منذ تفشي جائحة كوفيد-19؟ حدد الخيارات الثلاثة الأولى.

- ☐ التدفق النقدي للحفاظ على العمليات التجارية غير كاف
- ☐ صعوبة العثور على العمال ذوي المهارات و/أو المؤهلات المطلوبة
- ☐ صعوبة الوصول إلى العملاء
- ☐ الخسارة في الطلب بسبب إلغاء الطلبات
- ☐ صعوبة الوصول إلى الموردين
- ☐ غياب العمال
- ☐ خسارة في إنتاجية العمال
- ☐ الفساد وعدم الكفاءة في النظام العام
- ☐ صعوبة تأمين الحصول على التمويل
- ☐ الجريمة و/أو انعدام الأمن
- ☐ سعر مواد المدخلات أعلى من المعتاد
- ☐ التحديات المرتبطة بالبيانات أو تكنولوجيا المعلومات
- ☐ لا يوجد تحد على الإطلاق
- ☐ غيره

6. ما هي النسبة المئوية للعمال الوطنيين العاملين حاليًا في مؤسستك؟ عدّل شريط التمرير على النسبة المئوية الصحيحة. إذا لم تكن تعرف النسبة المئوية بالضبط، فيرجى تقديم أفضل تقدير لك.

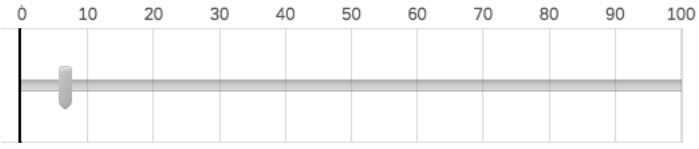

النسبة المئوية للعمال المحليين

(يوضح السؤال 6.1 ما إذا كان المجيب قد حدد «0 في المائة» في السؤال 6)

6.1. ما هي أسباب عدم وجود عمال وطنيين يعملون في مؤسستك؟ حدد كل ما ينطبق.

- ☐ مستوى المهارات غير كاف
- ☐ التحصيل التعليمي محدود
- ☐ الإنتاجية منخفضة
- ☐ القيود المالية الناتجة عن أزمة جائحة كوفيد-19
- ☐ لا حاجة إلى التوظيف (أي، ليس هناك عمل كاف)
- ☐ عملية التوظيف مرهقة و/أو مكلفة
- ☐ عدم القدرة على دفع الأجور
- ☐ السياسات الحكومية التي تقيد توظيف العمال الأجانب
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد _____

7. ما هو المستوى الأساسي للتعليم لكل (أو معظم) العاملين التاليين العاملين في مؤسستك؟ حدد واحدًا.

	كبار المديرين	الموظفون الذين لا يتحملون مسؤوليات إدارية	العمال الوطنيون (يظهر الخيار فقط إذا كانت الحصة في السؤال 7 أعلى من 0 في المائة)
لا يوجد تعليم ابتدائي			
التعليم الابتدائي			
التعليم التقني الثانوي أو العالي			
درجة البكالوريوس أو ما يعادلها			
درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه أو ما يعادلهما			

8. حدد أفضل 3 مهارات تعد الأكثر أهمية لمؤسستك. حدد ثلاثة

- ☐ المعرفة التقنية
- ☐ مهارات اللغة الأجنبية
- ☐ المهارات الرقمية (أي إدارة برامج معينة)
- ☐ مهارات المؤسسة والاهتمام بالتفاصيل
- ☐ مهارات التواصل
- ☐ العمل الجماعي والمهارات التعاونية
- ☐ مهارات التشبيك
- ☐ المهارات المتعلقة بالابتكار
- ☐ مهارات التفكير الاستراتيجي / حل المشاكل

- ☐ الابتكار
- ☐ مهارات إدارة الوقت
- ☐ الحساسية الثقافية
- ☐ غيره

9. ما مدى صعوبة توظيف عمال ذوي مستوى مطلوب من المهارات في مؤسستك؟

- ☐ سهل للغاية
- ☐ سهل
- ☐ ليس سهلاً ولا صعبًا
- ☐ صعب
- ☐ صعب جدًا

10. هل لدى مؤسستك برامج تعويض تحفيزية للعمال؟ (على سبيل المثال، مكافآت الأداء والإنتاجية والدقة في المواعيد، وما إلى ذلك).

- ☐ نعم
- ☐ لا
- ☐ لا أعلم

(يوضح السؤال 11.1 ما إذا كان المجيب قد حدد «نعم» في السؤال 11)

هل تكون برامج التعويض هذه مفيدة في زيادة إنتاجية العمال؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

11. ما هي ميزانية المؤسسة لتدريب الموظفين وتطويرهم في ما يتعلق بالتكاليف الإجمالية للمرتبات؟

- ☐ أقل من 1 في المائة
- ☐ بين 2 و5 في المائة
- ☐ بين 5 و10 في المائة
- ☐ أكثر من 10 في المائة
- ☐ لا توجد ميزانية منفصلة لتدريب الموظفين وتطويرهم
- ☐ لا أعلم

12. هل لدى مؤسستك أهداف أداء لمراقبة العناصر التالية؟ حدد كل ما ينطبق.

- ☐ تحقيق الأهداف المحددة
- ☐ رضا العملاء
- ☐ نمو الأرباح
- ☐ الإنتاجية
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد_____
- ☐ لا تملك مؤسستنا أهداف أداء مماثلة

(يبين السؤال 12.1 ما إذا كان المجيب قد حدد أي خيار غير «لا تملك مؤسستنا أهداف أداء مماثلة» في السؤال 12)

هل هذه الأهداف معروفة لكل (أو معظم) المديرين والموظفين في مؤسستك؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

13. ما هي الاستراتيجيات الأكثر أهمية لزيادة أرباحك أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها؟ حدد كل ما ينطبق.

- ☐ الاستثمار في تقنيات جديدة
- ☐ تقديم منتجات أو خدمات جديدة
- ☐ خفض سعر المنتجات أو الخدمات المحددة
- ☐ تغيير شروط الدفع (على سبيل المثال، إنشاء خطة دفع)
- ☐ تغيير قنوات التوزيع (على سبيل المثال، الترويج للتسليم أو الشراء عبر الإنترنت)
- ☐ تنويع الأسواق (على سبيل المثال، العمل في مواقع مختلفة أو مع عملاء جدد)
- ☐ تعديل اتفاقيات سلسلة الإمداد (على سبيل المثال، المصدر من موردين آخرين، التفاوض مع الموردين)
- ☐ ضمان تخطيط استمرارية الأعمال
- ☐ اكتساب موهبة جديدة
- ☐ توفير فرص التدريب للعمال
- ☐ غيره

14. أي من التقنيات التالية تعد ضرورية حاليًا لعمليات شركتك؟ حدد كل ما ينطبق.

- ☐ الأدوات اليدوية (على سبيل المثال، المطرقة، المفك، المجراف، الجراف، الجارف، المنشار)
- ☐ الأدوات الكهربائية (على سبيل المثال، المنشار الكهربائي، المثقب الكهربائي، خلاطة الإسمنت)

- ☐ الهواتف المحمولة و/أو البريد الإلكتروني
- ☐ أجهزة الكمبيوتر أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة
- ☐ متصفح الإنترنت و/أو محركات البحث
- ☐ عمليات الإنتاج المؤتمتة
- ☐ الذكاء الاصطناعي أو تعلم الآلة
- ☐ إدارة سلسلة الإمداد عبر الإنترنت
- ☐ المدفوعات والمعاملات والتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت
- ☐ برامج حماية البيانات ومحركات أقراص النسخ الاحتياطي و/أو حلول السحابة
- ☐ أدوات مؤتمرات الفيديو (على سبيل المثال، Zoom وSkype)
- ☐ أنظمة الاتصال الأساسية للشركات (مثل Microsoft Teams، وSlack)
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد _____

15. ما هو أكبر حاجز تواجهه مؤسستك لترقية تقنياتها؟ يرجى تحديد واحد.

- ☐ ستكون تكاليف الرأسمال الثابتة مرتفعة للغاية
- ☐ ستكون تكاليف الترخيص ومتطلباته مرتفعة للغاية
- ☐ نقص في المستثمرين المناسبين
- ☐ نقص في الموظفين المهرة الذين يمكنهم تشغيل التكنولوجيا
- ☐ عدم وجود إمكانيات لإصلاح التكنولوجيات
- ☐ الافتقار إلى الحوافز الحكومية ذات الصلة
- ☐ المخاطر عالية جدًا في بيئة العمل الحالية
- ☐ غير متوفر في بلدي
- ☐ لا حاجة داخلية (أي أن التقنيات الحالية كافية)
- ☐ غيره
- ☐ لا أعلم

16. هل توافق على العبارات التالية أو لا توافق عليها؟

	موافق	لا أوافق ولا أعارض	غير موافق
تنفذ مؤسستنا تحسينات متكررة في العمليات			
تملك الحكومة الوطنية سياسات رامية إلى تشجيع الابتكار في المشاريع واعتماد التكنولوجيا			

17. كم ستستثمر مؤسستك في العناصر التالية على مدار الـ 5 سنوات القادمة؟

	مبلغ قليل	مبلغ متوسط	مبلغ كبير
الأراضي أو العقارات			
البناء أو توسيع المرافق			
السيارات			
الماكينات والمعدات أو الأدوات			
اعتماد تكنولوجيات جديدة			
إطلاق منتجات أو خدمات جديدة			
تدريب الموظفين			

18. كيف تتوقع أن تكون إيراداتك وعملياتك التوظيف لديك خلال السنوات الـ 5 القادمة؟

	الإيرادات	التوظيف
زيادة قوية (أكثر من ٧٥ في المائة)		
زيادة متوسطة (بين ٣٠ و٧٥ في المائة)		
زيادة طفيفة (بين ١ و٣٠ في المائة)		
الحفاظ على الثبات النسبي		
انخفاض قوي (أكثر من ٧٥ في المائة)		
انخفاض متوسط (بين ٣٠ و٧٥ في المائة)		
انخفاض طفيف (بين ١ و٣٠ في المائة)		
لا أعلم		

19. ما هو المصدر الرئيسي لتمويل مؤسستك؟

- ☐ الموارد الخاصة (أي الأموال النقدية أو المدخرات)
- ☐ البنوك الخاصة المحلية
- ☐ البنوك الدولية أو الصناديق الدولية
- ☐ البنوك الحكومية أو البرامج الحكومية
- ☐ مؤسسات و/أو تعاونيات الائتمانات الصغيرة
- ☐ المقرضون الأفراد
- ☐ غيره
- ☐ لا أعلم

20. مـا هـي العقبـات الرئيسـية التـي تواجـه مؤسسـتك فـي إنجـاز الأعمـال؟ حـدد كل مـا ينطبـق.

- ☐ الحصول على التمويل
- ☐ الحصول على الأرض
- ☐ الحصول على تراخيص العمل والتصاريح المطلوبة
- ☐ ارتفاع مستويات الفساد
- ☐ الجريمة والسرقة والاضطرابات
- ☐ القوانين الجمركية والتجارية
- ☐ إمداد الطاقة غير موثوق به
- ☐ نقص القوى العاملة الماهرة
- ☐ تنظيمات العمل المعقدة والمكلفة
- ☐ عدم الاستقرار السياسي
- ☐ عدم اليقين الاقتصادي
- ☐ ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي
- ☐ معدلات الضريبة المرتفعة
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد_____

(يعرض السؤال 21 الخيارات المحددة في السؤال 20 فقط)

21. ما هي أكبر عقبة تواجه مؤسستك؟

- ☐ الحصول على التمويل
- ☐ الحصول على الأرض
- ☐ الحصول على تراخيص العمل والتصاريح المطلوبة
- ☐ ارتفاع مستويات الفساد
- ☐ الجريمة والسرقة والاضطرابات
- ☐ القوانين الجمركية والتجارية
- ☐ إمداد الطاقة غير موثوق به
- ☐ نقص القوى العاملة الماهرة
- ☐ تنظيمات العمل المعقدة والمكلفة
- ☐ عدم الاستقرار السياسي
- ☐ عدم اليقين الاقتصادي
- ☐ ممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي
- ☐ معدلات الضريبة المرتفعة
- ☐ غير ذلك، يرجى التحديد_____

الفصل الرابع

خطط التنمية الوطنية وإمكاناتها كحافز لسياسات تعزيز الإنتاجية وتنمية المشاريع المستدامة

◄ الاستنتاجات الرئيسية

- تفتقر المنطقة العربية بشكل عام الى الإنتاجية التي تعتبر هدفاً من أهداف خطط ورؤى التنمية الوطنية.
- تركز معظم الخطط والرؤى الوطنية بشكل جوهري على الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بصفة عامة، إن الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية تنطوي على عنصر هام يتعلق بتنمية رأس المال البشري.
- إن عنصر البحث والتطوير في غالبية الخطط والرؤى الوطنية هام جداً.
- في مجال المنافسة في أسواق المنتجات والعمل، إن معظم الخطط والرؤى لا تعالج هذه المسألة.
- إن أوجه التطابق بين النظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية وبين الرؤى والخطط ضعيفة في نطاق السياسة الصناعية والمؤسسات الاجتماعية والعمالية، وفي نطاق المساواة بين الجنسين.
- إن أوجه التطابق بين الخطط والرؤى والنظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية جيدة في مجالات التنويع، تنمية المهارات والتعليم، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى البيئة.
- إن أهداف خطط ورؤى التنمية الوطنية بوجه عام متنوعة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن التحول الهيكلي للاقتصادات غير مذكور بشكل صريح.
- لا تتناول الخطط والرؤى الوطنية مسألة الطابع غير الرسمي في الاقتصاد وعلاقتها بالإنتاجية في المنطقة العربية.

◄ توصيات

إلى واضعي السياسات لإدراجها في الخطط والرؤى الوطنية:

- جعل هدف تعزيز الإنتاجية جزءا لا يتجزأ من خطط ورؤى التنمية الوطنية.
- اعتماد أهداف كمية للإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل وللإنتاجية على نطاق القطاعات.
- إرساء القدرات لجمع بيانات الإنتاجية وقياسها على المستوى الحكومي الوطني.
- تعزيز المنافسة في أسواق العمل والمنتجات.
- تعزيز الحوار الاجتماعي ليشمل ترتيبات مؤسسية تفضي إلى الإنتاجية.
- تنفيذ سياسات التنمية الصناعية والإنتاجية الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد وتعزيز الإنتاجية.
- وضع أطر للحوكمة والمؤسسات (حكومة فعالة ومبدعة ومنظمات المجتمع المدني)، تفضي إلى الإنتاجية.
- يكمن الهدف في الحد من درجة الطابع غير الرسمي في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد نظامي أكثر.
- تشمل الخطط والرؤى الوطنية تقديم الدعم للمشاريع من أجل تشجيع الابتكار، الاستثمار الإنتاجي ونفقات البحث والتطوير (مثلاً من خلال الإعفاءات الضريبية).
- تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل.
- تطبيق التنويع في الاقتصاد بالإضافة إلى السياسات التي تتناول استنفاد رأس المال الطبيعي والأضرار البيئية.
- يجب أن تشمل خطط التنمية سياسات تعزز المستوى المتوسط للنظام الإيكولوجي للإنتاجية؛ ومن بينها ربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاجية، وزيادة الطابع الرسمي، زيادة السياسات الصناعية، سياسات المنافسة والمساواة بين الجنسين.

المنظمات الأعضاء لأصحاب العمل في الأعمال التجارية

- اعتماد نمو الإنتاجية كأولوية
- الدعوة إلى وضع سياسات تعزز الابتكار
- وضع جدول أعمال بحثي بشأن الإنتاجية
- متابعة التقدم المحرز في جدول أعمال أصحاب العمل بشأن الإنتاجية

يعالج هذا الفصل خطط التنمية الوطنية لدول عربية مختارة بهدف تقييم مدى تناولها لمسألة نمو الإنتاجية وتفعيلها، إضافة إلى تنمية المشاريع المستدامة والتنويع والتغيير الهيكلي. كما تُظهر الفصول السابقة، فإن نمو الإنتاجية مدفوع بمجموعة واسعة من العوامل، بعضها يتعلق بنوعية بيئة الأعمال التجارية بينما يتعلق البعض الآخر بالممارسات الإدارية. يكشف ذلك عن الحاجة إلى وضع إطار/استراتيجية لسياسة متماسكة وشاملة طويلة الأجل بغية تعزيز الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة من خلال بذل جهود متضافرة من قبل القطاعين العام والخاص.

في هذا السياق، تركز مسألة البحث التي نحاول تناولها في هذا الفصل على التغييرات التي يمكن أن تأخذها الدول العربية المختارة في الاعتبار في خطط التنمية الوطنية لزيادة الإنتاجية وبالتالي تكفل أن يولد نمو الإنتاجية مشاريع أكثر استدامة وأن يؤدي إلى نمو في الأجور.

إن البلدان المدرجة في هذا الفصل هي العراق، الأردن، الكويت، عمان والأراضي الفلسطينية المحتلة[115]. لقد تم تنظيم الفصل على النحو التالي. سيدرس القسم 4.1 خطط التنمية الوطنية التي تحدد السياسات ضمن الخطط التي تعزز الإنتاجية. أما القسم 4.2 فيحدد الترابط بين الخطط والنظام البيئي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية ويقترح وضع إطار سياسي بديل على كل من الأصعدة الكلية (بيئة الأعمال) والقطاعية. يقترح القسم 4.3، سياسات تتعلق بالمنظمات الأعضاء لأصحاب العمل والأعمال التجارية على المستوى الجزئي لتعزيز وتبني نمو الإنتاجية كأولوية من أولويات التنمية.

◄ 4.1 الإنتاجية والخطط الوطنية: هل سيتم اعتبار نمو الإنتاجية بشكل واضح أولوية؟

في هذا القسم، نحدد العناصر الرئيسية في خطط التنمية الوطنية المتصلة بالإنتاجية كأولوية. سيحدد القسم ما إذا كانت النقاط التالية واردة في الخطط ذات العلاقة:

1. الإنتاجية كهدف واضح
2. الأهداف الكمية لزيادة الإنتاجية
3. أهداف الإنتاجية القطاعية
4. هناك تدابير أخرى تتعلق بالإنتاجية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القطاعي، وما إلى ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، سيحدد القسم وجود العوامل المحركة لنمو الإنتاجية في كل من مستويات جانب العرض وجانب الطلب. تعمل العوامل المحركة لنمو الإنتاجية على كل من جانبي العرض والطلب[116]. يشير أنتينوتشي وآخرون (2019) إلى أن المحرك الرئيسي للإنتاجية، على المدى الطويل لجهة جانب العرض، هو التقدم التقني الذي، بدوره، يتأثر بعوامل مثل الاستثمار في رأس المال البشري، الابتكار الناشئ عن نفقات البحث والتطوير ونشر المعرفة. بالإضافة إلى هذه العوامل المتعلقة بجانب العرض، تعرض الورقة، في التقليد الكينيزي القديم، جدلية أن عوامل جانب الطلب مثل النمو الاقتصادي والطلب الفعال ترتبط بنمو الإنتاجية من خلال قانون

115 لم يتم ادراج الإمارات العربية المتحدة في التحليل بسبب عدم وجود خطة إنمائية وطنية، بل هناك خطط منفصلة لمجالات مثل الابتكار وأهداف التنمية المستدامة.

116 أنتينوتشي، فابريزيو، ماتيو ديليدي، والتر باتيرنيزي ميلوني (2019) العوامل المحركة لنمو إنتاجية اليد العاملة من جانب الطلب والعرض: تقييم تجريبي لبلدان ج7. الدراسات الجامعية وثقافة التخصصات المتعددة سول لافورو. ورقة عمل رقم 42/2019؛ كلاين، لورانس (1978) «جانب العرض،» الاستعراض الاقتصادي الأميركي المجلد 68، العدد (مارس،1978)، الصفحة 7-1.

كالـدور- فيـردورن الـذي ينـص عـلى أن نمـو الإنتاجيـة يحفـزه النمـو الاقتصـادي مـن خـلال مقيـاس اقتصـادي وتقـدم تقنـي يتجسـدان فـي السـلع الرأسـمالية الجديـدة. فـي الـرأي الأخيـر، إن ارتفـاع الطلـب الكلـي الـذي يـؤدي إلى النمـو يؤثـر عـلى الإنتاجيـة. وخلاصـة القـول، أن عـدة عوامـل متعلقـة بجانـب العـرض مثـل نفقـات البحـث والتطويـر التـي تؤثـر عـلى الابتـكار، والاسـتثمار فـي تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، وثـروة رأس المـال البشـري، وزيـادة قيمـة رأس المـال، والمنافسـة تؤثـر عـلى نمـو الإنتاجيـة مـن جانـب العـرض فـي حيـن تـؤدي زيـادة الطلـب الكلـي إلى زيـادة النمـو الاقتصـادي وزيـادة الإنتاجيـة مـن جانـب الطلـب. سـيتم تحديـد تلـك العوامـل المؤثـرة بنمـو الإنتاجيـة فـي خطـط متعـددة.

الأردن

تهـدف خطـة النمـو الاقتصـادي فـي الأردن 2018 -2022 [117] التـي نشـرها مجلـس السياسـات الاقتصاديـة إلى اسـتعادة «زخم النمـو وتحقيـق الإمكانـات الإنمائيـة لـلأردن». (الصفحـة 4). جـاءت الخطـة فـي أعقـاب تباطـؤ معـدلات النمـو الاقتصـادي مـن متوسـط 6.5%، بيـن عامـي 2000 و2009، إلى 2.5 فـي المائـة بيـن عامـي 2010 و2016. إضافـة إلى زيـادة النمـو الاقتصـادي بهـدف مضاعفتـه، تهـدف الخطـة إلى تحقيـق اسـتقرار الاقتصـاد الكلـي، زيـادة القـدرة التنافسـية والاسـتثمار، وتشـجيع الاسـتثمار فـي البنـى التحتيـة والقطاعـات الاقتصاديـة مثـل الطاقـة، الميـاه، النقـل، البنـاء، التصنيـع، الزراعـة والسـياحة. وهـي تهـدف أيضـا إلى تحقيـق التنميـة الاجتماعيـة مـع اتخـاذ تدابيـر مختلفـة فـي مجالـي التعليـم والصحـة. كمـا وتطمـح إلى الوصـول الى أربعـة أهـداف عامـة: مواطنـون نشـطون يتمتعـون بشـعور الانتمـاء، مجتمـع آمـن ومسـتقر، قطـاع خـاص ديناميكـي قـادر عـلى المنافسـة عالميـا وحكومـة تتسـم بالكفـاءة والفعاليـة. تتضمـن الخطـة 95 إجـراء سياسـاتي (895 مليـون دولار أمريكـي)، 85 مشـروعا حكوميـا (9.7 مليـار دولار أمريكـي) و27 اسـتثمارا فـي القطـاع الخـاص (13.3 مليـار دولار أمريكـي).

مـن حيـث الإنتاجيـة، يبيـن الجـدول 1 مختلـف مؤشـرات ومحـركات الإنتاجيـة فـي خطـة الأردن. فـي هـذا الصـدد، تـم ذكـر الإنتاجيـة بشـكل معتـدل. لا توجـد أهـداف محـددة لنمـو الإنتاجيـة عـلى المسـتوى الوطنـي ولا عـلى المسـتوى القطاعـي، لكـن تمـت الإشـارة إلى أهـداف زيـادة الناتـج بالنسـبة للقطاعـات. مـع ذلـك، هنـاك عـلى الصعيـد القطاعـي، اسـتثمارات وسياسـات بالنسـبة للقطـاع الزراعـي تـؤدي دورهـا فـي نمـو الإنتاجيـة. غيـر أن، الخطـة تتضمـن العديـد مـن العوامـل التـي تحفـز الإنتاجيـة. مـن حيـث العوامـل المحركـة للإنتاجيـة مـن جانـب العـرض، هنـاك السياسـات الراميـة إلى تعزيـز المنافسـة، التركيـز عـلى رقمنـة الاقتصـاد، وتوفيـر التعليـم والتدريـب لبنـاء رأس المـال البشـري. مـن حيـث البحـث والتطويـر، هنـاك إشـارة مبعثـرة حـول تعزيـز البحـوث ولا سـيما فـي مجـال الزراعـة.

أمـا بالنسـبة لزيـادة قيمـة رأس المـال، فلـم تتـم الإشـارة إليهـا كهـدف صريـح، إلا أن الخطـة تشـمل اسـتثمارات كبيـرة فـي البنـى التحتيـة ممـا قـد يـؤدي إلى زيـادة قيمـة رأس المـال عـلى مسـتوى الاقتصـاد ككل. وعـن العوامـل المحركـة لنمـو الإنتاجيـة مـن جانـب الطلـب، مـن شـأن التركيـز عـلى الطبيعـة المعاكسـة للـدورة الاقتصاديـة للسياسـة الماليـة أن يـؤدي دورا فـي دعـم الطلـب الكلـي فـي حالـة الركـود الاقتصـادي. عـلاوة عـلى ذلـك، تهـدف الخطـة إلى التوصـل الى مضاعفـة معـدل نمـو الاقتصـاد.

117الخطط المتاحة في البوابة العربية لتخطيط التنمية الوطنية: خطط التنمية الوطنية. https://andp.unescwa.org/plans.

◄ **الجدول 1. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في خطة التنمية الوطنية في الأردن**

الإنتاجية كهدف صريح	الأهداف الكمية لنمو الإنتاجية	أهداف الإنتاجية القطاعية	المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النمو الاقتصادي المستهدف	زيادة قيمة رأس المال	الطلب الإجمالي
معتدلة: وردت الإنتاجية 12 مرة في الخطة	غير موجودة	غير موجودة، إلا أن الاستثمار في القطاع الزراعي نتج عنه ما مجموعه 798.6 مليون دينار أردني بهدف زيادة الإنتاجية. أهداف النواتج القطاعية.	موجودة السياسات الرامية إلى تعزيز المنافسة.	ضعيفان إشارة متناثرة إلى تعزيز البحوث، لا سيما في مجال الزراعة	موجود استثمار 2.8 بليون دينار أردني في التعليم. تدريب القوى العاملة.	موجود رقمنة الاقتصاد الأردني بأكمله بما مجموعه 430 مليون دينار أردني	موجود مضاعفة النمو خلال فترة خمس سنوات. تم تحديد معدلات النمو القطاعي.	غير واضح. الاستثمار في البنى التحتية بما يعادل 3.47 مليار (ماء) + 4.3 مليار (طاقة) + 2.7 دينار أردني (نقل) + 693.5 مليون دينار أردني (سياحة) +	السياسة المالية مضادة للتقلبات الدورية وموجهة نحو الاستثمارات الرأسمالية

الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقدم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2021-2023 التي نشرها مكتب رئيس الوزراء «نموذجا إنمائيا جديدا» للأراضي الفلسطينية يتمحور حول هدفين: تنمية المجموعات وفض الاشتباكات الناجمة عن الاحتلال. تهدف الخطة أيضا إلى «تعديل النموذج الاقتصادي الفلسطيني». (صفحة 12). يعتبر نموذج تطوير المجموعات متوافقا مع الواقع الجغرافي والسياسي في ظل الاحتلال حيث تمثل كل مجموعة اقتصادا محليا معينا متخصصا في نشاط اقتصادي معين. وفي هذا الصدد، فإن المجموعات وتخصصاتها هي: القدس كمجموعة عاصمة، جنين وقلقيلية المشهورتان بالزراعة، الخليل ونابلس للصناعة، بيت لحم للسياحة، رام الله والبيرة للخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأخيرا غزة للأنشطة الاقتصادية الساحلية. وعلى الرغم من أن الخطة تعتبر تنمية المجموعات كمفهوم أساسي للتنمية الاقتصادية، فهي لا تتناول بالتفصيل السياسات والآليات اللازمة لتحقيق ذلك. تتألف الخطة من ثلاثة ركائز: إنهاء الاحتلال؛ توفير خدمة عامة ممتازة؛ والتنمية المستدامة. تحدد الخطة بإيجاز عشر أولويات وطنية وثلاث وثلاثين سياسة وطنية تشمل الركائز الثلاثة. أما الركيزة الثالثة فتحظى بأغلبية التدخلات في مجال السياسة العامة مع واحد وعشرين سياسة مختلفة.

من حيث الإنتاجية، يبين الجدول 2 مختلف مؤشرات ومحركات الإنتاجية في الخطة الفلسطينية. في هذا الصدد، نادرا ما يشار إلى الإنتاجية (مرة واحدة فقط). وبالتالي، لا توجد أهداف محددة لنمو الإنتاجية على الصعيد الوطني ولا على الصعيد القطاعي. مع ذلك، هناك على الصعيد القطاعي، استثمارات وسياسات خاصة بالقطاع الزراعي تؤدي دورا في نمو الإنتاجية. علاوة على ذلك، تفتقر الخطة إلى العديد من العوامل التي تدفع بالإنتاجية قدماً. من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، لا توجد سياسات لتعزيز المنافسة. أما من حيث البحث والتطوير، فالخطة ليس لديها برامج أو مبادرات محددة. هناك إشارة طفيفة الى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حين أن هناك تدابير لتعزيز التعليم والتدريب من أجل بناء رأس المال البشري. وفيما يتعلق زيادة قيمة

رأس المال، لم يُشار إلى هذه النقطة كهدف صريح، حيث تفتقر الخطة إلى أي استثمارات في البنى التحتية أو غيرها من المشاريع التي تتسم بكثافة رأس المال. أما عن العوامل المحركة لنمو الإنتاجية من جانب الطلب، لا يوجد ذكر لمعدلات النمو المستهدفة ولا لتدابير إدارة الطلب الكلي. وفي المحصلة، إن الخطة ضعيفة للغاية من حيث السياسات التي تحرك الإنتاجية من جانب العرض وجانب الطلب على حد سواء.

◄ الجدول 2. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية

الإنتاجية كهدف صريح	الأهداف الكمية لنمو الإنتاجية	أهداف الإنتاجية القطاعية	المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النمو الاقتصادي المستهدف	زيادة قيمة رأس المال	الطلب الإجمالي
ضعيفة جدا ولا يرد ذكر الإنتاجية إلا مرة واحدة في الخطة.	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	ضعيف جدا. مجرد ذكر عابر لتعزيز القدرة البحثية الفلسطينية.	نعم. التركيز على تحسين التعليم على جميع المستويات والتدريب المهني...	ضعيف. بيان عام بشأن اجتذاب الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع.	غير موجود	غير موجودة	غير موجود

الكويت

تهدف خطة الكويت للتنمية المتوسطة المدى 2020/2019-2016/2015 إلى تحقيق رؤية أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في «غايتها النهاية» المرجوة للكويت. تتضمن الخطة خمسة مواضيع للرؤية. أما المواضيع المطروحة فهي مشاركة المواطنين واحترام القانون؛ حكومة فعالة وشفافة؛ اقتصاد مزدهر ومتنوع؛ أمة متماسكة تتمتع بالرعاية؛ ولاعبون معنيون فاعلون ومؤثرون على الصعيد العالمي.

تتضمن الخطة سبع ركائز تمثل الوسيلة التي ستتحقق من خلالها مواضيع الرؤية. هذه الركائزهي الإدارة؛ الاقتصاد؛ البنى التحتية؛ البيئة المعيشية؛ الرعاية الصحية؛ التعليم ورأس المال البشري، إضافة الى تحديد الموقع على الصعيد الدولي. تهدف الخطة إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للكويت من خلال مجموعة المؤشرات العالمية العشرين المعترف بها والتي تتضمن 86 مؤشرا لتحديد وضع الكويت نسبة لبقية العالم؛ كما وأن للخطة أهداف كمية فيما يتعلق بهذه المؤشرات. تهدف الخطة إلى وضع الكويت على المسار المؤدي إلى إنجاز ما لا يقل عن 30 في المائة في عام 2025 وما لا يقل عن 20 في المائة في عام 2035 على الصعيد العالمي. حالياً، تتراوح قيمة المؤشرات بين 17% إلى 78%. وهكذا، تعتبر الخطة التي تشكل خطوة نحو تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2025 وعام 2035، طموحة جدا. على الرغم من التحديات، تتضمن الخطة 17 مشروعا تكتيكيا مرتبطين بالرؤية، 19 عامل تمكين و88 مشروع ذات الصلة بالرؤية.

من حيث الإنتاجية، يظهر الجدول 3 مختلف مؤشرات ومحركات الإنتاجية ضمن الخطة الكويتية. في هذا الصدد، لم يتم الإشارة الى الإنتاجية على الإطلاق في الخطة. ونتيجة لذلك، لا توجد أهداف محددة لنمو الإنتاجية على الصعيد الوطني ولا على الصعيد القطاعي. مع ذلك، يمكن اعتبار نهج الأهداف الكمية للخطة من حيث المؤشرات العالمية التي يشكل معظمها عوامل محركة للإنتاجية من جانب العرض بمثابة أهداف قياسية للإنتاجية. علاوة على ذلك، تتضمن الخطة العديد من العوامل التي تحفز الإنتاجية. من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، تمت الإشارة الى تعزيز المنافسة في قطاعات الطاقة والنقل بصفة رئيسية. أما بالنسبة للبحث والتطوير،

تشجع الخطة على البحث كجزء من مؤشر ابتكار الأعمال التجارية؛ تعزيز استخدام الطاقة النقية؛ إضافة الى تحسين نوعية التعليم العالي. تحظى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم قوي من الخطة في العديد من المجالات بما في ذلك القطاع الحكومي والخاص من خلال استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من حيث رأس المال البشري، هناك دعم لرفع نوعية التعليم وبرامج التدريب في سوق العمل. ومن حيث زيادة قيمة رأس المال، لم تتم الإشارة الى هذه النقطة كهدف واضح، إلا أن الخطة تشمل استثماراً جوهرياً في البنى التحتية. أما عن العوامل المحركة لنمو الإنتاجية من جانب الطلب، فلا يوجد أي ذكر لمعدلات النمو المستهدفة ولا لتدابير إدارة الطلب الكلي إلا من حيث تنويع الصادرات. قد يكون أيضاً للاستثمار في البنى التحتية دور في هذا الصدد من جانب الطلب من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النمو وبالتالي إلى زيادة الإنتاجية. في المحصلة، وعلى الرغم من أن الخطة لا تتضمن أهدافا واضحة لنمو الإنتاجية، وبما أن رغبة الخطة تكمن في تحقيق أهداف كمية للعديد من العوامل المحركة للإنتاجية، قد يؤدي ذلك إلى قفزات ملحوظة محددة في الإنتاجية على المستويين الكلي والقطاعي.

◄ الجدول 3. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في خطة التنمية الوطنية الكويتية

الإنتاجية كهدف صريح	الأهداف الكمية لنمو الإنتاجية	أهداف الإنتاجية القطاعية	المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النمو الاقتصادي المستهدف	زيادة قيمة رأس المال	الطلب الإجمالي
لم يرد ذكر الإنتاجية الضعيفة جدا في الخطة	غير موجودة	غير موجودة	موجودة السياسات الرامية إلى تعزيز المنافسة في قطاعي الطاقة والنقل وإن كانت محدودة.	قوي تعزيز البحوث كجزء من مؤشر الإبتكار التجاري؛ تعزيز استخدام الطاقة النظيفة؛ وتحسين نوعية التعليم العالي.	موجود تحسين نوعية التعليم، التركيز على تدريب القوى العاملة بما في ذلك النساء كجزء من مؤشر استعداد للعمال	موجود تعزيز البيئة المواتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة والبنى التحتية. وضع استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	موجود مضاعفة النمو في فترة الخمس سنوات. تم تحديد معدلات النمو القطاعي.	موجودة الاستثمار في البنية التحتية بالإضافة إلى تشجيع عمليات الإنتاج المتطورة بعيدا من كثافة اليد العاملة وإعادة تنظيم النفط.	لا دور مباشر للنفقات الحكومية في تعزيز النمو. غير أن هناك خططا لتشجيع الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تشجيع القطاعات الجديدة إلى تسرب الطلب.

عمان

تشكل خطة التنمية الوطنية الخامسة للفترة الممتدة بين 2021-2025 الخطة التنفيذية الأولى للرؤية الخاصة بعمان لعام 2040.[118] تهدف الخطة إلى التوصل الى التنويع الاقتصادي في مجالات التصنيع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، في الزراعة وصيد الأسماك، وفي صناعة الأغذية وإنتاجها، إضافة الى النقل. تهدف الخطة أيضا إلى زيادة حصة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحفيز المؤسسات على الابتكار واستخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وتوفير فرص عمل لائق للشباب العماني. في مجال التنويع الاقتصادي، تستخدم الخطة مجموعة من المعايير لاختيار القطاعات الرائدة استنادا إلى ميزتها النسبية، إمكانية توظيف القوى العاملة الوطنية، استدامة النمو، قابلية التصدير، وآثار التسرب بين القطاعات والمساهمة في الاستدامة المالية. لكل قطاع مختار، تتوخى الخطة معدل نمو معين مع حصة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية فترة التخطيط. بالإضافة إلى ذلك، هناك أهداف لنمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، حصة القطاع الخاص من الاستثمار، ونمو القطاعات غير النفطية. تتضمن الخطة برامج استراتيجية تتماشى مع أهداف رؤية عمان 2040، وهي تشمل أربعة ركائز رئيسية، أربع عشرة أولوية وطنية، 82 هدفا استراتيجيا و366 برنامجا.

◄ الجدول 4. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في خطة التنمية الوطنية الخاصة بعمان

الإنتاجية كهدف صريح	الأهداف الكمية لنمو الإنتاجية	أهداف الإنتاجية القطاعية	المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النمو الاقتصادي المستهدف	زيادة قيمة رأس المال	الطلب الإجمالي
قوية ذكرت الإنتاجية بوصفها عاملا محددا للنمو الطويل الأجل. لقد ورد ذكر زيادة الإنتاجية على نطاق واسع في الخطة.	الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمقياس.	أهداف النواتج القطاعية	غير موجودة	قوي جزء من الأولويات الوطنية. كونه جزء من استراتيجية التعليم. أربعون برنامجاً لزيادة نظام البحث والابتكار.	موجود التعليم، كأولوية وطنية وتنمية رأس المال البشري. التركيز على مشاركة الشباب في القطاعات ذات الإنتاجية العالية.	موجود جزء من الأولويات الوطنية وكمعزز للإنتاجية والقدرة التنافسية.	موجود	موجودة التنويع الاقتصادي والاستثمارات في القطاعات الإنتاجية	سيؤدي التنويع دوراً في زيادة الطلب الكلي. التركيز على القدرة التنافسية للاقتصاد العماني وزيادة الصادرات.

من حيث الإنتاجية، يبين الجدول رقم 4 مختلف مؤشرات ومحركات الإنتاجية في الخطة العمانية. في هذا الصدد، يرد ذكر الإنتاجية على نطاق واسع في الخطة. بيد أنه لا توجد أهداف محددة لنمو الإنتاجية على المستوى الوطني ولا على المستوى القطاعي باستثناء نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. تحدد الخطة معدلات النمو المستهدفة للناتج في مختلف القطاعات. من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، لا يوجد ذكر لتعزيز المنافسة. إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور التكنولوجيات الصناعية الرابعة هما أولوية وطنية

118الخطة باللغة العربية. متاحة على الرابط https://omanportal.gov.om/wps/wcm/connect/en/site/home/gov/gov1/gov5government-organizations/scp/scp.

ويتـم التشـديد عليهمـا بوصفهمـا محركيـن لنمـو الإنتاجيـة والقـدرة التنافسـية. مـن حيـث البحـث والتطويـر، تحـدد الخطـة أربعيـن برنامجـا لتعزيـز البحـوث. مـن حيـث رأس المـال البشـري، أشـير فـي الخطـة الى برامـج التعليـم والتدريـب فـي سـوق العمـل بشـكل واسـع النطـاق بمـا فـي ذلـك تشـجيع الشـباب عـلى الانتقـال إلى قطاعـات إنتاجيـة أضخـم. فيمـا يتعلـق بزيـادة قيمـة رأس المـال، لا يوجـد ذكـر لهـذه المسـألة كهـدف صريـح، لكـن الخطـة تتضمـن اسـتراتيجية تنويـع فـي قطاعـات إنتاجيـة يمكـن اعتبارهـا بأنهـا تزيـد قيمـة رأس المـال فـي القطاعـات غيـر النفطيـة فـي الاقتصـاد. أمـا عـن العوامـل المحركـة لنمـو الإنتاجيـة مـن جانـب الطلـب، تشـكل معـدلات النمـو المسـتهدفة للناتـج والناتـج القطاعـي أساسـا لنمـو الإنتاجيـة القائـم عـلى الطلـب. مـن حيـث الطلـب الكلـي، سـيؤدي التنويـع وتشـجيع الصـادرات دورا هامـا مـن جانـب الطلـب فـي الاقتصـاد.

العراق

تقـدم خطـة التنميـة الوطنيـة العراقيـة 2018-2022 رؤيـة «إرسـاء أسـس الدولـة الفعالـة والمسـؤولة إجتماعيـاً والتـي تركـز عـلى التنميـة». مـن بيـن التحديـات التـي يسـتجيب لهـا برنامـج التنميـة الوطنيـة منـاخ اسـتثماري ضعيـف، عطـل هيـكل الإنتـاج، دور محـدود للقطـاع الخـاص وقطـاع غيـر نظامـي واسـع الانتشـار.

لهـذه الخطـة أحـد عشـر هدفـا اسـتراتيجيا مـن بينهـا زيـادة معـدلات النمـو الاقتصـادي، زيـادة الدخـل الحقيقـي للفـرد، تخفيـض معـدلات العمالـة وتعزيـز مؤشـرات التنميـة البشـرية المسـتدامة. كان معـدل النمـو المسـتهدف للفتـرة 2018-2022، 7% (7.5% لقطـاع النفـط و6.5% للأنشـطة غيـر النفطيـة). كمـا تشـمل الأهـداف الإنمائيـة القطاعيـة لمختلـف القطاعـات بمـا فيهـا الزراعـة، التصنيـع، التعديـن والتجـارة والخدمـات. ومـع ذلـك، فـإن الخطـة لديهـا أهـداف بسـيطة جـدا بالنسـبة للزراعـة والصناعـة التحويليـة مـع زيـادة مخطـط لهـا فـي حصـة الناتـج المحلـي الإجمالـي مـن 2.0 إلى 2.2 ٪ للزراعـة ومـن 0.8 إلى 1.1% للصناعـة التحويليـة. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن النسـبة المئويـة للاسـتثمارات المطلوبـة لا تتجـاوز 3.4% للزراعـة و2.2% للصناعـات التحويليـة. تهـدف الخطـة أيضـا إلى زيـادة مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي تكويـن رأس المـال مـن 34.7% إلى 38.3% بهـدف تنويـع الاقتصـاد العراقـي. تهـدف الخطـة أيضـا إلى تحسـين القـدرة التنافسـية للمنتجـات العراقيـة. مـن حيـث تنميـة القطـاع الخـاص، تهـدف الخطـة إلى زيـادة مسـاهمة القطـاع الخـاص بنسـبة تصـل الى 40 فـي المائـة مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي وخلـق 50 فـي المائـة مـن الوظائـف الجديـدة خـلال فتـرة التخطيـط ممـا سـيؤدي إلى خفـض البطالـة بنسـبة 0.5 فـي المائـة سـنويا. تهـدف الخطـة إلى تطويـر المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، رغـم وجـود تدابيـر مختلفـة وعـلى رأسـها تطويـر المجمعـات العلميـة والاسـتثمار فـي النطاقـات الصناعيـة القائمـة خـلال فتـرة التخطيـط. بالإضافـة إلى ذلـك، يُتوخـى تنميـة المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم حسـب القطـاع والقطـاع الفرعـي. فـي مجـال التصنيـع، يقتـرح أن يسـتثمر القطـاع الخـاص مشـاريع مختلفـة يبلـغ مجموعهـا نحـو بليـون دولار. تتضمـن الخطـة أيضـا برامـج تنميـة قطاعيـة ومكانيـة واسـعة النطـاق.

مـن حيـث الإنتاجيـة، يظهـر الجـدول 5 مختلـف مؤشـرات ودوافـع الإنتاجيـة فـي الخطـة العراقيـة. وفـي هـذا الصـدد، ورد ذكـر الإنتاجيـة عـلى نطـاق واسـع فـي الخطـة. غيـر أنـه لا توجـد أهـداف محـددة لنمـو الإنتاجيـة عـلى المسـتوى الوطنـي ولا عـلى المسـتوى القطاعـي باسـتثناء الإشـارة إلى الزيـادة فـي نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي. تحـدد الخطـة معـدلات نمـو الناتـج المسـتهدفة بالنسـبة لمختلـف القطاعـات. مـن حيـث العوامـل المحركـة للإنتاجيـة المتصلـة بجانـب العـرض، لـم تتـم الإشـارة الى تعزيـز المنافسـة. كمـا وأنـه نـادراً مـا تـم ذكـر تطويـر تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ودور التكنولوجيـات الصناعيـة الرابعـة، حيـث لا ينبغـي الاضطـلاع بـأي برامـج أو مبـادرات فـي هـذا الصـدد. فيمـا يتعلـق بـرأس المـال البشـري، وردت فـي سـياق الخطـة برامـج التعليـم والتدريـب فـي سـوق العمـل بإسـهاب. أمـا بالنسـبة لزيـادة قيمـة رأس المـال، فـلا يوجـد أي ذكـر لهـذه النقطـة كهـدف صريـح، لكـن الخطـة تتضمـن عنصرالتنميـة القطاعيـة والمكانيـة الـذي يمكـن اعتبـاره بمثابـة زيـادة لقيمـة رأس المـال فـي القطاعـات غيـر النفطيـة فـي الاقتصـاد. أمـا عـن العوامـل المحركـة لنمـو الإنتاجيـة مـن جانـب الطلـب، فتشـكل النواتـج القطاعيـة المسـتهدفة أساسـا لنمـو الإنتاجيـة القائـم عـلى الطلـب. مـن حيـث الطلـب الكلـي، تشـكل التنميـة القطاعيـة والمكانيـة وإعـادة الإعمـار بعـد انتهـاء الصـراع، جانـب الطلـب فـي الاقتصـاد.

◄ الجدول 5. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في خطة التنمية الوطنية العراقية

الإنتاجية كهدف صريح	الأهداف الكمية لنمو الإنتاجية	أهداف الإنتاجية القطاعية	المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	النمو الاقتصادي المستهدف	زيادة قيمة رأس المال	الطلب الإجمالي
قوية أشير على نطاق واسع إلى الهدف المتمثل في زيادة الإنتاجية، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع العام.	ذكرت الزيادة في دخل الفرد.	أهداف الناتج القطاعي	موجودة	معتدل. إشارة متناثرة إلى دعم البحوث في الجامعات، والشراكة مع القطاع الخاص وفي الزراعة.	قوي التركيز على الأهداف التعليمية، بما في ذلك التعليم العالي. يجري التشديد على التدريب المهني والتدريب في مجال العمل.	ضعيف. أشير الى مسألة جعل العراق محورا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية وتأمين السلامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	موجود	موجودة تنمية مختلف القطاعات والبنى التحتية	التنمية المكانية والقطاعية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع

◀ 4.2 الرؤى الاقتصادية واستراتيجيات الابتكار والإنتاجية

رؤية قطر 2030

نشرت الأمانة العامة للتخطيط الإنمائي رؤية قطر الوطنية 2030 في عام 2008. تهدف الرؤية إلى «تحويل قطر إلى بلد متقدم بحلول عام 2030، قادر على الحفاظ على تنميته وتوفير مستوى معيشي رفيع المستوى لشعبه بأكمله ولأجيال قادمة». تتضمن الرؤية شرطين يرتبطان ارتباطا وثيقا بأهداف الإنتاجية: أولا، ينبغي حماية حقوق الأجيال القادمة من خلال «خلق مصادر جديدة للثروة المتجددة» بسبب استنفاد الموارد غير المتجددة؛ ثانياً، يجب على قطر أن تختار مساراً للتنمية يشمل هدفا يتعلق ب «حجم ونوعية» اليد العاملة المغتربة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذين الهدفين يمكن تحقيقهما بزيادة الإنتاجية في الاقتصاد، مما سيؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأجيال القادمة ويكفل ألا يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كلي على نمو القوى العاملة. تهدف الرؤية إلى تنويع الاقتصاد القطري وتشمل أربعة أركان: التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية.

◀ الجدول 6. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في رؤية قطر 2030

المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	زيادة قيمة رأس المال	الإطار المؤسسي وإطار الحوكمة
غير موجودة	معتدل.	قوي التنمية البشرية هي ركيزة رئيسية في الرؤية. التعويض عن النقص في المواهب المحلية بالمواهب الأجنبية.	لم يشار إليه.	موجودة التنويع الاقتصادي والاستثمارات في قطاعات جديدة بالإضافة إلى البنى التحتية.	موجود في ركيزة التنمية الاجتماعية. وهي تهدف إلى خلق مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة.

بالنسبة للإنتاجية، يظهر الجدول 6 العوامل المحركة للإنتاجية المرتبطة بالعرض في رؤية قطر 2030.[119] من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، لا يوجد ذكر لتعزيز المنافسة ولا لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا لدور التكنولوجيات الصناعية الرابعة. من حيث البحث والتطوير، تشير الرؤية إلى وضع «نظام فعال لتمويل البحوث العلمية المشتركة بين القطاعين العام والخاص» كجزء من ركن التنمية البشرية. من حيث رأس المال البشري، تؤكد الرؤية على تطوير نظام تعليمي ممتاز ووضع برامج تدريبية للعمال، لأصحاب المشاريع والمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تنص الرؤية على تعويض النقص في المواهب المحلية عبر اجتذاب العمالة الماهرة الأجنبية. من حيث زيادة قيمة رأس المال، يمكن النظر إلى وضع استراتيجية للتنويع في إطار رؤية «أنشطة خدماتية

119 خلال تقييم أهمية الإنتاجية في الرؤى، نحتفظ بدوافع الإنتاجية المرتبطة بجانب العرض من التحليل السابق؛ المنافسة، البحث والتطوير، رأس المال البشري، الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة قيمة رأس المال بحيث أن هذه الأمور تتعلق أكثر بالأجل الطويل، والتي تستهدفها هذه الرؤى الاقتصادية. يمكن أيضا أن ترتبط زيادة قيمة رأس المال بالتحول الهيكلي للاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تؤخذ في الاعتبار أطر الرؤى المؤسسية والإدارية.

وصناعية ذات قيمة عالية» والتركيز على تحويل الاقتصاد مما سيؤدي إلى زيادة قيمة رأس المال في قطاعات الثروة المتجددة في الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة الرؤية التي تحول الأصول الطبيعية إلى «بنى تحتية بمستوى عالمي»، تعزز زيادة قيمة رأس المال في الاقتصاد. أما بالنسبة للحوكمة والإطار المؤسسي، تهدف الرؤية في الركن المتعلق بالتنمية الاجتماعية إلى إنشاء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني تقدم، من بين أهداف أخرى، خدمات عالية الجودة، وتؤسس لمجتمع آمن ومستقر وتنمي روح التسامح والحوار البناء.

استراتيجية الإمارات للابتكار

إن استراتيجية الإمارات للإبتكار هي من الاستراتيجيات الأكثر ارتباطاً بشكل محدد بتعزيز الإنتاجية في المنطقة. تم نشر استراتيجية الإمارات العربية المتحدة في عام 2015 من قبل مكتب رئيس الوزراء.

تهدف الاستراتيجية إلى «الحفاظ على مكانة الإمارات العربية المتحدة الرائدة في المنطقة وتحقيق طموحها في أن تصبح واحدة من أكثر الدول ابتكارا في العالم». ترتكز استراتيجية الامارات للابتكار على ثلاثة أعمدة: بيئة مواتية للابتكار، مبتكرون مبدعون؛ وقطاعات تتمتع بالأولوية في مجال الابتكار.

◄ الجدول 7. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في استراتيجية الإمارات للابتكار

المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	زيادة قيمة رأس المال	الإطار المؤسسي وإطار الحوكمة
غير موجودة	قوي مع التركيز على بناء مراكز للابتكار والبحث العلمي	قوي مع التركيز على الابتكار كناتج للنظام التعليمي وتطوير «المبتكرين الأفراد». جذب المواهب العالمية.	قوي	قوي مع التركيز على البنى التحتية للتكنولوجيا والاستثمار في مختلف القطاعات التي تتمتع بالأولوية في مجال الابتكار.	نعم يهدف الى تحقيق بيئة تمكينية للابتكار. إضافة إلى ذلك، حكومة مبدعة كعنصر مبدع في الاقتصاد.

من حيث الإنتاجية، يبين الجدول 7 العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض في استراتيجية الامارات للابتكار. من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، لا يوجد أي ذكر لتعزيز المنافسة في القطاعات المبتكرة الجديدة. إن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور التكنولوجيات الصناعية الرابعة في الاستراتيجية موجودة. من حيث البحث والتطوير، إن استراتيجية الامارات للابتكارطموحة جدا بحيث تهدف الى تعزيز البحث والتطوير في الجامعات وفي مراكز ترسيخ الابتكار والبحوث العلمية. فيما يتعلق برأس المال البشري، تركز الرؤية على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وعلى وجه التحديد الأخذ بمفهوم «الأفراد المبتكرين» الذي سيشمله النظام التعليمي في جميع مراحله. في هذا الصدد، تركز استراتيجية الامارات للابتكار على «تنمية الأفراد وأصحاب المشاريع الذين يجسدون روح الابتكار. إنها تطمح إلى تمكين الأمة على تحفيز الابتكار المحلي من خلال تطوير مواهب وقدرات وطنية مبتكرة في مجال العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، والرياضيات وتنظيم المشاريع في ظل تزويد الأفراد بمهارات القرن الحادي والعشرين». بالإضافة إلى ذلك، تنص استراتيجية الامارات للابتكار على اجتذاب المواهب العالمية. من حيث زيادة قيمة رأس المال، تهدف استراتيجية الابتكار إلى بناء بنى تحتية للتكنولوجيا والاستثمار في مختلف القطاعات المبتكرة ذات الأولوية مثل النقل والمياه والفضاء. سيعزز ذلك تراكم رأس المال

الملموس وغير الملموس في الاقتصاد على حد سواء. من حيث الحوكمة والإطار المؤسسي، تتمثل إحدى ركائز استراتيجية الامارات للابتكار في بناء بيئة تمكينية للابتكار تشمل إطار تنظيمي مبتكر، خدمات تمكين، بنى تحتية للتكنولوجية، إضافة الى الاستثمار والحوافز. علاوة على ذلك، تعتبر الحكومة المبتكرة عنصرا في ركيزة أبطال الابتكار.

رؤية 2030: المملكة العربية السعودية

إن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 هي رؤية شاملة لمستقبل المجتمع، الاقتصاد والأمة. ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة محاور: مجتمع نابض بالحياة، اقتصاد مزدهر وأمة طموحة. في كل من هذه المواضيع، تسلط الرؤية الضوء على مجموعة مختارة من الالتزامات والأهداف.

◄ الجدول 8. مؤشرات ومحركات الإنتاجية في الرؤية السعودية 2030

المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	زيادة قيمة رأس المال	الإطار المؤسسي وإطار الحوكمة
معتدلة لا يوجد ذكر للمنافسة في حد ذاتها ولكن تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصناعات التجزئة تسهم في المنافسة.	معتدل فيما يتعلق بصناعات معينة مثل الطاقة المتجددة والدفاع،	قوي كما يتجلى في التعليم المتعلق بأسواق العمل. واجتذاب المهارات الأجنبية، والتشديد على تعليم الشباب والنساء.	قوي بناء بنى تحتية رقمية.	موجودة يعزز التنويع الاقتصادي والاستثمار في البنى التحتية والقطاعات زيادة قيمة رأس المال في الاقتصاد.	موجود حكومة فعالة ذات أهداف كمية. بالإضافة إلى قطاع لا يتوخى الربح.

من حيث الإنتاجية، يبين الجدول 8 العوامل المحركة للإنتاجية في مجال العرض في الرؤية 2030. من حيث العوامل المحركة للإنتاجية من جانب العرض، لا يوجد ذكر لتعزيز المنافسة. بيد أن الرؤية التي تهدف إلى رفع مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد من 20% إلى 35% والى تحديث قطاع التجزئة من شأنها أن تعزز المنافسة في الاقتصاد. فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تهدف الرؤية إلى تطوير البنى التحتية الرقمية للاقتصاد وتوجيه الاستثمارات في هذا القطاع وزيادتها. من حيث البحث والتطوير، تهدف الرؤية إلى تعزيز البحث والتطوير في قطاعات محددة مثل سوق الطاقة المتجددة، الصناعات الدفاعية المحلية. من حيث رأس المال البشري، تؤكد الرؤية على وضع نظام تعليمي يربط التعليم بسوق العمل بالإضافة إلى تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، صقل المناهج الوطنية وجعل «خمس جامعات السعودية على الأقل من بين أفضل 200 جامعة». أضف إلى ذلك، هناك تركيز على التعلم مدى الحياة، وعلى تعليم الشباب والنساء. من الجدير بالذكر أنه بالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، تهدف الرؤية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%. أخيراً، وفي هذا الصدد، تهدف الرؤية إلى اجتذاب المواهب والمهارات الأجنبية التي تسهم في التنمية الاقتصادية. من حيث زيادة قيمة رأس المال، تهدف الرؤية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز البنى التحتية بما في ذلك الرقمنة والاستثمار في قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة والصناعات الدفاعية مما سيؤدي إلى زيادة قيمة رأس المال في الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الرؤية إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي

غيـر النفطـي مـن 16% إلى 50%. مـن حيـث الحوكمـة والإطـار المؤسسـي، تتضمـن الرؤيـة أهدافـا للحوكمـة الفعالـة، الشـفافية وإعـادة هيكلـة الادارة مـع وجـود أهـداف كميـة محـددة مثـل رفـع مؤشـر فعاليـة الحكومـة مـن 80 إلى 20 ورفـع ترتيـب مؤشـر مسـح الحكومـة الإلكترونـي مـن المركـز الحالـي حيـث احتلـت المرتبـة 36 لتتصـدر موقعـا مـن بيـن الخمـس دول الأولى. وأخيـرا، تدعـو الرؤيـة إلى زيـادة دور القطـاع غيـر الربحـي فـي رفـع مسـاهمته فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي مـن أقـل مـن 1% إلى 5%.

رؤية عُمان 2040

تـم نشـر رؤيـة عمـان 2040 فـي عـام 2019. تهـدف هـذه الرؤيـة إلى انضمـام عمـان إلى بلـدان العالـم المتقدمـة وبنـاء أسـس مجتمـع قائـم عـلى المعرفـة. تتألـف الرؤيـة مـن أولويـات وطنيـة، اتجاهـات وأهـداف اسـتراتيجية، إضافـة الى السياسـات وخطـط التنميـة الخمسـية. تتضمـن الرؤيـة مجموعـة مـن المؤشـرات المحليـة والدوليـة التـي يقـاس بهـا التقـدم المحـرز.

◄ الجدول 9 مؤشرات ومحركات الإنتاجية في رؤية عمان 2040

المنافسة	البحث والتطوير	رأس المال البشري	الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	زيادة قيمة رأس المال	الإطار المؤسسي وإطار الحوكمة
موجودة مع الهدف الكمي لمؤشر اتش اتش.	قوي. تطوير نظام إيكولوجي للبحث والتطوير.	موجود التعليم الشامل والتعلم مدى الحياة. بالإضافة إلى ذلك، تنمية مجتمع الأفراد المبدعين. سوق عمل يجذب المواهب.	نموجود ضمنا كجزء من الاقتصاد المبتكر القائم على المعرفة.	موجودة التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الإنتاجية انخفاض حاد في حصة النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي.	موجود الإدارة والريادة الاقتصادية، النظام التشريعي والقضائي والرقابي، إنشاء هياكل إدارة مرنة ومبتكرة.

مـن حيـث الإنتاجيـة، يظهـر الجـدول 9 العوامـل المحركـة للإنتاجيـة مـن جانـب العـرض فـي الرؤيـة العمانيـة. مـن حيـث تعزيـز المنافسـة، لهـذه الرؤيـة هـدف كمـي طمـوح، مؤشـرهيرفنداهل هيرشـمان للتركيـز عـلى السـوق، يكمـن فـي أن تعـادل القيمـة ذات العلاقـة أقـل مـن 0.06 مـن القيمـة الأساسـية البالغـة 0.26. مـن حيـث الترتيـب العالمـي، تهـدف الرؤيـة إلى رفـع مرتبـة عمـان لتكـون مـن بيـن ال 20 بلـدا فـي حيـن أن الترتيـب الأساسـي الحالـي لعمـان هـو الدولـة ال 105.

فيمـا يتعلـق بتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، عـلى الرغـم مـن أنـه لـم يشـار إلى هـذه النقطـة بوضـوح، إلا أنهـا، وردت ضمنيـاً مـن خـلال التركيـز عـلى تكنولوجيـات جديـدة وحيـث أن «الاقتصـاد الجديـد سيسـتوعب الاتجاهـات العالميـة فـي مجـال التكنولوجيـا، والابتـكار والثـورات الصناعيـة لمواكبـة هـذه الاتجاهـات وإدماجهـا فـي الخطـط والبرامـج الوطنيـة فـي بيئـة سـليمة قائمـة عـلى المعـارف والتكنولوجيـا تكفـل الانتقـال إلى التكنولوجيـا، والاقتصـاد القائـم عـلى المعـارف والابتـكارات»[120]. مـن حيـث البحـث والتطويـر، تهـدف الرؤيـة إلى تطويـر نظـام إيكولوجـي للبحـث والتطويـر يشـمل مختلـف القطاعـات والمؤسسـات. مـن حيـث رأس المـال البشـري، يتـم التشـديد عـلى التعليـم الشـامل والتعلـم مـدى الحيـاة بالإضافـة إلى إنشـاء مجتمـع مـن الأفـراد المبدعيـن. تقـاس الأهـداف فـي مجـال التعليـم بالتقـدم المحـرز فـي مؤشـر توفيـر

120 فـي خطـة التنميـة الوطنيـة العمانيـة 2021-2025، تطويـر التكنولوجيـات الصناعيـة الرابعـة ودورهـا كأولويـة وطنيـة، يتـم التشـديد عليهـا كدافـع لنمـو الإنتاجيـة والقـدرة التنافسـية.

التعليم للجميع، المهارات والمؤشر العالمي للقدرة التنافسية والمؤشر العالمي للقدرة التنافسية للمواهب. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الرؤية إلى جعل أربع جامعات عمانية في قائمة أفضل 500 جامعة على مستوى العالم أكثر مما هو الحال اليوم. أخيراً، تهدف الرؤية إلى اجتذاب المواهب والمهارات إلى سوق العمل ورفع نسبة العمالة الماهرة في القطاع الخاص من 57.9% إلى 83%. للرؤية أيضا أهداف كمية تتعلق بالرفاه والحماية الاجتماعية، وهي تهدف إلى رفع معامل جيني من 0.31 إلى 0.28 والانتقال إلى مرتبة من بين البلدان العشرين الأوائل في مؤشر التقدم الاجتماعي. من حيث زيادة قيمة رأس المال، تضمن هذه الرؤية استراتيجية للتنويع في القطاعات الإنتاجية - لا سيما زيادة رأس المال في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد. يكمن الهدف في خفض حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 39% الحالي إلى 8.4% وزيادة مؤشر التعقيد الاقتصادي من 0.004 الحالي إلى ما فوق 1.577 أو الحصول على مرتبة من بين البلدان العشرة الأولى. من حيث الحوكمة والإطار المؤسسي، لهذه الرؤية أولويات متعددة الأوجه واتجاهات استراتيجية تشمل القيادة والإدارة في المجال الاقتصادي، التشريعي، القضائي والرقابي وإنشاء هياكل إدارة مرنة ومبتكرة.

◄ 4.3 نحو تحقيق اتساق أفضل في السياسات من أجل تعزيز الإنتاجية: وضع أطر سياسات بديلة للدول العربية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل.

◄◄ 4.3.1. الترابط بين الرؤى والخطط والنظام الإيكولوجي للإنتاجية لمنظمة العمل الدولية

في القسم السابق، تمت دراسة مختلف الخطط الفردية المتعلقة بالإنتاجية كهدف ومحركات الإنتاجية المحتملة من جانبي الطلب والعرض على حد سواء. لقد بان بأن للخطط ذات الدرجات المختلفة برامج ومبادرات متكاملة من شأنها أن تؤثر على الإنتاجية في الاقتصادات المعنية. ومع ذلك، تفتقر الخطط، وبصفة عامة، إلى إطار متسق للسياسات يهدف لزيادة الإنتاجية كوسيلة لتحقيق مستويات معيشية أعلى. نشرت منظمة العمل الدولية، في هذا الصدد، ورقة سياسة عامة عن أهمية الإنتاجية بالنسبة للنمو الاقتصادي، العمالة والعمل اللائق. تقدم الورقة على وجه التحديد نظامًا إيكولوجيًا إنتاجيًا يشمل المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية التي تحدد السياسات على هذه المستويات المختلفة التي من شأنها أن تسهم في نمو الإنتاجية[121]. يتضمن النظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية الحقائق التجريبية التالية، وهي السياسات والقوى المحركة للإنتاجية. ينقسم النظام الإيكولوجي إلى عمليات الرصد التجريبية (E)، والمنافسة (C)، والسياسات العامة (P)، والمهارات والتعليم (SE)، والمؤسسات الاجتماعية والعمالية (SL)، والتفاعلات بين القطاعين العام والخاص (PP)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والهيكل الاقتصادي (E) وتغير المناخ/استنفاد الموارد الطبيعية (CG).

عمليات الرصد التجريبية (E)

هناك هيكل فاصل في نمو الإنتاجية تتخلف فيه الدول النامية عن الدول المتقدمة، وتتخلف فيه المؤسسات البالغة الصغر عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تتخلف بدورها عن المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تخلفت المؤسسات غير الرسمية عن المؤسسات الرسمية. من حيث الاستثمارات العامة، أدى انخفاض

121 منظمة العمل الدولية (2021). العمل اللائق والإنتاجية. ورقة مجلس الإدارة GB.341/POL/2، فبراير 2021. متوفرة على الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_769282.pdf.

الاستثمارات العامة إلى تعريض نمو الإنتاجية للخطر بسبب انخفاض الإنفاق على البنى التحتية، والتكنولوجيات الجديدة والابتكار والبحث والتطوير والاتصال المادي والرقمي. أخيرًا وليس آخرًا، في العديد من الدول خلال السنوات العشرين الماضية، اختلف نمو الأجور عن نمو الإنتاجية مما أدى إلى انخفاض متوسط الأجور وزيادة أوجه التفاوت وانخفاض حصة اليد العاملة.

المنافسة وهيكل السوق (C)

تقيس المنافسة مدى تمكين هيكل السوق من المنافسة والابتكار أو إعاقتهما. في هذا الصدد، تشجع المنتجات التنافسية وأسواق العمل عملية «التدمير الإبداعي» لرواد الأعمال. يمكن لسياسة المنافسة أن تعزز الصلة بين الإنتاجية والأجور عن طريق خفض الإيجارات في أسواق المنتجات.

السياسات العامة (P)

هناك حاجة إلى استراتيجية متكاملة قائمة على الأدلة مع اتباع نهج طويل الأجل كجهد مشترك بين القطاعين العام والخاص لوضع نمو الإنتاجية في مقدمة الأهداف المجتمعية والاقتصادية. وهناك أيضًا حاجة إلى سياسات صناعية من شأنها أن تحسن ظروف العمل (على سبيل المثال، التعليم وتنمية المهارات) فتعزز الروابط التجارية وتدعم التكنولوجيات الأولية في مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، يلزم اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة في مختلف المجالات. أولاً، تؤدي تدابير مختلفة في مجال التمويل (مثل البنوك التنموية الوطنية، والقروض الحكومية)، وتنمية مهارات المالكين والعمال والتدابير المؤسسية الأخرى إلى تعجيل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. ثانيًا، يجب أن تدعم خطط التنمية الوطنية تحولاً هيكليًا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفي الوقت نفسه خلق عمل لائق. ثالثًا، تحفز السياسات أصحاب العمل على القيام باستثمارات منتجة. رابعًا، تساهم لوائح الأعمال التجارية المنصفة، وتنمية القطاع المالي والبنى التحتية في زيادة الإنتاجية. خامسًا، تنظم السياسات تحقيق المساواة بين الجنسين.

المهارات والتعليم (SE)

يمكن للسياسات العامة التي تتناول تنمية المهارات والتعليم مدى الحياة أن تكفل تقاسم المكاسب من التقدم التكنولوجي مع العمال. بالإضافة إلى ذلك، تُعد تنمية المهارات ضرورية لتسخير الإمكانات الكاملة للابتكار التكنولوجي ولتمكين العمال من إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى العالية الإنتاجية من أجل عملية تنويع وتغيير هيكلي.

المؤسسات الاجتماعية والعمالية (SL)

تؤدي المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات العمل دورًا في النظام الإيكولوجي للإنتاجية في توليد دورات مفيدة لجهة الإنتاجية ومكاسب التوزيع. أولاً، يعتبر الحوار الاجتماعي مهمًا في تسخير إمكانات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية لتحقيق العمل اللائق، التنمية المستدامة والتقاسم العادل للمنافع للجميع. ثانيًا، إن لتأمين الحماية الاجتماعية للعمال أثراً إيجابياً على إنتاجية العمل. ثالثًا، يؤدي التمثيل الفعال للعمال وغير ذلك من الظروف المتصلة بالعمل إلى زيادة الإنتاجية. رابعًا، يمكن لمؤسسات العمل ونظم الحماية الاجتماعية التي تعمل بشكل جيد مثل الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية أن تسهم بشكل أكبر في التوزيع العادل لمكاسب الإنتاجية مع تمكين العمال من زيادة إنتاجيتهم.

التفاعلات بين القطاعين العام والخاص (PP)

مـن الضـروري دعـم المؤسسـات فـي تحديـد البيئـة الداخليـة (إدارة بيئـة الأعمـال، وهيـكل الصناعـة) والعوامـل الخارجيـة (الأسـواق الخارجيـة التـي قـد تؤثـر عـلى عمليـة المدخـلات) التـي تعـوق نمـو الإنتاجيـة. عـلاوة عـلى ذلـك، يشـير البرنامـج إلى التعـاون الوثيـق بيـن الحكومـة والقطـاع الخـاص مـن أجـل تنسـيق السياسـات.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)

تزيـد تكنولوجيـا المعلومـات الإنتاجيـة عندمـا يقتـرن ذلـك بتحسـن فـي الممارسـات التجاريـة والرأسـمال البشـري، ومـن الضـروري أن يكـون الوصـول إليهـا جـزءًا مـن الاقتصـاد الرقمـي.

الهيكل الاقتصادي (E)

يـؤدي الهيـكل الاقتصـادي أيضًـا دورًا هامًـا فـي نمـو الإنتاجيـة أو تخلفهـا. أولاً، يولـد القطـاع الخـاص والمؤسسـات المسـتدامة العمالـة، والابتـكار والنمـو الاقتصـادي. ثانيًـا، يعتبـر سـد «فجـوة الإنتاجيـة العالميـة» فـي أجـزاء مـن الاقتصـاد حيـث الطابـع غيـر الرسـمي، والمؤسسـات الصغيـرة ذات الإنتاجيـة المنخفضـة أو الزراعـة هـي المسـألة الضروريـة الغالبـة لتحقيـق النمـو والعمالـة الكريمـة والمنتجـة. ثالثًـا، ارتبـط اسـتقطاب سـوق العمـل بانخفـاض التصنيـع وارتفـاع الخدمـات في العديـد مـن الاقتصـادات. رابعًـا، لـم تـؤد التجـارة الحـرة ونمـو الصـادرات إلى إعـادة تخصيـص المـوارد للمؤسسـات الأكبـر حجمًـا والأكثـر كفـاءة. وفـي هـذا الصـدد، اسـتمر الطابـع غيـر الرسـمي سـائداً فـي عـدد قليـل مـن المؤسسـات الرسـمية الكبيـرة. خامسًـا، لـم يحـدث نمـو فـي الإنتاجيـة فـي العديـد مـن الـدول التـي لـم يضمـن فيهـا التحـول الهيكلـي معـدل تصنيـع سـريع بمـا فيـه الكفايـة ليسـتوعب العمـال مـن القطـاع الريفـي حيـث انتهـى الأمـر إلى وجـود هيـاكل عمـل غيـر نظاميـة ذات إنتاجيـة منخفضـة. وأخيـرًا، فـإن مشـاركة المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم فـي سلاسـل القيمـة قـد تعـزز الإنتاجيـة أيضًـا.

البيئة وتغير المناخ (CG)

يعتبـر تغيـر المنـاخ والبيئـة واسـتنفاد المـوارد الطبيعيـة أبعـادًا هامـة للنظـام الإيكولوجـي للإنتاجيـة. وفـي هـذا الصـدد، يجـب مراعـاة العوامـل الخارجيـة السـلبية مثـل تغيـر المنـاخ أو اسـتنفاد المـوارد الطبيعيـة عنـد قيـاس الإنتاجيـة. يمكـن لهـذه الأخيـرة أن تجعـل الـدول التـي تفـرط فـي اسـتخدام مواردهـا الطبيعيـة أكثـر إنتاجيـة مـن الـدول الأكثـر معرفـة باسـتخدامها. عـلاوة عـلى ذلـك، يمكـن أن يكـون تغيـر المنـاخ محـركًا لنمـو الإنتاجيـة مـن خـلال اعتمـاد تكنولوجيـات جديـدة. ويشـير مجـال السياسـة العامـة إلى الانتقـال إلى اقتصـاد منخفـض الكربـون، والى السياسـات الخضـراء، بمـا فـي ذلـك سياسـات المؤسسـات لتمكيـن المؤسسـات التجاريـة مـن التكيـف مـع تغيـر المنـاخ مـن دون تعريـض القـدرة الاقتصاديـة للمؤسسـات وقدرتهـا التنافسـية للخطـر. وهـذا ضـروري لمنـع حـدوث اضطرابـات فـي سـوق العمـل وعمليـات التسـريح الهائلـة أو التقليـل منهـا إلى أدنـى حـد. وفـي هـذا الصـدد، ثمـة حاجـة إلى تعزيـز نظـم الحمايـة الاجتماعيـة المسـتدامة لدعـم العمـال خـلال هـذه المرحلـة الانتقاليـة[122].

يعـرض الجـدول 10 توافقًـا بيـن مختلـف العناصـر الفرعيـة للنظـام الإيكولوجـي للإنتاجيـة فـي منظمـة العمـل الدوليـة والخطط/الـرؤى الـواردة فـي القسـمين 4.1 و4.2.

122 راجـع المبـادئ التوجيهيـة لمنظمـة العمـل الدوليـة (2015) للتحـول العـادل نحـو اقتصـادات ومجتمعـات مسـتدامة بيئيًـا للجميـع. متوفـر عـلى https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/--emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf.

◄ الجـدول 10. الترابـط بيـن خطـط/رؤى إنمائيـة وطنيـة مختـارة والنظـام الإيكولوجـي للإنتاجيـة فـي منظمـة العمـل الدوليـة

المجال	درجة الدمج في الخطط/الرؤى
عمليات الرصد التجريبية (E)	
الفجوات بين المؤسسات حسب الحجم. المؤسسات غير الرسمية المتخلفة عن المؤسسات الرسمية.	n/a
أدى انخفاض الاستثمارات العامة إلى تعريض نمو الإنتاجية للخطر	n/a
قد تخلف نمو الأجور عن نمو الإنتاجية	n/a
المنافسة (C)	**n/a**
تعزيز الصلة بين الإنتاجية والأجور	n/a
تشجيع عملية تنظيم المؤسسات من خلال المنافسة	*
السياسات العامة (P)	
الاستراتيجية القائمة على الأدلة بوصفها جهدًا مشتركًا بين القطاعين العام والخاص لوضع نمو الإنتاجية في مقدمة الأهداف المجتمعية والاقتصادية.	*
السياسات الصناعية.	*
تدابير مختلفة للتعجيل بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.	*
خطط التنمية الوطنية/الرؤى الاقتصادية بحاجة إلى دعم التحول الهيكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفي الوقت نفسه خلق عمل لائق.	**
السياسات التي تحفز أصحاب العمل على القيام باستثمارات منتجة	*
نظم الأعمال التجارية المنصفة وتطوير القطاع المالي والبنى التحتية وزيادة الإنتاجية.	**
السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.	*
المهارات والتعليم (SE)	
يمكن لتنمية المهارات والتعليم مدى الحياة أن يكفلا تقاسم مكاسب التقدم التكنولوجي مع العمال.	**
المؤسسات الاجتماعية والعمالية (SL)	
الحوار الاجتماعي في تسخير إمكانات التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية لتحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة والتقاسم العادل للمنافع للجميع.	*
للحماية الاجتماعية للعمال أثر إيجابي على إنتاجية العمل.	*

يساهم التمثيل الفعال للعمال وغير ذلك من الظروف المتصلة بالعمل في زيادة الإنتاجية.	n/a
يمكن أن يسهم الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية بشكل أكبر في التوزيع العادل لمكاسب الإنتاجية مع تمكين العمال من زيادة إنتاجيتهم.	n/a
تشكل الممارسات الإدارية محددات رئيسية لنمو الإنتاجية.	n/a
التفاعلات بين القطاعين العام والخاص (PP)	
دعم المؤسسات في تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تعوق نمو الإنتاجية.	*
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)	
لا تزيد تكنولوجيا المعلومات الإنتاجية إلا إذا اقترنت بتحسن الممارسات التجارية والرأسمال البشري.	**
الهيكل الاقتصادي (E)	
أهمية القطاع الخاص والمؤسسات المستدامة كمولِّدة للعمالة، الابتكار والنمو الاقتصادي.	**
أهمية سد «فجوة الإنتاجية العالمية» في أجزاء من الاقتصاد حيث الطابع غير الرسمي، والمؤسسات الصغيرة الحجم أو الزراعة هي الغلبة الضرورية للنمو والعمالة الكريمة والمنتجة.	*
ارتبط استقطاب سوق العمل بانخفاض التصنيع وارتفاع الخدمات في العديد من الاقتصادات.	*
التجارة الحرة ونمو الصادرات لم يؤديا إلى إعادة تخصيص الموارد للمؤسسات الأكبر حجمًا والأكثر كفاءة. واستمر العمل بصورة غير رسمية إلى جانب عدد قليل من المؤسسات الرسمية الكبيرة.	n/a
لم يحدث نمو في الإنتاجية في العديد من الدول حيث لم يضمن التحول الهيكلي سرعة كافية في معدل التصنيع تستوعب العمال من القطاع الريفي الذي انتهى إلى هياكل عمل غير نظامية ذات إنتاجية منخفضة.	*
تغير المناخ/استنفاد الموارد الطبيعية (CG)	
أهمية استيعاب العوامل الخارجية السلبية مثل تغير المناخ أو استنفاد الموارد الطبيعية في قياس الإنتاجية.	**
قد يكون تغير المناخ محركًا لنمو الإنتاجية من خلال اعتماد تكنولوجيات جديدة.	**

المصدر: تجميع خاص من خطط مختارة.

n/a = غير منطبق. * = ضعيف. ** = جيد. *** = قوي.

4.3.2. المستوى الكلي: التحول البنيوي للدول العربية

إضافة إلى السياسات والهياكل المدرجة في النظام الإيكولوجي للإنتاجية لمنظمة العمل الدولية، يؤدي الهيكل الاقتصادي للمنطقة العربية دورًا في تحقيق أو تقليص نمو الإنتاجية. ويحدد هذا القسم عناصر التحول الهيكلي في المنطقة العربية.[123] سيناقش على وجه التحديد الدوافع الكلية للإنتاجية ذات الصلة بالمنطقة العربية مثل التحول الهيكلي، الذي يستتبع تحولاً في الاقتصاد بما في ذلك نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتنويع وأهمية التصنيع والتهديدات الناجمة عن التصنيع السابق لأوانه وآثار الموارد وأسعار الصرف.

التحول الهيكلي في المنطقة العربية

طبقًا لما ذكره فون أرنيم وآخرون (2011) فإن التحول البنيوي يحدث عندما «تحدث التنمية في شكل تراكم الرأسمال في قطاع الإنتاجية العالية المدعوم بهجرة اليد العاملة من قطاع الإنتاجية المنخفضة». وفي هذا الصدد، لا يوجد سوى بلد عربي واحد، وهو عمان، اجتاز معايير التحول الهيكلي التقليدي من حيث اتجاهات حصص الزراعة، والخدمات والصناعة والتصنيع في الفترة ما بين 1979 و2009. وبالمقارنة بمناطق أخرى من العالم، فإن المنطقة العربية هي منطقة متخلفة في التحول الهيكلي وأقل المناطق الصناعية بين المناطق النامية بما فيها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتمثل إحدى سمات التنمية الاقتصادية العربية في دور عائدات النفط في توليد اقتصاد قطاع الخدمات وإنتاج هيكل اقتصادي أقل تنوعًا حيث يعتبر التصنيع هامشيًا. وفي هذا الصدد، سيؤدي التنويع ونقل الموارد من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية الأعلى إنتاجية إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد.

التنويع

لقد نوقش هدف تنويع اقتصادات المنطقة العربية على نطاق واسع (على سبيل المثال سارانجي وآخرون، 2019[124]). وفي الخطط الإنمائية الوطنية والرؤى الاقتصادية التي شملها هذا الفصل، يتواجد التنويع كهدف في اقتصادات المملكة العربية السعودية المعتمدة في النفط بصفة خاصة وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق والكويت وعمان[125].

علاوة على ذلك، يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دورًا في تشجيع التنويع وتعزيز الإنتاجية في المنطقة العربية. ووفقًا للأسكوا (2018) «يعتمد هذا على زيادة الاستثمار العام في القطاعات الاستراتيجية التي تتسم بكثافة اليد العاملة وارتفاع القيمة المضافة والبنى التحتية والبحوث والابتكارات والتعليم والصحة».[126] وفي هذا الصدد، قد تؤدي إعادة تخصيص الموارد من خلال النظام المالي دورًا رئيسيًا في تشجيع التنويع. من العوامل الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تعزز أو تعوق عملية التنويع والتغيير البنيوي جودة القوة العاملة ومدى ملاءمة مهارات العمال للأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مسألة إرساء التوازن الصحيح بين العمال الوطنيين مقابل العمال الأجانب والحاجة إلى تنمية المواهب الوطنية وفقًا لاحتياجات السوق وخطط التنمية الوطنية تعتبر مسألة حاسمة الأهمية، وكلها تؤثر على نمو الإنتاجية. في هذا الصدد، على سبيل

123فون أرنيم ورووديجر وكودرينا رادا وعلي عبد الغدير علي وخالد أبو إسماعيل (2011) 2011: التأخر الهيكلي للاقتصادات العربي: الأعراض والمصادر. ورقة معلومات أساسية عن تحديات التنمية العربية لعام 03/2011. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

124نيرانجان سارانجي وعلاء الدين محمد الأميري وماتيلدي ليسور ورايان عقيل (2019) السياسة المالية الكلية نحو التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في العراق. منشورات الإسكوا.

125 من المهم التمييز بين الدول العربية ذات الدخل المتوسط الأعلى والدول الهشة ومجلس التعاون الخليجي. تواجه كل مجموعة حقائق وتحديات مختلفة، ويمكن لكل مجموعة وضع خطط ورؤى إنمائية وطنية لتعزيز الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في أعقاب مؤسسات إنمائية مختلفة ولكن تكميلية في الوقت نفسه.

126 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا (2018) إعادة التفكير في السياسة المالية للمنطقة العربية. منشورات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

المثـال، تنـص الـرؤى الاقتصاديـة واسـتراتيجية الابتـكار الوطنيـة التـي شـملها هـذا الفصـل عـلى اجتـذاب المواهـب الأجنبيـة.

أهمية التصنيع

فـي مناقشـة نمـو الإنتاجيـة، يقـول ألبريزيـو ونيكوليتـي (2016) أن التحـول فـي النشـاط الاقتصـادي مـن الزراعـة إلى التصنيـع هـو مصـدر رئيسـي لزيـادة الإنتاجيـة فـي الـدول الناميـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن الانتقـال إلى الخدمـات سـوف «يوقـف نمـو الإنتاجيـة» لأن الخدمـات أقـل كثافـة فـي الرأسـمال وأقـل انفتاحًـا عـلى المنافسـة الدوليـة بسـبب الطابـع غيـر القابـل للتـداول فـي القطـاع. تتماشـى هـذه العلاقـة بيـن التصنيـع ونمـو الإنتاجيـة مـع الحجـة العامـة فـي كتابـات التنميـة الجديـدة بشـأن أهميـة التصنيـع للتنميـة الاقتصاديـة والتـي تتجـاوز التحـول الـذي حـدث فـي السـنوات الثلاثيـن الماضيـة فـي أولويـات التنميـة مـن الإنتـاج إلى الحـد مـن الفقـر وتلبيـة الاحتياجـات الأساسـية (تشـانغ، 2011)[127].

التخلص من التصنيع السابق لأوانه

وفقًـا لمـا ذكـره فـون أرنيـم وآخـرون (2011)، شـهدت الاقتصـادات العربيـة تخلصًـا مـن التصنيـع وهيمنـة قطـاع الخدمـات بسـبب وجـود عائـدات النفـط. هـذا «التخلـف البنيـوي» هـو مـرادف لنظريـة التخلـص مـن التصنيـع السـابق لأوانـه للـدول الناميـة التـي قدمهـا رودريـك (2016). فوفقًـا لرودريـك (2016) إن «الـدول الناميـة تتحـول إلى اقتصـادات خدماتيـة مـن دون أن تمـر بتجربـة مناسـبة فـي التصنيـع. أنـا أسـمي هـذا «التخلـص مـن التصنيـع السـابق لأوانـه» (ص 2). وهـذا الاتجـاه يضـر بالنمـو الاقتصـادي ونمـو الإنتاجيـة ويـؤدي إلى زيـادات فـي الطابـع غيـر الرسـمي[128]. عـلاوة عـلى ذلـك، وبمـا لـه صلـة بالمنطقـة العربيـة، يزيـد ازدهـار المـوارد مـن عمليـة التخلـص مـن التصنيـع التـي تـؤدي إلى انكمـاش الناتـج الصناعـي والعمالـة عـلى حـد سـواء.

الاستثمار واستنفاد الرأسمال الطبيعي

مـن بيـن القضايـا التـي تواجـه دول مجلـس التعـاون الخليجـي والـدول الغنيـة بالنفـط مثـل العـراق اسـتنفاد الرأسـمال الطبيعـي. تتميـز منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، التـي تضـم دول مجلـس التعـاون الخليجـي والعـراق، بـأن لديهـا معـدلات عاليـة نسـبيًا مـن الاسـتثمارات. لكـن عنـد احتسـاب نضـوب المـوارد الطبيعيـة، كانـت الاسـتثمارات الحقيقيـة بعـد طـرح نضـوب الرأسـمال الطبيعـي سـلبية (-7.09%) فـي الفتـرة مـا بيـن 1976 و2001 (آروه وآخـرون 2004)[129]. بغيـة ضمـان الاسـتثمار المطـرد، يلـزم تحقيـق النمـو والإنتاجيـة عـلى المـدى الطويـل مـع زيـادة معـدلات الاسـتثمار مـن أجـل احتسـاب اسـتنفاد المـوارد وضمـان وجـود رصيـد مـادي كاف مـن الرأسـمال فـي المسـتقبل. هـذه السياسـة هـي ذات أهميـة قصـوى اليـوم، فوفقًـا لتقريـر صـدر مؤخـرًا عـن صنـدوق النقـد الدولـي، سـيبلغ الطلـب العالمـي عـلى النفـط ذروتـه فـي عـام 2041، ممـا سيشـكل ضغطًـا عـلى الثـروة الماليـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي التـي تقـدر بـ 2 تريليـون دولار، حيـث أنـه سيسـتنفد بحلـول عـام 2034 فـي ظـل الظـروف الماليـة الحاليـة (ارتفـاع النفقـات، وانخفـاض الضرائـب)[130]. يتمثـل التحـدي الآن فـي تحويـل هـذه الثـروة الماليـة إلى ثـروة حقيقيـة وتكنولوجيـات جديـدة.

127 ها-جون تشانغ (2011). 23 شيئًا لا يخبرونك بها عن الرأسمالية. لندن: كتب البطريق.

128 د. رودريغ (2016) «التخلص من التصنيع السابق لأوانه»، مجلة النمو الاقتصادي 21: 33-1.

129 آروه وكينيث وآخرون (2004). هل نستهلك الكثير؟ مجلة المنظورات الاقتصادية، المجلد 18، رقم 3، ص 172-147.

130 https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-02-06/middle-east-s-2-trillion-wealth-could-be-gone-by-2034-imf-says

أسعار الصرف

في دول المنطقة العربية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط، تتبع نظم أسعار الصرف نظامًا ثابتًا لأسعار الصرف. يحرم عدم وجود قطاع تصدير نابض بالحياة في السلع المتداولة الاقتصاد السياسي لهذه الدول من مصالح المجموعة النامية التي من شأنها أن تدفع نحو نظام أكثر مرونة لأسعار الصرف (ديبه، 2014)[131]. وفي هذا الصدد، في الخطط الإنمائية الوطنية لكل منها، تعتبر مسألة نظام سعر الصرف غائبة. ومن ثم، من المهم إدراج سياسات سعر الصرف كعنصر من عناصر أي خطة لتنويع الاقتصاد.

4.3.3. المستوى المتوسط: الإصلاحات اللازمة لتهيئة بيئة عمل تمكينية

في هذا القسم، يتم تحديد سياسات المستوى المتوسط التي تعزز الإنتاجية. وهي تشمل رؤى ثاقبة من النظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية بالإضافة إلى السياسات التي تعزز الإنتاجية على النحو الوارد في الكتابات المتعلقة بدولة تنظيم المؤسسات واقتصاد البعثات[132]. يشمل النظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية قضايا الحوار الاجتماعي، والبحث والتطوير، والأسواق النهائية، والمهارات والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يجب أن تتضمن خطط التنمية العربية سياسات تعزز المستوى المتوسط للنظام الإيكولوجي للإنتاجية؛ ومن بينها السياسات الضريبية للبحث والتطوير ودعم الابتكار وربط نمو الأجور بنمو الإنتاجية وسياسات التنمية الإنتاجية وسياسات المنافسة والمساواة الجنسانية.

السياسات الضريبية للبحث والتطوير

يرد تحليل لمسألة البحث والتطوير في الخطط العديدة التي نوقشت في هذاالفصل. غير أن السياسات المحددة الرامية إلى زيادة نسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي غير محددة. وفي هذا الصدد، يلزم اعتماد سياسات ضريبية تشجع المؤسسات على الإنفاق على البحث والتطوير بدلاً من الإنفاق على الناتج. ووفقًا لأبراموفسكي وآخرون (2005)، تشمل بنود الإجراءات المتعلقة بالبحث والتطوير السياسة الضريبية للمؤسسات الصغيرة مثل الائتمان الضريبي للبحث والتطوير و»مختلف البدلات الرأسمالية المعززة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم». (الصفحة 10). لقد اعتبر أبراموفسكي وآخرون (2005) أن الإعفاءات الضريبية للبحث والتطوير هي «أكبر سياسة جديدة وحيدة تهدف إلى زيادة النشاط الابتكاري للقطاع الخاص» [133].

ومن الأمثلة على هذه السياسات الضريبية هناك إعانات الرأسمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل تعويض 40% من تكلفة الاستثمار الرأسمالي الجديد مقابل الأرباح الخاضعة للضريبة في السنة الأولى من المشروع و100% من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه الأنواع من التدابير مطلوبة في المنطقة العربية لزيادة نفقات البحث والتطوير التي تعتبر أساسية لعملية الابتكار.

سياسات التنمية الإنتاجية

في تعزيز الابتكار والإنتاجية في الاقتصاد، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن اتباع نهج السوق الخالصة لن يولد المستوى اللازم من الاستثمارات في التكنولوجيات والأنشطة الابتكارية. تعتبر سياسات التنمية الإنتاجية لازمة لتحقيق النمو الشامل وزيادة الإنتاجية والتحول الهيكلي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى «اليد المرئية

131ج. ديبه (2014) الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في الاقتصادات العربية الغنية بالموارد. مجموعة ورقات عمل المؤسسة رقم 896.

132 د. دوسي وف. لامبيرتي وم. مذوكاتو وم. نابوليتانون وأ. روفانتيني (2021). السياسات الموجهة نحو البعثات «ودولة تنظيم المؤسسات» في العمل: استكشاف قائم على الوكيل. معهد UCL للإبداع والغرض العام، سلسلة ورقات عمل (IIPP WP 2021/10). متوفر على: https://www.ucl.ac.uk/bartlett/public-purpose/wp2021-10.

133لورا أبراموفسكي وستيف بوند وروبرت هاريسون وهيلين سمبسون (2005) سياسة الإنتاجية. مذكرة إحاطة الانتخابات رقم 6 لعام 2005.

الجديدة» التي يقول خوسيه م.سالازار-زيريناكس أنها «تعتبر الآن عملية تعلم جماعية تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص الذي هو نتيجة لحوار اجتماعي واسع النطاق أو بين أصحاب المصلحة المتعددين»[134]. كما أن أهمية الدولة في إيجاد اقتصاد مبتكر ومنتج تزداد شعبية[135]. تقع المهمة على عاتق الدولة في تمويل البحث والتطوير، والاستثمار في المجالات ذات المخاطر العالية، وتحديد اتجاه ووتيرة التغير التكنولوجي، وفي الواقع إطلاق دفعة «تكنولوجية» كبيرة[136].

يجادل دوسي وآخرون (2021) بأن سياسات الابتكار المباشرة التي تنشئ مؤسسات وصناعات وأسواق جديدة تغذي الابتكار عبر الاقتصاد. ومن الأمثلة على هذه السياسات الابتكارية المباشرة «إنشاء مؤسسة رأسمالية عامة موجهة نحو البحث وإنشاء مختبر وطني للبحوث يحاول اكتشاف ابتكارات جذرية لتوسيع نطاق مجموعة الفرص التكنولوجية المتاحة في الاقتصاد». قد يكون دور الدولة جزءًا من سياسة صناعية أكبر توجه الخطط الاقتصادية في المنطقة العربية. من المنطلق نفسه، هناك اعتماد سياسات إنمائية منتجة. وفي هذا الصدد، تعد المؤلفات المتعلقة بالسياسات الصناعية الجديدة التي تؤدي إلى تطوير أنشطة اقتصادية حديثة جديدة وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبناء الخطط (أيجينجر ورودريك، 2020؛ تشانغ وأندروني، 2020)[137]. ستكون السياسات الصناعية محورية أيضًا في انضمام المنطقة العربية إلى الثورة الصناعية.

أهمية الطابع الرسمي

هناك أدلة متزايدة على أن الطابع غير الرسمي يرتبط ارتباطًا سلبيًا بنمو الإنتاجية. يزعم ألبريزيو ونيكوليتي (2016) أن الطابع غير الرسمي يؤدي دورًا مهمًا في إيقاف الإنتاج في الاقتصادات النامية[138]. إنه يؤدي دورًا على المستوى الكلي من حيث التأثير سلبًا على الاستدامة المالية وقدرة الحكومات على استخدام الحيز المالي للاستثمار في البنى التحتية الحاسمة لنمو الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات غير الرسمية لها حجم دون المستوى المطلوب، وموارد مخصصة بشكل غير مناسب، وتسبب المنافسة غير العادلة، وتستخدم التكنولوجيات المتخلفة، ولديها توجه داخلي. في هذا الصدد، يجب أن تنظر الخطط الاقتصادية العربية في ضرورة تخفيض حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كما وعليها «سد الفجوة العالمية في الإنتاجية»، لاسيما في أجزاء الاقتصاد التي يعمل فيها معظم السكان (مثل الزراعة أو المؤسسات الصغيرة الحجم أو الاقتصاد غير الرسمي الحضري) (منظمة العمل الدولية، 2020، ص 8).

المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل

بالرغم من التقدم المحرز، لا تزال توجد فجوات بين الرجال والنساء في المنطقة العربية من حيث فرص الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية. تساهم التفاعلات بين الاقتصاد والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الثقافية/التقليدية في تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة. تؤثر الفجوات بين الجنسين في معدلات المشاركة في العمل على دخل المرأة، وثروتها ورعاية التقاعد الخاصة بها. تتفاوت معدلات مشاركة

134 خوسيه سالازا-زيريناكس (2015) «سياسات التنمية الإنتاجية للنمو الشامل وفرص العمل الأكثر وأفضل، «محاضرة برادفورد الإنمائية الحادية والعشرون. متوفر على
.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/documents/statement/wcms_401186.pdf
.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/documents/statement/wcms_401186.pdf

135ماريانا ماززوكاتو (2018): (ديبانكينغ) العام ضد (أساطير القطاع الخاص). البطريق.

136كيفين إم ميرفي وأندري شليفر وروبرت دبليو فيشني. 1989. « التصنيع والدفع الكبير». مجلة الاقتصاد السياسي 97 (5): 1026-1003.

137 ها-جون تشانغ وأندروني (2020) «السياسة الصناعية في القرن الحادي والعشرين»، التنمية والتغيير 51 (2): 351-324.
Aiginger, and D. Rodrik (2020) “Rebirth of Industrial Policy and an Agendafor the Twenty-First Century,” Journal of Industry, Com-
.petition and Trade (2020) 20:189–207

138سيلفيا ألبريزيو وجيوسيبي نيكوليتي (2016) تعزيز الإنتاجية: إطار للتحليل وقائمة مرجعية للسياسات. ورقة خلفية. المنتدى العالمي المعني بالإنتاجية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المـرأة فـي العمـل فـي الـدول العربيـة بيـن 6% (اليمـن) و57% (قطـر)، وفقًـا للبنـك الدولـي (2018)[139].

لا يوجـد توافـق فـي الآراء بشـأن أسـباب انخفـاض معـدلات مشـاركة المـرأة فـي العمـل فـي المنطقـة العربيـة. فوفقًـا لـروس (2008)، يشـرح وجـود النفـط وهيـكل اقتصـادات الـدول العربيـة هـذه الظاهـرة[140]. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن الـرأي الشـائع بـأن الديـن يـؤدي دورًا فـي انخفـاض مشـاركة المـرأة فـي المنطقـة هـو أيضًـا رأي مثيـر للجـدل. يُظهـر هايـو وكاريـس (2013) أن التقاليـد، وليـس الديـن، هـي التـي تخفـض معـدلات مشـاركة المـرأة فـي العمـل فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، التـي تشـمل دول فـي المنطقـة العربيـة. تجـد عمليـة الرصـد التجريبيـة أدلـة هامـة عـلى أن «الأشـخاص الذيـن يتمتعـون بهويـات تقليديـة قويـة لديهـم احتمـال أقـل بنسـبة 5 فـي المائـة لدخـول سـوق العمـل»[141] . تدعـم هـذه النتائـج الدعـوات إلى سـن سياسـات حكوميـة لمواجهـة هـذه الحواجـز التقليديـة أمـام سـوق العمـل، التـي تخلـق عـدم المسـاواة وتسـاهم فـي تفاقمهـا. عـلى الرغـم مـن الأسـباب الكامنـة وراء انخفـاض معـدلات مشـاركة المـرأة فـي أسـواق العمـل، فـإن مثـل هـذه الظاهـرة لهـا نتيجـة اقتصاديـة سـلبية.

بحسـب ويتـي، «تـؤدي زيـادة بنسـبة 1 فـي المائـة فـي النسـبة المئويـة للنسـاء مـن مجمـوع العمالة فـي دول مجلـس التعاون الخليجـي إلى خلـق نمـو فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي يعـادل زيـادة بنسـبة 2 فـي المائة فـي السـعر الدولي للنفـط»[142].

المنافسة في أسواق المنتجات والعمل

فـي خطـط التنميـة العربيـة الـواردة فـي هـذا الفصـل، لا تتـم مناقشـة أي سياسـات تحفـز المنافسـة فـي أسـواق المنتجـات ولا مشـكلة الاحتـكارات. نظـرًا لأهميـة المنافسـة كمحـرك للإنتاجيـة مـن جانـب العـرض (أنتنوتشـي وآخـرون، 2019)، يجـب معالجـة مسـألة المنافسـة فـي خطـط التنميـة المقبلـة. عـلى المنـوال نفسـه، لا يوجـد أيضًـا أي ذكـر لهيـاكل سـوق العمـل والحاجـة إلى المنافسـة فـي أسـواق العمـل[143]. فبالنظـر إلى العلاقـة السـلبية بيـن أحاديـة الجنـس والإنتاجيـة، مـن المهـم سـن تدابيـر للتخلـص مـن الأحاديـة الموجـودة فـي المنطقـة العربيـة[144].

الأجور والإنتاجية والحد الأدنى للأجور

وفقًـا لمنظمـة العمـل الدوليـة (2021)، تضاعفـت العلاقـة بيـن الإنتاجيـة ونمـو الأجـور. تاريخيًـا، كانـت صفقـات الأجـور والإنتاجيـة مفيـدة فـي تحقيـق الازدهـار وبالنسـبة لمجتمـع الاسـتهلاك الجماعـي فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة فـي الاقتصـادات الرأسـمالية المتقدمـة. بالتالـي، ينبغـي تقاسـم فوائـد نمـو الإنتاجيـة بصـورة منصفـة، ويجـب

139 البنك الدولي (2018). مؤشرات التنمية العالمية. متوفر على https://data.worldbank.org/products/wdi.

هـذا وقـد تـم قيـاس عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين فـي المنطقـة العربيـة بواسـطة مؤشـر عـدم المسـاواة بيـن الجنسـين، وهـو تدبيـر مركـب يعكـس عـدم المسـاواة بيـن المـرأة والرجـل فـي ثلاثـة أبعـاد للتنميـة البشـرية: الصحـة الإنجابيـة والتمكيـن وسـوق العمـل. يتـراوح المؤشـر بيـن (0) فـي الحـالات التـي يتسـاوى فيهـا الرجـال والنسـاء، و (1) حيثمـا يكـون أحـد الجنسـين ضعيفًـا بقـدر الإمـكان فـي كل الأبعـاد المقاسـة. يتفـاوت مؤشـر التفـاوت بيـن الجنسـين بيـن 0.17 (المرتبـة 38) لليبيـا و0.77 (المرتبـة 159) لليمـن (برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، 2016).

140 م. روس، (2008)، النفط والإسلام والمرأة. استعراض العلوم السياسية الأمريكي، المجلد 102، رقم 1، ص. 107–123. متوفر على https://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/papers/articles/Oil%20Islam%20and%20Women%20-%20apsr%20final.pdf

141 بيرنـد هايـو وكاريـس توبيـاس (2013). مشـاركة المـرأة فـي قـوة العمـل فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا: دور الهويـة. اسـتعراض الاقتصـاد والماليـة فـي الشـرق الأوسـط، المجلـد 9، رقـم 3، ص 292-271.

142 مـارك ديفيـد ويـت (2011). عمـل المـرأة، الثقافـة الغربيـة والنمـو فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي. اسـتعراض الاقتصـاد والماليـة فـي الشـرق الأوسـط، لمجلـد 7، رقـم 1، ص 31-20.

143 هنـاك أدلـة متزايـدة عـلى العلاقـة السـلبية بيـن أحاديـة الجنـس والإنتاجيـة. راجـع روديجـر باكمـان، وكريسـتيان بايـر، وهيكـو سـتوبر، وفيليكـس ويلتشـميد (2021). «الأحاديـة لا تجعـل المؤسسـات صغيـرة فحسـب، بـل غيـر منتجـة أيضًـا: لمـاذا لـم تتقـارب ألمانيـا الشـرقية»، مخطوطـة. بالإضافـة إلى ذلـك، تـؤدي الأحاديـة إلى خسـارة فـي حصـة اليـد العاملـة. راجـع وايـت بروكـس، وجوزيـف ب. كابوسـكي، ويـاو أمبـر لـي ووي كيـان (2019) «اسـتغلال العمـل؟ « القـوة الأحاديـة التقليديـة وحصـة العمـل، ورقـة العمـل رقـم 25660.

144 سـوريش نـادو، ويـاو نياركـو، وشـينغ يـي وانـغ (2016) «القـوة الأحاديـة فـي أسـواق العمـل المهاجـرة: أدلـة مـن الإمـارات العربيـة المتحـدة « JPE المجلـد 124، العـدد 6. https://doi.org/10.1086/688877.

جعل هذه الصلة بين الإنتاج الشامل ونمو الأجور جزءًا لا يتجزأ من الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية.[145]

أما خطط التنمية الوطنية، التي لا تذكر حاليًا هذه المسألة، فيجب أن تنظر في هذه الجوانب الحاسمة من جدول أعمال الأجور والعمل اللائق. علاوة على ذلك، هناك أدلة متزايدة على العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والإنتاجية. ومن ثم، فإن مسألة الحد الأدنى للأجور تشكل أيضًا جانبًا هامًا من جوانب ترجمة نمو الإنتاجية إلى نمو في الأجور وظروف عمل لائقة في المنطقة العربية.[146]

4.3.4. نحو إطار جديد للسياسات

إن عناصر التحول الهيكلي المذكورة أعلاه في المنطقة العربية والعوامل المحركة للإنتاجية والنظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية ترسي الأساس لإطار جديد لسياسة تعزيز الإنتاجية في المنطقة العربية. ينبغي إدراج هذه المجالات والسياسات في الخطط الاقتصادية الوطنية والرؤى الاقتصادية في المستقبل بحيث تؤدي هذه الخطط إلى زيادة الإنتاجية في المنطقة بالإضافة إلى التوزيع العادل لفوائد نمو الإنتاجية.

4.4 المستوى الجزئي. دور منظمات أصحاب العمل وعضوية الأعمال (EBMO) في عملية تعزيز وتبني نمو الإنتاجية كأولوية للتنمية

وفقًا للبريزيو ونيكوليتي (2016)، أظهرت البحوث المتعلقة بالإنتاجية أن تحسين الإنتاجية يرتبط بالعوامل الهيكلية على مستوى الصناعة أو المؤسسات. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات التجارية في المنطقة العربية، ومن أجل القيام بدور أكبر في تعزيز الإنتاجية، ينبغي أن تنفذ التغييرات في ثلاثة مجالات: ترتيب أولويات الابتكار، وتحسين الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية والإدارة، وإنشاء مؤسسات تعزز تنظيم المؤسسات الإنتاجية.

الموارد البشرية، الإدارة وممارسات الملكية

تتبع معظم المؤسسات العربية العلاقات المعيارية أو التقليدية بين أصحاب العمل والعمال، ولديها ممارسات تقليدية في مجال الموارد البشرية ونظم هرمية. ومن شأن انفتاح المؤسسات العربية على إمكانية وجود هياكل ملكية مختلفة وممارسات غير قياسية في مجال الموارد البشرية أن يسهم في تطوير مؤسسات مستدامة في المنطقة. وفي هذا الصدد، أظهرت البحوث أن هذه الطرق غير القياسية لمعالجة ممارسات الملكية والإدارة لها أثر إيجابي على نمو الإنتاجية. وفقًا لأبراموفسكي وآخرون (2005)، يؤدي نصيب الموظفين في الملكية عن طريق ربط دخول العمال بإنتاجية العمل وأداء المؤسسات التجارية إلى زيادة الإنتاجية.

145وفقًا لمنظمة العمل الدولية (2021) فإن النظام البيئي للإنتاجية يستجيب لحقائق القرن الحادي والعشرين من خلال إعطاء كل شخص مصلحة في زيادة الإنتاجية، القدرة على الاستخدام والنمو المستدام والتوزيع الأكثر إنصافا للمكاسب. هذا هو جوهر العقد الاجتماعي المناسب لغرض تلبية الاحتياجات الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية والبيئية لمستقبل العمل. يشكل رفع الإنتاجية موقفًا مربحًا للجميع: فهو يخلق أرباحًا أكبر لحملة الأسهم، وظروف عمل أفضل للعمال، وأسعار أقل للمستهلكين». (الصفحة 16).

146 ارتبط الأخذ بالحد الأدنى للأجور في ألمانيا بـ «إعادة توزيع العمال ذوي الأجور المنخفضة من الأصغر إلى الأكبر»، ومن مؤسسات أقل أجرًا إلى مؤسسات أعلى أجرًا، ومن مؤسسات أقل أجرًا إلى مؤسسات أكثر إنتاجية». وفقًا لكريستيان دوستمان، وأتيلا ليندنر، ويوتا شونبرغ، وماثياس أومكيهرر، وفيليبس فوم بيرج (2021) «آثار إعادة توزيع الحد الأدنى للأجور»، مجلة الاقتصاد الفصلية، https://doi.org/10.1093/qje/qjab028.

فـي المسـار نفسـه، وفقًـا للبريزيـو ونيكوليتـي (2016)، ترتبـط الممارسـات غيـر القياسـية للمـوارد البشـرية مثـل آليـات الحوافـز وممارسـات العمـل العاليـة الأداء بالابتـكار وزيـادة الإنتاجيـة.

تنظيم المؤسسات على الصعيدين الجماعي والإنتاجي

بحسـب منظمـة العمـل الدوليـة (2021)، «إنـه أيضًـا وقـت العمـل الجماعـي والمنسـق فـي مـا بيـن المؤسسـات، إذ يمكنهـا العمـل معًـا لتعزيـز المنافسـة، وتدريـب المزيـد مـن العمـال، ونشـر مكاسـب الإنتاجيـة عـلى نطـاق واسـع وإقامـة شـراكات قويـة مـع العمـال والحكومـات». فـي هـذا الصـدد، تتفـق هـذه الحاجـة إلى العمـل الجماعـي مـن جانـب المؤسسـات مـع المؤلفـات التـي تنـص عـلى أن تنظيـم المؤسسـات الجماعيـة يـؤدي دورًا هامًـا فـي الرأسـمالية فـي تعزيـز التعـاون بيـن المؤسسـات التـي تدعـم الابتـكار باسـتخدام المسـاهمات المشـتركة للهيـاكل الأساسـية والشـبكات العلميـة[147].

عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن السياسـات الراميـة إلى تشـجيع تنظيـم المؤسسـات بصـورة منتجـة، أي المؤسسـات التجاريـة التـي قـد تسـهم فـي توليـد القيمـة المضافـة، وتحسـين المنتجـات والخدمـات، والابتـكار والعمالـة المنتجـة، تتسـم بأهميـة قصـوى وينبغـي تحديـد أولوياتهـا.

الابتكار التكنولوجي في المؤسسات

وفقًـا لمنظمـة العمـل الدوليـة (2021) «إن الاسـتثمارات فـي تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والابتـكار، ومـا إذا كانـت تسـتند إلى البحـث والتطويـر أم لا، تشـكل كذلـك محـركات رئيسـية لنمـو الإنتاجيـة مـن خـلال تعزيـز التقـدم التقنـي والتغيـرات فـي الكفـاءة». وفـي هـذا الصـدد، فـإن مسـاهمة المؤسسـات عـلى المسـتوى الجزئـي فـي الابتـكار وتحويـل الاقتصـاد إلى رقمنـة فـي خضـم الثـورة الصناعيـة الرابعـة أمـر بالـغ الأهميـة[148]. بالإضافـة إلى الـدور الـذي تقـوم بـه الدولـة عـلى الصعيديـن الكلـي والمتوسـط مـن حيـث السياسـات الصناعيـة، والسياسـات الاسـتثمارية والضريبيـة فـي مجال البحـث والتطويـر، ينبغـي للمؤسسـات فـي المنطقـة العربيـة أن تضـع الابتـكار كجانـب أساسـي مـن جوانـب ممارسـات الأعمـال التجاريـة. يكتسـب هـذا أهميـة خاصـة حيـث يتـم نقـل منتجـات الثـورة الصناعيـة الرابعـة مـن الاسـتهلاك إلى الإنتـاج وفقًـا لمؤسسـة مورجـان سـتانلي (2019). عـلاوة عـلى ذلـك، يُعـد الابتـكار الطريقـة التـي يمكـن بهـا للمؤسسـات أن تتنافـس عالميًـا حيـث أن النمـوذج الإنمائـي القديـم أو نهـج «الأوز الطائـر» لـم يعـد متاحًـا للـدول الناميـة، وهنـاك حاجـة إلى اسـتراتيجية إنمائيـة جديـدة تسـتند إلى نمـو الإنتاجيـة والتكنولوجيـات الجديـدة (سـاكس، 2019). يسـتتبع ذلـك قيـام المؤسسـات فـي المنطقـة العربيـة بتخصيـص المزيـد مـن الاسـتثمارات فـي التكنولوجيـات الجديـدة مثـل تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والتكنولوجيـات الرقميـة (عـلى سـبيل المثـال الروبوتـات، وأنظمـة الذكاءالاصطناعـي، والبيانـات الضخمـة)[149].

147يبيـن تشـانغ أهميـة النظـرة الجماعيـة وليـس التقليديـة إلى تنظيـم المؤسسـات الفرديـة فـي الرأسـمالية، ها-جـون (2011). 23 شـيئًا لا يخبرونـك بهـا عـن الرأسـمالية. لنـدن: كتـب البطريـق. فـي هـذه العمليـة، يمكـن أن تحـل وفـورات النطـاق محـل وفـورات الحجـم كأسـلوب للتنظيـم الصناعـي (سـكوت، 1988). وقـد أصبحـت المنتجـات تنتـج بواسـطة دفعـات مـن المؤسسـات التـي تربطهـا نظـم المعلومـات، والتعاقـد مـن الباطـن، واقتصـادات التكتـل وأحيانًـا تكامـل المنتجيـن المسـتقلين بواسـطة مـخ أساسـي مثـل بينيتـون (هارفـي، 1989). هارفـي، ديفيـد (1989) شـرط مـا بعـد الحداثـة، باسـل بلاكويـل. سـكوت، أ. ج. (1988) المسـاحات الصناعيـة الجديـدة: منظمـة الإنتـاج المـرن والتنميـة الإقليميـة فـي أمريـكا الشـمالية وأوروبـا الغربيـة، لنـدن: بيـون.

148وفقًـا لبرينجولفسـون ومكافـي (2014)، التكنولوجيـات الرقميـة هـي تكنولوجيـات ذات أغـراض عامـة أساسـية مـن شـأنها أن تنتـج زيـادات كبيـرة فـي الإنتاجيـة، ومـع انتشـارها فـي جميـع أنحـاء الاقتصـاد. إريـك برينجولفسـون وأنـدرو مكافـي: العمـل والتقـدم والازدهـار فـي زمـن التكنولوجيـات الرائعـة و.و.نورتـن و كومبـان 2014،

149 مورجان ستانلي (2019) «عصر الآلة الثاني يضرب نقطة التحول»، متاح في https://www.morganstanley.com/ideas/fourth-industrial-revolution.

ساكش، ج. د . (2019) بعض الأفكار الموجزة عن التكنولوجيات الرقمية والتنمية الاقتصادية»، الأخلاقيات والشؤون الدولية، 33، (2019)، ص 167-159.

◀ المراجع

- ل. أبراموفسكي وس. بوند ور. هاريسون وهـ. سمبسون (2005) سياسة الإنتاجية. مذكرة الإحاطة الانتخابية رقم 6. معهد الدراسات المالية: لندن.

Aiginger, and D. Rodrik (2020) "Rebirth of Industrial Policy and an Agenda for the Twenty-First Century," Journal of Industry, Competition and Trade (207–20:189 (2020.

- ألبريزيو وسيلفيا وجيوسيبي نيكوليتي (2016) تعزيز الإنتاجية: إطار للتحليل وقائمة مرجعية للسياسات. ورقة خلفية. المنتدى العالمي المعني بالإنتاجية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- ف. أنتينوتشي، وم. ديليدي وو. ب. ميلوني (2019) العوامل المحركة لنمو إنتاجية اليد العاملة من جانب الطلب والعرض: تقييم تجريبي لدول مجموعة الـ 7. الرابطة المشتركة بين التخصصات. ورقة العمل رقم 2019/42.
- ك. آروه وآخرون. (2004). هل نستهلك الكثير؟ مجلة المنظورات الاقتصادية، المجلد.18، رقم 3، الصفحة 147-172.
- باخمان ورووديجر وكريستيان باير وهايكو ستوبر وفيليكس ولشميت (2021) «الأحادية لا تجعل المؤسسات صغيرة فحسب بل غير منتجة أيضًا»: لماذا لم تتقارب ألمانيا الشرقية»، مخطوطة
- برينجولفسون وإريك وأندرو مكافي (2014) عصر الآلة الثاني: العمل والتقدم والازدهار في زمن التكنولوجيات الرائعة. دبليو دبليو نورتن وشركاؤه.
- ها-جون تشانغ (2011) 23 شيئًا لا يخبرونك بها عن الرأسمالية. لندن: كتب البطريق.
- ها-جون شانغ وأ. أندروني (2020) «السياسة الصناعية في القرن الحادي والعشرين»، التنمية والتغيير 51 (2): 324-351.
- د. دوسي وف. لامبيرتي وم. ماذوكاتو وم. نابوليتانو و أ. روفنتيني (2021) السياسات الموجهة نحو المهمة «ودولة تنظيم المؤسسات» في العمل: استكشاف قائم على القياس. معهد UCL للابتكار والإبداع، عرض عام، سلسلة أوراق العمل (خطة عمل المعهد الدولي للملكية الفكرية 10/2021) متوفر على:

https://www.ucl.ac.uk/bartlett/public-purpose/wp10-2021.

- ج. ديبه، (2014). الاقتصاد السياسي للسياسة النقدية في الاقتصادات العربية الغنية بالموارد. مجموعة ورقات عمل المؤسسة رقم 896.
- دوستمان وكريستيان وأتيلا ليندنر ويوتا شونبيرغ وماتياس أومكيهرر وفيليبس فوم بيرج (2021) «آثار إعادة توزيع الحد الأدنى للأجور»، مجلة الاقتصاد الفصلية،

https://doi.org/10.1093/qje/qjab028.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا (2018) إعادة التفكير في السياسة المالية للمنطقة العربية. منشورات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة.
- ديفيد هارفي (1989) حالة ما بعد الحداثة، ماساتشوستس: باسيل بلاكويل.
- بيرند هايو وكاريس توبياس (2013) «مشاركة المرأة في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط: دور الهوية، «استعراض اقتصاديات الشرق الأوسط وتمويله، المجلد 9، رقم 3، ص 271-292.
- منظمة العمل الدولية (2015) المبادئ التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع. متوفر على:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/--emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf.

- منظمة العمل الدولية (2021). العمل اللائق والإنتاجية. ورقة مجلس الإدارة 2/POL/341.GB، فبراير 2021. متوفر على:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_769282.pdf.

◄ لورانس كلاين (1978) «جانب العرض»، المراجعة الاقتصادية الأميركية المجلد 68، العدد 1 (مارس 1978)، ص. 1-7.

◄ ماريانا مازوكاتو (2018)، الدولة صاحبة المؤسسات: أساطير القطاع الخاص. البطريق.

◄ مورجان ستانلي (2019) «عصر الآلة الثاني يضرب نقطة التحول»، متوفر على

https://www.morganstanley.com/ideas/fourth-industrial-revolution.

◄ كيفين م. ميرفي وأندري شليفر وروبرت دبليو فيشني. 1989. «التصنيع والدفع الكبير». مجلة الاقتصاد السياسي 97 (5): 1003-1026.

◄ سوريش نايدو وياو نياركو وشينج يي وانج (2016)» القوة الأحادية في أسواق العمل المهاجرة: أدلة من الإمارات العربية المتحدة»، المجلد 124، العدد 6.

◄ د. رودريغ (02016) «التخلص من التصنيع السابق لأوانه»، مجلة النمو الاقتصادي 21: 1-33.

◄ م. روس (2008). النفط والإسلام والمرأة. مجلة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد 102، رقم 1، ص. 107-123.

◄ ج. د. ساكس (2019) «بعض الأفكار الموجزة عن التكنولوجيا الرقمية والتنمية الاقتصادية،» الأخلاق والشؤون الدولية، 33، (2019)، ص. 159-167.

◄ ج. م. سالازار زيريناكس (2015) «سياسات التنمية الإنتاجية من أجل النمو الشامل وتوفير فرص عمل أكثر وأفضل»، محاضرة التنمية الحادية والعشرون لبرادفورد. متوفر على

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/documents/statement/wcms_401186.pdf.

◄ ن. سارانجي وأ. م. الأميري وم. ليسوير ور. عقيل (2019) السياسة المالية الكلية نحو التنويع الاقتصادي وتوليد فرص العمل في العراق. منشورات الإسكوا.

◄ أ. ج. سكوت (1988) مجالات صناعية جديدة: منظمة الإنتاج المرنة والتنمية الإقليمية في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، لندن: بيون.

◄ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). تقرير التنمية البشرية لعام 2016: التنمية البشرية للجميع. نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متوفر على

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

◄ ر. فون أرنيم وس. رادا وأ. عبد الغدير علي وك. أبو إسماعيل (2011) تقرير تحديات التنمية العربية 2011: التأخر الهيكلي للاقتصادات العربية: الأعراض والمصادر. ورقة معلومات أساسية عن تحديات التنمية العربية لعام 03/2011. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

◄ مارك ديفيد ويت (2011). عمل المرأة والثقافة الغربية والنمو في دول مجلس التعاون الخليجي. استعراض الاقتصاد والمالية في الشرق الأوسط، المجلد 7، رقم 1، ص 20-31.

◄ البنك الدولي (2018). مؤشرات التنمية العالمية متوفر على:

https://data.worldbank.org/products/wdi.

◄ وياتج. بروكس وجوزيف ب. كابوسكي وياو أمبر لي ووي كيان (2019) «استغلال العمل؟ القوة الأحادية التقليدية وحصة العمل»، ورقة عمل NBE رقم 25660.

◀ استنتاجات

يهدف هذا التقرير إلى فهم ملامح بيئة الأعمال التجارية المؤاتية لنمو الإنتاجية وتنمية المشاريع المستدامة بهدف خلق فرص عمل لائقة في دول عربية مختارة. أولاً، يحلل هذا التقرير اتجاهات الإنتاجية في المنطقة خلال الفترة الممتدة بين 1950-2019. ثانياً، إنه يبحث دور الممارسات الإدارية في أداء الأعمال التجارية. وثالثاً، يحدد التحديات والفرص المتاحة للتنويع والتغيير الهيكلي. أخيراً، يقيّم هذا التقرير ما إذا كانت خطط التنمية الوطنية قد عالجت نمو الإنتاجية كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة.

إنتاجية العمل في الدول العربية

لقد استشعرنا في المتوسط **تباطؤا في إنتاجية العمل على الصعيد الإقليمي منذ أواخر العام 1970.** عندما تُقارن المنطقة العربية بمناطق أخرى من العالم، تكون هي الأسوأ أداء من حيث نمو الإنتاجية. ينتج ذلك عن **ضعف الكفاءة العامة لجهة تحويل المدخلات إلى ناتج، لجهة فجوات المهارات وعدم التوافق، وعجز المنطقة عن ترجمة استثماراتها الرأسمالية إلى مكاسب في الإنتاجية.** إن التحديات المستمرة التي تواجه منظمات القطاع الخاص في وضع نماذج أعمال تجارية نشطة وتنافسية بسبب التدخلات الحكومية، **والإنجازات المحدودة لسياسات التنويع الرامية إلى تعزيز التغيير الهيكلي القائم على الإنتاجية،** هي بمثابة عوامل هامة أخرى تسهم في ذلك. لقد أدى هذا الأمر إلى ضعف نمو نصيب الفرد من الدخل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يثير القلق بصفة خاصة في الاقتصادات العربية الفقيرة نسبياً.

النظام البيئي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية: العوائق التي تعترض نمو الإنتاجية على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية

فيما يتعلق بتنفيذ **النظام الإيكولوجي للإنتاجية في منظمة العمل الدولية، يجدر تسليط الضوء على التحديات التي تواجه إجراء تقييمات تجريبية على المستوى الكلي، والمتوسط والجزئي، بسبب نقص البيانات على الصعيدين القطاعي والمؤسساتي الموثوقين والمحدثين في البلدان العربية.** مع ذلك، ومن خلال استخدام بيانات ثانوية نتجت عن المسوحات التي أجراها البنك الدولي بشأن المشاريع في العراق، اليمن، لبنان، الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، لاحظنا انتفاء بيئات الأعمال التجارية الملائمة بسبب التحديات المستمرة التي تواجه تنمية المشاريع المستدامة في هذه البلدان، ولا سيما عدم الاستقرار السياسي، الحصول على الائتمان، الحصول على الكهرباء، ومعدلات الضرائب.

على المستوى القطاعي (المتوسط)، أشار تقييمنا الى وجود فجوة كبيرة في الأجور بين المؤسسات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وليس بين القطاعات. تميل المؤسسات الكبيرة إلى دفع أجور أعلى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد يُعزى ذلك إلى التباين في الإنتاجية. علاوة على ذلك، تحظى قطاعات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة بفرصة كبيرة لجهة التحسين والانتقال نحو الحدود التكنولوجية، وهكذا يكون تمكين نشر التكنولوجيا واعتمادها أمراً جوهرياً لزيادة الإنتاجية.

على مستوى الشركات الصغيرة، وجدنا أن الشركات الناضجة (التي تفوق سنوات عملها 5 سنوات) تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية من الشركات اليافعة.

فيما يتعلق بالممارسات الإدارية، وجدنا أن المؤسسات التي تبتكر ممارسات إدارية جيدة وتتمتع بها تستطيع، على سبيل المثال، التصدي على نحو أفضل لعدم الاستقرار السياسي، كما وسجلت في المتوسط، تحسيناً في أداء

أعمالها التجارية. تميل المشاريع ذات التكنولوجيا المنخفضة التي تدخل منتجاً جديداً و/أو تحسن عملياتها إلى أن تكون إنتاجيتها أكبر أيضاً. على مستوى فرادى العمال، يشير تقييمنا إلى أن سنوات الخبرة مهمة في أداء الأعمال التجارية.

أثر وباء كوفيد-19على الأعمال التجارية

من خلال مسوحات المشاريع التي أجراها البنك الدولي، **خلصت الدراسة إلى أن وباء كوفيد-19 تسبب في جعل بعض المؤسسات أصغر حجما.** في لبنان، هذا البلد الذي يمر بأزمات معقدة، أصبح نحو 30 في المائة من المشاريع المتوسطة الحجم صغيرة، وأصبحت نسبة مماثلة من المشاريع الكبيرة متوسطة الحجم بحلول نهاية عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، لقد كافحت المؤسسات من أجل اعتماد العمل عن بعد، وتكييف عملياتها مع الخدمات المتاحة على الإنترنت، وإدراج حلول رقمية لعملياتها.

بغية تكملة التحليل بإضفاء بيانات أولية، أجري أيضاً مسحاً للمشاريع في الأردن، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، عمان واليمن. لقد أكدت النتائج على الأثر السلبي لوباء كوفيد-19على المؤسسات التجارية. أبلغت معظم المؤسسات التي شملها المسح عن انخفاض في الإيرادات والعمالة. في جميع البلدان التي شملها البحث، تمثل التحدي الرئيسي المبلغ عنه والذي واجهته المؤسسات بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 في عدم كفاية التدفق النقدي للحفاظ على العمليات التجارية، يليه الزيادة في أسعار المدخلات والهبوط في الطلب بسبب إلغاء الطلبات.

علاوة على ذلك، لاحظنا أن التحديات التشغيلية للأعمال التجارية خلال جائحة كوفيد-19 تختلف باختلاف القطاعات. لقد تأثرت مؤسسات تجارة التجزئة التي شملها المسح تأثراً خاصاً بنقص التدفقات النقدية اللازمة لتشغيلها. أبلغت مؤسسات الصناعات التحويلية عن تأثرها بارتفاع أسعار السلع الوسيطة في حين تأثرت الأعمال التجارية الخدماتية بصورة رئيسية بإلغاء الطلبات المرتبط بانخفاض الطلب والتغير الحاصل في أنماط الاستهلاك. أخيراً، تبين أن الشركات العاملة في مجال البناء تكافح تغيب العمال، في حين أبلغت الشركات العاملة في مجال خدمات المعلومات والاتصالات عن وجود تحديات تتعلق بالبيانات أو بتكنولوجيا المعلومات. تكشف هذه النتائج أيضا عن عدم تجانس المؤسسات، التي قد تعمل في مراحل مختلفة من دورة تطوير الأعمال التجارية، وبالتالي تلزمها احتياجات مختلفة كما وتواجه تحديات مختلفة.

القضايا الرئيسية في بيئة الأعمال التجارية

فيما يتعلق ببيئة الأعمال التجارية، لقد أثنت نتائج المسح على النتائج التي توصلنا إليها من التقييم الذي أجريناه باستخدام بيانات ثانوية مستمدة من مسح البنك الدولي للمؤسسات، وتماشت معها. أبلغت المؤسسات التي شملها المسح **أن محدودية فرص الحصول على التمويل، وانعدام اليقين الاقتصادي والاستقرار السياسي، هي** بمثابة عقبات رئيسية تعيق العمل. يشكل الوصول المحدود إلى التمويل عقبة هامة أمام المشاريع الصغيرة الحجم والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأمام الأعمال التجارية في قطاعي الخدمات والبناء. لقد وجدنا أيضا أن أكثر من نصف المؤسسات التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل يرجح أن تمول العمليات بموارد خاصة. يبدو أن ذلك أكثر شيوعا بين المشاريع الصغرى والصغيرة. ما يثير الفضول أن معظم المؤسسات، في جميع البلدان والأحجام والقطاعات التي شملها المسح، لا يُعتقد أن لدى الحكومات سياسات كافية لتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا.

لقد أبرز المسح الذي قمنا به أن معظم المؤسسات التجارية في جميع البلدان التي شملها المسح تواجه **تحدياً**

فـي إيجـاد عمـال يتمتعـون بالمهـارات المطلوبـة. قـد يـؤدي الافتقـار إلى قـوة عاملـة مدربـة تدريبـا كافيـا إلى عرقلـة الإنتاجيـة والتغييـر الهيكلـي، وإعاقـة نمـو الأجـور، كمـا ويترتـب عليـه أثـر سـلبي لجهـة خلـق فـرص العمـل والنمـو الاقتصـادي. تشـير هـذه النتيجـة إلى أن تنميـة المهـارات والاسـتثمار فـي التعليـم الجيـد لتلبيـة احتياجـات السـوق لهمـا أهميـة قصـوى وينبغـي اعتبارهمـا عنصريـن لا غنـى عنهمـا فـي إطـار السياسـة العامـة لتعزيـز نمـو الإنتاجيـة. فـي هـذا الصـدد، يشـير المسـح الـذي أجريناه إلى أن المهـارات فـي مجـال الطلـب المرتفـع تشـمل المعـارف التقنيـة، العمـل ضمـن فريـق، المهـارات التعاونيـة والمهـارات التنظيميـة والاهتمـام بالتفاصيـل، إضافـة الى مهـارات الاتصـال والمهـارات الرقميـة. قـد تكـون هـذه المعلومـات ذات صلـة بالمؤسسـات التجاريـة، والحكومـات ومنظمـات «العمـال وأصحـاب العمـل» عـلى حـد سـواء، للعمـل معـا عـلى وضـع برامـج لتنميـة المهـارات، وفقـا لذلـك.

عـلاوة عـلى ذلـك، أظهـرت نتائـج المسـح أن المؤسسـات التـي شـملها المسـح تنظـر فـي تقديـم منتجـات أو خدمـات جديـدة، ضمـان اسـتمرارية الأعمـال التجاريـة، والاسـتثمار فـي التكنولوجيـات الجديـدة بوصفهـا عناصـر رئيسـية فـي اسـتراتيجيات الأعمـال التجاريـة لزيـادة الإيـرادات فـي أعقـاب وبـاء كوفيـد-19. والواقـع أن أولويـات الاسـتثمار المبلـغ عنهـا للسـنوات الخمـس المقبلـة تشـمل اقتنـاء آلات ومعـدات جديـدة.

عمومـاً، **تشـير هـذه النتائـج إلى أن اعتمـاد المشـاريع للتكنولوجيـا فـي الأجـل القصيـر إلى المتوسـط قـد يزيـد مـن مرونـة الأعمـال التجاريـة وتنويعهـا ونمـو إنتاجيتهـا.** فـي هـذا السـياق، ولتسـخير كامـل الإمكانـات للتغيـر التكنولوجـي، سـتكون تنميـة المهـارات ضروريـة لتعزيـز إنتاجيـة اليـد العاملـة ومنـع البطالـة التكنولوجيـة. بالإضافـة إلى ذلـك، إن خفـض تكاليـف رأس المـال الثابـت إلى جانـب الحوافـز الحكوميـة ذات الصلـة سـيكون عامـلا أساسـيا فـي رفـع مسـتوى التكنولوجيـا وعمليـات الإنتـاج، الأمـر الـذي سـيكون لـه أهميـة خاصـة بالنسـبة للمشـاريع الصغيـرة والبالغـة الصغـر.

ما هـو إطـار السياسـة العامـة لبنـاء البيئـة الاقتصاديـة التـي تلـي جائحـة كوفيـد-19 عـلى نحـو أفضـل؟

كمـا أجـري تحليـل متعمـق للخطـط الإنمائيـة الوطنيـة. فـي هـذا الصـدد، وجدنـا أن مثـل هـذه الخطـط عمومـاً، **تفتقـر إلى إطـار متسـق لسياسـات تعزيـز نمـو الإنتاجيـة بوصفـه الوسـيلة الاسـتراتيجية والمسـتدامة لرفـع مسـتويات المعيشـة.** عنـد مقارنتهـا بمناطـق أخـرى مـن العالـم، تكـون المنطقـة العربيـة هـي الأسـوأ أداء مـن حيـث نمـو الإنتاجيـة. باسـتثناء عمـان فـي الفتـرة 1979-2009، وبصفـة عامـة، فـإن المنطقـة متخلفـة لجهـة التغييـر الهيكلـي. إنهـا المنطقـة الأقـل صناعيـة بيـن المناطـق الناميـة، بمـا فـي ذلـك أفريقيـا جنـوب الصحـراء الكبـرى، كمـا وأن هيكلهـا الاقتصـادي أقـل تنوعـاً.

فـي هـذا السـياق، إنـه لمـن الجوهـري **وضـع نمـو الإنتاجيـة والتنويـع والتغييـر الهيكلـي فـي صـدارة خطـط التنميـة الوطنيـة،** التـي يتعيـن تصميمهـا عـلى أنهـا أطـر سياسـة عامـة متماسـكة وشـاملة تهـدف إلى التصـدي للعقبـات الهيكليـة المسـتمرة.

يشـكل اعتمـاد نهـج منهجـي طويـل الأجـل لتعزيـز الإنتاجيـة والإنتاجيـة القطاعيـة عـلى نطـاق الاقتصـاد ضـرورة لدفـع العمليـة إلى الأمـام، حيـث ينبغـي أن يقتـرن ذلـك بقـدرات كافيـة لجمـع بيانـات الإنتاجيـة وقياسـها عـلى المسـتوى الحكومـي الوطنـي.

يحـدد التقريـر مجموعـة مـن الأولويـات المشـتركة التـي ينبغـي أن تكـون جـزءا مـن أطـر السياسـات الشـاملة هـذه. بيـد أنـه بالنظـر إلى عـدم تجانـس البلـدان وحقيقـة وقوعهـا فـي مراحـل مختلفـة مـن عمليـة التنميـة الاجتماعيـة – الاقتصاديـة، يتعيـن وضـع سياسـات وفقـا للظـروف الوطنيـة لتعزيـز نمـو الإنتاجيـة، **التنويـع فـي البلـدان المعتمـدة عـلى النفـط، والتصنيـع والتغييـر الهيكلـي الأوسـع نطاقـا مـن حيـث زيـادة حصـة الأنشـطة الاقتصاديـة ذات القيمـة المضافـة العاليـة فـي البلـدان غيـر المعتمـدة عـلى النفـط،** عـلى أسـاس أن نمـو الإنتاجيـة ناتـج عـن تفاعـل معقـد بيـن العوامـل الكليـة والجزئيـة.

أولاً، يتعيـن عـلى المنطقـة أن تواصـل جهودهـا فـي هـذا المجـال **لجهـة التنويـع والخصخصـة،** مـن خـلال تصميـم وتنفيـذ **سياسـات التنميـة الصناعيـة والإنتاجيـة،** واسـتيعاب الوافديـن الجـدد إلى سـوق العمـل وخلـق فـرص عمـل

عـن طريـق **تشـجيع الإصلاحـات الراميـة إلى تحسـين بيئـة الأعمـال التجاريـة الراميـة إلى إعـادة تخصيـص المـوارد لأكثـر القطاعـات إنتاجيـة.** بالنسـبة للاقتصـادات خـارج نطـاق مجلـس التعـاون الخليجـي، والتـي شـهدت انعداماً مبكـراً فـي التصنيـع ومـا ترتـب عليـه مـن توسـع فـي الإنتاجيـة المنخفضـة وفـي قطـاع الخدمـات غيـر الرسـمية إلى حـد كبيـر، وفـي إمكانـات قطـاع الصناعـة التحويليـة، الـذي يسـتطيع اسـتيعاب العمـال ذوي المهـارات المنخفضـة، فهـي كبيـرة.

تقـدر الصـادرات فـي المنطقـة بثلـث إمكاناتهـا فقـط. بينمـا التحديـات كثيـرة، **قـد تسـاعد المحـاولات الراميـة إلى إدمـاج اقتصـادات المنطقـة بإزالـة الحواجـز التجاريـة وإنشـاء مناطـق يمكـن أن تعمـل فيهـا كسـوق واحـدة عـلى زيـادة الإنتاجيـة.** مـن شـأن التكامـل الإقليمـي أن يحفـز مؤسسـات القطـاع الخـاص عـلى الاسـتيلاء عـلى وفـورات الحجـم وزيـادة الإنتاجيـة. ينبغـي إعطـاء الأولويـة لتدابيـر محـددة تدعـم تدويـل ونمـو المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم.

عمومـاً، تحتـاج المنطقـة إلى **وضـع سياسـات اسـتباقية وشـاملة للعمالـة الوطنيـة** تجعـل سـوق العمـل أكثـر كفـاءة عبـر خلـق فـرص عمـل لائقـة، مـع مراعـاة احتياجـات القطـاع الخـاص بصفـة خاصـة. يعتبـر **تعزيـز المسـاواة بيـن الجنسـين ومشـاركة المـرأة فـي سـوق العمـل والحـد مـن الطابـع غيـر الرسـمي مـع تشـجيع نمـو الاقتصـاد الرسـمي** أمـوراً أساسـية وينبغـي أن تكـون محـاور أساسـية لسياسـات العمالـة الوطنيـة.

إن الاسـتثمار فـي رأس المـال المعرفـي وتنميـة المهـارات والتكنولوجيـات بغيـة تحسـين الكفـاءة العامـة لاسـتخدام المدخـلات ذات أهميـة قصـوى للتحـول إلى نمـوذج للتنميـة الاقتصاديـة مدفـوع بالإنتاجيـة. إن زيـادة المشـاركة مـع واضعـي السياسـات، الأعمـال التجاريـة والمؤسسـات التعليميـة فـي مجـال تحفيـز **سياسـات مهـارات منسـقة بشـكل أفضـل** جوهريـة بالنسـبة للقطـاع الخـاص كـي يضـع اسـتراتيجيات تجاريـة موجهـة نحـو الإنتاجيـة. إن منظمـات أصحـاب العمـل والأعمـال التجاريـة الأعضـاء قـد دعيـت أيضـا للقيـام بـدور اسـتراتيجي فـي تحديـد وتوقـع الاحتياجـات الحاليـة أو المسـتقبلية مـن المهـارات حسـب مجـال العمليـات التجاريـة، وفـي تصميـم برامـج تنميـة المهـارات والتلمـذة الصناعيـة، حيـث يعتبـر ذلـك أساسـياً لزيـادة إنتاجيـة اليـد العاملـة والحـد مـن البطالـة.

عـلى مسـتوى الشـركة، **إن رفـع مسـتوى الممارسـات الإداريـة** هـو عامـل أساسـي لتحسـين الكفـاءة الإنتاجيـة، الأداء التجـاري، وشـروط العمـل. كجـزء مـن إطـار السياسـة العامـة، يوصـى أيضـا بتوفيـر حوافـز لتعزيـز ودعـم المؤسسـات. فـي هـذا الصـدد، يمكـن أيضـا أن تـؤدي المنظمـة دورا اسـتراتيجيا فـي دعـم أعضائهـا مـن خـلال تقديـم خدمـات استشـارية وإعـداد مـواد تدريبيـة، دورات عمليـة، وأدوات عمليـة لتحسـين الممارسـات الإداريـة الأساسـية، مـن حيـث كيفيـة وضـع اسـتراتيجية مهنيـة للأعمـال التجاريـة ومـا شـابه ذلـك مـن منهجيـات إداريـة لمواصلـة التحسـين. تحتـاج المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، عـلى وجـه الخصـوص، إلى الدعـم لتحسـين الممارسـات المحاسـبية، اسـتقطاب العمـلاء والاحتفـاظ بهـم، تنفيـذ نمـاذج جديـدة للتسـعير، ووضـع حوافـز قائمـة عـلى الأداء. قـد تكـون دورات تدريبيـة، وكتيبـات عـن كيفيـة الحـد مـن النفايـات عـن طريـق تحديـد الأنشـطة غيـر المضافـة القيمـة، وتبسـيط العمليـات، والقضـاء عـلى سـوء ترتيبـات العمـل، مجديـة لتعزيـز الأداء، الإنتاجيـة، الابتـكار، والتطـور.

أخيـراً، إن تعزيـز نمـو الإنتاجيـة والتنويـع والتغييـر الهيكلـي يتطلبـان نهجـا متماسـكا وشـاملا والتزامـا متضافـرا بيـن القطاعيـن العـام والخـاص. يهـدف هـذا التقريـر إلى المسـاهمة فـي هـذا التفكيـر، ونأمـل أن تتمكـن هيئـات منظمـة العمـل الدوليـة مـن الاسـتفادة مـن المعلومـات الـواردة هنـا لوضـع اسـتراتيجيات عمليـة، مـع رؤيـة طويلـة الأجـل، والمضـي قدمـا بشـكل أفضـل فـي بيئـة اقتصاديـة عقـب كوفيـد-19 ورفـع مسـتويات المعيشـة فـي البلـدان العربيـة.

منظمة
العمـــل
الدولية